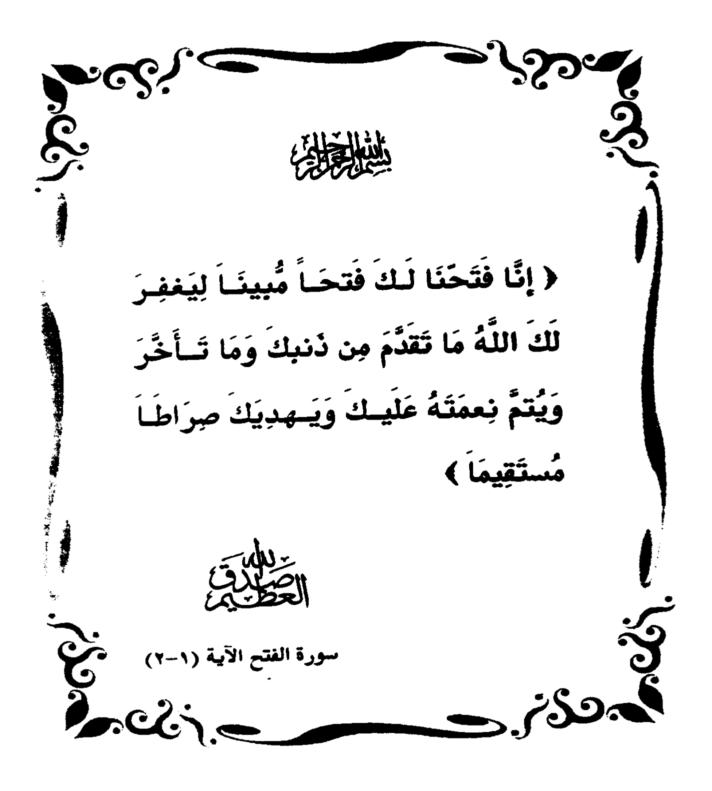
علم الاجتماع الاقتصادى

والنظام الاقتصادى العالمى الجديد

دكتور
محمد سعيد عبد المجيد
كلية الآداب - جامعة طنطا



بسم الله الرحمن الرحيم

﴿ إنَّا فَتَحْنَا لَـكَ فَتحـاً مُبِينَـاً لِيَغفِـرَ
لَكَ اللَّهُ مَا تَقَدَّمَ مِن ذَنبِكَ وَمَا تَـأَخَّرَ
وَيُتِمَّ نِعمَتَهُ عَلَيـكَ وَيَـهدِيَكَ صِرَاطَـاً
مُستَقِيمَاً ﴾

صدق الله العظيم

سورة الفتح الآية (١-٢)

محتويات الكتاب

الموضوع	الصفحة

الفصل الثالث

تجربة التنمية فى مصر: تحليل سوسيو-تاريخى

الموضوع الصفحة

الفصل الرابع

علم الاجتماع الاقتصادى والنظام الاقتصادى العالمى الجديد

الفصل الخامس

الأسس النظرية لسياسة التخصيصية

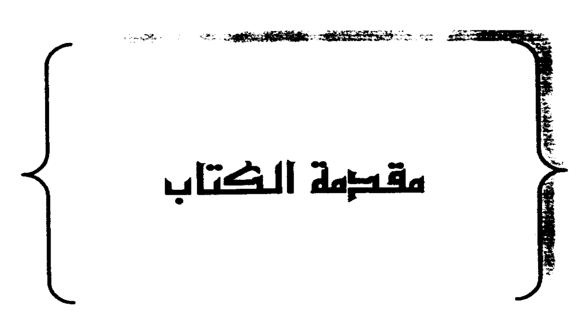
الموضوع **الصفحة**

الفصل السادس

خصخصة الخدمات والبنية التحتية الحضرية فى الدول النامية : تقييم التجربة

الفصل السابع

الدولة وآليات السوق : تعارض أم تكامل



مقدمة الكتاب



يعد علم الاجتماع الاقتصادى أحد فروع علم الاجتماع التى تهتم بدراسة الجوانب الاجتماعية لإنتاج السلع والخدمات، وتوزيعها، واستهلاكها. وكذلك يهتم بدراسة العلاقات الاجتماعية المتضمنة فى السلوك الاقتصادى، والاطار الاجتماعى والثقافى الذى يتم فيه النشاط الاقتصادى.

ولقد ازدادت أهمية علم الاجتماع الاقتصادى فى الوقت الحاضر بعدما شهدته السنوات الأخيرة من تغييرات غيرت وجه النظام الاقتصادى العالمى عما كان مألوفاً قبلها لعدة عقود. وأهم هذه التغييرات ولا جدال التحول نحو اقتصاد السوق. هذا التحول الذى أصبح محوراً رئيسياً للاهتمام من جانب المسئولين الحكوميين والمفكرين والعامة. بل إن سياسة الخصخصة قد أضحت مجالاً خصباً للباحثين الاقتصاديين والاجتماعيين لدراسة الآثار المترتبة على تطبيق هذه السياسة. ولم تأت سياسة الخصخصة بمعزل عن تطورات أخرى سادت العالم فى الآونة الأخيرة، وإنما جاءت ضمن توجه دولى جعل الاقتصاد العالمى فى حالة تغير. فبالإضافة إلى الخصخصة نجد اتفاقية الجات التى تأت ضمن خطوات إعادة رسم الخريطة الاقتصادية للعالم بما يحقق مزيداً من الأرباح لأغنياء الشمال على حساب الغالبية العظمى من فقراء الجنوب. وأيضاً نجد التكتلات الاقتصادية العملاقة التى تقوم المنافسة بينها بالأساس على كسب الأسواق العالمية، والتحول إلى قوى اقتصادية مؤثرة. وقد واكب ذلك الثورة المعلوماتية التى جعلت العالم اشبه بقرية صغيرة

تنتقل فيها المعلومات والاستثمارات والسلع والخدمات بحرية تامة. وأخيراً نجد ظاهرة العولمة التى تمثل تحدياً جديداً تفرضه دول الشمال المتقدم على دول الجنوب الفقير.

وفى ضوء ذلك كانت فكرة هذا المؤلف عن علم الاجتماع الاقتصادى والنظام الاقتصادى العالمى الجديد حيث بدأناه بمقدمة عامة، ثم تناول الفصل الأول مدخلاً للتعريف بعلم الاجتماع الاقتصادى، وأهم مجالات الدراسة فيه، وأهم أفكار علماء الاقتصاد والاجتماع الذين أسهموا فى مجال الكشف عن الأبعاد السوسيولوجية فى الحياة الاقتصادية، والاتجاهات الحديثة في علمى الاجتماع والاقتصاد. وتناول الفصل الثانى رؤية علم الاجتماع الاقتصادى لمشكلات وقضايا التنمية فى الدول النامية. وقدم الفصل الثالث تحليلاً سوسيو - تاريخى لتجربة التنمية فى مصر منذ عصر محمد على وحتى الوقت الحالى. وتناول الفصل الرابع أهم الظواهر الاقتصادية الجديدة التى يشهدها النظام الاقتصادى العالمى الجديد وهى الثورة المعلوماتية، والتكتلات الاقتصادية العملاقة، واتفاقية الجات، وظاهرة العولمة. وعالج الفصل الخامس أهم الأسس النظرية لسياسة الخصخصة من حيث معناها وأهدافها، ودوافعها، وأساليبها، ومدى جدواها، وآثارها الإيجابية والسلبية. أما الفصل السادس فهو يقدم تقييماً لتجربة خصخصة الخدمات والبنية التحتية الحضرية فى الدول النامية. وأخيراً يقدم الفصل السابع الإجابة على الكثير من التساؤلات الخاصة بأدوار ومهام

الدولة فى الدول النامية فى ظل اتجاهها للاعتماد الكلى على آليات السوق.

وأتمنى أن أكون قد وفقت من خلال هذا الكتاب فى توضيح رؤية علم الاجتماع الاقتصادى لأهم الظواهر الاقتصادية الجديدة التى تساهم فى تشكيل النظام الاقتصادى العالمى الجديد.

والله الموفق،،

د. محمد سعيد



الفصل الأول

مدخل إلى علم الاجتماع الاقتصادى

المحتويات:



مقدمة:

يعتبر الاقتصاد من أهم الأنشطة الإنسانية حيث أنه مرتبط بإشباع حاجات الإنسان الأساسية. وخلال هذا الإشباع عمل الإنسان بالتدرج جهازاً من المزاولات العملية يدور حول إشباع هذه الحاجات، إذ لم تكد هذه المزاولات تصبح مقننة وثابتة الأسس حتى ترابطت في جهاز اقتصادى من هذه النظم مثل حيازة الملكية وتقسيم العمل، ونظم التبادل. ولما كانت الظروف الطبيعية والثقافية هى التى تحدد ما يكون عليه تركيب المجتمع. فقد كان التقاط الطعام، وصيد الأسماك، وصيد الحيوان، والرعى والزراعة، والتجارة والصناعة هى أهم أنشطة الإنسان الاقتصادية. وعن هذه الأنشطة قامت نظم الاقطاع والرأسمالية والاشتراكية... وكلها تنظيمات للحصول على ثروات الأمم وإنفاقها[1].

ويعد علم الاقتصاد من أقدم العلوم الاجتماعية وأرسخها قدماً، فقد تكونت مبادؤه منذ أن مارس الإنسان الزراعة والتجارة، وأصبح من الضرورى بحث الوسائل التى تؤدى إلى رفاهية المجتمع. ثم انطلق هذا العلم بخطوات سريعة مبعثها تقدم الحضارة نفسها. وما لبث أن حدد

---

(١) محمد أحمد بيومى، علم الاجتماع الاقتصادى، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، ١٩٩٦، ص٣.

المبادئ المختلفة التى يسير عليها الاقتصاد العام، وكشف عن القوانين الطبيعية للظواهر الاقتصادية[١].

وللاقتصاد تعريفات متعددة أشهرها ذلك التعريف الذى قدمه آدم سميث A. Smith فى بحثه الذى نشره فى عام ١٧٧٦ تحت عنوان "بحث فى طبيعة ثروة الأمم وأسبابها"، ورأى فيه أن الاقتصاد هو ذلك العلم الذى يهتم بدراسة الوسائل التى يمكن أن تزيد ثروة الأمم. بينما رأى ألفريد مارشال Marshal أن الاقتصاد هو دراسة الإنسان فى أعماله التجارية اليومية. وهو يتناول ذلك الجزء من حياة الإنسان المتعلقة بالنشاط الاجتماعى المتصلة إلى حد كبير بكيفية حصوله على الدخل، وبطريقة استخدامه لهذا الدخل[٢]. كما رأى آخرون أن الاقتصاد هو العلم الذى يدرس السلوك الإنسانى كمعبر عن العلاقة بين الأهداف والوسائل النادرة ذا الاستخدام المختلف[٣].

وبالإضافة إلى ما سبق قدم اللورد روبنز Robbins تعريفاً أصبح واسع الانتشار هو: "الاقتصاد هو ذلك العلم الذى يدرس السلوك

(١) السيد محمد بدوى، علم الاجتماع الاقتصادى، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، ١٩٨٨، ص ص١٢-١٣.

(٢) العشرى حسين درويش وآخرون، مبادئ علم الاقتصاد، مطبعة دار الشعب، طنطا، ١٩٩٤، ص١٣.

(٣) محمد عاطف غيث "محرر" وآخرون. قاموس علم الاجتماع. الهيئة المصرية العام للكتاب. القاهرة. ١٩٧٩. ص١٤٦.

الإنسـانى كعلاقـة بـين أهـداف، وبـين وسـائل نـادرة ذات اسـتعمالات بديلة". غير أن هذا التعريف، رغم أنه أصلح التعريفات السابقة تفسيراً لطبيعة علم الاقتصاد، إلا أنه يمكن تأويلـه بـأكثر مـن تفسـير. إذ يدلـل البعض على أن الاختيـار - وقـد اعتـبره "روبـنز" صفـة ممـيزة للسـلوك الاقتصادى - متأصل فى السلوك الإنسانى بوجه عام. فيجوز دائماً تفسير السلوك الإنسانى على أساس التعبير عنه فى صـورة أفعـال تفضيـل. وإذا كان الأمر كذلك فأية تفضيلات وقرارات تدخل فى نطاق علم الاقتصـاد؟؟ لذلك نجد تعريفاً آخر للبروفسور "كيرنكروس" يقـول فيـه أن الاقتصـاد علم اجتماعى يدرس الكيفية التى يحاول به الأفراد تطبيق النـدرة علـى حاجاتهم، والطريقة التى تتفاعل بها هذه المحاولات بعضها مـع بعـض عن طريق التبادل[1].

والتعريفات السابقة توضح مدى الصلة الوثيقة بين الاقتصاد وعلم الاجتماع. فالنشاط الاقتصادى هو أحـد وجـوه النشـاط الاجتمـاعى بوجـه عام. كما أن النظام الاقتصادى السائد فى مجتمع مـا يتـأثر إلى حـد كبـير بثقافة هذا المجتمع ونظمه السياسية والدينية والتربوية.

ووفقاً لهذا فسأحاول فى هذا الفصل توضيح العلاقات الوثيقة بين

---

(١) إسماعيل محمد هاشم. عادل أحمـد حشـيش، مبـادئ علـم الاقتصـاد. دار المعرفـة الجامعية. الإسكندرية. ١٩٩١. ص٦.

مجالى الاقتصاد والاجتماع- والتى يمثل علم الاجتماع الاقتصادى أوضح صورها - من خلال تناول النقاط التالية:

أولاً: مفهوم علم الاجتماع الاقتصادى.

ثانياً: التحليل الاقتصادى للجوانب الاجتماعية فى الحياة الاقتصادية.

ثالثاً: التحليل السوسيولوجي للجوانب الاجتماعية فى الحياة الاقتصادية.

رابعاً: الاتجاهات الحديثة فى علمى الاجتماع والاقتصاد.

أولاً: مفهوم علم الاجتماع الاقتصادى:

يعرف علم الاجتماع الاقتصادى بأنه "محاولة لتطبيق الاطار المرجعى لعلم الاجتماع ومتغيراته ونماذجه التفسيرية فى دراسة مجموعة من الأنشطة المعقدة التى تتصل بإنتاج وتوزيع وتبادل واستهلاك السلع النادرة والخدمات"[(١)].

ويوضح التعريف السابق عدداً من المحاور أو الموضوعات التى تميز علم الاجتماع الاقتصادى أهمها:

١- تعتبر الأنشطة الاقتصادية هى المحور الأول لاهتمام علم الاجتماع الاقتصادى، وفى هذا الصدد تطرح عدة تساؤلات تدور حول كيفية بناء هذه الأنشطة فى أدوار وتجمعات، وعن القيم التى تعطيها الشرعية والمعايير والجزاءات التى تنتظم فى حدودها ثم كيفية

(١) محمد أحمد بيومى. علم الاجتماع الاقتصادى. مرجع سابق. ص٩٧.

تفاعل هذه المتغيرات السوسيولوجية مع بعضها البعض.

٢- أما المحور الثانى لاهتمام علم الاجتماع الاقتصادى فيتمثل فى التساند المتبادل بين المتغيرات السوسيولوجية حين تنسجم فى السياق الاقتصادى والمتغيرات السوسيولوجية التى تكشف عن ذاتها فى مجالات غير اقتصادية[١].

ووفقاً لهذا يتحد مجال علم الاجتماع الاقتصادى فى المجالات التالية[٢]:

١ـ سوسيولوجية التنظيم الاقتصادى:

فالأفراد الذين يعيشون فى جماعة، على بقعة معينة من الأرض يواجهون دائماً مسألة أساسية وهى: كيف يمكنهم استغلال الثروات الطبيعية التى فى حوزتهم أحسن استغلال؛ وبالتالى كيف ينظمون أنفسهم وكيف ينظمون العلاقات فيما بينهم لتحقيق هذا الهدف؛ حينئذ نجد أن علم الاجتماع الاقتصادى بالذات هو الذى يفسر لنا نوع التنظيم الاقتصادى الذى ارتضاه المجتمع، ووجده ملائماً للمعتقدات السائدة فيه، ودرجة تطوره الحضارى. كما أنه يفسر لنا التغيرات التى قد تحدث فى هذا التنظيم نتيجة لتغيرات تطرأ على البناء الاجتماعى.

---

(١) المرجع السابق نفسه. ص٩٨.

(٢) السيد محمد بدوى. علم الاجتماع الاقتصادى. مرجع سابق. ص ص ١٨-١٩.

٢ـ سوسيولوجية القرار الاقتصادى:

أن الأفراد الذين يكونون المجتمع لابد لهم من اتخاذ قرارات بشأن الإنتاج والتوزيع والاستهلاك. ولكن هؤلاء الأفراد مختلفون فيما بينهم؟ فمن الذى يفرض القرار؟ هنا يجب التمييز بين ثلاث مستويات:

أ – مستوى السلطة الحاكمة التى يجب أن نعرف فيها من الذى يقرر، وكيف يقرر. وهذا يقتضى معرفة نظام اختيار الهيئات المختلفة للحكم، ومن الذى يشترك منها فى اتخاذ القرار.

ب– مستوى المشروع أو وحدة الإنتاج، وهناك أيضاً يجب أن نعرف من الذى يختص باتخاذ القرار. وهذا يقتضى معرفة نظام اختيار المديرين ورؤساء العمل.

جـ– مستوى الأفراد، وهنا يجب أن نعرف كيف يختار الفرد مهنته، وكيف يتدرب عليها، ولماذا يختار وسيلة معينة للإنتاج دون أخرى.

أما بالنسبة للاستهلاك فيجب أن نهتم بمعرفة طرق انفاق الدخل، وأنواع الطموح الموجود عند الأفراد الذين ينتمون لطبقة معينة، وتأثير الطبقات الأخرى...الخ.

٣ـ سوسيولوجية المعرفة الاقتصادية:

إن الأفراد لا ينظمون أنفسهم. ولا يتخذون قراراتهم بطريقة لاشعورية، بل يحاولون معرفة نظامهم الاقتصادى، وكيف يعمل. وذلك

بهدف تحسينه أو تبديله، فالمعرفة الاقتصادية لها دور هام فى الإنتاج. وهنا يتدخل علم الاجتماع لتوضيح المقاييس أو المعايير التى تراعى عند اختيار من يعملون فى مجال الاقتصاد، كما يوضح أدوارهم من حيث الاقتصار على الاستشارة أو الاشتراك فى اتخاذ القرار. وكذلك فإن علم الاجتماع يهتم بمعرفة وسيلة انتقال المعرفة الاقتصادية مما يؤثر على درجة نمو المجتمع فى المستقبل.

ويوضح ما سبق أن النشاط الاقتصادى يعتبر أحد مظاهر الحياة الاجتماعية ووظيفة هامة من الوظائف الاجتماعية التى تتكامل فيما بينها للحرص على سلامة البناء الاجتماعى. وشأن الاقتصاد فى وظيفته شأن السياسة والأخلاق والدين، فالنشاط الاقتصادى أحد أوجه النشاط البشرى الهامة. ففى المجتمعات التقليدية كان توزيع السلع محكوماً بعلاقات غير اقتصادية بين الناس، وحيث تمثل هذا فى مكانتهم التى يكتسبونها من جماعاتهم القرابية أو أى شكل آخر للتنظيم البشرى الذى لا يرتبط بالمنفعة إلا أن الخاصية الأساسية المميزة للانتقال من المجتمعات التقليدية إلى المجتمعات الحديثة متمثلة فى التخصص الوظيفى، ومن ثم اعتمدت المجتمعات الحديثة على التبادل. حتى أصبح التبادل بمرور الزمن منفصلاً عن المكانة الاجتماعية التقليدية. وتطور السوق الذى فيه تبادل الناس السلع وفق إجراءات معينة[1].

---

(١) غريب سيد أحمد. عادل مختار الهوارى، الاقتصاد الاجتماعى. دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، ١٩٩٥، ص٦١.

ووفقاً لذلك يقوم عالم الاجتماع عند دراسته للسلوك الاقتصادى بإبراز الإطار الاجتماعي والثقافى الذى يتم فيه النشاط الاقتصادى، كما أن التحليل السوسيولوجي يركز على صور التنظيم الاجتماعى، وأنساق الأدوار المترابطة، ونماذج المعايير والقيم التى تتحكم فى النشاط الاقتصادى لمجتمع معين. ويهتم عالم الاجتماع كذلك بدراسة العلاقة بين النظام الاقتصادى ومظاهر التنظيم المجتمعى الأخرى، وخاصة من خلال تتبع تغيرها المصاحب فى مجتمع بعينه[1].

ويمكن لعالم الاجتماع الاقتصادى أن يدرك التساند أو التداخل بين المتغيرات السوسيولوجية فى المجالات الاقتصادية وغير الاقتصادية على مستويين[2]:

١- مستوى البناء الملموس أو المشخص للوحدات الاقتصادية:

ففى المنشأة الصناعية مثلاً يستطيع علم الاجتماع الاقتصادى أن يدرس أنساق المكانة وعلاقات القوة والسلطة، والانحراف، والجماعات، والزمر الصغيرة، والعلاقات المتبادلة بين هذه الظواهر، ويتأكد هذا المحور الذى يهتم بدراسة بناء الوحدات فى أحد فروع علم الاجتماع الاقتصادى يعرف باسم علم الاجتماع الصناعى.

---

(١) محمد عاطف غيث وآخرون. قاموس علم الاجتماع. مرجع سابق. ص١٤٧.

(٢) محمد أحمد بيومى. علم الاجتماع الاقتصادى. مرجع سابق. ص ص ٩٩-١٠٠.

٢ـ مستوى العلاقة بين الوحدات الاقتصادية والبيئة الاجتماعية:

وفى هذا الصدد يهتم عالم الاجتماع الاقتصادى بدراسة العلاقة بين المصالح الاقتصادية ومختلف المصالح القانونية والسياسية والعائلية والدينية وذلك على مستوى المجتمع المحلى والمجتمع الكبير معاً. كما يهتم أيضاً وعلى مستوى أعلى من ذلك بتحليل العلاقة بين النسق الاقتصادى وغيره من الأنساق الأخرى. وقد يترتب على هذا المحور الذى يهتم بالعلاقة بين الوحدات مناقشة مستفيضة لموضوعات ذات طبيعة عامة وشاملة فى علم الاجتماع الاقتصادى (مثل السياسة العامة وصراع العمال مع الإدارة والعلاقة بين الطبقات الاقتصادية) كتلك التى استوعبها التراث الفكرى لكل من ماركس وماكس فيبر.

ومما سبق يمكن تعريف علم الاجتماع الاقتصادى بوصفه أحد فروع علم الاجتماع يهتم بدراسة الجوانب الاجتماعية لإنتاج السلع والخدمات، وتوزيعها، واستهلاكها. وكذلك يهتم بدراسة العلاقات الاجتماعية المتضمنة فى السلوك الاقتصادى، والإطار الاجتماعى والثقافى الذى يتم فيه النشاط الاقتصادى.

ثانياً: التحليل الاقتصادى للجوانب الاجتماعية فى الحياة الاقتصادية:

يحفل تاريخ الفكر الاقتصادى بالعديد من النظريات الاقتصادية التى أظهرت أن حركة المجتمع لها علاقة كبيرة بحركة الاقتصاد. وأن

هناك مجموعة من القوانين التى تحكم كلاً من الاقتصاد والمجتمع، وأن هذه القوانين هى السبب فى نجاح أو تقدم أى مجتمع(1). وسنحاول توضيح اسهام الفكر الاقتصادى فى مجال الكشف عن الأبعاد السوسيولوجية فى الحياة الاقتصادية من خلال عرض الأفكار الرئيسية للعلماء البارزين فى هذا المجال.

١ـ آدم سميث Adam Smith (١٧٢٣ـ١٧٩٠):

يعتبر آدم سميث من أهم علماء النظرية الكلاسيكية فى الاقتصاد، وواحداً من أكبر نقاد المذهب التجارى(*)، وقد ضمن كتابة المعروف ثروة الأمم (ويعد هذا انجيل الاقتصاديين الكلاسيكيين) انتقاداته للمذهب التجارى، حيث عمل على تفنيد الآراء التى جاء بها التجاريون. ففيما يتعلق بالثروة وطبيعتها، نجد أن سميث عارض بشدة تركيز التجاريين على النقود والمعادن النفيسة، كمصدر أساسى للثروة، فثروة الأمة فى رأيه تقوم على أساس القوة الإنتاجية للدولة وقدرتها

(1) Kuper, Adam, and Kuper, Jessica, The Social Science Encyclopedia, Routledge & Kegan paul, London, 1985, p. 225.

(*) انتشرت أفكار مدرسة التجاريين فى خلال الفترة التى ازدهرت فيها الدولة القومية. ولقد اهتم التجاريون الذين يسعون إلى تحقيق الدولة القومية القوية بدراسة كيفية زيادة تدفق معدن الذهب إلى الدولة ووضع السياسات اللازمة لمنع خروج هذا المعدن منها. انظر: العشرى حسين درويش. مرجع سابق. ص٤٥٤.

على الوفاء بإنتاج ضروريات الحياة علاوة على وسائل الترفية والمتعة. أما النقود فإنها لاتعدو كونها وسيلة للتبادل تعمل على تيسير الحصول على هذه السلع. أما مستوى الإنتاج فإنه يعتمد بدوره على التقسيم الاقتصادى للعمل الإنتاجي(١).

وقد رأى سميث أن تقسيم العمل هو المفتاح لزيادة الإنتاجية، فعندما يتخصص العمال فى أنشطة محددة بدلاً من الاضطلاع بمهام إنتاجية مختلفة، فإنهم يستطيعون بصورة تجميعية أن ينتجوا أكثر بنفس المجهود. كما أن التقسيم الواسع للعمل يتوقف على عاملين الأول استخدام الآلات ومعدات متخصصة، والثانى حجم السوق، فكلما كان السوق متسعاً ساعد ذلك على التوسع فى تقسيم العمل. فعلى سبيل المثال أدى اكتشاف أمريكا اللاتينية إلى فتح أسواق جديدة أمام السلع الأوربية، وأتاح الفرصة أمام البلاد الأوربية لتصريف أكبر جزء من إنتاجها من السلع، مما أدى إلى ظهور أشكال جديدة لتقسيم العمل(٢).

ويشير سميث إلى أن العمل هو المصدر الوحيد للقيمة، حيث تعتبر كمية العمل التى تتجسد فى كل سلعة مقياساً لقيمتها الفعلية.

---

(١) محمد الجوهرى وآخرون، الاقتصاد والمجتمع، وجهة نظر علم الاجتماع، الطبعة الأولى، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، ١٩٩٥، ص٩.

(2) Baldwin, Robert E., Economic Development and Growth, Wiley Eastern private Limited, New Delhi, 1971, p. 22.

وقد فكر سميث فيما إذا كانت قيمة السلعة تتحدد بمنفعتها أم بنفقات انتاجها. وقد بدى له هذا الأمر غامضاً عندما وجد أن الماء وهو ذو نفع كبير أقل فى القيمة من الماس، وهو ذو نفع قليل بالنسبة للإنسان، لذلك ميز سميث بين قيمة السلعة فى الاستعمال وبين قيمتها فى الاستبدال. فالأشياء التى تتمتع بأكبر قيمة من حيث الاستخدام لها عادة قيمة صغيرة أو ليس لها أى قيمة فى عملية التبادل، وعلى الجانب الآخر فإن تلك الأشياء التى تتمتع بأكبر قيمة فى التبادل لها عادة قيمة أقل أو ليس لها أى قيمة بالنسبة للاستخدام[1].

وقد اعترض آدم سميث على الفكرة القائلة بأنه يجب على الدولة أن تنتهج سياسة اقتصادية لتشجيع صناعات معنية دون غيرها، وذلك من خلال بعض الممارسات السياسية، فالحكومة لا ينبغى أن تتدخل لفرض الاحتكار، أو تحديد رسوم جمركية معينة فضلاً عن عدم مؤازرة قيام صناعة معينة على أساس التصدير فقط، وأن تترك الدولة الساحة الاقتصادية لرجال المال والعمال باعتبارهم أقدر من غيرهم على تحديد متغيرات هذا المجال. وعلى ضوء ذلك المبدأ الذى اكتسب ذيوعاً كبيراً، وهو مبدأ الحرية الاقتصادية (مبدأ دعه يعمل Laissez Faire) يرى

---

(1) Osar, Jacob & Blanchfiled, William C., The Evolution of Economic Thought, Third Edition, Harcourt Brace, Jovanovich Publishers, San Diego and New York, 1975, p. 72.

سميث أن تتخلى الدولة عن تدخلها لتنظيم الاقتصاد وأن تمنح القوة لرجال المال والأعمال لتنظيم أنفسهم بأنفسهم دونما أى تدخل من الدولة، ومن ثم فإنه يمكن الجزم بأن مذهب الحرية الاقتصادية يعنى بالدرجة الأولى إعادة لتركيز القوة فى النسق الاجتماعى وليس مجرد ترك المجال بغير ما سلطة على الإطلاق[١].

وهكذا جاءت أفكار سميث وكتاباته لتعبر عن أفكار طبقة رجال الأعمال فى أوربا فى ذلك الوقت، فأصبح لرجال الأعمال الحق فى حرية العمل لخدمة مصالحهم الذاتية، وأصبح تدخل الحكومة للحد من نشاطهم أمراً مرفوضاً من قبل المجتمع، وأصبحت مصلحة المجتمع لا ترى إلا من خلال مصلحة رجال الأعمال، وأهدافهم لا تتحقق إلا من خلال المؤسسات الاقتصادية التى يقومون على ادارتها، وهكذا أصبحت المؤسسات الاقتصادية فى المجتمع الرأسمالى هدفاً فى حد ذاتها وليست وسيلة لتحقيق هدف[٢].

ولمنع رجال الأعمال من الانسياق وراء مصلحتهم الشخصية يقترح سميث وضع قيود سياسية عامة تستهدف كبح جماح رجال الأعمال من العمل لصالحهم الخاص. مثال ذلك أن الدولة يجب عليها أن

---

(١) محمد الجوهرى وآخرون. الاقتصاد والمجتمع. مرجع سابق. ص١٠.

(٢) محمد ربيع. الاقتصاد والمجتمع، وكالة المطبوعات. الكويت. ١٩٧٣. ص١٩.

تضع إطاراً قانونياً يضمن أن تبرم الاتفاقيات والعقود بطريقة كريمة ومشروعة، وبالتالى لايسمح للدولة أن تضمن أو تكفل مصالح جماعات اقتصادية خاصة دون أخرى. وعلى هذا النحو فإن مبدأ حرية العمل وحرية التجارة فى نظر سميث لا يعنى أن تقف الدولة موقفاً سلبياً تماماً بل يعنى وضع قاعدة نظامية وقانونية وأخلاقية تشجع النظام التجارى العام أكثر مما تشجع المشروعات الخاصة[1].

ومما سبق يمكن القول إن آدم سميث قد ناقش من خلال كتابه كيفية زيادة ثروة الأمم، وأكد أن هذه الثروة لن تزداد دون بذل الجهد الكافى لزيادة الإنتاج، وذلك لن يتم إلا من خلال تقسيم العمل الذى يعد المفتاح الأساسى لزيادة الإنتاجية. كما أكد سميث على أنه لايوجد تعارض بين المصلحة الشخصية للأفراد وبين مصلحة المجتمع لذلك شجع سميث مبدأ الحرية الاقتصادية. ولكنه فى نفس الوقت أباح للدولة وضع بعض القيود للحد من جماح رجال الأعمال وسعيهم وراء تحقيق مصالحهم الشخصية.

٢- كارل ماركس Karl Marx (١٨١٨-١٨٨٤):

تحتل عملية الإنتاج موضعاً أساسياً من فهم ماركس للتطور الاجتماعى حيث يرى ماركس أن البشر بصفة دائمة يعدلون ويغيرون

---

(١) محمد أحمد بيومى. علم الاجتماع الاقتصادى. مرجع سابق. ص٢٢.

الأدوات والأنشطة التى يقومون بها من أجل التعامل مع العالم الطبيعى حتى يتمكنوا من إشباع حاجاتهم الأساسية(١).

وتعد عملية الإنتاج الاجتماعى كما يرى ماركس هى حجر الأساس الذى يقوم عليه المجتمع الإنسانى. ومجموع علاقات الإنتاج يشكل البناء الاقتصادى للمجتمع أو ما يسمى بالأساس. وهذا الأساس الاقتصادى شرط لابد منه لظهور ما يسمى بالبناء الفوقى أى البناء السياسى والتشريعى والفلسفى والأخلاقى والجمالى والدينى للمجتمع، وما يترتب على ذلك من علاقات ومؤسسات ومنظمات(٢). ووفقاً لذلك يرى ماركس أن وعى الناس ليس هو الذى يحدد وجودهم، وإنما على العكس من ذلك فإن وجودهم الاجتماعى هو الذى يحدد وعيهم(٣).

ويذهب ماركس إلى أن العامل هو الذى ينتج القيمة، لذلك فإنه يكون هو الشخص الذى أسهم إسهاماً إيجابياً فى وجودها، من ثم فإنه يكون له الحق فى ملكية ما ينتج بقدر اسهامه فى هذا الإنتاج، وعلى هذا فإن قيمته (أى أجره) يجب أن تتعادل مع قيمة السلعة المنتجة،

---

(١) محمد على محمد، أصول الاجتماع السياسى، الجزء الأول، دار المعرفة الجامعية. الإسكندرية، ١٩٨٩، ص١٩٤.

(٢) سمير نعيم أحمد، النظرية فى علم الاجتماع: دراسة نقدية. دار المعارف. القاهرة، ١٩٧٩، ص١٦١.

(3) Gupta, K. R., Economics of Development and Planning, Third Edition, Atma Ram & Sons, Delhi, 1977, p. 36.

ولكن الذى يحدث أنه وفقاً للنظام الرأسمالى يتحدد الأجر سلفاً ويقوم تعاقد بين العامل وصاحب العمل يحصل العامل بمقتضاه على أجره ولاتكون له علاقة بالسلعة التى ينتجها. ونظراً لظروف المنافسة وازدياد عرض العمل يتقاضى العامل أجراً يكاد يصل إلى حد الكفاف، وهو القدر الذى لا يكفى سوى لأود حياته هو وأسرته فقط، فى حين أن السلعة عندما تباع يتوقف ثمنها على ظروف العرض والطلب، ولكن نظراً لأن الرأسمالى يتعاقد مقدماً مع العامل وطالما أنه سيد الموقف، فإن عقد العمل دائماً ما يكون فى صالحه. وقد سمى ماركس الفرق بين كمية العمل الاجتماعى اللازم لإبقاء العامل حياً ليعيش حياة الكفاف، وبين كمية العمل الاجتماعى الذى تتقرر على أساسه القيمة "بفائض القيمة". وكان ماركس يرى أن الرأسمالى يحصل على هذا الفائض تحت ستار الفائدة والربح وبسبب احتكاره لأدوات الإنتاج، ومن ثم فمن الضرورى أن يعود هذا الفائض للعمال لأن أصحاب رؤوس الأموال، إنما يحصلون عليه بدون وجه حق ففائض القيمة إذن من حق العمال ومن ثم يجب أن يعود إليهم[1].

كما ذهب ماركس إلى أنه منذ أن انقسم المجتمع إلى طبقات، كانت الطبقة المسيطرة اقتصادياً هى التى تستحوذ على القوة السياسية

---

(١) جون كينيث جالبريث. تاريخ الفكر الاقتصادى: الماضى صورة الحاضر. ترجمة أحمد فؤاد بلبع. عالم المعرفة. العدد ٢٦١. سبتمبر. ٢٠٠٠. ص ص٤٥-٤٦.

وتستخدمها لوضع القوانين والقواعد السلوكية التى تتفق ومصالحها أى أنها تضفى على القانون دائماً طابعاً مستقلاً عن إرادة الأفراد ورغباتهم. ولا يكون القانون بذلك سوى قناع أو ستار يخفى وراءه مصالح الطبقة المسيطرة الحاكمة التى يقوم على صونها وحمايتها[١].

وبجانب ما يحدث على المستوى الداخلى ، فقد أكدت التحليلات الماركسية أن نفس الشيء يحدث على المستوى العالمى، حيث تقوم الدولة المتقدمة بفرض القوانين التى تحقق أهدافها ومصالحها بالدرجة الأولى على الدول النامية[٢]. وخير مثال على ذلك "اتفاقية الجات التى تعد مثالاً صارخاً للسياسات والقوانين التى تهدف لاستمرار هيمنة دول الشمال الغنى على دول الجنوب الفقير[٣].

ومع ما قدمته الماركسية للتراث السوسيولوجى من أفكار أسهمت فى تقدمه، إلا أن الماركسية لها سلبياتها كالنظريات الأخرى، وخاصة توقع ماركس لنمو الدول الرأسمالية والذى جاء مخيباً للآمال فلم تقم الثورات الاشتراكية فى الدول الرأسمالية. بالإضافة إلى زيادة معدلات

---

(١) محمود أبو زيد، علم الاجتماع القانونى، الأسس والاتجاهات، مكتبة غريب، القاهرة، ١٩٧٧، ص١٥٢.

(2) Cardoso, F. H, and Faletto, E, Dependency and Development in Latin America, Trans. By: Marjory Mattingly Uriquidi, University of California press, Berkely, 1979, pp. 1-5.

(3) Avery, William, World Agricilture and The GATT Boulder, Lynne Reinner, 1992, p. 3.

اللامساواة على الصعيد الدولى[1]. والذى أدى إلى حدوث هزة عنيفة فى أفكار الماركسيين والمتبنيين لأفكار ماركس.

٣ـ جون منيلرد كينز John M. Keynes (١٨٨٣ـ١٩٦٤):

يقف كينز موقف المعارضة من نظريات الاقتصاديين الكلاسيكيين، إذ يؤمن بضرورة تدخل الحكومة فى سبيل العمل على استقرار النظام الاقتصادى. وتتسم معارضة كينز للأفكار الكلاسيكية بالتركيز على صفتين أساسيتين من صفات الاقتصاد الكلاسيكى. الأولى تهتم بصفة خاصة بالمستوى التصورى للتحليل الاقتصادى. فقد كانت وحدة التحليل فى الاقتصاد الكلاسيكى وفى أكمل صوره نضوجا – كما جاءت عند مارشال – هى ظروف الإنتاج والأسعار للشركات الفردية المستقلة، على حين توارى الاهتمام بظروف الاقتصاد ككل أو ما يسميه علماء الاقتصاد بسلوك التكتلات الاقتصادية، على حين أصر كينز على القول بأن التكتلات الاقتصادية تمثل لب التحليل الاقتصادى. أما الصفة الثانية التى عارضها كينز فهى تتمثل فى كتابات كل من ساى J. B. Say فى القرن الثامن عشر وامتداده عند بيجو A. C. Pigon والتى كانت تذهب إلى أن موارد الاقتصاديات الحرة يتم استخدامها بشكل كامل ومستقر، حيث تقوم بعض ميكانيزمات التكامل بضمان تشرب النظام القائم لأية تغييرات تحدث على المستويين الاقتصادى والسكانى

---

(١) محمد على محمد. أصول الاجتماع السياسى. مرجع سابق. ص٢١٠.

بحيث لا ينجم عن هذه التغييرات اضطرابات تؤدى إلى الإخلال بنظام المجتمع كله. على حين رأى كينز أن الاقتصاديات الرأسمالية يمكن أن تواجه اختلالاً خطيراً يمكن أن يتطور ويأخذ شكل البطالة والكساد لفترات زمنية ليست بالقصيرة[1].

وتعتبر أفكار كينز الاقتصادية أحد المعالم الرئيسية فى تاريخ الفكر الاقتصادى الحديث، ونقطة تحول هامة فى التفكير الاقتصادى الغربى، وربما يرجع ذلك إلى محاولته اكتشاف بعض القوانين الأساسية التى تحكم النشاطات الاقتصادية وتحدد اتجاهاتها، وبناء على ذلك يمكن التحكم فى مستوى النشاط الاقتصادى عن طريق التأثير فى الأطراف المختلفة التى تدخل فى صياغة القوانين الاقتصادية الأساسية[2].

وفى رؤيته لتحقيق أعلى مستوى من العمالة أو التوظيف طرح كينز بعض التصورات للتخفيف من حدة مشكلة البطالة التى تفاقمت نتيجة للأزمات التى حدثت خلال العشرينيات والثلاثينيات من القرن العشرين. ومن أهم هذه التصورات ضرورة أن تسعى الحكومة وسياساتها الاقتصادية نحو تشجيع الاستثمار الخاص خلال فترة الكساد لخفض معدلات الفائدة والتى يجب تحديدها من قبل البنوك المركزية. كما يجب توجيه السياسات الحكومية لإنشاء المشروعات الاستثمارية

---

(١) محمد الجوهرى وآخرون. الاقتصاد والمجتمع. مرجع سابق. ص ص١٣-١٤.

(٢) محمد ربيع. الاقتصاد والمجتمع. مرجع سابق، ص٢٥.

الكبرى التى عن طريقها يمكن استيعاب أعداد كبيرة من القوة العاملة وخاصة خلال مراحل الأزمات والكساد الاقتصادى، كما أكد كينز كثيراً على أهمية احترام الملكية الخاصة، ولكنه أعطى صلاحيات كبيرة للدولة فى تحديدها للفوائد التى يجب أن يكتسبها أصحاب المال. كما حرص كينز على ضرورة تشجيع الحكومة وسياساتها الاقتصادية فى إعادة توزيع الدخل من أجل زيادة حجم الاستهلاك. ويمكن إجراء ذلك عن طريق فرض ضرائب عالية على الطبقات الغنية[1].

تعقيب:

مما سبق يتضح مدى التنوع فى الأفكار بين المفكرين الاقتصاديين فبينما أيد آدم سميث مبدأ الحرية الاقتصادية وعدم تدخل الدولة فى الحياة الاقتصادية نجد أن كينز يعارض ذلك ويرى أن الدولة لها دور هام ورئيسى فى النشاط الاقتصادى. على حين رأى ماركس أن أى مجتمع أيا كانت مرحلة تطوره التاريخى إنما يعتمد على أساس اقتصادى، وأن هذا الأساس هو الذى يحدد البناء الفرقى ومكوناته السياسية والتشريعية والأخلاقية والدينية. لذلك فالطبقة المسيطرة اقتصادياً هى التى تستحوذ على القوة السياسية وبالتالى تضع القوانين التى تخدم مصالحها بالأساس.

---

(١) عبد الله محمد عبد الرحمن. علم الاجتماع الاقتصادى: النشأة والتطور. الجزء الأول. دار المعرفة الجامعية. الإسكندرية. ١٩٩٤. ص ص ٢٣١-٢٣٢.

ثالثاً: التحليل السوسيولوجى للجوانب الاجتماعية فى الحياة الاقتصادية:

يرى علماء الاجتماع أن الظواهر الاقتصادية، شأنها فى ذلك شأن الظواهر الاجتماعية الأخرى، تتحدد داخل إطار من النظم الثابتة التى سبق للمجتمع تكوينها والتمسك بها، كما أنها تفرض نفسها على الأفراد بقوة. فوسائل التقنية وأشكال الملكية، والتبادل، ونظام النقود، والقروض...الخ. كل هذه نظم كونها المجتمع وورثها الحاضر عن الماضى، ولا يسع المرء إلا أن يخضع لها حين يمارس نشاطه الاقتصادى. وإذا لم يجبره القانون على ذلك أجبره العرف، وقوة العرف ملزمة كقوة القانون. ونظراً لوجود الترابط بين الظواهر الاقتصادية والظواهر الاجتماعية الأخرى فهناك استحالة للفصل بين الاقتصاد وبين النظام الاجتماعى فى مجموعة[1]. ومن هذا المنطلق سنحاول توضيح إسهام الفكر السوسيولجى فى مجال الكشف عن الجوانب الاجتماعية فى الحياة الاقتصادية من خلال عرض الأفكار الرئيسية للعلماء البارزين فى هذا المجال.

١- هربرت سبنسر Herbert Spencer (١٨٢٠-١٩٠٣):

يعتبر هربرت سبنسر من أهم من أثروا فى علم الاجتماع فى

---

(١) السيد محمد بدوى. علم الاجتماع الاقتصادى. مرجع سابق. ص ص ٣٨-٣٩.

أواخر القرن التاسع عشر وأوائل القـرن العشـرين ويتمـيز فكـرة بالتقـاء تراثين عظيمين وهما التطورية والاقتصاد الكلاسيكى اللذين يعتبران قمة النصف الأخير من القرن التاسع عشر. فمن حيـث التطـور أدمـج سبنسـر فكرتى أن المجتمع كائن عضوى والنظر إلى التطور الاجتمـاعى المتقـدم إذ عقد عديداً من التشابهات بين المجتمع والكائنات العضوية البيولوجيـة. كما نظـر إلى التطـور الاجتمـاعى فـى تشـابهه مـع التطـور البيولوجـى، وينبثق التطور فى حـد ذاتـه علـى أنـه بديـل بـين قـوى التكـامل وقـوى التمايز، وتصبح النتيجة عملية نمو تسير من المجتمعات المتجانسة فـى بنائها إلى المجتمعات غير المتجانسة[1].

ولكـن يضفـى سبنسـر معنـى تاريخيـاً ملموسـاً علـى هـذا الإطـار التطورى العام يختزل كل التطور التاريخى الذى مـرت بـه المجتمعـات فى نمطين رئيسيين هما المجتمع العسكرى والمجتمع الصنـاعى. ويقـوم التكامل فى المجتمع العسكرى على أساس القوة القاهرة، ويجمـع القـائد العسكرى السلطة السياسية إلى جـانب القيـادة العسـكرية، ويتـم تعبئـة الصناعة لتكون فى خدمة الأهداف العسكرية، ويصبح الفرد مجرد تـابع للدولة، ويكون التعاون القهرى هو السمة المميزة للتكـامل فـى المجتمـع

---

(١) غريب سيد احمد. عادل مختار الهـوارى. الاقتصـاد الاجتمـاعى. مرجـع سـابق. ص٢٨٩.

العسكرى، وينبع التكامل فى كافة صوره بما فى ذلك تكامل الأنشطة الاقتصادية) من تصرفات قيادة تجمع فى قبضتها مقاليد الحرب والسياسة. ويختلف المجتمع الصناعى عن سابقه اختلافاً بيناً فى كافة النواحى، فالنظام السياسى لم يعد تابعاً للقيادة العسكرية، بل تنشأ أبنية ديمقراطية مختلفة تماماً حيث يظهر النظام النيابى ويتم تشكيل الوزارات إلى آخر ذلك من مظاهر النظم الديمقراطية، ويزدهر القطاع الصناعى فى النظام الاقتصادى وينفصل عن التأثر المباشر للسلطة السياسية وتنمو عمليات إنتاجية جديدة وصور من التبادل التجارى والتوزيع لم تكن معهودة من قبل. ويتحرر الفرد من سيطرة الخضوع للدولة، ويكون مبدأ التكامل فى المجتمع الصناعى قائماً على أساس التعاون الإرادى، ويدخل الأفراد فى علاقات مع بعضهم البعض على أساس التعاقدات الحرة[1].

وما سبق يوضح أن رؤية هربرت سبنسر للمجتمع الصناعى تتشابه مع رؤية آدم سميث للاقتصاد التنافسى، فالتكامل يتأثر بالمصالح الفردية المتشابكة. ولهذا فالتكامل الاجتماعى النشط يفقد أهميته فى المجتمع الصناعى تماماً مثلما كان التنظيم السياسى النشط عند سميث.

---

(١) محمد الجوهرى وآخرون، الاقتصاد والمجتمع، مرجع سابق، ص٢٢.

٢- اميل دوركايم Emile Durkheim (١٨٥٨-١٩١٧):

لقد عرض دوركايم لكثير من آرائه وأفكاره الأساسية حول التكامل الاقتصادى فى كتابه (تقسيم العمل الاجتماعى) والذى نشره فى عام ١٨٩٣م، وهو رغم ما ضمنه من هجوم عنيف على سبنسر فى هذا الكتاب إلا أن تفكيره يماثل إلى حد كبير تفكير سبنسر فى وجوه عديدة، فقد اهتم دوركايم فى المقام الأول بالوسائل التى يتحقق من خلالها تكامل الحياة الاجتماعية كما أنه يضع قضيته فى إطار تصورى نراه يقدم ثنائية بين نموذجين من المجتمعات: نموذج المجتمع الانقسامى Segmental ونموذج المجتمع المتباين differentiated[1].
يتسم المجتمع الانقسامى بأنه مجتمع متجانس حيث يتحدد تقسيم العمل الاجتماعى وفقاً للجنس والعمر، والتضامن فيه تضامن آلى Mechanical Solidarity وأى سلوك منحرف يقابل برد فعل صارم وقاس حيث يعكس هذا العقاب القيم الجمعية للمجتمع الانقسامى، كما يشمل التضامن الآلى خضوع الفرد لشعور جمعى غير متمايز، ويتشابه هذا النوع من التضامن مع التعاون الإلزامى الذى قال به سبنسر. أما المجتمع المتمايز عند دوركايم فهو يتشابه مع المجتمع الصناعى عند سبنسر. فلكل منهما بناءات للدور المتخصص، وكل منهما يشجع على

---

(١) محمد أحمد بيومى. علم الاجتماع الاقتصادى. مرجع سابق. ص٤٢.

ظهور التمايزات الفردية، ويتحرر من الاحتكار أو التحكم الكلي للمجتمعات الانقسامية المتجانسة[١].

أما أوجه الاختلاف بين تصور دوركايم وسبنسر فيكمن في مبدأ التكامل الاجتماعي. فالمبدأ العام للتكامل عند سبنسر هو مبدأ التعاقد والمبادلات الحرة، حيث لا حاجة لوجود أى عمل تكميلى رشيد يمكن أن يحول دون إيذاء بعض الأفراد لبعضهم الآخر، مما يدعو إلى الشك فى قدرة هذا المجتمع على الاستقرار الذى لا يقوم إلا على أساس التعاقدات المؤقتة بين الأفراد، وعلى العكس من هذا النموذج نرى دوركايم يتحدث عن القانون المدنى والدور الأساسى الذى يؤديه فى الحفاظ على تكامل المجتمع، بالإضافة إلى أنه يضمن الظروف الملائمة التى يمكن أن تتم فى ظلها التعاقدات الحرة بين الأفراد فى نموذج التضامن العضوى، ومن مظاهر التضامن العضوى أيضاً بالإضافة إلى القانون هناك العادات الجمعية والاتفاقات الجارية وكذلك الفهم الضمنى الذى يوجد بين الشركات الاقتصادية فيما يتعلق بأصول المعاملات. والحقيقة أن الفارق الأساسى بين كل من دوركايم وسبنسر هو أن دوركايم قد أولى اهتماماً تحليلياً خاصاً لمسألة التكامل فى المجتمعات المعقدة[٢].

---

(١) غريب سيد أحمد، عادل مختار الهوارى، الاقتصاد الاجتماعى، مرجع سابق، ص ص ٢٩٠-٢٩١.

(٢) محمد الجوهرى وآخرون، الاقتصاد والمجتمع، مرجع سابق. ص٢٤.

٣ـ ماكس فيبر Max Weber (١٨٦٤ـ١٩٢٠):

اهتم ماكس فيبر بدراسة الظروف الاقتصادية والأوضاع الاجتماعية التى أدت إلى نشأة الرأسمالية فى المجتمعات الغربية. وقد استطاع فى مولفة "الأخلاق البروتستانتية وروح الرأسمالية" أن يقيم نمطاً مثالياً Ideal Type يربط بين علاقات الإنتاج فى المجتمع وبين التصور الدينى للعالم. ويشير فيبر إلى أن الأنماط المثالية ليست قوالب جامدة، أو متوسطات، أو مفاهيم مجردة، وإنما هى عبارة عن أبنية عقلية تركيبية تقوم على أساس التأليف بين مجموعة كبيرة من الظواهر الفردية التى ما تزال موجودة أو غير موجودة، والتى يقوم الباحث بتنسيقها وفقاً لوجهة نظر محددة فى إطار تحليلى موحد[1].

ولقد كان فى مقدمة ما عنى به فيبر بصفة خاصة دراسة الظروف المرتبطة بظهور الرأسمالية الصناعية الحديثة وازدهارها فى نموذج المجتمع الغربى، وهو فى ذلك أفرد عناية خاصة بتمييز الرأسمالية الصناعة عما عداها من أشكال الرأسمالية كالرأسمالية الاستعمارية حيث تشير الرأسمالية الصناعية – والتى تعرف أحياناً بالرأسمالية البورجوازية العقلانية – إلى التنظيم الرشيد أو العقلانى. وتتمثل

---

(١) عبد الباسط محمد حسن. التنمية الاجتماعية. مكتبة وهبه. القاهرة. ط٥. ١٩٨٨. ص٢٥٩.

خصائص النموذج المثالى لهذا الشكل المتميز من أشكال الرأسمالية - كما لخصها رايت ميلز C. Wright Mills وجيرث H. Gerth على لسان فيبر - فى أن:

المؤسسات الإنتاجية تعتمد على التنظيم الرسمى للعمل الحر وفيها يمارس صاحب المشروع عمله على مسئوليته الخاصة متحملاً مخاطره كما يقوم بإنتاج السلع للأسواق المتنافسة دون تحديد بسوق معين، إلى جانب أن عملياته الإنتاجية تحكم فى العادة وتوجه بسياسة رشيدة تهدف إلى تحقيق التوازن الدائم بين نفقات الإنتاج وعائداته[١].

ووفقاً لهذا تتمثل روح الرأسمالية عند فيبر فى السعى لاكتسابه الثروة من خلال نشاط اقتصادى منظم، وتجنب استخدام هذه الثروة للمتعة الشخصية[٢]. لذلك فالرأسمالية الحديثة التى ظهرت فى أوربا نشأت كما يرى فيبر من خلال العقيدة البروتستانتية وقيمها الدينية. فروح الرأسمالية هى نفسها روح العقيدة البروتستانتية. فالديانة البروتستانتية تهتم اهتماماً كبيراً بتنشئة الفرد تنشئة عقلية وتعطى للمهنة قيمة أخلاقية كبرى، وتقدس العمل، وتعتبر جمع الأموال

---

(١) محمد أحمد بيومى، علم الاجتماع الاقتصادى، مرجع سابق، ص ص ٤٦-٤٧.

(2) Giddens, Anthnoy, Capitalism and Modern Social Theory, An Analysis of The Writings of Max Weber, Cambridge University press, 1971, p. 126.

بطريقة شريفة عملاً ذكياً. لذلك فأغلب رجال الأعمال والعمال المهرة وأصحاب المهن التجارية والصناعية الهامة فى أوربا هم عادة من البروتستانت[1].

كما أكد فيبر على تنظيم توزيع النقود والتبادل من الناحية السياسية والقانونية فالرأسمالية الرشيدة لاتستطيع إحياء ذاتها بدون سلطة سياسية. كذلك فإن فيبر يرى أن النموذج الوسيط للتبادل يكمن فى تقدم وتعميم وتداول النقود، طالما أن التداول يسمح بتوسيع السوق وإيجاد الأرصدة. وأخيراً ركز فيبر - مثل دوركايم - على أهمية الإطار القانونى لضمان صحة التعاقدات، وضمان سيطرة التنظيمات القانونية فى نسق الإدارة الوظيفى والقضائى[2].

ومما سبق يتضح أن ماكس فيبر لم يقدم نظرية متكاملة فى علم الاجتماع الاقتصادى، بل إنه اهتم بصفة خاصة بدراسة الظروف المرتبطة بظهور الرأسمالية الصناعية الحديثة وازدهارها. كما اهتم بدراسة العلاقة بين نشأة النظام الرأسمالى وبين العقيدة البروتستانتية وقيمها الدينية.

---

(١) فؤاد حيدر. التنمية والتخلف فى العالم العربى: أطروحات تنموية للتخلف، دار الفكر العربى، بيروت، ط ١، ١٩٩٠، ص٢٠.

(٢) غريب سيد احمد. عادل مختار الهوارى. الاقتصاد الاجتماعى. مرجع سابق. ص ص ٢٩١-٢٩٢.

تعقيب:

مما سبق يتضح أن علماء الاجتماع يعتبرون النشاط الاقتصادى أحد مظاهر الحياة الاجتماعية، لذلك فالاقتصاد شأنه شأن النظم الاجتماعية الأخرى - مثل النظام السياسى والنظام الأسرى والنظام الدينى - له وظيفة هامة تتمثل فى المحافظة على سلامة البناء الاجتماعى. كما أن الظواهر الاقتصادية شأنها شأن الظواهر الاجتماعية الأخرى تعبر بالأساس عن روح الجماعات وقيمها وتقاليدها.

رابعاً: الاتجاهات الحديثة فى علمى الاجتماع والاقتصاد:

تتمثل أهم الاتجاهات الحديثة فى علم الاقتصاد وعلم الاجتماع فيما يلى:

أ) علم الاقتصاد:

١- اقتصاديات الرفاهية Welfare Economics:

أصبحت اقتصاديات الرفاهية من الفروع التى تزايد الاهتمام بها فى الفترة القليلة الماضية من جانب كثير من علماء الاقتصاد ورجال السياسة. ويركز هذا الفرع من العلم على تطبيق مبادئ الاقتصاد على مستوى السياسة العلمية بغرض تحقيق أكبر قدر ممكن من الرفاهية لكل من الفرد والمجتمع. وتؤدى دراسة اقتصاديات الرفاهية مباشرة إلى تفاعل مركب يضم عدداً من العوامل السياسية والاجتماعية والدينية

والاقتصادية التى تبدو وثيقة الارتباط بصياغة السياسة الاجتماعية العلمية. والواقع أن العلماء الذين درسوا اقتصاديات الرفاهية لم يثيروا هذه القضايا، بل اهتموا فقط بالتأثيرات الناجمة عن التغييرات التى تحدث فى البيئة الاقتصادية على مستوى رفاهية الفرد. وفى نفس الوقت نجد أن كثيرين قد وجهوا عناية خاصة إلى مسائل ذات صيغة سوسيولوجية مثل كيفية قياس الرفاهية الاجتماعية والمقارنة بين مدى الرضا الذى يشعر به مواطن معين بغيره من المواطنين وكذلك الأسس التى يقوم عليها التعميم من مستوى رفاهية الفرد إلى رفاهية المجتمع(١).

٢ـ النظرية التنظيمية لعملية اتخاذ القرارات:

تعد هذه النظرية تطويراً للمدرسة الكلاسيكية والكلاسيكية المحدثة حول الشركات ومختلف التنظيمات. وتستند هذه النظرية على عدة افتراضات أو تصورات حول الأهداف والقوة والمعرفة فهى تقرر من ناحية أن محاولة تنظيم أى منشأة تقتضى النظرة إلى أهدافها على أنها معطيات ثابتة لا تتغير، كما ترى من ناحية أخرى أن المنشأة لا تستطيع السيطرة على البيئة الخارجية المحيطة بها (كالمنشآت الأخرى والمستهلكين) كما أنها لا تواجه بمشكلات سياسية داخلية (كالصراع مثلاً) وأخيراً تقرر النظرية أن المنشأة تكون على معرفة تامة بكل أنواع النشاط أو

---

(١) محمد الجوهرى وآخرون. الاقتصاد والمجتمع. مرجع سابق. ص ص ٣٤-٣٥.

السلوك التى يمكن أن تقوم بها وبكل النتائج المترتبة على أى نوع منها[١].

٣- نظرية اللعب (المباراة) Game Theory:

يشير مصطلح نظرية اللعب إلى مجموعة عمليات رياضية، صممت لإيجاد حل لموقف معين نريد فيه أن نتنبأ بفرص النجاح المتاحة أمام شخصين فى مباراة رياضية، وكان فون نيومان J. Von Neumann هو الذى طور الصيغة الرياضية لنظرية اللعب. كما يشير المصطلح أيضاً إلى اتجاه أو مدخل يسعى نحو صياغة نموذج يهدف إلى توضيح نتائج المواقف المتصارعة. وتبدو تطبيقات النظرية واضحة فى المجال الاقتصادى حينما يسعى الاقتصاديون إلى تقدير الأثمان فى ظروف المنافسة غير التامة، والمساومات الجماعية واختيار المستهلكين[٢].

ب) علم الاجتماع:

١- علم الاجتماع الصناعى:

تعتبر مجموعة التجارب التى أجريت على مصانع هاوثورن التابعة لشركة ويسترن اليكتريك فى شيكاغو، والتى أجريت فى منتصف عشرينيات القرن الماضى، وفى البداية اهتمت هذه الدراسة بظروف العمل مثل تأثير الإضاءة وفترات الراحة على الإنتاج، ثم اتضح

---

(١) محمد أحمد بيومى، علم الاجتماع الاقتصادى، مرجع سابق، ص٥٩.

(٢) محمد عاطف غيث وآخرون، قاموس علم الاجتماع، مرجع سابق، ص٢٠١.

للباحثين أثناء إجراء تلك التجارب أن تلك الظروف الطبيعية لا تدانى فى تأثيرها على الروح المعنوية للعمال وإنتاجيهم، العوامل البشرية مثل المكانة والتعاطف علاوة على وجود الإدارة المتجاوبة مع أمانى العمال وآلامهم. وفى الحال نشأت مدرسة هارفارد لتضم كلاً من التون مايو وفورث هوايتهد وفريتز روثلسبرجر، وعرفت باسم مدرسة العلاقات الإنسانية نظراً لتركيزها على تلك العوامل، وصارت تلك المدرسة تمثل جوهر علم الاجتماع الصناعى وشهدت نمواً سريعاً[١].

٢- أسهمت مجموعة من فروع علم الاجتماع الأخرى - مثل علم الاجتماع المهنى ودراسات التنظيمات الرسمية والاستهلاك والتدرج الاجتماعى - فى نمو وازدهار علم الاجتماع الاقتصادى.

---

(١) محمد الجوهرى وآخرون، الاقتصاد والمجتمع، مرجع سابق، ص ص ٣٧-٣٨.

خاتمة:

اتضح من خلال هذا الفصل مدى الصلة الوثيقة بين الاقتصاد وعلم الاجتماع. فالنشاط الاقتصادى هو أحد وجوه النشاط الاجتماعى بوجه عام. كما أن النظام الاقتصادى السائد فى مجتمع ما يتأثر إلى حد كبير بثقافة هذا المجتمع ونظمه السياسية والدينية والتربوية.

كما ظهر أن علم الاجتماعى الاقتصادى هو أحد فروع علم الاجتماع التى تهتم بدراسة الجوانب الاجتماعية لانتاج السلع والخدمات، وتوزيعها، واستهلاكها. وكذلك يهتم بدراسة العلاقات الاجتماعية المتضمنة فى السلوك الاقتصادى. والإطار الاجتماعى والثقافى الذى يتم فيه النشاط الاقتصادى.

كما ظهر أن علم الاجتماع الاقتصادى هو أحد فروع علم الاجتماع التى تهتم بدراسة الجوانب الاجتماعية لإنتاج السلع والخدمات، وتوزيعها، واستهلاكها وكذلك يهتم بدراسة العلاقات الاجتماعية المتضمنة فى السلوك الاقتصادى، والإطار الاجتماعى والثقافى الذى يتم فيه النشاط الاقتصادى.

وبالإضافة إلى ذلك فقد ظهر من خلال عرض آراء وأفكار المفكرين الاقتصاديين والاجتماعيين أن النشاط الاقتصادى يعد أحد مظاهر الحياة الاجتماعية، كذلك فالاقتصاد شأنه شأن النظم الاجتماعية الأخرى – له وظيفة هامة تتمثل فى المحافظة على سلامة البناء الاجتماعى. كما أن الظواهر الاقتصادية شأنها شأن الظواهر الاجتماعية الأخرى تعبر بالأساس عن روح الجماعات وقيمها وتقاليدها



الفصل الثانى

علم الاجتماع الاقتصادى ومشكلات وقضايا التنمية فى الدول النامية



المحتويات



مقدمة:

إن التنمية هى التحدى الأعظم الذى يواجه الجنس البشرى. وعلى الرغم من الفرص الوفيرة التى أوجدتها الثورات التكنولوجية فى القرن العشرين، فإن أكثر من بليون من البشر، والذين يشكلون خمس سكان العالم يعيشون على أقل من دولار فى اليوم، وهو مستوى المعيشة الذى بلغته أوربا الغربية والولايات المتحدة منذ مائتى سنة مضت[1].

لذلك فالاهتمام بالتنمية هو أكبر قضية تشغل رجال الصناعة، والإدارة، ومخططى السياسة العامة، وقادة المجتمعات على اختلاف منطلقاتهم الإيديولوجية للتغلب على التخلف من خلال توجيه النمو فى اتجاه أهداف مضبوطة ومحددة تترجم عن تطلعات المجتمعات النامية للتقدم. لذلك أصبح من المسلم به أن قضية التنمية الاجتماعية والاقتصادية فى المجتمعات النامية قضية علم، ومصير، وسياسة[2].

والاهتمام بقضية التنمية قديم جديد، فهو قديم من وجهة نظر علماء الاقتصاد الذين سبقوا غيرهم فى دراسة هذه القضية، واجتهدوا فى تقديم تفسيرات لعواملها ومعجلاتها، وكذلك مشكلاتها وتحدياتها.

---

(1) The World Bank, World Development Report, 1991: The Challenge of Development, Oxford University Press, 1991, p. 1.

(٢) محمد عاطف غيث. محمد على محمد. دراسات فى التنمية والتخطيط الاجتماعى، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، ١٩٨٩، ص١٢.

لكن هذا الاهتمام قد اصطبغ – خاصة فى مراحله الأولى – بالتركيز على الجوانب الاقتصادية وحدها. وقد ترتب على ذلك اهمال الجوانب الاجتماعية فى عمليات التنمية واغفال أثرها[١]. وساد اعتقاد بأن التنمية عبارة عن زيادة معدل النمو فى الدخل القومى بنسبة أكبر من معدل الزيادة فى نمو السكان بصرف النظر عن كيفية توزيع عائد هذه الزيادة[٢].

لذلك ظهرت نتيجة الانسياب البطىء Trickle Down Theory، والتى ترى أنه حينما يتحقق النمو الاقتصادى فإن الثروة المتراكمة سوف تهبط إن آجلاً أو عاجلاً إلى القاعدة العريضة من الناس وتتحسن أحوالهم، حتى وإن لم يحدث هذا على الفور. أى أن قضايا الإنتاج والتصنيع كانت أكثر أهمية من قضايا التوزيع. وكما قال السياسى الكينى الراحل "توم مبويا Tom Mboya": ما فائدة التساؤل عن كيفية تقسيم العائد قبل أن نحققه أو نوجده؟[٣].

---

(١) عبد الهادى محمد والى، التنمية مدخل لدراسة المفهومات الأساسية، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، ١٩٩١، ص١١.

(2) Dube, S. C., Moderization and Development, The Search for Alternative Paradigms, The United Nations University, Tokyo, Zed Book Ltd, London, 1988, p. 36.

(3) Foster – Carter, Aidan, The Sociology of Development, Causeway Books, London, 1986, p. 5.

أما الجديد فى مجال الاهتمام بقضية التنمية فيتمثل فى أن الدعاوى السابقة تنطوى على مزيد من السطحية فى فهم التخلف والنمو، نظراً لتشابك ظواهر الحياة الاجتماعية وتساندها وظيفياً بحيث يصعب عزو التقدم أو حتى التخلف فيها إلى عامل دون آخر أو متغير وحيد ومستقل[١]. فالتنمية بمعناها الشامل تضم جوانب اقتصادية واجتماعية وسياسية وثقافية فهى ليست عملية أحادية البعد لكنها متعددة الأبعاد وتشكل مزيجاً من هذه الأبعاد كلها وغيرها. وهناك اتجاه متزايد نحو النظر إلى التنمية فى هذا الإطار الشمولى الذى يحوى المتغيرات الثقافية والاجتماعية والسياسية بجانب المتغيرات الاقتصادية بحيث تتفاعل جميعها مع بعضها البعض فى ذلك الإطار. كما أن التنمية هى عملية حضارية شاملة لمختلف أوجه النشاط فى المجتمع بما يحقق رفاهية الإنسان وكرامته، والتنمية أيضاً بناء للإنسان وتحرير له وتطوير لكفاءاته وإطلاق لقدراته نحو العمل والبناء[٢].

وأخيراً، فالتغيرات فى الأوضاع الدولية خلال العقود المختلفة قد أدت إلى حدوث تغييرات فى مفهوم التنمية باستمرار وذلك بدءاً من تكوين العالم الثالث فى أعقاب الحرب العالمية الثانية وظهور "نظرية

---

(١) عبد الهادى محمد والى، التنمية، مرجع سابق، ص١٢.

(٢) حسن إبراهيم عيد. دراسات فى التنمية الاجتماعية. دار المعرفة الجامعية. الإسكندرية، ١٩٨٤. ص١٣٠.

التحديث "Modernization Theory" لتشخيص مشكلات التخلف فى العالم الثالث، ثم ظهور "نظرية التبعية Dependency Theory" وتقديمها رؤية مضادة لنظرية التحديث. ثم يتغير مفهوم التنمية فى ضوء ظهور الشركات متعددة الجنسية Multinational والدول حديثة التصنيع Newly Industrializing. ويأتى بعد ذلك التغيرات الدولية التى وقعت فى نهاية الثمانينيات وأوائل التسعينيات، حيث شهدت الفترة الأخيرة تدفقاً متلاحقاً من المتغيرات الدولية والإقليمية غير المتوقعة فى المدى المنظور، مع ما أحدثه ذلك من انعكاسات على الاقتصاد العالمى وعلى مستقبل التنمية فى دول العالم الثالث. وقد أدت هذه التغيرات إلى فرض اهتمامات جديدة تماماً على مفاهيم ونظريات واستراتيجيات التنمية.

ومن هنا تأتى أهمية دراسة مفهوم التنمية فى عالم متغير لتوضيح التغيرات المختلفة التى طرأت على مفهوم التنمية فى العقود المختلفة. وكذلك حتى يمكن الوصول إلى مفهوم للتنمية يتلاءم مع واقع دول العالم النامى أو المتخلف ويحقق طموحاتها فى معيشة أفضل.

وحيث أنه لا يمكن دراسة مفهوم التنمية بعيداً عن مفهوم التخلف، لأنهما فى الواقع ظاهرة واحدة لا تتجزأ، لذلك سوف يكون عرضى لهذا الفصل على ثلاثة محاور هى:

أولاً: مفهوم التخلف.

ثانياً: مفهوم التنمية.

ثالثاً: مفهوم التنمية فى عالم متغير.

أولاً: مفهوم التخلف:

إن البحث فى إشكالية التخلف والتنمية بالرغم من مئات الأبحاث والكتب التى تناولتها تبقى عملية مطلوبة، بل ملحة من قبل جميع المهتمين بالعلوم الإنسانية بشكل خاص. فالتخلف يكسب كل يوم أرضاً جديدة. وإذا كانت بلدان العالم المتخلف شكلت فى السبعينيات ثلاثة أرباع البشرية، فإن نسبة السكان الذين يعيشون فى البلدان المتخلفة أصبحوا يشكلون اليوم ما يقرب من (٨٥٪) من مجمل سكان العالم[١].

وقد كثرت الكتابات حول مفهوم التخلف منذ أوائل الخمسينيات وصاحب هذه الكتابات ظهور الدول المستقلة فيما يسمى بالعالم التابع، والمشكلات والقضايا التى طرحتها متطلبات النهوض الاجتماعى فيها. ويلاحظ أن التفسيرات التى قدمت فى أول الأمر لمفهوم التخلف، والأوصاف التى أطلقت على وضع البلدان المتخلفة، والتى خرجت من تحليلات الاجتماعيين والاقتصاديين فى الدول الرأسمالية.

---

(١) غسان بدر الدين. جدلية التخلف والتنمية. المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع. بيروت. ط١. ١٩٩٣. ص٧.

ومن دوائر الهيئة العامة للأمم المتحـدة والمنظمـات التابعـة لهـا، كـانت تعـبر فـى الواقـع عـن نظـرة تمثـل امتـداداً للأيديولوجيـة الاسـتعمارية القديمة، وتعبر عن إرادة كل هذه الأوساط فى تكييـف علاقاتـها بـالبلاد المتخلفة وتطوير مفاهيمها المتعلقة بوضعية هذه البلاد نتيجة التحـولات التى فرضها عهد الاستقلال السياسى[1].

وعلى الرغم من أهمية مفهوم التخلف، إلا أنه وحتى وقت قريب لم ينل ما يستحقه من تحديد. وربما كـان انطـواء مدلـول التخلـف علـى بعض التوجيهات القيمية، من الأسباب التـى جعلـت كـل فريـق يفسـره على النحو الذى يتفق وهذه التوجيهات ومـن ناحيـة أخـرى فقـد أهمـل البعد التاريخى فـى تحديـد هـذا المفـهوم، خاصـة علمـاء الغـرب الذيـن أدركوا أن الاهتمام بهذا البعد سوف يحيل عملية التخلف بأسـرها ومـن حيث نشأتها وتفاقمها إلى المرحلة الاستعمارية. وما صحبها مـن تجميـد لاقتصاديات هذه البلدان فضلاً عن تكريس أعراضه ومظاهره[2].

وبذلك نجد أن أول ما يسـترعى الانتبـاه فـى محـاولات توصيـف التخلف وتفسيره. والتى صدرت عـن منظـرى النظـام الرأسمـالى الغربـى والمثلة لاتجاه نظرية التحديث هو أنها:

---

(١) عادل مختار الهوارى. عبد الباسط عبد المعطى. علم الاجتماع والتنميــة. دراسـات وقضايا. دار المعرفة الجامعية. الإسكندرية. ١٩٨٧. ص٤١. ٤٢

(٢) عبد الهادى محمد والى. التنمية. مرجع سابق. ص٢١

١- اعتبرت الدول المسماه نامية "متخلفة" وليست "مخلفة" وذلك لإخفاء الفاعل الحقيقى للتخلف.

٢- أنها وصفت التخلف على أنه مجرد تأخر زمنى.

٣- أن حالة التخلف وعوامل أصيلة فى البنية الاجتماعية للمجتمعات النامية، هى المسئولة عن التلكؤ الزمنى.

٤- إن تجاوز هذه المجتمعات لحالة تخلفها لن يتم إلا باللحاق بركب الحضارة الصناعية الرأسمالية الغربية والاهتداء بخبرتها والاعتماد على دعمها العلمى والمادى.

٥- اختزلت المحاولات فى إجمالى حصادها للتخلف فى بعده الاقتصادى، واختزلت البعد الاقتصادى فى انخفاض معدلات النمو. لذلك استخدمت مصطلحات مثل التقليدية، والجمود، والتأخر لوصف التخلف. وبذلك بعدت عمداً عن تفسير وتحديد عوامله التاريخية[1].

وعلى هذا نجد أن رؤية منظرى الاتجاه الرأسمالى الغربى ممثلاً فى اتجاه نظرية التحديث كانت رؤية استاتيكية ثابتة غير تاريخية، تنظر إلى طريق التقدم على أنه طريق واحد هو الذى سلكته الدول المتقدمة وتمر فيه جميع الدول، لذلك يجب على المتأخرين أن يتبعوا

---

(١) عبد الباسط عبد المعطى، فى التنمية البديلة، دراسات وقضايا، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، ١٩٩٠، ص١٦، ١٧.

خطوات الرواد أو يقتفوا أثرهم. وكما قال "ماركس Marx" فإن المجتمعات الأكثر تقدماً تمثل بالنسبة للمجتمعات المتخلفة صورة المستقبل[1].

وقد وجهت لهذه الرؤية انتقادات كثيرة منها ما ذهب إليه الاقتصادى السويدى "جونار ميردال Gunnar Myrdal" من أن هناك اختلافات حاسمة فى الظروف الأولية التى تواجهها الدول النامية اليوم منها أنها تحاول النمو فى بيئة عالمية تضم عدداً من البلدان المتقدمة فعلاً لها مصالح تختلف مع مصالح الدول النامية[2].

كذلك ليس من المقبول أن تسير الدول النامية على نفس المراحل التى اتبعتها الدول المتقدمة مع إغفال آثار العلم والتكنولوجيا على حياة الإنسان، والتى يمكن من خلالها اختصار مرحلة أو عدة مراحل من التى مرت بها الدول المتقدمة[3].

وهكذا نجد أن أهداف النظريات الغربية الرأسمالية كانت تتمثل فى:

---

(1) Fostar – Carter, Aidan, The Sociology of Development, op. cit., p.3.

(2) Myrdal, G, Economic Theory and Underdeveloped Regions, Methun, London, 1963, p. 15.

(3) Goldthorpe, J. E, The Sociology of The Third World, Disparity and Development, 2nd ed, Cambridge University press, Cambridge, 1984, p. 137.

١- تبرئة ذمة المجتمعات الصناعية الغربية من إحداث تخلف الدول النامية ، حيث كان هناك تعمد منهجى لإخفاء حقيقة أن تقدم المتقدمين هو الوجه الآخر لتخلف المتخلفين. وهما وجهان يكشفان عن استغلال الرأسمالية الأوربية لمجتمعات العالم الثالث.

٢- إثبات أن النموذج الرأسمالى هو حالة التقدم الوحيدة والمثالية فى تاريخ الإنسانية.

٣- الإبقاء على أوضاع المجتمعات النامية مواتية لاستمرار الهيمنة الرأسمالية على هذه المجتمعات[١].

فالطبقات الحاكمة فى الغرب، كما ذهب "بول باران Paul Baran" لديها مصالح خاصة فى استمرار الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية والسياسية الراهنة فى الدول النامية، حتى تظل تزودها بالمواد الخام الهامة، كما تزود شركاتها ومؤسساتها بأرباح هائلة ومجالات واسعة للاستثمار[٢]. لذلك فهناك أهمية فى أن يستمر التخلف جاثماً على اقتصاديات الدول النامية حتى لا تتوقف عجلة التقدم فى العالم الصناعى المتقدم[٣].

---

(١) عبد الباسط عبد المعطى، فى التنمية البديلة، مرجع سابق، ص ص١٧- ١٨.

(٢) السيد الحسينى، التنمية والتخلف، دراسة تاريخية بنائية، دار المعارف، القاهرة، ط٢، ١٩٨٢، ص١٠٠.

(3) Kalecki, Michael, Essays on Developing Econmics, United Kingdom, 1986, p. 25.

ولهذا اقترح "شارل بتلـهايم Ch. Bettelheim" عبـارة "البـلاد المستغلة" أو الخاضعة للسيطرة وذات الاقتصـاد المشـوه لكـى تحـل محـل عبارة "البلاد المتخلفة" لأنه يعتبر أن سبب التخلف فى هذه البلاد ناتج عن الظاهرة الاستعمارية، فالاستعمار هو الذى كان سبب التخلـف لأنـه مكن بلداناً من استغلال بلدان أخرى[1].

هذا ويرى "بتلهايم" أن ظاهرة التخلف فى العالم الثـالث ترتبـط بعدة عوامل منها التبعية، فالدول الرأسمالية تمارس تأثيراً سياسياً على الدول المتخلفة لتضمن موالاتها، بالإضافة إلى التبعية الماليـة والتجاريـة والاستغلال لتحقيق أقصى ربح ممكن وتجميد النمو الاقتصادى فيها[2].

وهنا تظهر مقولة "التبعية" والتى قدمت منذ المحاولات المبكـرة لصوغها والإضافة إليها عدداً مـن الحقـائق الهامـة حـول تفسـير تخلـف العالم الثالث. وقد لخص "برنشتين Berntein" مضمون التبعية فى أنها عملية يكون فيها النمـو فـى اقتصاديـات بلـد مـا مشـروطاً بنمـو وتطـور اقتصاديات بلد آخر. وتكون العلاقة بين البلاد المهيمنة والتابعة متجهة لخدمة مصالح الأولى، وفى الوقت نفسه ذات آثـار سـلبية علـى الثانيـة. ذلك أنها تحـول دون النمـو المسـتقل، والاعتمـاد علـى المـوارد والطاقـات

---

(١) عادل مختار الهوارى، علم الاجتماع والتنمية، مرجع سابق، ص٤٤.

(٢) محمد عاطف غيث، محمد على محمد، دراسـات فـى التنميـة والتخطيـط، مرجـع سابق، ص٧٠.

الخاصة أو الذاتية. وفى هذه الحالة تكون البلاد التابعة متخلفة، ومستغلة فى آن واحد، طالما استمر حرص البلاد المهيمنة على استثمار هذه العلاقة لصالحها[١].

والافتراض الأساسى لمدرسة التبعية يتمثل فى أن "التخلف لم يكن حالة أصلية وجدت عليها اقتصاديات العالم الثالث قبل إخضاعه للنفوذ الأوربى بل نشأ وتطور فى لحظة تاريخية واحدة مع نشأة وتطور التقدم فى المراكز الرأسمالية المتقدمة، أى أن التخلف والتقدم هما وجهان لعملية تاريخية واحدة بدأت مع ولادة النظام العالمى للرأسمالية منذ القرن السادس عشر"[٢].

ولهذا ذهب رواد نظرية التبعية إلى أن العالم يجب أن يفهم كوحدة كلية متكاملة، فيرفض منظرو التبعية النظر إلى المجتمع القومى كوحدة تحليلية لدراسة التخلف، فيقولون إنه يمكن ادراك تنمية الوحدة القومية والإقليمية إذا أدركنا طبيعة ارتباطها بالنظام الاقتصادى والسياسى العالمى ومشاركتها فيه[٣].

---

(١) عبد الهادى محمد والى، التنمية، مرجع سابق، ص٢٤ -٢٥.

(٢) محمد السيد سعيد، نظرية التبعية وتفسير تخلف الاقتصاديات العربية، فى، التنمية العربية: الواقع الراهن والمستقبل، سلسلة كتب المستقبل العربى، ٦، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ١٩٨٤، ص١٣٨.

(٣) على ليلة. العالم الثالث. قضايا ومشكلات. دار الثقافة للنشر والتوزيع. القاهرة. ١٩٨٥، ص٨٦.

وأكدت نظرية التبعية أن التحليل الموضوعى للتخلف يجب أن يتجنب النظرة المسحية الوصفية السطحية، وأن ينبثق من إطار نظرى يتسم بالشمول والتكامل مع أخذ البعد التاريخى فى الاعتبار كبعد محورى فى صياغة التخلف، وكمنطلق فى رسم سياسة التنمية(١).

وقد أعاد "اندريه جوندر فرانك A. G. Frank" – وهو أحد أبرز علماء نظرية التبعية – صياغة تعريف التخلف باعتباره عملية تشويه نشطة يتصف بها مصير العالم الثالث، ومن ثم لا يمكن مناظرتها بالتقليدية أو أى نوع من الحالة الأصلية. فعلى العكس لم تمر المجتمعات المتقدمة حالياً بخبرة التخلف، وبهذا المعنى فهى منذ البداية لم تكن متقدمة، وهو شيء مختلف جداً بالنسبة لفرانك(٢).

كما أكد "فرانك" أن المناطق الأكثر تخلفاً اليوم هى التى كانت أكثر اتصالاً بدول المركز فى الماضى. فالاتصال الوثيق بين الدول الحديثة والدول التقليدية هو الذى أدى إلى نمو التخلف فى هذه المناطق(٣).

وقد أدى التركيز لأنصار نظرية التبعية على العوامل الخارجية

---

(١) نبيل السمالوطى، علم اجتماع التنمية، دراسة فى اجتماعيات العالم الثالث، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، ١٩٧٤، ص٨١.

(2) Foster – Carter, Aidan, The Sociology of Development, op. cit., p.p. 17-18.

(٣) محمد على محمد. أصول الاجتماع السياسى. الجزء الأول. دار المعرفة الجامعية. الإسكندرية. ١٩٨٩، ص٤٣٨.

والتاريخية إلى توجيه انتقادات كثيرة لها لاهمالها العوامل الداخلية ذات التأثير على التنمية فى العالم الثالث مثل الحركات الاجتماعية والصراعات الطبقية. فنجد "روبرت برنر R. Brenner" يهاجم نظريات التبعية والنسق العالمى لأنها أهملت موضوع الخصوصية Particularity، حيث قام علماء نظرية التبعية والنسق العالمى بالتركيز على العالم بأجمع وتطبيق ما يتوصلون إليه من نتائج عليه، مع أن كل وحدة من وحدات العالم لها خصوصية تاريخية تميزها، فما حدث فى البرازيل غير ما حدث فى مصر، غير ما حدث فى الهند وهكذا حيث اختلفت طبيعة الاستعمار ومدة الاستعمار. لذلك أطلق برنر على نظريات التبعية والنسق الرأسمالى العالمى اسم الماركسية "السميثية" المحدثة نسبة إلى "سميث Neo Smithian Marxism"، وذلك لأن منظرى هذه المدرسة بالرغم من أنهم يؤمنون بأنهم ينتمون لمدرسة التبعية، وذلك لاستخدامهم مصطلحاتها إلا أنهم أهملوا البناءات الداخلية لدول العالم الثالث، فماركس اهتم بالداخل بينما الذى اهتم بالعلاقات الخارجية هو "آدم سميث A, Smith" وبذلك فهم يخلطون بين الاثنين[1].

وكذلك رأى "فرناندو كار دوسو F. Cardoso" "وانزو فاليتو

---

(1) Brenner, R, The Origins of Capitalist Development, A Critique of Reo – Smithian Marxism, New Review, 104. Jul, 1977, pp. 2-5.

E. Faletto" وهما من علماء أمريكا اللاتينية – أن تحليلات فرانك لا تنطبق تماماً الانطباق على مجتمعاتهم. فمدخل فرانك وباران به نوع من الثبات والحتمية، فحتماً ولابد سوف تقع الدول المتخلفة أسيرة للدول المتقدمة وسوف تسير فى ركبها دون حدوث تغيير على أبنيتها الاجتماعية. وفى هذا تجاهل واضح لخصوصية المجتمعات التابعة حيث لكل مجتمع خصوصية من حيث العلاقات الإنتاجية السائدة فيه، ومن حيث الصراعات الاجتماعية المترتبة على هذه العلاقات الإنتاجية[1].

كما تثبت تجربة الدول حديثة التصنيع بطلان مقولة الركود فى نظرية التبعية، وما ذهب إليه فرانك باستحالة التنمية فى ظل الرأسمالية. وهذا ما أكده "بيل وارين "B. Warren" فى كتابه الاستعمار رائد الرأسمالية[2].

وهكذا نجد بعد عرض رؤية نظرية التحديث، ونظرية التبعية لمفهوم التخلف أنه لا يمكن اغفال أثر كل من العوامل الخارجية والعوامل الداخلية، فى إحداث تخلف دول العالم الثالث. فالعوامل الخارجية ممثلة فى استغلال العالم المتقدم للعالم المتخلف وقهر هذا العالم، هذه العوامل مرتبطة بما يدور وما هو موجود فى داخل

---

(1) Cardoso, F. H, and Faletto, E, Dependency and Development in Latin America, op. cit., pp. 1-5.

(2) Warren, B, Imperialism, Pioneer Of Capitalism, New Left Books, Verson, London, 1980.

المجتمعات المتخلفة، من طبقات تتحالف مع المصالح الاجنبية لتحقيق أهدافها، وطبقات تعارض هذه المصالح ، وكذلك ما تتبناه الدولة من استراتيجيات وأيديولوجيات مختلفة فى علاقتها بالعالم الخارجي.

ويشير "اسماعيل صبرى عبد الله" إلى أن التخلف لا يعنى تجميد الاقتصاد القومي على ما كان عليه قبل الغزو الاستعمارى، وإنما يعنى إحداث تنمية مشوهه تفكك الاقتصاد القومي وتفقده التوازن بين قطاعاته المختلفة، وتربطه باقتصاد الدولة الاستعمارية برباط وثيق يصعب الفكاك منه حتى بعد حصول هذه البلاد على استقلالها السياسى [١].

ويتساءل "تشيلسو فورتادو" فى كتابه النمو والتخلف، ما هو التخلف؟ ويجيب بأنها حالة اقتصاد مزدوج يتعايش فيه قطاعان أحدهما قطاع سابق للرأسمالية، اكتفائى بنسبة كبيرة، والآخر قطاع متكامل مع الاقتصاد العالمى الحديث فنياً وتجارياً. وتعرف درجة التخلف بالأهمية النسبية لهذين القطاعين أكثر من تعريفها بمستوى دخل الفرد أو معدل نموه[٢].

فوجود هذين القطاعين يشكل مصدراً لخلق التفاوت فى الثروات والفوارق فى الدخول الاقتصادية بين الفئات والطبقات الاجتماعية، تلك

---

(١) اسماعيل صبرى عبد الله،نحو نظام اقتصادى عالمى جديد، دراسة فى قضايا التنمية والتحرر الاقتصادى والعلاقات الدولية، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، ط٢، ١٩٧٧، ص ص١٣٦– ١٣٧.

(٢) عادل مختار الهوارى، علم الاجتماع والتنمية، مرجع سابق،ص٤٤.

الفوارق التى لها انعكاساتها السلبية على التنمية. فالقطاع المتقدم يعتبر عنصر الانفتاح المباشرة على الاسواق الخارجية ومن ثم فإنه يؤكد التبعية للخارج لعدم التحامه المتكامل مع القطاع التقليدى[١].

ويتفق هذا مع ما يشير اليه "فؤاد مرسى" من أن التخلف عبارة عن عملية اندماج مجتمعات أو اقتصاديات قبل رأسمالية فى اطار سوق الرأسمالية العالمية، وذلك بفرض نمط معين من تقسيم العمل الدولى عليها يضعها فى خدمة القطاع المتقدم من الاقتصاد الرأسمالى العالمى[٢].

وعلى الرغم من أنه يمكن الاعتقاد بأن بلدان العالم الثالث المالكة للمواد الأولية الضرورية لكل من الصناعة والزراعة الحديثة تملك من الوسائل ما يمكنها من فرض شروطها. الا أنها فى الحقيقة لا تملك هذه المواد،فهى ليست مسيطرة عليها، وهى فى الغالب لا تصبح مالكتها حتى بعد أن تؤممها. فاحتكارات العالم المتقدم هى التى تملك هذه المواد وتشرف على تسويقها، وتستوفى أرباحها[٣].

---

(١) محمد جلال، التخلف والتنمية فى أقطار العالم الثالث، ندوة الاستثمار والتنمية فى الجهة الاقتصادية الشرقية، منشورات كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية، جامعة محمد الأول، المغرب.١٩٨٧. ص٣٠- ٣١.

(٢) فؤاد مرسى، مشكلات الاقتصاد الدولى المعاصر. منشأة المعارف. الاسكندرية، ١٩٨٠،ص٧٥.

(٣) إيف بينوت. ما هى التنمية.ترجمة. سعيد أبو الحسن. مكتبة العالم الثالث. دار الحقيقة، بيروت. بدون تاريخ،ص١٦.

وهكذا فالنمو الذى يحدث فى البلد الذى أدمج فى الاقتصاد الرأسمالى العالمى وهو ما زال بتكوينات وهياكل ما قبل الرأسمالية، يكون نمواً مشوهاً. وهذا هو معنى التخلف. إنه عبارة عن تشويه العمليات الموضوعية للنمو الطبيعى فى أحشاء البلد الذى أدمج قسراً فى الاقتصاد الرأسمالى العالمى قبل الأوان، أى قبل أن يستكمل نموه بطريقة تلقائية. وهذا التخلف الذى نشأ من اندماج الاقتصاد قبل الرأسمالى فى الاقتصاد الرأسمالى، يعنى فى ذات الوقت تبعية الأول للثانى. فالتخلف هو التبعية، هو الاندماج القسرى فى السوق الرأسمالية العالمية خدمة لمراكز الصناعة الأساسية فى العالم(١).

وعلى ذلك فلا يمثل التخلف الاقتصادى والاجتماعى مجرد حالة يوجد عليها المجتمع، بل هو عملية تاريخية تتمثل اقتصادياً فى عملية تحويل الهيكل الاقتصادى على نحو يجعل الانتاج يتم أساساً استجابة لاحتياجات فى خارج المجتمع، احتياجات رأس المال فى المجتمع المتبوع، فيعبىء الفائض الاقتصادى نحو الخارج، مما يعرقل من تطور المجتمع الذى أصبح متخلفاً(٢).

وتتمثل مؤشرات التخلف وأعراضه كما يرى "محمد الجوهرى"

---

(١) فؤاد مرسى، مشكلات الاقتصاد الدولى المعاصر، مرجع سابق، ص٧٦.

(٢) محمد دويدار. الاقتصاد المصرى بين التخلف والتطوير. دار الجامعات المصرية. الإسكندرية، ١٩٧٨. ص١٤٣.

فى انخفاض متوسط الإنتاجية، وسوء توزيع الدخل القومى، والفروق الطبقية الشاسعة، وتركز النشاط الاقتصادى فى القطاعات الأولية مثل الزراعة وتربية الماشية وقطع الأخشاب، وكذلك التفاوت فى حجم الملكيات الزراعية، وانخفاض فى الغلات الزراعية، وضيق فى مجال استغلال رأس المال، وسوء الأوضاع الصحية، وانخفاض مستوى التعليم الرسمى، وانخفاض انتاجية العمل، وارتفاع تكلفة الإنتاج، وعدم تناسب عوامله، خاصة المواد الأولية، والأيدى العاملة من ناحية، ورأس المال والمنظمين من ناحية أخرى، كل هذا فضلاً عن الافتقار إلى المبادأة والخبرة العمالية الماهرة، والأيدى العاملة المدربة(١).

وحيث أن التخلف ظاهرة دينامية حركية ذات أبعاد متعددة، نجد أن للتخلف أيضاً أبعاد نفسية حيث يعاش التخلف على المستوى الإنسانى، كنمط وجود متميز له دينامياته السيكولوجية والعقلية والنوعية. والإنسان المتخلف منذ أن ينشأ تبعاً لبنية اجتماعية معينة، يصبح قوة فاعلة ومؤثرة فيها. فهو من ناحية يعزز هذه البنية ويدعم استقرارها. وهو من ناحية ثانية، يقاوم تغييرها نظراً لارتباطها ببنيته السيكولوجية فالعلاقة إذن جدلية بين السبب والمسبب- البنية والنمط الإنسانى الذى ينتج عنها - مما يحتم علينا الاهتمام بهما كليهما عند

---

(١) محمد الجوهرى، مقدمة فى علم اجتماع التنمية. مطابع سجل العرب. القاهرة. ط٢، ١٩٧٩، ص٢٩-٤٣.

بحث أحد المجتمعات المتخلفة[1].

وبعد عرض الأبعاد المختلفة لظاهرة التخلف - التاريخية والاقتصادية والنفسية - يمكن التأكيد على الجوانب والأبعاد الاجتماعية للظاهرة، مع الأخذ فى الاعتبار تداخل هذه الأبعاد مع كل ما سبق تناوله وهى تتمثل كما يرى "عبد الهادى والى" فى معدلات البطالة المتزايدة، وأعباء الإعالة المرتفعة وسيادة ظاهرة الأمية هجائية، واجتماعية، وندرة الكوادر العلمية الماهرة والمدربة التى تتطلبها عملية تغيير الواقع الاجتماعى والاقتصادى، وتفشى الأمراض، وزيادة معدلات الوفاة خاصة بين الأطفال، وانخفاض متوسط العمر للفرد قياساً على نظيره فى الدول المتقدمة، وتضاؤل فرص قيام تنظيم سياسى أو أكثر يتمتع بفاعلية وكفاءة، وما يرتبط بذلك من وعى اجتماعى وثقافى وسياسى. وما يترتب على ذلك من غيبة المواقف والاتجاهات الإيجابية. كذلك فإنه على المستوى الجماهيرى تنخفض معدلات التفكير والسلوك الرشيد، ولا تشكل الحركة الجماهيرية، والمشاركة والمبادأة عوامل دفع تقدمى فى المجتمع، والافتقار إلى التماسك والتكامل والوحدة القومية[2].

ومما سبق وقبل محاولة وضع تصور لمفهوم التخلف يمكن التأكيد

---

(١) عادل مختار الهوارى، التغير الاجتماعى والتنمية فى الوطن العربى، مكتبة الوطن العربى، مكتبة الفلاح، الكويت، ١٩٨٨، ص١٠٤.

(٢) عبد الهادى محمد والى، التنمية، مرجع سابق، ص٣٧-٣٨.

على عدد من النقاط:

١- التحليل الموضعى لظاهرة التخلف يجب أن يأخذ البعد التاريخى فى الاعتبار.

٢- كان للقوى الاستعمارية دور كبير وواضح فى إحداث تخلف دول العالم الثالث، فقد منعت دول العالم الثالث من التنمية من أجل تقدم ورفاهية دول الغرب.

٣- التخلف ظاهرة دينامية، تولد نوعاً من التحولات على الأبنية الاجتماعية للدول المتخلفة ولا تولد الركود، كما أن التخلف ظاهرة متعددة الأبعاد.

٤- لايمكن إغفال أثر كل من العوامل الخارجية والعوامل الداخلية فى إحداث تخلف دول العالم الثالث. فالعوامل الخارجية ممثلة فى استغلال العالم المتقدم للعالم المتخلف وقهر هذا العالم، هذه العوامل مرتبطة بما يدور أو ما هو موجود فى داخل المجتمعات المتخلفة، من طبقات تتحالف مع المصالح الأجنبية لتحقيق مصالحها، وطبقات تعارض هذه المصالح، وكذلك ما تتبناه الدولة من استراتيجيات وأيديولوجيات مختلفة فى علاقتها بالعالم الخارجي.

٥- يرتبط مفهوم التخلف بالدراسات المستقبلية من منظور أهمية وجود سياسات واستراتيجيات لمواجهة التخلف فى المستقبل، ومن أجل قيام دول العالم الثالث بتشكيل مستقبلها بنفسها. وعدم ترك هذه

المهمة للدول المتقدمة التى بالطبع لا تضع فى اعتبارها مصالح وطموحات دول العالم الثالث عند رسم سياساتها الحاضرة والمستقبلية.

وعلى هذا فأى تصور لمفهوم التخلف ينبغى أن يستوعب كافة أبعاده. وفى هذا الصدد تتفق الدراسة مع تصور "عبد الهادى والى" لمفهوم التخلف، وهو على النحو التالى:

"التخلف عملية اجتماعية - تاريخية، كلية متعددة الأبعاد، أوجدتها وكرستها قوى متنوعة خارجية وداخلية. ونمت فى إطارها خصائص وسمات تشير إلى اختلاف مكونات المجتمعات المتخلفة، وطاقاتها الإنتاجية، وأنماط الحياة والسلوك فيها عن تلك التى تسود البلدان المتقدمة. ومن المحتمل أن تظل هذه الظاهرة إذا استمرت قيود التبعية للبلدان المتقدمة، أو استمرت القوى التى تفيد من هذه التبعية فى الداخل أو الخارج"[1].

---

(١) عبد الهادى والى، التنمية، المرجع السابق نفسه، ص٣٩.

ثانيا: مفهوم التنمية:

فرضت قضية التنمية نفسها على الفكر العالمى اعتباراً من النصف الثانى من القرن العشرين، نتيجة لما أصاب المجتمع العالمى عقب الحرب العالمية الثانية من تغيرات عميقة كان أهمها تزايد حركات الاستقلال الوطنى وتزايد حركة المد الاشتراكى من ناحية أخرى، ومن هنا بدأت قضايا التخطيط القومى، والتنمية الاقتصادية والتنمية الاجتماعية، والتنمية الحضرية، وتنمية المجتمع الريفى، ومشروعات التوطين إلى غير ذلك، تطرح على مستوى واسع أمام دوائر الفكر الاجتماعى بوجه عام والفكر السيوسيولوجى بوجه خاص الأمر الذى دفع بالكثير من الهيئات العالمية وحكومات الدول وعلماء الاجتماع والاقتصاد إلى محاولة تطوير بعض الأطر التصورية أو التعريفات المحددة[١]. وعلى الرغم من أن مفهوم التنمية لم يظهر إلا فى أعقاب الحرب العالمية الثانية، فإن التاريخ البشرى كله كما يرى "بيتروروسلى Peter Worsley" هو تاريخ التنمية، فالانسان فى تحد مستمر لتحقيق حياة أفضل[٢].

والاهتمام بالتنمية – كما سبق – قديم جديد ، فكانت البداية من

---

(١) عادل مختار الهوارى. علم الاجتماع والتنمية، مرجع سابق. ص٣٢.

(2) Worsley, Peter, The Three Worlds, Culture and World Development, Weiden Feld and Nicalson, London, 1948. p. 5.

جـانب علمـاء الاقتصـاد الذيـن ركـزوا فـى دراسـة قضيـة التنميـة علـى الجوانب الاقتصادية، لذلك اعتقـدوا أن التنميـة تعنـى بالأسـاس زيـادة القدرة الانتاجية للمجتمع من خلال التحـول مـن الأنشـطة الزراعيـة إلى الأنشطة الصناعية[١]. ولكن الفهم الحديث للتنمية يقوم على أنها ليست مجرد عملية نمو اقتصادى تجرى فـى فـراغ. بـل هـى عمليـة مجتمعيـة شاملة تغطى الانتاج وزيادته، والخدمات واتساع مجالهـا، كذلـك أنمـاط السـلوك الاجتمـاعى والقيـم السـائدة والأوضـاع السياسـية الداخليـة والخارجية التى لها أثرها الذى لا ينكـر ولا سيما فـى مستوى تحديـد أولويات التنمية[٢].

والتنميـة ينبغـى أن تقـوم علـى اعتبـارات معقـدة متشـابكة: اقتصاديـة واجتماعيـة وعمليـة وثقافيـة، وأن يكـون لهـا طـابع كلـى يجمـع مظـاهر متعـددة مـن الحيـاة الاجتماعيـة ويسـتجيب لأهـداف خلقيـة وثقافيـة لهـا جذورهـا العميقـة مـن الـتراث التـاريخى لكـل

---

(1)Kindleberger, Charles and Herrick, Bruce, Economic Development, Third Edition, Mc Graw – hill, Inc, 1977, p.1.

(٢) اسماعيل صبرى عبد الله، تقديم ورقة ابراهيم حلمى عبد الرحمـن، أنمـاط السـلوك الاجتمـاعى وعلاقتـها باسـتراتيجيات التنميـة الاقتصاديـة والاجتماعيـة، فـى: استراتيجية التنمية فى مصر، أبحاث ومناقشات المؤتمر العلمى السنوى الثانى للاقتصاديين المصريين. الجمعية المصرية للاقتصاد السياسى والاحصاء والتشريع. الهيئة المصرية للكتاب. القاهرة، ١٩٧٨. ص١١.

شـعب. لذلـك ليـس مـن المقبـول أن يتصـور قـالب نمطـى واحـد للتنمية [١]. كما أن تحدى التنمية، بالمعنى الواسع يعنى تحسـين نوعيـة الحياة. ومع أن نوعية الحيـاة الأفضـل تتطلـب دخـول مرتفعـة، لكنـها تتضمن أكثر من ذلك - فهى تشتمل على - كنتائج فى حد ذاتها - تعليم أفضل، ومستويات أعلى من الصحة والغذاء، وفقر أقـل، وبيئـة نظيفـة، ومساواة أكثر فى الفرص، ومزيـد مـن الحريـة الفرديـة، وحيـاة ثقافيـة ثريـة[٢]. والتنميـة اذن تعتـبر مشـروعاً حضاريـاً للمجتمـع بأسـره فـى جوانب حياته المختلفة، بما تتضمنـه مـن تغـيرات فـى القيـم والحوافـز والموقف من العمل والتنظيم الاجتماعى والقدرة التكنولوجية[٣].

ونجد أن هنـاك جملـة تعريفـات لمفـهوم التنميـة أول مـا يلاحـظ عليها وجود تباين فيما بينها، يمكن ارجاعه فى جانب كبـير إلى تبـاين الاستناد النظرى لصوغ المفهوم وتباين الأيديولوجيات التى تستند اليـها. ولذلـك يمكـن لنـا التميـيز بـين مـدى التنميـة قصـيراً أم طويـلاً، وبـين

---

(١) فيديريكور مايورثاراجوثا، نظرة فى مستقبل البشرية، قضايا لا تحتمل الانتظار، ترجمة . محمود على مكى، الجمعيـة المصريـة لنشـر المعرفـة والثقافـة العالميـة، القاهرة، ١٩٩٠، ص ٨٤.

(2) The World Bank, World Development Report, 1991, op. cit., p. 24.

(3) Saying, Yusif, Elusive Development, From Dependence to Self-Reliance In The Arab - Region, Routledge, London, 1991, pp. 25-26.

مستواها،قومياً أو محلياً، وأسلوبها تدريجيا هادئا - اصلاحيا - أم ثورياً[١].

وبداية هناك تعريف "هيئة الأمم المتحدة" للتنمية على أنها:

"مجموعة الوسائل والطرق التى تستخدم بقصد توحيد جهود الأهالى مع السلطات العامة من أجل تحسين مستوى الحياة من النواحى الاقتصادية والاجتماعية والثقافية فى المجتمعات القومية والمحلية. واخراج هذه المجتمعات من عزلتها لتشارك إيجابياً فى الحياة القومية ولتساهم فى تقدم البلاد"[٢].

ويتضح من هذا التعريف أن التنمية تعتمد بالدرجة الأولى على عنصرى اشتراك الأهالى فى كل جهد يوجه للارتفاع بمستوى المعيشة فى المجتمع. وكذلك على تقديم الخدمات الفنية والاقتصادية سواء من جانب الحكومة، أو الهيئات الدولية والأهلية بهدف دعم هذه الجهود لكى تبلغ غاياتها. وقد أدخلت تعديلات على هذا التعريف من أهمها أن التنمية تتضمن النمو والتغير الذى يجب أن يتم أو يحدث بالضرورة فى القطاعات الاجتماعية، والثقافية والاقتصادية، وبصورة كمية وكيفية فى آن واحد[٣].

---

(١) عادل مختار الهوارى. التغير الاجتماعى والتنمية فى الوطن العربى. مرجع سابق، ص١١٠.

(٢) المرجع السابق نفسه. ص١١١

(٣) عبد الهادى محمد والى. التنمية. مرجع سابق. ص٥٠

ويرى "محمود الكردى" أن التنمية هدف عام وشامل لعملية ديناميكية تحدث فى المجتمع. ونجد مظاهرها فى تلك السلسلة من التغييرات البنائية والوظيفية التى تصيب مكونات المجتمع. وتعتمد هذه العملية على التحكم فى حجم ونوعية الموارد المادية والبشرية المتاحة للوصول بها إلى أقصى استغلال ممكن فى أقصر فترة مستطاعة، وذلك بهدف تحقيق الرفاهية الاقتصادية والاجتماعية المنشودة للغالبية العظمى من أفراد المجتمع"[١].

والتنمية كما يرى "محمد الجوهرى" عبارة عن عملية تغير ثقافى دينامية موجهة تحدث فى اطار اجتماعى معين. وترتبط بزيادة أعداد المشاركين من أبناء المجتمع. كما تنطوى التنمية كذلك على توسيع حاسم فى كل مجالات القدرات الإنسانية، وهى المجالات الروحية، والفكرية، والتكنولوجية، والاقتصادية، والمادية، والمجالات الاجتماعية بمعنى تنشيط أعداد متزايدة من البشر باستمرار للمشاركة فى العلاقات الاجتماعية لتحقيق أهداف متجددة. وأداء وظائف مستحدثة باستمرار. والمشاركة الإيجابية الفعالة فى المشاورات وعمليات اتخاذا القرار الخاص بتحديد أهداف التنمية. وكذلك المشاركة

(١) كمال التابعى. الاتجاهات المعاصرة فى دراسة القيم والتنمية. دار المعارف. القاهرة. ١٩٨٥. ص٤٧.

فى الانتفاع بثمرات الإجراءات التنموية[١].

وبناء على ما سبق فإن هناك تعريف للتنمية يتضمن: أنها تنطوى على عملية توظيف جهود الكل من أجل صالح الكل، خاصة تلك القطاعات، والفئات التى حرمت فى السابق من فرص النمو والتقدم[٢].

ويذهب "عاطف غيث" إلى أنه على الرغم من أن قضية التنمية فى المجتمعات النامية هى قضية علم مصير وسياسة، إلا أن تبنى استراتيجيات التنمية، التى ثبت نجاحها فى مجتمعات متقدمة أو نامية، تختلف تاريخاً وظروفاً عن مجتمعنا قد أدى إلى تعقيدات وصعوبات، بعثرت العائد الاجتماعى المتوقع من محصلة الاستثمارات المادية والبشرية والفنية. فالأخذ بسياسة الإسراع بالتصنيع مثلاً، باعتبارها المنطلق الوحيد لتحقيق التنمية، تسبب فى إحداث فجوات فى بناء المجتمع، والتواء فى مسالك النمو المتوازن لجوانب الحياة المجتمعية ككل. كما أدى إلى اغفال العوامل الاجتماعية وأهميتها فى نجاح وتدعيم النمو الاقتصادى[٣].

---

(١) محمد الجوهرى، علم الاجتماع وقضايا التنمية فى العالم الثالث، دار المعارف. القاهرة، ط٣، ١٩٨٢، ص١٤٤.

(٢) المرجع السابق نفسه، ص١٤٥.

(٣) محمد عاطف غيث، دراسات فى التنمية والتخطيط الاجتماعى. مرجع سابق. ص١٣.

وبناء على هذا يرى "عاطف غيث" أن التنمية هى "التحريك العلمى المخطط لمجموعة من العمليات الاجتماعية والاقتصادية من خلال أيديولوجية معينة لتحقيق التغيير المستهدف من أجل الانتقال من حالة غير مرغوب فيها إلى حالة مرغوب الوصول إليها. "وهذا يعنى أن عملية التنمية تستهدف تغييراً أساسياً فى البناء الاجتماعى، بما يتضمنه من تنظيمات مختلفة الأهداف وتعديلات فى الأدوار والمراكز، وتحريك الامكانيات الاقتصادية بعد تحديدها وموازنتها إلى جانب العمل على تغيير الموجهات الفكرية والقيمية وبناء القوة، تلك التى تعوق التجديدات، والاهتمامات الجديدة[1].

وثمة محاولة مثيرة للجدل لاعادة تعريف التنمية السياسية والاقتصادية والاجتماعية ظهرت عام ١٩٧١ فى وثيقة تنزانية بعنوان Mwongoz (Guideling) "مبادئ ارشادية". وقد نصت هذه الوثيقة بصراحة على ما يلى:

إن "التنمية" عند أولئك الذين كانوا عبيداً أو اضطهدهم واستغلهم واحتقرهم الاستعمار أو الرأسمالية تعنى "التحرر Liberation" لذلك فأى عمل يعطى هؤلاء الناس مزيداً من التحكم فى مصائرهم يعد عملاً من أجل التنمية، حتى لو لم يقدم لهم خدمات صحية أفضل أو خبزاً

(١) المرجع السابق نفسه، ص ص١٤، ١٥.

أكثر. وأى عمل يقلل من قدرتهم على تحديد مصائرهم أو تنظيم حياتهم يعد تنمية ويؤدى إلى تخلفهم، حتى لو وفر لهم هذا العمل مزيداً من الخدمات الصحية ومزيد من الخبز[١].

أى أن التنمية وفقاً لهذا الفكر تعنى التحرر والاستقلال السياسى. ويلاحظ هنا تأثير فكر التبعية فى التأكيد على الاستقلال الذاتى وسيطرة المرء على مقدراته كقيمتين سياسيتين ولو على حساب الأهداف المادية للتنمية[٢].

ويشير "فؤاد مرسى" إلى أنه إذا كان التخلف هو تشويه عمليات النمو الطبيعى نتيجة للاندماج فى الاقتصاد الرأسمالى فإن التنمية هى إتاحة فرصة نمو هذه العمليات بلا تشويه وذلك ابتداء من إلغاء علاقة الادماج فى الاقتصاد الرأسمالى العالمى، وإلغاء هذه العلاقة ليس معناه قطع علاقات التبادل الدولى وإنما معناه قطع علاقات التبعية بالاقتصاد الرأسمالى العالمى، أى قطع علاقات التبادل غير المتكافىء بين القطاع المتخلف والقطاع المتقدم من الاقتصاد الرأسمالى العالمى. فالتنمية إنما تعنى السماح بظروف طبيعية مكثفة لسير عمليات النمو مرة أخرى. وعمليات النمو تصبح عندئذ عمليات تنمية واعية لأنها تصبح مرسومة

(1) Foster – Carter, Aidan, The Sociology of Development, op. cit., p. 6.

(2) Ibid., p. 6.

ومصممة بل ومخططة[١].

ونجد أن هناك مجالاً آخر يهتم به الباحثون فى قضايا التنمية ويؤكدون على أهميته عند الحديث عن مفهوم التنمية، وهو المجال الإدارى، فيقولون أنه مهما كان نوع الأيديولوجيا التى يتبناها المجتمع، فإن العبء الأكبر فى عملية التنمية يقع على عاتق النسق الإدارى، وعليه تتوقف فعالية الممارسة التنموية كذلك احتلت الأبعاد النفسية وزناً متزايداً فى عملية التنمية، وبالتالى فإنها تعكس الحاجة لتعريف للتنمية لا يتجاهلها، دون أن يغرق فى أبعاد فردية تغض بصره عن الطبيعة التاريخية، والشمولية، والمجتمعية الخاصة لعملية التخلف والتنمية فى العالم الثالث[٢].

ومن بين الدراسات التى أكدت على الأبعاد النفسية الدراسة التى قدمها "دافيد ماكليلاند D. Maclelland" فى مؤلفه "مجتمع الانجاز"، حيث حاول فى هذه الدراسة الربط بين الدوافع النفسية – الحاجة إلى الانجاز بالذات – والتنمية الاقتصادية. وقد توصل من دراسته إلى عدة نتائج. منها أن المجتمعات تختلف من حيث شعورها العام بالحاجة إلى بذل الجهد للعمل الاقتصادى أى الانجاز. والمجتمعات التى يزداد فيها هذا الشعور تنتج نوعاً من المنظمين الاقتصادين العالمين بالسوق ذوى

---

(١) فؤاد مرسى. مشكلات الاقتصاد الدولى المعاصر. مرجع سابق. ص٧٧.

(٢) عبد الهادى والى. التنمية. مرجع سابق. ص ص٥٤ –٥٥.

رغبة دافعة وملحة للعمل والكسب. وهؤلاء المنظمون هم الأساس فى دفع عجلة التنمية الاقتصادية، ترتبط الحاجة إلى الإنجاز بالثقافة الكلية للمجتمع، فهى جزء من النظام الدينى ونمط الحياة. وأكثر من هذا فهى جزء من طريقة تنشئة الوالدين للأطفال[١].

وهكذا نجد أن التنمية مسألة نسبية ودائمة التغيير، ولذا فإن أهداف التنمية تتغير وفقاً لما يحتاج إليه المجتمع، وما هو ممكن التحقيق، وهى عملية متشابكة متكاملة متفاعلة فى إطار نسيج من الروابط بالغ التعقيد من عوامل سياسية واقتصادية واجتماعية وثقافية وإدارية. والتنمية بهذا المعنى لا تمثل فقط الناتج النهائى لمجموعة المتغيرات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والإدارية بل محصلة تفاعلات مستمرة بين هذه العوامل. كما أن التنمية تهدف إلى خير الإنسان فى الوقت الذى تركز فيه على جهده فهو وسيلتها وهدفها فى آن واحد، وتتطلب فكرة التنمية تغييراً جذرياً فى فكر الإنسان وقدراته وسلوكه، ويعتبر هذا التغيير وسيلة إلى غاية وفى نفس الوقت غاية فى حد ذاتها فى عملية التنمية[٢].

---

(١) عبد المنعم شوقى، مقدمة ترجمة دافيد ماكليلاند، مجتمع الانجاز، الدوافع الإنسانية للتنمية الاقتصادية، ترجمة، عبد الهادى الجوهرى. ومحمد سعيد فرح، مكتبة نهضة الشرق، القاهرة، ١٩٨٠م. ص ص١. ١١.

(٢) حسن عيد، دراسات فى التنمية الاجتماعية، مرجع سابق، ص ١٦١.

ومما سبق يمكن القول أن هناك عدداً من العناصر الأساسية التى تشخص مفهوم التنمية، من أهمها:

١- أن التنمية ليست مجرد عملية نمو اقتصادى، وإنما هى عملية حضارية شاملة لمختلف أوجه النشاط فى المجتمع.

٢- تهدف التنمية إلى خير الإنسان فى الوقت الذى تركز فيه على جهده، فالإنسان هى وسيلة التنمية وهدفها.

٣- التنمية عملية تغير ثقافى دينامية تحدث فى إطار اجتماعى ثقافى معين.

٤- لا تسعى التنمية إلى تحقيق الرفاهية الاقتصادية والاجتماعية لطبقة أو لفئة أو لشريحة اجتماعية دون أخرى، ولكنها تهدف إلى الاستغلال الرشيد لكافة إمكانات المجتمع وموارده المادية والبشرية والطبيعة من أجل صالح الكل.

٥- لايمكن الفصل بين التنمية والتحرر والاستقلال السياسى والاقتصادى.

٦- التنمية عملية إرادية واعية وموجهة تعتمد بصفة رئيسية على المشاركة.

٧- التنمية عملية مجتمعية شاملة لكافة أوجه البناء الاجتماعى بمختلف نواحيه السياسية والاقتصادية والتربوية والإدارية والثقافية على وجه العموم.

وهكذا، فإن أى تحديد لمفهوم التنمية، ينبغى أن يستوعب كافة أبعادها ويفسر مجالات اهتمامها، ويكون ملائماً لواقع بلدان العالم الثالث. وهذا ما وجدته الدراسة فى تصور " عبد الهادى محمد والى" لمفهوم التنمية، وهو على النحو التالى:

"التنمية عملية تغيير مخطط لمجموعة من العمليات الاجتماعية - الاقتصادية من خلال بناء أيديولوجى معين، وتهدف لإحداث تبديلات فى الواقع الاقتصادى، والتعليمى، والثقافى، والقيمى، وهو ما نطلق عليه الواقع الاجتماعى الشامل. هذا فضلاً عن إحداث تغييرات واعية فى الجوانب الفرعية الأخرى لهذا الواقع، كالاتجاهات، والمواقف الاجتماعية، والوعى الاجتماعى والاقتصادى، والسياسى، والمشاركة، والمبادأة والتنشئة الاجتماعية والسياسية. ولما كانت التنمية تعنى التحرر، فإن ملائمتها وفاعليتها تتضح فى ضوء ما تحققه - اعتماداً على الذات - من قضاء على قيود التبعية الداخلية والخارجية"[1].

وهذا التصور للتنمية يشبع جوانبها المتعددة، فى إطار من التكامل بين نظم وفروع لا يمكن التغاضى عنها. وهو ينطلق أساساً من أن لكل مجتمع ظروفه الاجتماعية، والاقتصادية، والثقافية الخاصة، كما أن لكل مجتمع تجربته التاريخية المتميزة. ويعنى ذلك أن نقل نماذج من

---

(١) عبد الهادى محمد والى، التنمية، مرجع سابق، ص ص٥٧-٥٨.

مجتمعات أخرى مختلفة فى هذه الظروف والملامح، قد يصيب عملية التنمية ولا يدعم نجاحها[١].

ثالثاً: مفهوم التنمية فى عالم متغير:

مع فشل الجهود التنموية التى قامت بها البلدان النامية فى تحقيق ما كانت تطمح إليه بعد الحصول على الاستقلال السياسى، ومع تفاقم حالة التخلف التى تعيشها، واتساع الفجوة بينها وبين الدول المتقدمة، انعدمت الثقة فى نظريات التخلف والتنمية التى ظهرت بعد الحرب العالمية الثانية. ومع ظهور الشركات متعددة الجنسية والدول حديثة التصنيع وما ارتبط بذلك من ظهور الأشكال الجديدة للتبعية، طرح مفهوم التنمية البديلة نفسه فى مجال الفكر التنموى. ومع التغيرات الدولية المتلاحقة التى وقعت فى نهاية الثمانينات وأوائل التسعينات، فرضت اهتمامات جديدة تماماً على مفاهيم ونظريات واستراتيجيات التنمية، وظهر مفهوم التنمية المتوصلة أو المستديمة.

وسأعرض فيما يلى لمفهومى التنمية البديلة، والتنمية المستديمة:

أ – مفهوم التنمية البديلة Alternative Development:

طرح مفهوم التنمية البديلة نفسه فى مجال الفكر التنموى، بعد

---

(١) المرجع السابق نفسه. ص٥٨.

أن ساد كثير من الخلط فى تصور مداخل وأساليب التنمية فى العالم الثالث. وبعد أن باءت تجارب كثير من بلدان العالم الثالث بالفشل، وظل الفقر سمة أساسية مميزة للمجتمعات الريفية فى هذا العالم. وبعد أن تعددت التجارب، والممارسات، والمداخل النظرية، ورغم تعددها كان لكل منها مثالية، وجوانب القصور الخاصة به، والتى فتحت الباب لنقده، وتفنيده. حتى ذهب البعض إلى القول بأن التنمية وفقاً للنماذج التى سادت فى ربع القرن الماضى، قد انطوت على كثير من المعاناة بالنسبة لعدد كبير من أبناء هذه البلدان[(١)].

ولقد تبين من أفكار التنمية البديلة وأدبيات المعارضة للفكر الليبرالى عدة حقائق عبرت عن معيقات بنائية جوهرية لبدء انطلاق التنمية. ومن بين هذه الحقائق:

- أن الرأسمالية فى الدول النامية لا تولد إلا التخلف لعوامل موضوعية، وذاتية، وخارجية وداخلية. فأى تنمية حقيقية فى العالم الثالث تعنى الإضرار المباشر بمصالح النظام الرأسمالى العالمى وبمصالح المسيطرين فى العالم الثالث[(٢)]. لذلك فاستمرار التخلف فى

---

(١) عبد الهادى محمد والى، مقدمة ترجمة أندرو وبستر. مدخل إلى علم اجتماع التنمية، ترجمة عبد الهادى محمد والى، السيد عبد الحليم الزيات، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية. ط١، ١٩٨٩. ص٣٣.

(٢) عبد الباسط عبد المعطى، فى التنمية البديلة، مرجع سابق. ص٢٥.

اقتصاديات دول العالم الثالث ضرورى من أجل عدم توقف عجلة التقدم فى العالم الصناعى المتقدم[١].

- إن الاستغلال بأنواعه ومستوياته الداخلية والخارجية يعد حلقة هامة ورئيسية فى سلسلة معيقات الانطلاق.
- إن تركز الثروة والسلطة فى يد شرائح محدودة العدد يؤدى لعدم نمو الوعى بالمصالح الوطنية والمصالح الجماعية المشتركة بسبب حيلولة هذا التركز دون مشاركة جماعية فى صناعة القرارات واتخاذها.
- إن الظروف الموضوعية فى مجتمعات العالم الثالث تحتاج لإحداث انطلاق مبدع إلى نسق قيمى مغاير إنسانياً لنسق قيم الحضارة الغربية الرأسمالية. نسق يعمق القيم الجماعية محل القيم الفردية، وينمى البواعث المعنوية للسلوك محل البواعث الاقتصادية الصرفة، ويحل قيم المساواة والتكافل والمشاركة والتضحية محل قيم التمييز الأنانية والاستئثار بالثروة والسلطة. ومع كل هذه الإفادة من انجازات العلم والفكر الليبرالى بما لا يخل بشروط ومقومات الانطلاق.

ومثل هذه الحقائق تعنى أن التنمية الحقيقية هى فى العمق وبالمضمون تحرر شامل. داخلى وخارجى. اجتماعى واقتصادى وسياسى وثقافى[٢].

---

(1) Kalecki, Michael, Essays on Developing Economics, op. cit., p. 25.

(٢) عبد الباسط عبد المعطى. فى التنمية البديلة. مرجع سابق. ص ص٢٥-٢٦.

ونجد أن جمع كل الأفكار والمقولات الجديدة التى تعبر عن التنمية البديلة يوضح أنها تؤكد على عدد من القضايا الرئيسية هى "التحرر، نقل التكنولوجيا، المشاركة، الاعتماد على الذات"[١].

١- التحرر:

التنمية والتحرر هما مصطلحان أو مفهومان لنفس المضمون فكلاهما يعنى الآخر، وكلاهما يشترط وينطوى على إزالة الاستغلال بكل صوره وكل مستوياته، وكلاهما يشترط وينطوى على تفجير كل الامكانيات البشرية الكامنة للإنتاج والخلق والإشباع. والتنمية بهذا المعنى تنطوى على التوازن والشمول والمساواة، فإذا انطوت على تراكم، فهذا التراكم يكون كيفياً وكمياً على السواء ولا ينطوى على استغلال كيان لكيانات أخرى[٢].

ويجب أن يواكب عملية التحرر استراتيجية لاشباع الحاجات الأساسية التى لا تعنى مجرد الاهتمام بتحسين اجمالى الدخل العام للفقراء، ولكن بالتأكد من حصولهم على كل العناصر الأساسية لتوفير حياة كريمة متحررة من الحاجة، بالغذاء المناسب والملبس والمسكن

---

(١) عبد الهادى محمد والى، مقدمة ترجمة، أندرو وبستر، مرجع سابق، ص ص٣٤-٤٩.

(٢) سعد الدين ابراهيم، نحو نظرية سوسيولوجية للتنمية فى العالم الثالث. فى. استراتيجية التنمية فى مصر، مرجع سابق،ص٦٨.

والرعاية الصحية والتعليم والعمل، وحق المشاركة فى صنع القرارات التى تؤثر عليهم[١].

وتأتى أهمية اشباع الحاجات الأساسية للسكان فى الدول النامية من أنه على الرغم من استثمار البلدان النامية ٢٠٠مليار دولار سنوياً فى إقامة بنى أساسية جديدة، اى بنسبة ٤ فى المائة من ناتجها القومى وخمس اجمالى استثماراتها، فلا يزال مليار نسمة من سكان العالم النامى يفتقرون لفرصة الحصول على المياه النقية، كما لم تصل القوى الكهربائية بعد إلى مليارى نسمة[٢]. وتعتبر إستراتيجية إشباع الحاجات الأساسية من أفضل إستراتيجيات التنمية لأن السكان الأصحاء المتعلمين العاملين هم أفضل استثمار ونقطة البداية الأساسية لأى برنامج تنموى[٣].

٢- نقل التكنولوجيا:

التكنولوجيا هى "الجهد المنظم الذى يرمى لاستخدام نتائج

---

(١) بول هاريسون، العالم الثالث غداً، ترجمة، مصطفى أبو الخير، سلسلة الألف كتاب الثانى، ١٠٩، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، ١٩٩٢، ص٢٨.

(٢) تقرير عن التنمية فى العالم ١٩٩٤، البنية الأساسية من أجل التنمية، البنك الدولى، ترجمة، مركز الأهرام للترجمة والنشر. القاهرة، ١٩٩٤، ص١١.

(3) Foster – Carter, Aidan, The Sociology of Development, op. cit., p. 5.

البحث العلمى فى تطوير أساليب العمليات الانتاجية. بالمعنى الواسع الذى يشمل الخدمات، والانشطة الادارية والتنظيمية والاجتماعية، وذلك بهدف التوصيل إلى أساليب جديدة يفترض أنها أجدى للمجتمع[١].

وبنظرة تاريخية، يتضح أن تطور التكنولوجيا فى أى مجتمع مؤشر على نموه وتطوره من ناحية، ويرتبط بتكوينه الاجتماعى. والاقتصادى، وامكاناته المتاحة، ومقدرته على توفير الحافز الملائم لتمويل التوسع فى البحث العلمى. ومع ذلك فليست التكنولوجيا هى التى تصنع التنمية، بل إن جهد التنمية الشامل والدءوب هو الذى يساعد على اكتساب الثورة التكنولوجية اللازمة لاطراده وتعظيم عائده[٢].

وهدف البلدان النامية يجب ألا يكون وبأى حال من الأحوال هو اكتساب أو توليد التكنولوجيا من أجل التكنولوجيا ولكن من أجل تلبية احتياجات التنمية، وإشباع الحاجات الاجتماعية. ومن ثم فإن التركيز يجب أن يكون على تكريس الموارد واستخدامها بأسلوب رشيد ومؤد فى النهاية إلى الهدف[٣].

---

(١) إسماعيل صبرى عبد الله. مكان التكنولوجيا من استراتيجية التنمية. فى استراتيجية التنمية فى مصر. مرجع سابق. ص٣٥٠.

(٢) عبد الهادى محمد والى، مقدمة أندرو وبستر، مرجع سابق، ص٣٩.

(٣) فينان محمد طاهر. مشكلة نقل التكنولوجيا. دراسة لبعض الأبعاد السياسية والاجتماعية، الهيئة المصرية العامة للكتاب. القاهرة. ١٩٨٦. ص٢٣٣

ويرى "إسماعيل صبرى عبد الله" أن التكنولوجيا الملائمة هى التى تستجيب للاعتبارات الأربعة التالية:

أ - الندرة النسبية لعوامل الإنتاج.

ب- البيئة الطبيعية.

جـ- استراتيجية التنمية.

د - البيئة الحضارية.

وللحصول على التكنولوجيا الملائمة، هناك عدة طرق يجب ممارستها بوعى ودقة وهى الانتقاء، والتطويع، وتطوير التكنولوجيا المحلية، والابتداع[1].

٣ـ المشاركة:

هناك اجماع على أن التنمية يمكن زيادتها إذا عبئت جهود موارد الشعب، وأن للأفراد حقاً إنسانياً للمشاركة فى صنع القرارات التى تؤثر فى حياتهم وأرزاقهم ويجب أن تتخلل المشاركة كل مرحلة من مراحل عملية التنمية، قبلها وأثناءها وبعدها، عند تحديد الأهداف وصنع القرارات التى تؤثر على المجتمع وعند تنفيذ الخطط والمشاركة فى عائدها[2].

---

(١) إسماعيل صبرى عبد الله، مكان التكنولوجيا من استراتيجية التنمية. مرجع سابق. ص ص٥٣٧-٥٥٠.

(٢) بول هاريسون. العالم الثالث غداً. مرجع سابق. ص ص٣٢-٣٣

وللمشاركة الجماهيرية فوائد كثيرة، إذا يمكن من خلالها تعبئة أعداد كبيرة من جماهير الشعب، وجعلهم يدركون من خلال تجربة المواجهة الجماعية قدرتهم على التحدى والتغيير، ويكسبهم الثقة بالذات ويعودهم على العمل الجماعى لتحقيق أهداف عامة، ويفقدهم التواكلية والقدرية وعدم الانضباط[١]. والمشاركة هدف ووسيلة فى نفس الوقت، فهى هدف لأن الحياة الديموقراطية السليمة ترتكز على اشتراك المواطنين فى مسئوليات التفكير والعمل من أجل مجتمعهم، وهى وسيلة لأنه عن طريق مجالات المشاركة يتذوق الناس أهميتها ويمارسون طرقها وأساليبها وتتأصل فيهم عاداتها وتصبح جزءاً من سلوكهم وثقافتهم[٢].

٤ـ الاعتماد على الذات:

يسير مع الاستخلاصات السابقة، متفاعلاً معها ومعمقاً لأبعادها مقولة الاعتماد على الذات، والتى تعنى تبنى سياسة تهدف مباشرة إلى تقليل فقر الجماهير وتحسين توزيع الدخل، وزيادة الإنتاج، وزيادة التشغيل وإشباع الحاجات الأساسية بالاعتماد على الموارد الداخلية

---

(١) سعد الدين إبراهيم، نحو نظرية سوسيولوجية للتنمية فى العالم الثالث، مرجع سابق، ص٨١.

(٢) سميرة كامل محمد، التنمية الاجتماعية، مفهومات أساسية. رؤية واقعية. المكتب الجامعى الحديث، الإسكندرية، ١٩٨٤، ص١٢٩.

وضبط الاقتصاد القومي وتوجيهه والتخطيط له[١]. والاعتماد على الذات لا يعنى الانغلاق، أو قطع التعامل مع الاقتصاد العالمى، أو تحقيق الاكتفاء الذاتى، فهذه أمور غير ممكنة، فضلاً عن كونها غير صحيحة من الناحية الاقتصادية وإنما الاعتماد على الذات يعنى ضرورة تعبئة الموارد المحلية المتاحة والممكنة بأعلى درجة من الكفاية واستخدامها على نحو رشيد وفعال باعتبارها الأساسى الراسخ والأساس لبناء التنمية. وهذا لا ينفى إمكانية الاستعانة بالموارد الخارجية كعنصر مؤقت ومكمل للموارد المحلية[٢].

والاعتماد على النفس هو قبل كل شىء موقف فكرى، واقتناع بأن بوسع كل شعب أن يحقق التنمية، وأن عليه أن يفتش عن وسائلها وأساليبها وغاياتها فى نفسه. فهو النقيض الكامل لموقف التبعية الفكرى الذى يتمثل فى ازدراء القدرات الذاتية والتطلع عند أى مشكلة نحو الدول المتقدمة بحثاً عن الحل الجاهز. أنه موقف ثقة بالنفس وبالشعب، واحترام للتراث الحضارى للشعوب وقدرتها على الابداع والاختراع[٣]. وإذا كانت التبعية تشكل قيداً حديدياً للبلدان التابعة،

---

(١) عبد الباسط عبد المعطى، فى التنمية البديلة، مرجع سابق، ص٢٩.

(٢) عبد الله محمد على، مقدمة كتاب، أسامة الخولى. حسين مختار الجمال، التكنولوجيا والموارد البشرية والاعتماد على الذات، دار الشباب، قبرص، ١٩٨٧، ص٨.

(٣) إسماعيل صبرى عبد الله. نحو نظام اقتصادى عالمى جديد. مرجع سابق، ص٢٠٤.

فيمكن الخلاص من هذا القيد من خلال استراتيجية الاعتماد على النفس التى تعتبر وسيلة لبناء التنمية المستقلة، وفى نفس الوقت هدف من أهداف هذه التنمية[١].

ويتواكب مع استراتيجية الاعتماد على الذات، استراتيجية الاعتماد الجماعى على الذات التى تتضمن توسيع القاعدة الأفقية بين الدول النامية من خلال التجارة والأموال الصناعة والزراعة والعلم والتكنولوجيا، ومن خلال نظام إعلامى وتسويقى موات لمصالح هذه البلدان. وبعبارة أخرى فالاعتماد الجماعى على الذات حركة نحو التعاون والتكافل بين الدول النامية فى مواجهة الضغوط الاستعمارية لجعل العلاقات الدولية أكثر ديمقراطية وتكافؤاً وعدالة[٢].

وهكذا تتضح أهم ملامح التنمية البديلة، تلك التى لو أحسن استخدامها وتنفيذها، لساعدت على التخلص من كثير من أزمات التنمية فى العالم الثالث، ولأحدثت تغيرات هيكلية فى الاقتصاد الرأسمالى العالمى. فضلاً عن أنها تمهد الطريق أمام إحداث تنمية حقيقية، معتمدة على ذاتها، وعلى طاقاتها الخاصة، فى إطار من التعاون المتكافىء، وبعيداً عن شبهة الاستغلال والتبعية[٣].

---

(1) Sayigh, Yusif, Elusive Development, op. cit., pp. 8-9.

(٢) عبد الباسط عبد المعطى، فى التنمية البديلة، مرجع سابق، ص٢٩.

(٣) عبد الهادى محمد والى. مقدمة ترجمة. أندرو وبستر. مرجع سابق. ص٤٩.

ب - مفهوم التنمية المستديمة Sustainable Development:

لقد شهدت البيئة تدهوراً مخيفاً خلال العشرين سنة الأخيرة، والتدهور البيئى العالمى لازال مستمراً بشكل يومى متواصل. ففى كل يوم من أيام السنة يزداد تلوث الهواء بالأبخرة والدخان وبالغازات السامة والضارة والخانقة والحابسة للحرارة. وفى كل يوم جديد يزداد تلوث الماء فى البحار والمحيطات والأنهار، ويزداد حجم الازدحام فى المدن المزدحمة أصلاً ويزداد حجم النفايات والمخلفات[١].

وبالإضافة إلى التدهور البيئى المتواصل، نجد تفاقم قضايا الفقر فى الدول النامية، واتساع الهوة بين الدول المتقدمة والدول النامية إلى الحد الذى يجعل كلا منها وكأنه يكاد ينتمى إلى عصر مختلف وليس إلى عالم واحد[٢]. ولذلك فالعالم اليوم إما على مرحلة ثورة بيئية أو على أبواب الكوارث البيئية والتدهور الاقتصادى. فالكوكب الأرضى فى محنة. وهو يظهر أن القرارات التى تتخذها فى العقد الحالى سوف تحدد إن كان أطفال اليوم سوف يعيشون فى عالم التنمية أو فى عالم الفناء. والإحصائيات توضح أن ما بين (٥٠) إلى (٤٠٠) نوع من النبات

---

(١) عبد الخالق عبد الله، التنمية المستديمة والعلاقة بين البيئة والتنمية، المستقبل العربى، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، العدد ١٦٧، يناير ١٩٩٣، ص٨١.

(2) Brandt, Willy, et al, North – South, A programme for Survival, Pan, London, 1980, p. 299.

والحيوان تتعرض للانقراض كل يوم. كما يزيد سكان العالم بنسبة (٩٢) مليون نسمة سنوياً بما يضيف أعباء جديدة على البيئة ومواردها الطبيعية[1].

ونجد أن فى ظل المتغيرات الدولية التى طرأت على المجتمع العالمى مع ونهايات الثمانينات، ومع نهاية الحرب الباردة أصبحت للمشاكل التى تواجه العالم أبعاد كونية سواء من حيث أسلوب طرحها أو طريقة علاجها. فالإنتاج الصناعى بمخلفاته، أصبح عبئاً على البيئة، والبيئة ليست موارد بلا حدود، ولا هى مستقر دون قاع تلقى فيه المخلفات والعوادم بلا حساب، بل إنها وديعة ينبغى تسليمها للأجيال القادمة سليمة صالحة[2].

ومن هنا برز مع نهاية الثمانينات تيار تنموى يدعو إلى أن تكون التنمية منسجمة مع البيئة والاعتبارات البيئية. فلقد أسقطت أدبيات التنمية التقليدية البيئة وتعاملت معها كمجرد وسيلة لتحقيق التنمية. كذلك كانت هذه الأدبيات تنظر إلى التنمية نظرة اقتصادية وأحياناً سياسية واجتماعية وثقافية لكنها لم تنظر قط إلى التنمية نظرة بيئية

---

(1) Brown, Lester, Launching the Environmental Revolution, in Lester Brown et al., State of the World 1992, W.W. Norton & Company, New York, 1992, p. 174.

(٢) حازم الببلاوى، التنمية مشكلة عالمية، حلولها إقليمية، جريدة الأهرام، ٢٣ أغسطس ١٩٩٥، ص٢٠.

وطبيعية. لقد فصلت هذه الأدبيات بين ما هو طبيعى وما هو اجتماعى وتم تجاهل البعد الطبيعى والبيئى فى التنمية، وهو البعد الذى اتضح الآن عمق حضوره وتأثيره على مجمل مسارات التنمية والحياة. والعالم يكتشف الآن أن النظام البيئى له تأثيره الحاسم فى النظام الاجتماعى ككل وربما كان هذا التأثير أكثر وضوحاً اليوم من أى وقت مضى[١].

والبيئة مرتبطة بالإنسان، أو بمعنى آخر يعتبر الإنسان جزءاً من البيئة ويجب أن يكون له نصيب من الرعاية، ومتى توافرت للإنسان مستلزمات الحياة الكريمة فإنه يوجه جانباً من جهده نحو إصلاح بيئته والحفاظ عليها. ووفقاً لهذا فهناك رابطة قوية بين صلاح البيئة ونجاح التنمية وتحسين الأوضاع المعيشية للناس[٢].

ولقد أصبحت التنمية المستديمة تعنى أموراً مختلفة لشرائح مختلفة، وذلك اعتماداً على ما يعتقد أنه العنصر المهم والأهم فى تحديد المفهوم. فهناك من يركز على أن عنصر "البيئة" هو أهم عناصر التنمية المستديمة حيث كانت البيئة والاعتبارات البيئية مهملة ومغيبة ليس فى التخطيط التنموى فحسب بل وفى التخطيط الاقتصادى والاجتماعى ككل. وهناك من يركز على عنصر "الموارد الطبيعية" وكيفية ادارتها

---

(١) عبد الخالق عبد الله، التنمية المستديمة، مرجع سابق، ص٩٢.

(٢) أمين حامد مشعل. مستقبل الأرض بين الأمانى والواقع. مجلة العربى الكويت. العدد ٤١٨. سبتمبر ١٩٩٣. ص٢٤.

وتعظيم الفائدة من استخدامها والأساليب الممكنة للإبقاء والمحافظة عليها، وذلك كأهم ما توحى إليه التنمية المستديمة، كما أن هناك من يعتقد أن الجوهر بالنسبة للتنمية المستديمة هو "التفكير فى المستقبل" وفى مصير الأجيال القادمة. ويعتبر عنصر الوقت والمستقبل هو أهم ما يميز التنمية المستديمة، بعكس المفاهيم التنموية السابقة التى تتجاهل البعد لمستقبلى وتتغاضى عن احتياجات الأجيال القادمة، وذلك من منطلق أن الأجيال القادمة سوف تتولى تدبير أمورها كما يتدبر الجيل الراهن شؤونه[1]. وبالإضافة إلى ذلك يعتقد البعض أن عنصر "المشاركة" فى إدارة التنمية وخاصة التنمية على الصعيد المحلى هو الجوهر بالنسبة إلى التنمية المستديمة. ثم هناك عنصر "السكان" حيث يؤكد البعض أن الأساس بالنسبة إلى التنمية المستديمة هو الموازنة بين موارد الأرض المتناقصة والعدد المتزايد من السكان فى العالم. ويرتبط بهذا البعد السكانى عنصر "الفقر" وتزايد عدد الفقراء فى العالم. وهدف التنمية المستديمة المباشر هو القضاء على الفقر الذى يزداد كماً ونوعاً. وأخيراً تبرز "الطاقة" والاستهلاك العالمى الراهن من الطاقة كبعد مهم من أبعاد التنمية المستديمة[2].

وقد أدت الاستخدامات المتعددة لمفهوم التنمية المستديمة إلى

---

(١) عبد الخالق عبد الله. التنمية المستديمة. مرجع سابق. ص ص ٩٥-٩٦.
(٢) المرجع السابق نفسه. ص٩٦.

وجود تعريفات مختلفة للتنمية المستديمة. فنجد اللجنة العالمية للبيئة والتنمية تقدم فى تقريرها الذى أعدته بعنوان "مستقبلنا المشترك" عدداً من التعريفات منها أن التنمية المستديمة هى التنمية التى تضمن تلبية حاجات الحاضر دون المساومة على قدرة الأجيال المقبلة على الوفاء بحاجاتها. وكذلك التنمية المستديمة هى التنمية التى تهدف إلى الوفاء بالحاجات الأساسية للجميع، وتوسيع الفرصة أمام الجميع لتحقيق طموحاتهم فى حياة أفضل. والتنمية المستديمة أيضاً هى عملية تغير يكون فيها استغلال الموارد، وتوجيه الاستثمارات، ومسيرة التنمية التكنولوجية، والتحول المؤسساتى فى اتساق مع المستقبل ومع حاجات الحاضر على حد سواء. وأخيراً فالتنمية المستديمة هى التى تشبع الحاجات الأساسية للفقراء مع ضمان العدالة فى توزيع الموارد. وتعزز هذه العدالة بأنظمة سياسية تؤمن مساهمة المواطنين بصورة فعالة فى صنع القرارات، وكذلك باتباع نهج ديمقراطى أكبر فى اتخاذ القرارات الدولية[1].

ويرى تقرير الموارد العالمية الذى نشر عام (١٩٩٢) أنه يمكن تقسيم التنمية المستديمة إلى أربع مجموعات هى التعريفات الاقتصادية،

---

(١) اللجنة العالمية للبيئة والتنمية، مستقبلنا المشترك، ترجمة محمد كامل عراف، سلسلة عالم المعرفة، المجلس الوطنى للثقافة والفنون والآداب، الكويت، العدد ١٤٢، أكتوبر ١٩٨٩، ص ص ٣٦-٣٧.

والتعريفات البيئية، والتعريفات الاجتماعية، والتعريفات التقنية. ويرى التقرير أن القاسم المشترك لهذه التعريفات هو أن التنمية لكى تكون تنمية مستديمة، يجب أولاً أن لا تتجاهل الضوابط والمحددات البيئية، وثانياً لا تؤدى إلى دمار واستنزاف الموارد الطبيعية، وثالثاً تؤدى لتطور الموارد البشرية، ورابعاً تحدث تحولات فى القاعدة الصناعية والتقنية السائدة[١].

ومع تزايد شعور المجتمع العالمى بخطورة التدهور البيئى أقامت الأمم المتحدة مؤتمراً عن "البيئة والتنمية" فى "ريو دى جانيرو" بالبرازيل عام (١٩٩٢)، بعد مرور عشرين عاماً على المؤتمر الذى عقدته الأمم المتحدة عن "بيئة الإنسان" فى استكهولم بالسويد عام (١٩٧٢). وهذا المؤتمر الذى أطلق عليه مؤتمر "قمة الأرض" أو مؤتمر "ريو" يمثل بدء المحاولات لاتخاذ إجراءات تلتزم بها الدول لإيقاف التدهور البيئى المتزايد[٢]. وقد برز فى مؤتمر قمة الأرض خلاف بين دول الشمال الغنية ودول الجنوب الفقيرة حول من سبب المشكلة البيئية؟ ومن المسئول عن حلها؟ وأوضح مثل على ذلك هو مشكلة زيادة دفء

---

(١) عبد الخالق عبد الله، التنمية المستديمة، مرجع سابق، ص ص٩٩-١٠٠.

(2) French, Hilary, Strengthening Global Enviromental Governance, In, Lester Brown et al., State of the World. op cit., p. 156.

الأرض وما يتبعها من مشاكل، من المتسبب فيها؟ وعلى من تقع مسئولية إصلاح الضرر؟ وفى هذا الصدد رأت دول الجنوب الفقيرة أن السبب الرئيسى للدفء العالمى يرجع إلى قيام الدول الصناعية بحرق الوقود الأحفورى بكميات كبيرة. ولذلك ترى دول الجنوب أن الدول الصناعية هى التى تسبب مشكلة زيادة دفء الأرض، وعليها وحدها تقع مسئولية حلها، وليس من العدل أن تساهم دول الجنوب الفقيرة فى حل مشكلة لم تسبب فيها أصلاً[١]. كما ترى الدول النامية أن زيادة معدلات التنمية وتحسين مستوى معيشة شعوبها يأتى أولاً. وأن مسئولية الحافظ على البيئة تقع على عاتق الدول المتقدمة. وبالإضافة إلى ذلك فمستويات الاستهلاك العالى للدول الصناعية تشكل ضغطاً كبيراً على موارد الدول النامية، والموارد الطبيعية بوجه عام، لذلك فالأولى أن تخفض الدول الصناعية أولاً من مستويات استهلاكها العالى[٢].

والواقع أن المسئول الأول عن تدمير البيئة والأضرار بنوعية الحياة على كوكب الأرض، واستنزاف موارد الطبيعة وتلويث هواءها ومياهها وتربتها، هو نمط الإنتاج الرأسمالى الذى كانت له السيادة فى العالم، والذى حكمته معايير السوق والأنانية والربحية الضيقة.

---

(١) أمين حامد مشعل، مستقبل الأرض بين الأمانى والواقع، مرجع سابق، ص٢٧.

(2) Bartelmus, Peter, Environment and Development, Allen & Unwin Inc., London, 1986, p. 11.

والأرقام تشير إلى السفه الشديد فى الاستهلاك والذى تميزت بـه نوعيـة الحياة فى الغرب الصناعى، وعلى سبيل المثـال فـإن مـا يتناولـه المواطـن الأمريكـى مـن طعـام يزيـد ثلاثـين مـرة علـى مـا يتكلفـه إطعـام المواطـن الهندى. كما تشير الحقائق إلى أن جانباً من تدهـور البيئـة والبـؤس فـى بلاد العالم الثالث سببه الاستغلال البشع الذى وقعت فيه هذه البلاد من جراء اندماجها وتكاملها مع الاقتصاد الرأسمالى العـالمى الـذى يسـتنزف مواردها وخيراتها عبر آليات الديون والتبـادل غـير المتكـافىء وصفقـات الغذاء وشراء الأسلحة والتكنولوجيا[1]. وعلى سبيل المثـال نجـد أن آليـة الديـون أصبحـت تجـبر دول العـالم الثـالث علـى أن يسـتنزف ثرواتـها ومواردها الطبيعية من أجل مزيد مـن التصديـر للحصـول علـى العمـلات الصعبة اللازمة لدفع الفوائـد والأقسـاط. بـل إن دولاً كثـيرة فـى أفريقيـا وأمريكا اللاتينية اضطرت إلى أن تقضى على مساحات شاسعة من غاباتها لكى تصدر كميات متزايدة من الخشب لدفع أعباء هذه الديون[2].

وهكذا فظروف التخلف فى العالم الثالث تهدد البيئـة الطبيعيـة تهديداً كبيراً. فالفقر ليس أقل خطراً على الطبيعة من الثراء الفـاحش... والفـلاح الفقـير يسـتنفذ خصوبـة التربـة حينمـا لايملـك مـا يمكنـه مـن

---

(١) رمـزى زكـى، هـل تثـأر الطبيعـة لنفسـها، رد علـى المالتوسـيين الجـدد، مجلـة العربى، الكويت، العدد ٤٢١، مارس ١٩٩٣، ص٣٢.

(٢) المرجع السابق نفسه، ص ص٣٢-٣٣.

التسميد أو صرف المياه الزائدة، ويضطر إلى تكثيف جهده على رقعة من الأرض. والتجمعات التى لا تملك ما تشترى به الوقود تستهلك ما يجاورها من غابات لتحرق أخشابه. والقرى التى ليس بها أى وسيلة للصرف الصحى تلقى بالمخالفات البشرية فى العراء، أو فى مجارى المياه، بكل ما ترتب على ذلك من تلوث، والطبيعة ليست أثمن من الإنسان[١].

ولقد أصبح معدل دخل الفرد بالنسبة لمعظم دول النامية أدنى مما كان فى بداية هذا العقد. وقد ضاعف الفقر والبطالة المتزايدان من الضغط على الموارد الطبيعية، ونظراً لازدياد عدد الناس الذين أصبحوا مضطرين إلى الاعتماد مباشرة عليها أكثر من أى وقت مضى. وتخلت حكومات عديدة عن بذل الجهود لحماية البيئة وأخذ الاهتمامات البيئية بعين الاعتبار فى خطط التنمية[٢]. لذلك فلا معنى للحديث عن أهمية المحافظة على البيئة حيث يعيش الناس فى ظروف بؤس شديد، ومجاعة مقيمة، ومرض متفش. وهكذا يتضح أن صيانة البيئة فى البلدان النامية لا تعنى الحد من النمو، بل على العكس تتطلب مضاعفة جهود التنمية، بشرط واحد هو ألا تسير تلك التنمية على نفس مسار النمو

---

(١) إسماعيل صبرى عبد الله. نحو نظام، اقتصادى عالمى جديد، مرجع سابق، ص٢٤٩.

(٢) اللجنة العالمية للبيئة والتنمية. مستقبلنا المشترك. مرجع سابق. ص٣٣.

الرأسمالى فى الغرب[1].

وعلى هذا فمستقبل العالم أصبح مرتبطاً بالتخطيط لتنمية دائمة ومتواصلة ومتجددة تلبى احتياجات الحاضر دون أن تضحى بمتطلبات المستقبل. العالم بأمس الحاجة إلى تنمية تستخدم عناصر البيئة وموارد الطبيعة وتضمن فى ذات الوقت عدم تلوثها وعدم استنزافها، وبالتالى استمرارها من أجل استخدامها من قبل الأجيال القادمة. إن العالم بحاجة إلى تنمية تستند إلى مبدأ أن الموارد الطبيعية محدودة وهى ملك للجميع وبالتساوى، وهى ملك للمستقبل بقدر ما هى ملك للحاضر، وهى على كل الأحوال ليست ملكاً للإنسان وحده وإنما هى أيضاً من حق كل الكائنات والمخلوقات. والتنمية المستديمة هى التنمية التى تنطلق من هذه المبادئ، وتحقق التوازن بين التنمية والبيئة، بين الإنتاج والاستهلاك وبين قدرة البيئة على العطاء وقدرتها على التحمل[2]. ويرتبط بهذا عدم إمكانية فصل مستقبل صلاحية كوكب الأرض للمعيشة عليه عن التوزيع الحالى للثروة. وتقدم نهاية الحرب الباردة الفرصة لإعادة ترتيب الأولويات القومية، وللاستثمار فى مجال الثورة البيئية فى نواحى الصحة، وتنظيم الأسرة، وغرس الأشجار، وكفاءة مصادر

---

(١) إسماعيل صبرى عبد الله، المرجع قبل السابق، ص٢٤٩.

(٢) عبد الخالق عبد الله، التنمية المستديمة. مرجع سابق. ص٩٣.

الطاقة، واكتشاف مصادر جديدة للطاقة، وتنقيه المياه، وإعادة توزيع السكان[1].

فالعالم فى حاجة إلى قيام مسار جديد للتنمية من شأنه الإبقاء على التقدم الإنسانى، لا فى بضع مناطق أو بضع سنين فحسب، بل فى الكوكب كله وحتى فى المستقبل البعيد. فالتنمية المستديمة ليست هدفاً للشعوب النامية فحسب، بل وللشعوب الصناعية كذلك.

ووفقاً لما سبق يمكن القول أن التنمية الملائمة لدول العالم الثالث فى ظل الظروف الدولية المتغيرة سواء أكانت تنمية بديلة أم تنمية مستديمة هى تنمية يجب أن تتوافر فيها عدة عناصر من أهمها :

١- أن تكون ذات أبعاد متعددة اقتصادية واجتماعية وسياسية وإدارية ونفسية وبيئية.

٢- أن تهدف إلى إشباع الحاجات الأساسية والاجتماعية للأفراد.

٣- أن تهدف إلى تلبية حاجات الحاضر دون التضحية بمتطلبات المستقبل.

٤- أن تقوم على أساس المساواة والمشاركة الكاملة لكل الأفراد، وحماية حقوق الإنسان وإعطاء المزيد من الحرية الفردية.

---

(1) Brown, Lester, The New World Order, in Lester Brown et al., State of The World 1991, W.W. Nirthon & Company, New York, 1991, p. 154.

٥- أن تحاول تحقيق التقدم بأقل قدر من استهلاك الموارد الطبيعية، وبالحد الأدنى من التلوث والإضرار بالبيئة.

٦- أن تكون تنمية معتمدة على الذات.

وهذه التنمية كى يتم تحقيقها لابد من إحداث تغيير جذرى فى العلاقات الدولية الحالية القائمة على اللامساواة وعدم التكافؤ، لجعلها أكثر ديمقراطية وتكافؤاً وعدالة.

خاتمة:

من خلال عرض هذا الفصل يظهر أن التغييرات فى الأوضاع الدولية خلال العقود المختلفة قد أدت إلى حدوث تغييرات فى مفهوم التنمية باستمرار. وذلك بدءاً من تكوين العالم الثالث فى أعقاب الحرب العالمية الثانية وظهور نظرية التبعية وتقديمها رؤية مضادة لنظرية التحديث. ثم يتغير مفهوم التنمية فى ضوء ظهور الشركات متعددة الجنسية والدول حديثة التصنيع وما ارتبط بذلك من ظهور الأشكال الجديدة للتبعية، مما أدى إلى ظهور مفهوم التنمية البديلة ليقدم الحل لفشل الجهود التنموية فى العقود المختلفة فى الخروج من حالة التخلف التى تعانى منها دول العالم الثالث.

ويأتى بعد ذلك التغيرات الدولية المتلاحقة التى وقعت فى نهاية الثمانينات وأوائل التسعينات مما أدى إلى ظهور مفهوم التنمية المستديمة أو المتواصلة، والتى تدعو إلى أن تكون التنمية منسجمة مع البيئة، وتلبى احتياجات الحاضر دون التضحية بمتطلبات المستقبل، وتحاول تحقيق التقدم بأقل قدر من استهلاك الموارد الطبيعية، وبالحد الأدنى من التلوث والإضرار بالبيئة.

الفصل الثالث

تجربة التنمية فى مصر : تحليل سوسيو-تاريخى



المحتويات



مقدمة:

إن الماضى يطبع علاماته المميزة علـى الحـاضر، كمـا أن المستقبل ليس له وجود منفصل عن الماضى، وكلاهما يرتبـط بالحـاضر. فالتجربة الإنسانية تمتد جذورها فى الماضى فى الوقت الذى تتطلع فيـه للمستقبل الذى هو جزء من حاضرها، لأن لهذا المستقبل معنى فى الحاضر، بحيث يمكـن توجيـه الفعـل الحـاضر بمـا يحقـق الآمـال الإنسـانية، والإنسـان المعـاصر لديـه المقـدرة لتغيير ماضيـه ومسـتقبله مـن خـلال أسـاليب متنوعة[1].

وكما اتضح من الفصل السابق فأحد الأساليب الأساسية فى النظـر إلى المستقبل، هو الأسلوب الاسـتقرائى، والـذى يفـترض أن الأحـداث أو التطورات التى حدثت فى الماضى سوف تستمر فى المستقبل[2].

ووفقاً لهذا فالمستقبل ليس منبت الصلة بالحاضر أو بالمـاضى، ولا يكون فصلاً جديـداً فـى كتـاب التـاريخ يبـدأ مـن فـراغ بـل هـو حصيلـة تراكمية لما يتتابع من الأحداث وعمليات التغير النابعـة مـن داخـل

---

(١) مريـم أحمـد مصطفـى، التغيـير ودراسـة المسـتقبل، دار المعرفـة الجامعيـة، الإسكندرية، ١٩٩٣، ص ص٢٨٢، ٢٨٣.

(2) Saaty, Thomas. L. and Larry W. Boone, Embracing the Future: Meating the Challenge of our Changing World, Praeger, New York, 1990, p. 23.

المجتمع أو الوافدة عليه من الخارج[1].

ومن هنا تأتى أهمية القيام بتحليل سوسيو - تاريخى لتجربة التنمية فى مصر، حيث يشكل دراسة وتقييم هذه التجربة اطاراً أو نموذجاً يعطينا مؤشرات تقودنا إلى التصور العلمى المناسب، وترسم اجراءات سياسية موجهة من خلال برمجة عالية الدقة لما هو ممكن أو ما هو متاح فى حدود مضبوطة نسبياً للتوقف والأولويات[2].

ونجد أن التجربة التاريخية لا تتغير، فلقد مر الماضى، ولكن يجب تحديد موقفنا مما مضى حتى نتغلب على التحديات التى تواجهنا.

ولا أهدف من عرض تاريخ التجربة التنموية فى مصر لمجرد القيام بعرض تفصيلى لتاريخ هذه التجربة، فهذا يحتاج إلى دراسة مستقلة، ولكننى أهدف إلى البحث عن نقاط الاستمرارية فى تاريخنا، والخروج بأهم الدروس المستفادة من كل مرحلة تاريخية، حتى يمكن تأسيساً على ذلك فهم واقع التنمية المعاصرة.

وفى هذا المجال نجد أن تحليل الأبعاد التاريخية لتجربة

---

(١) عواطف عبد الرحمن، الدراسات المستقبلية، الاشكاليات والآفاق. مجلة عالم الفكر، المجلد الثامن عشر. العدد الرابع. مارس ١٩٨٨. ص٨.

(٢) محمد عاطف غيث، مقدمة كتاب. مريم أحمد مصطفى. التنمية بين النظرية وواقع العالم الثالث. دار المعرفة الجامعية. الإسكندرية. ١٩٩١. ص ل.

التنمية فى مصر يقتضى بدء التحليل منذ مرحلة حكم "محمد على" باعتباره مؤسس مصر الحديثة.

ووفقاً لذلك سوف أتناول تجربة التنمية فى مصر من خلال المراحل التالية:

١- مرحلة التنمية الذاتية والسعى نحو الاستقلال الاقتصادى فى عهد محمد على (١٨٠٥-١٨٤٨).

٢- مرحلة الحرية الاقتصادية والاعتماد على الخارج (١٨٤٨-١٨٨٢).

٣- مرحلة التبعية الاقتصادية والاحتلال البريطانى لمصر (١٨٨٢-١٩٥٢).

٤- مرحلة التنمية الشاملة والتخطيط فى عهد الثورة (١٩٥٢-١٩٧٠).

٥- مرحلة الانفتاح الاقتصادى (١٩٧٠-١٩٨١).

٦- مرحلة الإصلاح الاقتصادى (١٩٨١-١٩٩١).

٧- مرحلة الخصخصة (١٩٩١-الآن).

أولاً: مرحلة التنمية الذاتية والسعى نحو الاستقلال الاقتصادى فى عهد محمد على (١٨٠٥-١٨٤٨):

تولى محمد على حكم مصر عام (١٨٠٥) وقد استطاع فى السنوات الأولى من فترة حكمه أن يحدث انقلاباً كبيراً فى الاقتصاد المصرى حيث تبنى سياسة اقتصادية طموحة كانت بمثابة ثورة اقتصادية فى مصر. ولقد كان الهدف الأساسى الذى وضعه محمد على نصب عينيه هو تحقيق الاستقلال السياسى لمصر والذى رأى أنه لن يتحقق إلا بضمان الاستقلال الاقتصادى[١].

هذا وتعد تجربة محمد على فى النصف الأول من القرن التاسع عشر هى أول تجربة تنموية فى مصر فى العصر الحديث. وتمثل تجربته نموذجاً فريداً فى التغيير الشامل على أسس حديثة فى مجتمع شرقى تقليدى، شملت جهوده التنموية فى مصر كافة مجالات الحياة بحيث أطلق عليه "مؤسس مصر الحديثة" وذلك فى أعقاب الفوضى الحضارية والسياسية التى خلفتها الحملة الفرنسية على مصر[٢].

ونجد أنه حتى يستطيع محمد على أن يستقل بحكم مصر، وأن

---

(١) محمدى فوزى أبو السعود وآخرون، التطور الاقتصادى. الأسس والمراحل، قسم الاقتصاد، كلية التجارة، جامعة الإسكندرية، ١٩٩١، ص٢٥٣.

(٢) مريم أحمد مصطفى. التنمية بين النظرية وواقع العالم الثالث. مرجع سابق. ص١٨٧.

يستقر له الأمر فيه ولذريته من بعده، كان من الضرورى ليحقق ذلـك أن يقـوم بـأمرين فـى نفـس الوقـت، وهمـا القضـاء علـى القـوى الاقطاعيـة العثمانية والمملوكية القديمة من ناحية، وأن يبنـى دولـة تتصـف بـالقوة والقـدرة علـى فـرض سياسـته مـن ناحيـة أخـرى، ومـن ثـم فـإن النمـو التدريجى للمجتمع على النمط الرأسمالى الحر كنتيجـة لتحطيـم الاقطـاع لم يكن ليلائمه. فاتجه محمد على إلى إنشاء نظام حكم يقوم أساسـاً علـى السيطرة الكاملة للدولة اقتصادياً وسياسياً لتحقيـق مـا لم تكـن الظـروف الموضوعية تسمح آنذاك بتحقيقه[1].

ولما كان الهدف الرئيسى لمحمد على هو إقامة دولة قويـة قـادرة على حماية استقلالها. فقد أدرك ضـرورة انشـاء قـاعدة اقتصاديـة قويـة تحمى وتساعد فى بناء جيش قوى، كما أنـه أدرك أن حمايـة الاسـتقلال المصرى لاتستكمل إلا بتأمين حدودهـا، وبالتـالى اتجـه إلى التوسـع علـى الحدود الشرقية والجنوبية[2].

وقد شملت مظاهر التغيير التى قـام بـها محمـد علـى المجـالات المختلفة، وسأعرض فيما يلى لأهم مظاهر هذا التغيير:

---

(١) محمد أحمد أنيس، تطور المجتمع المصرى من الإقطاع إلى ثـورة ٢٣ يوليـو ١٩٥٢، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة، ١٩٨٥، ص٧١.

(٢) نادية رمسيس، النظرية الغربية والتنمية العربية. المستقبل العربى. العـدد ٦٤. يونيو ١٩٨٤، ص٤٤.

- **بالنسبة للزراعة:**

قام محمد على بإلغاء نظام الالتزام، ومسح الأرض عام ١٨١٣ وقام بتوزيعها على الفلاحين واعطاهم حق الانتفاع بها مقابل دفع الضرائب دون حق التصرف فيها كالبيع أو التأجير. وقد احتفظ محمد على بمساحة واسعة من الأرض لأفراد أسرته، وهى التى عرفت باسم "الجفالك"، ووزع مساحة أخرى على رجال حاشيته "الأبعاديات". كما منح الأجانب الذين كانوا فى خدمته جزءاً من الأراضى. وقد أعلن محمد على عام ١٨١٦ نظام احتكار الإنتاج الزراعى وذلك بالزام الفلاحين بتوريد المحاصيل للحكومة بالأسعار التى تحددها[1].

وبالإضافة إلى ذلك قام محمد على ببعض الإجراءات الهامة لتحسين الإنتاج الزراعى، فقام بحفر العديد من الترع والقنوات لتوفير المياه اللازمة للرى، وأدخل العديد من المحاصيل الزراعية الجديدة، وخاصة المحاصيل النقدية مثل القطن والأرز[2].

وبذلك نجد أن ما أحدثه محمد على من تغييرات فى أوضاع الحيازة بوجه خاص وفى الزراعة بوجه هام، لم يكن نابعاً من رغبة صادقة فى عملية التغيير من أجل مصر، وإنما بهدف تثبيت مركزه فى

---

(١) أحمد فارس عبد المنعم، السلطة السياسية والتنمية. منذ ١٨٠٥ وحتى الآن. كتاب الأهرام الاقتصادى. العدد ٦٤. يونيو ١٩٩٣. ص١١.

(٢) محمدى فوزى أبو السعود. التطور الاقتصادى. مرجع سابق. ص٢٢٥.

مصر وتقوية نفوذه، لمحاربة أعدائه[1]. ومما لا شك فيه أن سياسة الاحتكار الزراعي التى اتبعها محمد على قد حرمت الفلاح المصرى من حرية التصرف سواء من حيث اتباع ما يراه من وسائل الزراعة أو من حيث اختيار المحاصيل أو من حيث الحصول على سعر مناسب عند بيع انتاجه. لذلك يمكن القول بأن الفلاحين فى مصر خلال النصف الأول من القرن التاسع كانوا جميعا عمالاً فى مزرعة محمد على[2].

- **أما بالنسبة للصناعة:**

فنجد أنه فى نفس الفترة التى أدخل فيها محمد على سياسة الاحتكار فى القطاع الزراعى، قام أيضاً باحتكار الصناعة المحلية فألغى بعض الأساليب الفنية القديمة المستخدمة فى الصناعية وأدخل بعض الأساليب الفنية الحديثة وخاصة فى صناعة الغزل والنسيج مقلداً فى ذلك النمط الأوربى فى الصناعة. وقد كان احتكار الحكومة للصناعة احتكاراً كاملاً شمل الصناعة كلها دون استثناء حيث نظرت الحكومة إلى هذا الاحتكار على أنه وسيلة هامة من وسائل الحصول على الايرادات اللازمة لموازنة الميزانية العامة للدولة، وفى سبيل ذلك كان محمد على

---

(١) مريم أحمد مصطفى، دراسة فى التحليل السوسيولوجى لتاريخ مصر الاجتماعى. دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، ١٩٨٩، ص٧٤.

(٢) على لطفى، التطور الاقتصادى، دراسة تحليلية لتاريخ أوربا ومصر الاقتصادى، مكتبة عين شمس، القاهرة، ١٩٨٣م، ص ٢٢٢.

يشترى المواد الأولية من أصحابها بأثمان منخفضة ثم يقوم ببيعها للصناع بأثمان مرتفعة لكى يتم تصنيعها وفقاً للمواصفات التى يحددها هو، ثم يقوم بعد ذلك بشراء المنتجات من الصناع بأثمان منخفضة ليعاد بيعها لأفراد الشعب بأثمان مرتفعة محققاً فى كل حالة أرباحاً ضخمة[١].

هذا، وقد ارتبطت سياسة محمد على التصنيعية بسياسته التوسعية التى استلزمت بناء جيش قوى، ومن هنا كان تركيزه على الصناعات الحربية والصناعات المدنية التى تخدم المجهود الحربى. وقد نجحت سياسة محمد على فى هذا الصدد إلى أبعد حد حيث كانت قائمة احتياجات الجيش المصرى العسكرية والمدنية تغطى تماماً من الإنتاج المحلى. ولهذا السبب فإنه ما إن حجمت القوة الأوربية والدولة العثمانية قوة محمد على العسكرية ووضعت حداً لسياسته التوسعية عام (١٨٤٠) حتى دب الضعف والاضمحلال فى الصناعة المصرية[٢].

وبهذا نجد أن من أهم أسباب فشل حركة التصنع فى عهد محمد على أنها لم تراع أية قواعد اقتصادية، ولم تنم نمواً طبيعياً بل كانت نهضة مفتعلة ليس لها من هدف إلا سد مطالب الجيش[٣].

---

(١) محمدى فوزى أبو السعود، التطور الاقتصادى. مرجع سابق. ص٢٢٥.
(٢) أحمد فارس عبد المنعم، السلطة السياسية والتنمية. مرجع سابق. ص١٢.
(٣) على لطفى. التطور الاقتصادى، مرجع سابق. ص٢٦٠.

- أما في مجال التعليم:

فقد تابع محمد على نفس فكرته في الجيش والاقتصاد وهي الاستعانة بالخبرة والثقافة الغربية، فاستعان بالمدرسين الأجانب والمهندسين والأطباء. ولقد ارتبط التعليم في مجموعة بالأغراض العسكرية، حيث اهتم محمد على بتطوير التعليم وتكوين طبقة من المتعلمين لمواجهة احتياجات الجيش ونظامه الإدارى. واهتم محمد على بإنشاء المدارس، وازدهرت حركة الترجمة فى عهده خاصة بعد إنشاء مطبعة بولاق. كما اهتم بارسال البعثات العلمية إلى أوربا، وأرسلت أول بعثة علمية منظمة إلى أوربا عام (١٨٢٦) [١].

وبالإضافة إلى ما سبق فقد غلبت المركزية على طريقة الحكم في عهد محمد على، حيث جمع في يده جميع السلطات من تشريعية وتنفيذية وقضائية، كما حرص محمد على على أن تكون بيده كافة شئون الحكم وأن يدير البلاد، من أدناها إلى أقصاها، إدارة مباشرة في كافة أمورها كبيرها وصغيرها[٢].

- تقييم تجربة محمد علي:

يمكن القول بأن محمد على مؤسس مصر الحديثة، بل هو أول

---

(١) مريم أحمد مصطفى، التنمية بين النظرية وواقع العالم الثالث، مرجع سابق، ص١٩٣.

(٢) زين العابدين شمس الدين نجم، إدارة الأقاليم في مصر، ١٨٠٥-١٨٨٢، الطبعة الأولى، دار الكتاب الجامعى، القاهرة، ١٩٨٨، ص٦٤.

من قام بعملية تغيير شاملة على أسس حديثة. وهذا الرأى أجمع عليه عدد كبير من المؤرخين والمفكرين[1]. فمع محمد على تحولت ولاية مصر العثمانية إلى امبراطورية مصرية كاملة وتشمل الحجاز ونجد واليمن وسواحل الخليج العربى والشام والسودان، وتنشر أسطولها فى البحرين المتوسط والأحمر لتصبح قوة حقيقية[2].

كما أن سياسات محمد على فى إعادة بناء الدولة والمجتمع كان لها عدداً من الآثار الإيجابية فى خلق الوطنية المصرية التى طال إخماد جذوتها[3].

ولكن يؤخذ على تجربة محمد على التنموية غياب البعد الاجتماعى لها حيث إن محمد على لم يستطع التخلص تماماً من التركة العثمانية والمملوكية فى استخدام جهاز الدولة كأداة للتراكم الرأسمالى، فأصبح هو نفسه المالك الوحيد لجميع الصناعات وكل الأرض الزراعية فى مصر. وعلى الرغم من ذلك فإن عادة محمد على، الموازية للتقاليد العثمانية، فى إقطاع الأرض الزراعية لأعضاء العائلة المالكة من ناحية ولكبار ضباط الجيش والموظفين وحكام الأقاليم من ناحية أخرى أدى إلى خلق طبقة من الاقطاعيين الزراعيين[4].

---

(١) مريم أحمد مصطفى، التنمية بين النظرية وواقع الثالث، مرجع سابق، ص١٩٣.

(٢) جمال حمدان، شخصية مصر. دراسة فى عبقرية المكان. كتاب الهلال، العدد ٥٠٩، مايو ١٩٩٣، ص١٤٣.

(٣) مريم أحمد مصطفى، دراسة فى التحليل السوسيولوجى لتاريخ مصر الاجتماعى، مرجع سابق، ص٧٨.

(٤) أحمد فارس عبد المنعم. السلطة السياسية والتنمية، مرجع سابق، ص١٣.

ولكن عدم وجود طبقات قادرة على حماية المكاسب الاقتصادية التى حققتها الثورة الاقتصادية فى عهد محمد على، مكن من ضرب هذه التجربة المستقلة فى التنمية بسهولة ويسر من قبل القوى الأوربية المتحالفة مع السلطة العثمانية[1].

ويمكن القول إن محمد على اعتمد على البرجوازية المتوسطة المصرية للتخلص من الأتراك والمماليك فى مرحلة أولى، ثم انقلب وتخلى عن تشجيعها لإحلال الاعتماد على البرجوازية الشرقية محلها، والتى رأى أنها غير قادرة على منافسته فى حكمه المطلق. وعلى عكس البرجوازية المصرية التى رأى أن الاعتماد عليها سوف يتطلب منه التنازل عن جزء من الحكم لصالحها، وجزء من الفائض أيضاً. لذلك أدى صدامه مع العدوان الخارجي إلى انهيار التجربة بسهولة ويسر لأنه لم يكن هناك من يدافع عنها[2].

وفى رأيى أن النهضة التى قام بها محمد على ارتبطت بشخصه، ولم تأخذ البعد الاجتماعى فى الاعتبار، لذلك انهارت التجربة عندما سقط محمد على، وهذه نقطة أساسية سوف يظهر ارتباطها بكل تجارب التنمية فى مصر.

---

(١) نادية رمسيس، النظرية الغربية والتنمية العربية، مرجع سابق، ص٤٤.

(٢) سمير أمين، أصول الازدواجية فى الثقافة المصرية، تأملات فى نشأة الرأسمالية فى مصر فى القرنين الثامن والتاسع عشر، المستقبل العربى، العدد ٧٣ مارس ١٩٨٥، ص٨٠.

ثانياً: مرحلة الحرية الاقتصادية والاعتماد على الخارج (١٨٤٨-١٨٨٢):

بعد انتهاء عهد محمد على تعاقب على حكم مصر ثلاثة من الحكام اختلفوا فى مدى كفاءتهم وتطبيقهم للسياسات الاقتصادية مما ترتب عليه اختلاف فى مدى مساهماتهم فى تنمية المجتمع المصرى[(١)].

وكان أول هؤلاء الحكام هو الخديوى عباس (١٨٤٩-١٨٥٤) والذى كان يتسم بشخصية ضعيفة متشككة فى كل ما هو أجنبى ولم يكن له دور جوهرى فى النهوض بالاقتصاد المصرى والثانى هو الخديوى سعيد (١٨٥٤-١٨٦٣) والذى كان على نقيض سلفه تماماً حيث كان يتمتع بشخصية قوية، وعمل على أن يتقلد المصريون المناصب العليا فى البلاد ولم يكن ميالاً بدرجة كبيرة إلى الأجانب إلا أنه فى أواخر أيامه منح الأجانب امتيازات هامة وخاصة صديقة ديلسبس الفرنسى الذى أعطاه امتياز حفر قناة السويس. أما الثالث فهو الخديوى إسماعيل (١٨٦٣-١٨٧٩) وهو يعد من أبرز خلفاء محمد على حيث حفل عهده بالكثير من الأحداث التى أثرت سلباً أو إيجاباً على مختلف أوجه النشاط الاقتصادى فى البلاد[(٢)].

---

(١) نوال محمد قاسم، تطور الصناعة المصرية منذ عهد محمد على حتى عهد عبد الناصر. مكتبة مدبولى، القاهرة. ١٩٨٧، ص٩٣.

(٢) محمدى فوزى أبو السعود وآخرون. التطور الاقتصادى. مرجع سابق، ص٢٦٠.

وقد تميزت هذه المرحلة بمحاولة خلفاء محمد على تقديم بعض الاصلاحات، إلا أنها كانت متعثرة وضعيفة، وتعتمد على مصالح ذاتية ولا تهدف كثيراً إلى الصالح القومى. وعلى سبيل المثال لم يكن إنشاء السكك الحديدية المصرية فى عهد الخديوى عباس إلا محاولة منه لارضاء انجلترا تأميناً لمركزه فى البلاد[1].

ويمكن القول بأن أهم سمات هذه الفترة كانت:

١ـ التطور الكبير فى قطاع الزراعة:

تمثل التطور الذى حدث فى هذا القطاع فى تغيير نظام ملكية الأراضى الزراعية، وتحسين نظم الرى، والاعتماد على زراعة القطن. فبالنسبة لملكية الأراضى الزراعية فقد حدث لها تغير هام فى هذه الفترة، حيث أسبغت عليها لأول مرة فى تاريخ مصر الحديث صفة الاستقرار، ففى عام (١٨٥٤) أصدر سعيد والى مصر لائحة جديدة لتقضى على العيوب التى ظهرت عند تطبيق لائحة عام (١٨٤٦) التى صدرت فى عهد محمد على. وتقضى هذه اللائحة بأن نقل حيازة الأرض لابد وأن يكون بعقد يسجل أمام المحكمة، كما أباح للورثة حق وضع اليد على الأراضى[2]. وفى سنة (١٨٥٨) صدرت اللائحة المشهورة فى التاريخ

---

(١) مريم أحمد مصطفى، التنمية بين النظرية وواقع العالم الثالث. مرجع سابق. ص١٩٦.

(٢) على لطفى، التطور الاقتصادى، مرجع سابق، ص٢٢٣.

باسم "اللائحة السعيدية" وقد قررت اللائحة أن لمستغل الأرض الحق في تأجيرها لمدة لا تزيد على ثلاث سنوات وأن له أن يرهنها وأن يبيع حقه في استغلالها للغير. كما أكدت حق توريث الانتفاع بالأرض، وقررت حق توريث المنشآت المقامة عليها[١].

وقد حققت هذه النصوص نوعاً من الاستقرار للفلاح المصرى فى أرضه، وبالإضافة إلى ذلك أصدر إسماعيل فى عام (١٨٧١) قانوناً جديداً عرف باسم "قانون المقابلة" وكان يقضى بأن من يدفع للحكومة ما يعادل ستة أمثال الضريبة السنوية المقدرة على ما فى حيازته من أراضى دفعة واحدة مقدماً، يعطى صكاً يثبت ملكيته لأرضه كاملة مع اعفائه من نصف هذه الضريبة على الدوام. وقد كان السبب فى إصدار هذا القانون هو سوء أحوال البلاد المالية فى عهد الخديوى إسماعيل، وقد أشير عليه حينذاك بأن الديون التى ترزخ مصر تحت عبئها تعادل مجموع الضرائب العقارية فى ست سنوات[٢].

وقد بدأت فى هذه المرحلة محاولة ادماج مصر فى حركة الرأسمالية العالمية وجعلها مورداً للمواد الزراعية الأولية، فبدأ لتركيز والتوسع فى زراعة القطن المصرى لتعويض النقص فى إنتاج القطن الأمريكى بسبب الحرب الأهلية الأمريكية، لذلك تزايد إنتاج القطن

---

(١) محمد أحمد أنيس. تطور المجتمع المصرى من الاقطاع إلى ثورة ٢٣ يوليو سنة ١٩٥٢، مرجع سابق. ص٩٦.

(٢) على لطفى. التطور الاقتصادى. مرجع سابق. ص٢٢٤.

المصرى من (٥٠٠,٠٠٠) قنطار عام (١٨٦٠) إلى (٣,١) مليون قنطار عام (١٨٧٩)[1].

٢ـ أزمة المديونية الخارجية:

بعد انهيار مشروع النهضة، الذى بناه محمد على فى النصف الأول من القرن التاسع عشر تحت تأثير عوامل الضعف الداخلية التى كانت تنخر فيه، وتحت مفعول الضغوط الخارجية التى تعرض لها، تعرضت مصر لأكبر عملية نصب ونهب منظم لمواردها من خلال شبكة الديون الخارجية التى نسجتها حولها مجموعة من البيوت المالية والبنوك التجارية الانجليزية والفرنسية والألمانية، بمساعدة مجموعة ماهرة من اللصوص والسماسرة الذين راحوا يغدقون الأموال على الخديوى سعيد والخديوى إسماعيل بأسعار فائدة باهظة وبشروط مجحفة للغاية[2]. وقد بلغ مجموع الديون التى اقترضها الخديوى سعيد عند وفاته عام (١٨٦٣) نحو (٨,٦١٢) مليون جنيه. وبلغ مجموع الديون التى اقترضها الخديوى إسماعيل فى ١٢ سنة (٤٧) مليون جنيه. هذا إلى جانب الديون السائدة التى بلغت حوالى (٢٣) مليون جنيه. وقد كان

---

(١) حسين نجم الدين، تطور الاقتصاد الدولى والتنمية فى ظل سيطرة الرأسمالية. دار النهضة العربية، القاهرة، ١٩٨٤، ص١٠٧.

(٢) رمزى زكى، حوار حول الديون والاستقلال. مع دراسة عن الوضع الراهن لمديونية مصر، مكتبة مدبولى. القاهرة، ١٩٨٦. ص١٢٣.

الغرض من الاستدانة الانفاق على انشاء القصور وحفلات الخديوى وهداياه إلى رجال الحكومة التركية[١].

وقد أدت هذه الديون وما تمخض عنها من أعباء فادحة إلى ارباك حالة مصر مالياً، وارهاق الشعب، وبالذات جموع الفلاحين، لتدبير مبالغ الفوائد والأقساط. خاصة إن عبء هذه الديون كان يستنزف ما نسبته (٣٥٪) من إجمالى حصيلة الصادرات المصرية خلال الفترة (١٨٨٠-١٨٨٩). ثم وصل الحال إلى حد إعلان إفلاس مصر، واحتلالها عسكرياً فى عام (١٨٨٢) [٢].

٣- تدهور حالة الصناعة:

استمر تدهور الصناعة الذى حدث فى أواخر حكم محمد على قائماً، ولم يطرأ تحسن إلا فى عهد الخديوى إسماعيل وذلك بسبب السماح لمصر بزيادة عدد جيشها. ولكن بدخول الاحتلال البريطانى مصر عام (١٨٨٢) تدهورت الصناعة مرة أخرى حيث فرضت انجلترا على مصر سياسة التخصص الاقتصادى لتكون مورداً للقطن اللازم للمصانع البريطانية وسوقاً رائجة لمنتجاتها الصناعية[٣].

ومن الأحداث الهامة فى هذه المرحلة قيام الثورة العرابية التى

---

(١) أحمد فارس عبد المنعم، السلطة السياسية والتنمية، مرجع سابق، ص١٩.

(٢) رمزى زكى، حوار حول الديون والاستقلال، مرجع سابق، ص١٢٣.

(٣) أحمد فارس عبد المنعم، السلطة السياسية والتنمية، مرجع سابق، ص٢٠.

عبرت عن نمو الحركة القومية والوطنية ولكنها كـانت حركـة عسـكرية في المحل الأول، لم تمس جوهر القضية الأساسية وهى ضرورة إحـداث تغييرات في البناء الاقتصادى والاجتماعى[١].

وهكذا نجد أنه مع سقوط محمد على، زالت العقبة الأخيرة أمـام الامبريالية الغربية في اختراق المنطقة الـذى بـدأ بالتنـازلات التركيـة، وفرضـت قواعـد مـا يسـمى بالتجـارة الحـرة، ممـا أدى إلى انـهيار الاحتكارات الصناعية التى أقامها محمد على وتحولت المنطقة بالأسـاس إلى مورد مواد زراعية أولية[٢].

وأخيراً، يلاحظ أن تجربة خلفـاء محمـد علـى تمـيزت بالحريـة الاقتصادية، والاعتماد على الخارج، وذلك على عكس تجربة محمد على التى تمـيزت بالمركزيـة المطلقـة والاسـتقلال الاقتصـادى والاعتمـاد علـى الذات. وقد أدى مبدأ الحرية الاقتصادية الذى أخذ به خلفاء محمد علـى إلى نجاح محاولـة ادمـاج مصـر فـى حركـة الرأسماليـة العالميـة وجعلـها مورداً للمواد الزراعية الأولية، وذلك من خلال بـاب الديـون الخارجيـة والذى فتح لأول مرة فى تـاريخ مصـر ممـا مـهد فـى النهايـة للاحتـلال البريطانى لمصر عام (١٨٨٢).

---

(١) مريم أحمد مصطفى. التنمية بين النظرية وواقع العالم الثالث، ص١٩٩.
(٢) نادية رمسيس. النظرية الغربية والتنمية العربية. مرجع سابق. ص٤٥.

ثالثاً: مرحلة التبعية الاقتصادية والاحتلال البريطاني لمصر (١٨٨٢-١٩٥٢):

بالاحتلال البريطاني لمصر عام (١٨٨٢) اكتملت عملية دمج مصر فى حركة الرأسمالية العالمية وفى النظام الدولى، وفرض الاحتلال البريطانى على مصر منذ عام (١٨٨٢) التبعية الكاملة للاقتصاد البريطانى، وتحولت مصر إلى مزرعة كبيرة للقطن لتوريده إلى مصانع الغزل والنسيج فى بريطانيا بأبخس الأثمان وليعود فى شكل منتجات تباع بأسعار مرتفعة، وتحكم رأس المال الأجنبى فى الاقتصاد المصرى. ولم يكن فى مصر غير بعض الصناعات الصغيرة التى لم تكن تقوى على منافسة السلع الأجنبية المعفاة من الرسوم الجمركية، ونجح الاستعمار فى غرس مبدأ مصر بلد زراعى وأنه ينبغى عليها أن تتخصص فى الزراعة لكى تحقق أكبر دخل ممكن وأن تعتمد على محصول واحد هو القطن[1].

وفى هذا الاطار دارت سياسات المستعمر فى المجالات المختلفة:

فبالنسبة للزراعة:

عندما فحص المحتل نظام الملكية الزراعية باعتباره عصب الحياة فى المجتمع المصرى، وجد أنه لن يأتى بجدية شامل، وإنما عليه أن

(١) محمد عزت محمد علوان، مستقبل مصر الاقتصادى، بحث مقدم لمؤتمر الإنتاج الوطنى ومستقبل مصر الاقتصادى، جماعة خريجى المعهد القومى للإدارة العليا، القاهرة، ١٩٨٤، ص٢٦٩.

يجرى تعديلات صغرى سواء فيما يتعلق بتوزيع الملكية أو الضرائب أو بدور الفلاحين في الإنتاج، أو الحياة الاجتماعية والاقتصادية والسياسية المترتبة على ذلك. لذلك كانت التعديلات التى قام بها المحتل فى اتجاه تكريس الاقطاع وتغيير أشخاصه وأدواره لصالح الاستعمال ومحاولة تطبيق نوع شكلى من العدالة الاجتماعية ضماناً لانتاج زراعى أو صناعى يتطابق مع مخططات دولته ورؤيتها لسياسة القوة الاستراتيجية التى تنتجها عالمياً[١].

وقد كان الهم الأكبر للمحتل هو استخراج الفائض الاقتصادى بطريقة مباشرة، دون اللجوء إلى مساومات مع الفلاحين والعمال، ودون الحاجة إلى اجراءات قانونية معقدة، لذلك رأى أنه يمكن تحقيق ذلك من خلال الإبقاء على مستوى معيشة لهم يتذبذب حول مستوى الكفاف. كما أن استمرار النظام الحرفى والبدائى فى تلبية رغبات الجماهير الشعبية، مكن من استمرار انخفاض الأجور للعمال الزراعيين والعدد المحدود من العمال القائمين على إعداد المواد الأولية للشحن والنقل للسوق الخارجى[٢].

ولهذا قامت سلطة الاحتلال بالتوسع فى إنتاج وزراعة القطن

---

(١) مريم أحمد مصطفى، دراسة فى التحليل السوسيولوجى لتاريخ مصر الاجتماعى، مرجع سابق. ص٨٦.

(٢) نادية رمسيس، النظرية الغربية والتنمية العربية. مرجع سابق. ص٤٥.

ففى عام (١٨٧٩) كانت المساحة المزروعة قطناً تمثل حوالى (١١,٥٪) من المساحة الكلية للأراضى الزراعية ثم ارتفعت فى عام (١٩١٣) إلى حوالى الضعف تقريباً أى بما يمثل (٢٢,٤٪) من المساحة الكلية، ولقد جاءت تلك الزيادة الكبيرة فى محصول القطن على حساب النقص فى المحاصيل الزراعية الأخرى مثل الحبوب الغذائية، الأمر الذى ترتب عليه تحول مصر من دولة مكتفية ذاتياً من الحبوب إلى دولة مستوردة لها[١].

ولقد شهدت الزراعة تطورات أحدثها الاستعمار من أجل التوسع فى مجال الزراعة تضمنت مشروعات الرى، وإنشاء شبكة من الترع ومد شبكة من الخطوط الحديدية، فى نفس الوقت الذى ظلت فيه الصناعة بدائية. وذلك من أجل تحقيق مصالح المستعمر. وقد ظلت الزراعة رغم كل مظاهر التجديد والتغير التى طرأت على المجتمع هى الشكل الرئيسى للإنتاج حتى بعد زوال التخصص، الأمر الذى أدى إلى أن يكون الاقتصاد المصرى تابعاً لغيره من الاقتصاديات العالمية، يتأثر بما يحدث فى الخارج من رخاء أو كساد أو تضخم[٢].

وقد أدى نشوب الحرب العالمية الأولى إلى توقف مشروعات الرى، ولذلك لم تتغير المساحة المنعزلة ومساحة المحصول خلال

---

(١) محمد فوزى أبو السعود، التطور الاقتصادى. مرجع سابق، ص٢٧١.

(٢) مريم أحمد مصطفى. دراسة فى التحليل السوسيولوجى لتاريخ مصر الاجتماعى. مرجع سابق. ص٨٨.

الحرب، ولكن حدث تغير فى نسب المحاصيل فنقصت نسبة محصول القطن إلى ثلثى ما كانت عليه عند بداية الحرب تقريبا بينما زادت نسبة محاصيل الغلال كالقمح والأرز والأذرة لسد حاجة البلاد والقوات التى تدفقت عليها من المستعمرات البريطانية. وقد حدث نفس الشيء تقريبا فى الحرب العالمية الثانية حيث سخرت قوى مصر الاقتصادية لخدمة الجيش الإنجليزى وجيوش الحلفاء طوال الحرب[١].

أما بالنسبة للصناعة:

فقد تدهورت الصناعة، حيث فرضت انجلترا على مصر سياسة التخصص الاقتصادى لتكون موردا للقطن اللازم للمصانع البريطانية وسوقا رائجة لمنتجاتها الصناعية[٢]. وإلى جانب دور الاحتلال الانجليزى فى العمل على اهمال الصناعة، كانت هناك أسباب أخرى أدت إلى تأخر الصناعة المصرية خلال تلك الفترة منها على سبيل المثال عدم الأخذ بأسلوب الحماية لتشجيع الصناعات الناشئة، وتفضيل المستهلك المصرى للمنسوجات والمنتجات الأجنبية، وأيضا اتجاه أصحاب رؤوس الأموال المصرية إلى الاستثمار فى مجالات شراء الأراضى والعقارات وعدم استثمار أموالهم فى المجالات الصناعية. وبصفة عامة

---

(١) رءوف عباس حامد، تاريخ مصر المعاصر، دار النهضة العربية، القاهرة، ١٩٨٨، ص٨.

(٢) أحمد فارس عبد المنعم. السلطة السياسية والتنمية. مرجع سابق. ص٢٠.

يمكن القول بأن القطاع الصناعى خلال تلك الفترة كان قطاعاً صغيراً تموله وتمتلكه تقريباً شركات أجنبية أو أجانب مقيمون فى مصر، ومن ثم كان النمط الصناعى المترتب على ذلك هو ظهور اقتصاد تابع عماده تصدير المواد الأولية وبصفة خاصة محصول القطن[١].

ومع نشوب الحرب العالمية الأولى عام (١٩١٤) عزلت مصر نتيجة لقطع طرق المواصلات بين الدول، وبالتالى أصبح من المتعذر استيراد حاجات البلاد من السلع المصنوعة مما أدى إلى ارتفاع أسعارها فى الداخل. لذلك نشطت بعض الصناعات لسد النقص الذى أحس به الشعب ولكفاية جيوش الحلفاء. وعلاوة على ذلك فإن ارتفاع الأسعار الذى حدث بسبب تعذر الاستيراد قد أغرى كثيراً أصحاب رؤوس الأموال على استثمار أموالهم فى إنتاج السلع الاستهلاكية طمعاً فى تحقيق أرباح استثنائية. وهكذا كانت الحرب بمثابة حماية جمركية غير مباشرة، ولكن معظم الصناعات التى نشأت خلال فترة الحرب كانت من الصناعات الصغيرة، مباشرة، ولكن معظم الصناعات التى نشأت خلال فترة الحرب كانت من الصناعات الصغيرة، وكانت معظم المصانع من النوع الفردى محدود الموارد الذى يتبع أساليب الإنتاج الفنية القديمة، لذلك لم تلبث هذه الصناعات أن انهارت مع انتهاء الحرب وعودة المنافسة الأجنبية[٢].

---

(١) محمدى فوزى أبو السعود. التطور الاقتصادى. مرجع سابق. ص٢٧٢.
(٢) على لطفى. التطور الاقتصادى. مرجع سابق. ص٢٦٨.

وهكذا تبين خلال الحرب العالمية الأولى مدى ضعف الاقتصاد المصرى ومدى اعتماده على الخارج، كما أظهرت الدور المتواضع الذى يلعبه القطاع الصناعى الوطنى ومدى أهمية إنمائه لتحقيق التوازن والاستقرار، ففى فترة الحرب قامت صناعات محلية نتيجة لتوقف استيراد الكثير من السلع الاستهلاكية وتمكنت هذه الصناعات من تحقيق أرباح طائلة وأثبتت خطأ نظرية التخصص الزراعى والاعتماد على محصول واحد[1].

ومع انتهاء الحرب العالمية الأولى، طالبت مصر بالحرية والاستقلال بعد أن تحملت الكثير من الصعوبات على أمل أن تفى بريطانيا بوعودها، ومع رفض الانجليز الجلاء عن مصر اندلعت ثورة (١٩١٩) فى جميع أنحاء البلاد. وقد كانت أسباب فشل ثورة (١٩١٩) هى نفس الأسباب التى حركت حوافز ثورة يوليو (١٩٥٢)، ومن أهم هذه الأسباب، إغفال القيادات الثورية مطالب التغيير الاجتماعى، وذلك تدعيماً لمصالح بعض القيادات فى الحزب. فلقد أغفلت قيادات الثورة أن الثورة لا تحقق غايتها بالنسبة للشعب إلا إذا مدت إندفاعها إلى ما بعد المواجهة السياسية الظاهرة من طلب الاستقلال وتعمقت أبعاد المشكلة الاقتصادية والاجتماعية[2].

---

(١) محمد عزت محمد علوان. مستقبل مصر الاقتصادى. مرجع سابق. ص٢٧٠.

(٢) مريم أحمد مصطفى، التنمية بين النظرية وواقع العالم الثالث، مرجع سابق، ص٢٠٥.

ومع بداية العشرينات من هذا القرن حدثت بعض التطورات الاقتصادية الهامة والتى اعتبرها البعض نقطة انطلاق جديدة للصناعة المصرية والتى كان من أهمها نشأة وظهور الرأسمالية الوطنية وتأسيس بنك مصر[١]. وقد لعب (طلعت حرب) الدور الأكبر فى تأسيس بنك مصر من منطلق إيمانه بأن الاستقلال السياسى لا يتحقق إلا بإرساء دعامة الاستقلال الوطنى فى ثورة (١٩١٩)، فجدد الدعوة إلى إنشاء البنك الذى تم افتتاحه فى مايو (١٩٢٠) برأس مال قدرة (٨٠) ألف جنية مصرى[٢]. ويعد إنشاء بنك مصر من أبرز نقاط التحول فى تاريخ مصر الاقتصادى فى القرن العشرين لما له من آثار لا يمكن إغفالها على الاقتصاد القومى كله فقد نجح فى تغيير وجه مصر الاقتصادى بما أدخله من صناعات وخدمات كانت البلاد تفتقر إليها[٣].

وتعتبر سنة (١٩٣٠) بداية تحول هام فى سياسة مصر الصناعية، إذ تمكنت مصر من الحصول على استقلالها المالى فى هذا العام ومن ثم تمكنت من إقامة الحاجز الجمركى لحماية صناعتها المحلية. ولقد أعطت الحرب العالمية الثانية دفعة كبيرة للصناعة المحلية عن

---

(١) محمود متولى. الأصول التاريخية لنشأة الرأسمالية المصرية وتطورها، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، ١٩٧٣، ص١٠٦.

(٢) رءوف عباس. تاريخ مصر المعاصر. مرجع سابق. ص٦٠.

(٣) محمد عزت محمد علوان. مستقبل مصر الاقتصادى. مرجع سابق. ص٢٧٠.

طريقين، أما الأول فهو صعوبة التجارة الخارجية والاستيراد مما أدى إلى خلق سوق محلى للصناعة المصرية ذو حماية طبيعية تماماً فأنشأت صناعات جديدة ووصل معدل تشغيل الطاقة الصناعية القائمة إلى أقصاه، أما الثانى فهو الزيادة فى الطلب الناشىء عن احتياجات قوات الحلفاء المرابطة فى مصر مما أعطى دفعة قوية للصناعات المصرية. إلا أن انتهاء الحرب العالمية الثانية وضع الصناعة المصرية أمام المنافسة العالمية من جديد مما أدى فى سنة (١٩٤٩) إلى انخفاض المبيعات وتراكم المخزون وخروج الكثير من الوحدات الإنتاجية من مجال العمل[١].

وفى سنوات ما بعد الحرب، كانت مصر قد انهكت اقتصادياً تحت تأثير وضع مواردها الاقتصادية والبشرية والمالية لخدمة جيوش الحلفاء. فكان هناك الغلاء الفاحش، وانهيار أحوال المرافق الأساسية وضعف النمو الاقتصادى فى الزراعة والصناعة، وزيادة نسبة البطالة، وتدهور مستويات المعيشة للمصريين. هذا فى الوقت الذى خلقت فيه الحرب طبقة غنية من التجار والسماسرة، وهى الطبقة التى عرفت آنذاك تحت مصطلح "أغنياء الحرب" حيث تكدست لديها مبالغ طائلة من الثروات والدخول، راحت تستثمرها فى مجال المضاربة على

---

(١) عمرو محيى الدين، تقييم استراتيجية التصنيع فى مصر والبدائل المتاحة فى المستقبل، فى استراتيجية التنمية فى مصر، مرجع سابق، ص١٨١.

الأراضى والعقارات وفى التجارة والاستهلاك الترفى[١].

وعلى الرغم من أنه لم توجد فى هذه الفترة ثمة قيود أو اجراءات تحد من حرية المشروعات الخاصة فإن الرأسمالية المصرية كانت عاجزة عن التقدم بعملية التنمية الاقتصادية، فالربح هو هدفها الوحيد، وهى صاحبة الحق فى السلطة والثروة وتحديد المسار الاقتصادى، ولذلك فإنها تضحى بالوطن أو الشعب طالما تعارض الأمر مع مصالحها ومعه نسبة الربح المستهدفة[٢].

أما فى مجال التعليم:

فقد أدرك المحتل أن التعليم لابد وان يأتى بثمار طبيعية له، وهى مواجهة الأجنبى والتخلص منه، ولذلك فرضت سيطرة ورقابة على التعليم، مما ترتب عليه انتكاسة التعليم كماً وكيفاً فى عهد الاحتلال[٣]. وعلى الرغم من أن دستور (١٩٢٣) – الذى يعد خطوة تقدمية فى النظام السياسى لمصر رغم جوانب القصور فيه – نص فى مادته رقم (١٩) على أن "التعليم الأولى الزامى للمصريين من بنين وبنات وهو مجانى فى المكاتب العامة" فإن مشروع وزارة لمعارف بتعميم

---

(١) رمزى زكى، حوار حول الديون والاستقلال، مرجع سابق، ص١٢١.

(٢) مريم أحمد مصطفى، التنمية بين النظرية وواقع العالم الثالث، مرجع سابق، ص٢٠٧.

(٣) المرجع السابق نفسه، ص٢٠١.

التعليم الأولى الإلزامى خلال خمس عشرة سنة لم ينفذ بالكامل حتى انتهت المدة المحددة، ولم يتم إنشاء نصف عدد المدارس اللازمة حتى أن هذه المدارس لم تتسع إلا لنحو مليون طفل فقط من إجمالى (٢,٥) مليون طفل فى سن الإلزام. يضاف إلى ذلك أن مجانية التعليم الابتدائى لم تتقرر إلا عام (١٩٤٤)، ولم تتقرر مجانية التعليم الثانوى إلا عام (١٩٥١)[١].

وهكذا نجد أن نجاح عملية إدماج الاقتصاد المصرى فى الاقتصاد الرأسمالى العالمى فى إطار نظام تقسيم العمل الرأسمالى الدولى تم من خلال إحداث تغييرات هيكلية فى الاقتصاد المصرى حولته من اقتصاد معيشى إلى اقتصاد سلعى، وهو ما جعل الاقتصاد المصرى اقتصادا تابعاً يخضع لسيطرة رأس المال الأوربى، وذلك من خلال إزالة عقبة احتكار الدولة للاقتصاد فى مختلف المجالات[٢]. وقد اتضح أن مصر كانت فى حالة تبعية كاملة، وتقع تحت السيطرة البريطانية، عسكرياً وسياسياً. لذلك لم تتورع بريطانيا عن استخدام كافة أشكال الاستغلال الامبريالى من أجل اعتصار موارد مصر وتجنيدها لخدمة متطلبات النمو والحركة للنظام الرأسمالى البريطانى. وكانت أهم هذه الأشكال هى الاحتلال

---

(١) أحمد فارس عبد المنعم، السلطة السياسية والتنمية، مرجع سابقن ص٤٦.

(٢) محمد دويدار، الاقتصاد المصرى بين التخلف والتطوير، مرجع سابق، ص١٥٩، ١٦٠.

العسكرى، وفرض نمط مشوه للتخصص وتوزيع الموارد لكى تتحول مصر إلى مزرعة للقطن تدار لحساب صناعة المنسوجات البريطانية. وكان هناك أيضاً نظام الامتيازات الأجنبية، والعقود الجائرة، والتدخل فى شئون الإدارة المصرية، وفرض الهيمنة المباشرة على قطاع المال والتجارة، وعلى كافة مرافق البلاد[١].

وبالإضافة إلى ما سبق فقد ظهر أن النظام الليبرالى القديم قد فشل فى مواجهة مشاكل التخلف فى مصر، بل إنه أسهم فى مضاعفة هذه المشاكل. وذلك بسبب طبيعة هذا النظام الذى لم يتوافق مع طبيعة وظروف المجتمع المصرى من ناحية، وطبيعة المرحلة من ناحية أخرى. فعلى العكس من النموذج الليبرالى الأوربى لم تقم فى مصر ثورة ثقافية مواكبة لتطور مادى فى البنية التحتية للمجتمع كما حدث فى المجتمع الأوربى، كما لم تحدث تغييرات جذرية أو فعالة فى البناء التحتى للمجتمع، بل ظل البناء التحتى ساكناً، على الرغم من جهود التحديث السطحية فى ظروف الاحتلال. ومن هنا وبشكل تلفيقى صنعت أيديولوجية ليبرالية للمجتمع المصرى[٢].

---

(١) رمزى زكى، حوار حول الديون والاستقلال، مرجع سابق، ص١٢٤.

(٢) مريم أحمد مصطفى. التنمية بين النظرية وواقع العالم الثالث. مرجع سابق، ص ص٢١٠، ٢١١.

رابعاً: مرحلة التنمية الشاملة والتخطيط فى عهد الثورة (١٩٥٢-١٩٧٠):

تعتبر ثورة يوليو من أهم منجزات القرن العشرين فى مصر، لما أحدثته من تغييرات جذرية شملت واقع الحياة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، قام بها لأول مرة فى تاريخ مصر أبناء مصر بدافع الوطنية والقومية، بعد أن بلغت الحياة السياسية قبل الثورة مستوى من المهانة والتضليل لم تصلح معه أى تغيرات أو اصلاحات جزئية. وانما كان لابد من تغيير جذرى فى الاتجاهات السياسية الداخلية والخارجية. أما بالنسبة للحياة الاجتماعية، فلقد زادت حدة الصراع بين الطبقات السائدة، وذلك نتيجة لسيطرة طبقة القلة من الرأسماليين والإقطاعيين على مقاليد الحكم وتحكمت فى مصائر الأغلبية، ومن هنا التقت الثورة السياسية بالثورة الاجتماعية[1].

وتتضح التوجهات الأساسية لثورة ٢٣ يوليو سنة ١٩٥٢ من خلال ما أعلنه جمال عبد الناصر من أن "روح الثورة المصرية تتمثل فى خلق وعى مصرى جديد، يؤمن بالاشتراكية الديمقراطية أسلوباً ومعنى لتسود العدالة الاجتماعية، وتقوم عمد الوطن على أساس سليم فلا

---

(١) مريم أحمد مصطفى، التنمية بين النظرية وواقع العالم الثالث. مرجع سابق. ص ص٢١١، ٢١٢.

حرب تشب بين الطبقات، ولا تثرى جماعة على حساب جماعة أخرى،ولا تتحكم أقلية فى أكثرية، ولا يستنزف ناس دماء الآخرين، وليتجه الوطن اتجاهاً إيجابياً موحداً، لرفع مستوى المعيشة بين السكان وتوفير حياة كريمة لكل مواطن وتجنيد كل القوى والجهود للإفادة من ثروة البلاد الطبيعية إلى أقصى حدود الإفادة، والكشف فى مجاهل أرضها عن المعادن المطمورة المستخيفة واقامة المشروعات الإنتاجية لخير الوطن وتقدمه"[1].

وسأعرض لتجربة ٢٣ يوليو التنموية من خلال ثلاث مراحل :

المرحلة الأولى:وهى مرحلة التدخل غير المباشر فى النسق الاقتصادى ومحاولة تدعيم الاستقلال السياسى، وهى تمتد من عام ١٩٥٢إلى عام ١٩٦١.

اما المرحلة الثانية: فهى مرحلة التخطيط والتوجيه المركزى،وقد بدأت بإعلان القوانين الاشتراكية عام ١٩٦١ واستمرت حتى عام ١٩٦٧.

وأخيرا مرحلة النكسة (١٩٦٧ - ١٩٧٠).

وسوف أعرض فيما يلى للملامح الأساسية لكل مرحلة :

---

(١) جمال عبد الناصر. روح الثورة. فى. شهود العصر. مركز الأهرام للترجمة والنشر، القاهرة. ١٩٨٦. ص ص١٣٥-١٣٦.

١ـ مرحلة التدخل غير المباشر في النسق الاقتصادي (١٩٥٢ـ١٩٦١):

تميزت هذه المرحلة بمنظور النخبة الثورية للتنمية الاقتصادية وكيفية تطبيقها في الواقع. فنجد أن النخبة الثورية لم تقدم برنامجاً واضحاً يتعدى المبادئ الستة التي أعلنت في بداية الثورة. وكان أول ما فعلته الثورة هو إعلان قانون الإصلاح الزراعي في سبتمبر عام (١٩٥٢)[١]. وقد كان الهدف الأساسي للإصلاح الزراعي يتمثل في القضاء على الملكيات الكبيرة لصالح خلق طبقة عريضة من صغار الملاك، هذا بالإضافة إلى دفع المجتمع على طريق النمو والتطور الرأسمالي[٢].

وقد كان لقانون الإصلاح الزراعي آثاره البعيدة المدى على بناء المجتمع المصري، أولاً لأنه يمثل تجسيداً لأماني الإصلاح والتغيير التي عبرت عن نفسها من خلال مشاريع كثيرة لإصلاح البناء الزراعي فيما قبل الثورة. وثانيها لأنه يمس الهيكل الأساسي للإنتاج في مجتمع يسوده الاقتصاد الزراعي – في هذه المرحلة – وثالثاً لأنه يمس مصالح أساسية لسكان الريف بغض النظر عن إيجابية أو سلبية التأثير بالنسبة لمختلف الفئات[٣].

---

(١) نادية رمسيس، النظرية الغربية والتنمية العربية، مرجع سابق، ص٤٦.

(٢) على ليلة، المجتمع الريفي، تحليل للتحويلات البنائية الاجتماعية. مكتبة جامعة عين شمس، ط١، ١٩٩٤، ص١٨٧.

(٣) على ليلة وآخرون. تنمية العالم الثالث. الأبعاد الاجتماعية والاقتصادية. دار الثقافة للنشر والتوزيع. القاهرة. ١٩٨٤. ص٤٢٧.

وقد كـان قـانون الإصـلاح الزراعـى نابعـاً مـن رؤيـة الثـورة أنـه يستحيل على دولة أن تمضى فـى طريـق التحـرر السياسـى والاقتصـادى مستبقية التركيبة الطبقية التى أسهمت فى الماضى فى ربـط مصيرهـا إلى الاستعمار وفى العمل على تعزيز قبضته عليـها، وكـانت هـذه التركيبـة كما رأت الثورة تخضع لطبقات الاقطاع والرأسمالية المستغلة التى جمعت فى قبضتها فائض النشاط الاقتصـادى التـى تبنيـه سـواعد قـوى الشـعب العاملة تاركة لها الفقر والجوع والمرض[1].

وقـد كـان أمـل الثـورة أن تمثـل قوانـين الإصــلاح الزراعــى أداة لتحويل رأس المال من التراكم فـى الزراعـة إلى الاسـتثمارات الصناعيـة. ولقد حاولت النخبة الثورية فـى هـذه المرحلـة تشـجيع القطـاع الخـاص فـى الصناعـة بـأكثر مـن طريقــة. كمـا اتخـذت الحكومـة فـى ذلـك الوقـت، إجـراءات حاسـمة لوقـف التضخـم. وتبنـت سياسـة ليبراليـة مسـتهدفة اجتـذاب رؤوس الأمـوال الأجنبيـة لجـهد التصنيـع المقـترح. وبالإضافة إلى التدخـل غـير المباشـر عـن طريـق إعـادة تشـكيل العلاقـات الاجتماعية، حاول النظام أن يقوم بعبء الاستثمار فى البنـاء التحتـى، ومثال على ذلك مشروع السد العالى الذى استهدف توفـير طاقـة رخيصـة فى خدمة الصناعة المحلية، بالإضافة إلـى زيـادة الأرض الزراعيـة،

---

(١) محمـود الإمـام. رؤيـة ناصريـة فـى المسـألة الاقتصاديـة، دار المسـتقبل العربـى، ١٩٨٩. ص ص٩-١٠.

وحماية مصر من الفيضان[١].

وعندما سحبت الولايات المتحدة الأمريكية والبنك الدولى وعودهما بتمويل مشروع بناء السد العالى نظراً لعدم قبول مصر الخضوع للشروط السياسية التى رافقت هذا الوعد، قام عبد الناصر بتأميم قناة السويس عام (١٩٥٦)، والتى أضافت مورداً هاماً من موارد النقد الأجنبى لمصر. وعقب ذلك حدث العدوان الثلاثى على مصر، وفرض الحصار الاقتصادى عليها. على أن مصر خرجت من تلك الأزمة وهى أشد قوة وأكثر استقلالاً فى المجال الاقتصادى، حيث أدارت مصر تلك الأزمة من منطلق عدم الإذعان للضغوط والقوى الخارجية مهما كان الثمن والحرص على الاستقلال الاقتصادى وحرية القرار المصرى. وكان الرد الحاسم على ذلك هو تمصير الممتلكات البريطانية والفرنسية[٢]. ثم امتدت سياسة التمصير، فى غضون بضع سنوات، إلى جميع أوجه النشاطات والمؤسسات الاقتصادية التى كانت لا تزال فى أيدى الأجانب[٣].

وقد أدى هذا إلى تشكيل قطاع مهم من النشاط المالى والصناعة

---

(١) نادية رمسيس، النظرية الغربية والتنمية العربية، مرجع سابق، ص٤٧.

(٢) رمزى زكى، حوار حول الديون والاستقلال . مرجع سابق، ص١٣٥.

(٣) روبرت مايرو، الاقتصاد المصرى ١٩٥٢-١٩٧٢. ترجمة. صليب بطرس. الهيئة المصرية العامة للكتاب. القاهرة. ١٩٧٦. ص١٧٣.

تحت يد الدولة. وفى نفس الوقت، وعلى الرغم من الحوافز العديدة التى قدمها النظام للقطاع الخاص، لم يقبل هذا الأخير على تنفيذ مشروعات الصناعة المتوقعة. ومع ظهور قطاع الدولة فى المجال الصناعى والمالى بدأ تشكل طبقة جديدة، وهى النخبة البيروقراطية الحاكمة، المكونة من المهيمنين على إدارة شئون القطاع العام. وبتبلور سيطرة هذه النخبة، احتدم الصراع بينها وبين البرجوازية الرأسمالية التقليدية وحسم الصراع فى سنة (١٩٦١) بإعلان القوانين الاشتراكية وأصبحت النخبة البيروقراطية الحاكمة تتربع بلا منازع على قمة الهرم الاقتصادى[1].

وهكذا يتضح أن الثورة فى هذه المرحلة لم يكن يحكمها اتجاه أيديولوجى معين، ولكنها كانت تهدف بصفة أساسية إلى تحقيق الاستقلال الاقتصادى وتصنيع مصر وبناء تنمية معتمدة على الذات. وفى هذا الاطار حاولت التعامل مع الهيكل الاقتصادى الاجتماعى القائم فى ذلك الوقت، ولذلك قدمت حوافز عديدة للقطاع الخاص، وحاولت جذب رؤوس الأموال الأجنبية، ومع عدم استجابة القطاع الخاص والرأسمالية العالمية لهذه الدعوة، ومحاولة القوى الخارجية المساس بالاستقلال الاقتصادى وحرية القرار المصرى. كل هذا أدى إلى مركزية الحكم واتجاه النظام نحو الحل الاشتراكى باعتباره المحقق لطموحاته.

---

(١) نادية رمسيس، النظرية الغربية والتنمية العربية، مرجع سابق، ص ص٤٧، ٤٨.

٢ـ مرحلة التخطيط والتوجيه المركزى (١٩٦١ـ١٩٦٧):

بدأت هذه المرحلة بإعلان القوانين الاشتراكية عام (١٩٦١) وقيام المجلس الدائم لتنمية الإنتاج القومى ولجنة التخطيط القومى بوضع الخطة الخمسية الأولى، والتى كانت جزءاً من الخطة العشرية لمضاعفة الدخل القومى، حيث كانت الخطة الخمسية الأولى تستهدف تحقيق زيادة فى الدخل القومى قدرها (٤٠٪) بالنسبة لسنة الأساس (١٩٦٠/٥٩)، وتستهدف الخطة الخمسية الثانية تحقيق النسبة الباقية (٦٠٪). وقد رفض الرئيس جمال عبد الناصر التوصية التى كان يتمسك بها التكنوقراط المصريين بأن هدف مضاعفة الدخل القومى يجب أن يكون فى عشرين سنة وليس فى عشر سنوات، وذلك على أساس أن اقتراح التكنوقراط لن يكون كافياً لمواجهة تخلف الاقتصاد المصرى والوفاء بحاجات المواطنين الأساسية ورفع مستوى معيشة الشعب[١].

وقد اتجهت الدولة فى هذه المرحلة إلى اتباع استراتيجية (إحلال الواردات Import – Substitution Strategy) والتى تعنى أنه بدلاً من التخصص فى إنتاج المواد الأولية للتصدير، علينا أن نحد من استيراد السلع المصنعة والعمل على تصنيعها كلها أو بعضها على الأقل محلياً. وهذا لا يعنى التصنيع الثقيل أو الأساسى (الصلب مثلاً) على

(١) رمزى زكى. حوار حول الدون والاستقلال. مرجع سابق. ص١٣٦.

الأقل فى البداية، بل الأكثر احتمالاً إقامة الصناعات الخفيفة من أجل إنتاج السلع الاستهلاكية (كالمنسوجات والمنتجات المنزلية والمياه الغازية...الخ) الموجهة للسوق المحلى ولأن العائد من الصناعة أكبر من العائد من الزراعة أو التعدين، فإن ذلك سيؤدى إلى تراكم رأس المال وتنويع الاقتصاد فيما بعد[١].

ولتحقيق أهداف هذه الاستراتيجية أخذت الدولة على عاتقها مهمة الإنتاج المباشر، واتسع نطاق القطاع العام حتى شمل معظم الصناعة ومجال التجارة الخارجية والمراقبة المباشرة على الزراعة[٢]. ولقد زاد حجم القطاع العام الصناعى بدرجة كبيرة خلال هذه المرحلة نتيجة لزيادة الاستثمار العام فى مشروعات الخطة الشاملة ونتيجة لحملة التأميم الشاملة[٣].

ولقد حققت الخطة الخمسية الأولى نتائج طيبة، فقد تضاعف الاستثمار فى السنة الخامسة للخطة وبلغ متوسطة حوالى ٣٠٣ مليون جنيه فى العام مقابل (١٧١) مليون جنيه فقط فى سنة الأساس، وزاد كل من الناتج القومى والدخل المحلى بنسبة (٣٧٪) فى سنة (١٩٦٥/٦٤) عما كانا عليه فى سنة (١٩٦٠/٥٩) كما زادت العمالة فى

(1)Foster – Carter, Aidan. The Sociology of Development, op. cit., p. 29.

(٢) نادية رمسيس. النظرية الغربية والتنمية العربية. مرجع سابق. ص٤٨.

(٣) محمدى فوزى أبو السعود. التطور الاقتصادى. مرجع سابق، ص٣٠١.

نفس المدة بنسبة (٢٢٪)[1].

هذا، وقد استهدفت الخطة تمويل الجزء الأكبر من الاستثمارات عن طريق المدخرات المحلية. حيث تقرر أن يمول ثلثى الاستثمارات عن طريق التمويل المحلى، على أن يمول الثلث الباقى من المصادر الخارجية. ومع إحجام القطاع الخاص عن المشاركة فى إنجاز أهداف الخطة فقد عمدت الدولة فى هذه الفترة إلى التوسع فى نظم المعاشات والتأمينات الاجتماعية كشكل من أشكال الادخار الجماعى المنظم الذى يموله أساساً القطاع العائلى[2].

أما بالنسبة لقطاع الزراعة:

فقد اهتمت به الخطة اهتماماً كبيراً حيث أولت الدولة عنايتها بالتوسع الرأسى والأفقى على حد سواء، وكان معدل نمو الزراعة فى الخطة الخمسية الأولى (٣,٥٪) سنوياً وبلغ الاستثمار فى الزراعة والرى والصرف (٣٥٥) مليون جنيه بنسبة (٢٣٪) من الاستثمار المنفذ. وبينما لم تتعد المساحة المستصلحة (٨٠) ألف فدان فى الفترة ما بين (٥٢-١٩٥٩)، نجد أن المساحة المستصلحة ما بين عامى (١٩٦٠-١٩٧٠) قد بلغت (٨٣٠) ألف فدان بمتوسط سنوى (٨٠) ألف

---

(١) أحمد فارس عبد المنعم، السلطة السياسية والتنمية، مرجع سابق، ص٦٦.

(٢) رمزى زكى، مشكلة الادخار- مع دراسة خاصة عن البلاد النامية، الدار القومية للطباعة والنشر- القاهرة- ١٩٩٦- ص٢٨٨.

فدان [١]. بالإضافة إلى ما حققه بناء السد العالى من زيادة للإنتاجية الزراعية بصفة عامة.

غير أنه يلاحظ أن التنمية فى القطاع الزراعى لم تكن مواكبة أو على نفس مستوى النمو فى القطاع الصناعى مما أدى مع انتهاء الخطة الخمسية الأولى إلى وجود اختناقات فى المواد الخام الزراعية اللازمة للصناعة، وإلى تفاقم مشاكل الغذاء ونشوء حاجات متزايدة لاستيراد هذه السلع من الخارج ولجوء مصر إلى عقد كثير من القروض الكثيرة والمتوسطة لتمويل الواردات مما خلق ضغطاً على ميزان المدفوعات[٢].

أما بالنسبة للإنتاج الصناعى:

فى هذه المرحلة، فقد شهدت هذه المرحلة أعلى معدلات نمو الدخل الصناعى وأعلى معدلات الاستثمار الصناعية. ولقد استهدفت الخطة زيادة معدلات نمو الإنتاج الصناعى إلى (١٤,٥٪) سنوياً، وكان معدل النمو الذى تحقق فعلاً خلال سنوات الخطة (٨,٥) سنوياً، كما

---

(١) على الجريتلى، خمسة وعشرون عاماً، دراسة تحليلية للسياسات الاقتصادية فى مصر، ١٩٥٢-١٩٧٧، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، ١٩٧٧، ص٢٧، ٢٩.

(٢) رمزى زكى، إعادة جدولة الديون الخارجية ومستقبل التنمية الاقتصادية فى مصر. فى استراتيجية التنمية فى مصر. أبحاث ومناقشات المؤتمر العلمى السنوى الثانى للاقتصاديين المصريين. مرجع سابق. ص٤٢٤.

زاد عدد المشتغلين بالقطاع الصناعى خلال سنوات الخطة الخمسية الأولى بنسبة (٣٧٪)[1].

ولقد ساعدت استراتيجية إحلال الواردات التى اتبعتها مصر فى ذلك الوقت على تغيير هيكل الصادرات المصرية، مما أدى إلى زيادة نصيب الصادرات الصناعية إلى مجموعة الصادرات من (٨٪) سنة (١٩٥٠) إلى (٣٠٪) سنة (١٩٧٠/٦٩). كما ساعدت هذه الاستراتيجية على تنويع الصادرات إلى حد ما[2]. وعلى الرغم من الآثار الإيجابية التى ترتبت على اتباع استراتيجية إحلال الواردات إلا أنه قد حدثت بعض الآثار السلبية، حيث انحازت هذه الاستراتيجية إلى اختيار بعض الصناعات التى تنتج سلعاً ترفيهية وكمالية والتى يقتصر استهلاكها على سكان المدن وأصحاب الدخول المرتفعة (مثل سيارات الركوب الخاصة والغسالات الثلاجات وأجهزة التكييف...الخ). كما ارتبط تشغيل الطاقات الإنتاجية لهذه الصناعات بتدفق الواردات من السلع البسيطة وقطع الغيار وبدفع براءات وحقوق الاختراع. كما أنه لسرعة التقدم الفنى فى هذه الصناعات عالمياً فإنها لم تثبت

---

(١) عمرو محيى الدين، تقييم استراتيجية التصنيع فى مصر والبدائل المتاحة فى المستقبل، مرجع سابق، ص ص١٨٢، ١٨٤.

(٢) مصطفى السعيد، التنمية الصناعية فى جمهورية مصر العربية واستراتيجية إشباع الحاجات الأساسية للسكان ١٩٥٢-١٩٧٢، فى استراتيجية التنمية فى مصر، مرجع سابق، ص٢٢٦.

أى كفاءة فى المنافسة فى الأسواق العالمية وأصبح تصديرها يعتمد على إعانات التصدير. فضلاً عن أن هذه الصناعات قد أشاعت نمطاً استهلاكياً مترفاً وبالتالى دفعت بالمدخرات المحلية إلى الهبوط(١).

هذا، وقد تميزت هذه الفترة بسياسات شعبية متميزة مثل التوسع فى التعليم المجانى والصحة العامة ودعم السلع الأساسية خاصة الغذائية منها، وتعهد الدولة بتشغيل جميع خريجى الجامعات المصرية، وفرض التأمينات الاجتماعية، وتحديد حد أدنى للأجور وإصدار التشريعات العمالية وغير ذلك، مما أدى إلى تقليل التفاوت بين الطبقات بصورة ملحوظة(٢).

وعلى الرغم من النتائج الطيبة التى حققتها الخطة الخمسية الأولى إلا أنه مع نهاية الخطة عام (١٩٦٥) بدأت مصر تواجه أزمة النقد الأجنبى الحادة، وضاعف من شدتها حرب (١٩٦٧) وما أعقبها من ارتفاع معدلات الانفاق الحربى التى وصلت إلى (٢٢٪) من الناتج القومى الإجمالى خلال هذه الفترة وارتفاع محتوى الواردات لهذا النوع من الانفاق. ولقد ترتب على ذلك تباطؤ معدلات الاستثمار وتشغيل

---

(١) رمزى زكى، إعادة جدولة الديون الخارجية ومستقبل التنمية الاقتصادية فى مصر. مرجع سابق.ص ص٤٢٤. ٤٢٥.

(٢) نادية رمسيس. النظرية الغربية والتنمية العربية. مرجع سابق. ص٤٨.

الطاقة الإنتاجية خلال هذه الفترة مما ترتب عليه تباطؤ معدل الإنتاج الصناعى[1].

وهكذا، نجد أن أهم ما يلاحظ على الفترة السابقة أن الاقتصاد المصرى قد توصل بعد محاولات التجريب المختلفة، إلى أن تعبئة الفائض الاقتصادى المحلى ومركزته ووضعه تحت سلطة الدولة الوطنية هو شرط ضرورى لتحقيق أهداف التنمية المخططة[2]. كما يلاحظ أن الاقتصاد المصرى كان على أعقاب مرحلة إنطلاق نحو النمو الذاتى المتسارع قرب نهاية النصف الأول من الستينيات. فقد شهدت السنوات السابقة على الحرب وعلى الأخص فترة الخطة الخمسية الأولى تحولات ضخمة فى هيكل الاقتصاد القومى ونظام الإدارة الاقتصادية، وتم خلالها إرساء أساس طيب للنمو لم تظهر آثاره كلها خلال تلك الفترة، بحكم طول فترات تفريغ بعض المشروعات الأساسية كالسد العالى ومجمع الحديد والصلب ومشروعات استصلاح الأراضى والصناعات الكيماوية ومشاريع الكهرباء، إلا أن عدوان (١٩٦٧) وجه ضربة قاسمة لهذه الجهود[3].

---

(١) عمرو محيى الدين، تقييم استراتيجية التصنيع فى مصر، مرجع سابق، ص١٨٣.

(٢) رمزى زكى، حوار حول الديون والاستقلال، مرجع سابق، ص١٣٨.

(٣) إبراهيم العيسوى، محمد على نصار، محاولة لتقدير الخسائر الاقتصادية التى الحقتها الحرب العربية الإسرائيلية بمصر منذ عدوان ١٩٦٧. فى: الاقتصاد المصرى فى ربع قرن ١٩٥٢-١٩٧٧، دراسة تحليلية للتطورات الهيكلية. بحوث ومناقشات المؤتمر العلمى السنوى الثالث للاقتصاديين المصريين. الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، ١٩٧٨، ص١٣٤.

٣- مرحلة النكسة (١٩٦٧-١٩٧٠):

عقب سكوت مدافع الحرب في يونيو (١٩٦٧)، واجهت التجربة التنموية الناصرية صعاباً جمة وقاسية. فقد ترتب على تلك الحرب فقدان مصر لجانب كبير من مواردها الذاتية من العملات الأجنبية، بسبب غلق قناة السويس، واستيلاء العدو على حقول البترول في سيناء، وتوقف موارد السياحة. هذا في الوقت الذى نمت فيه الحاجة إلى هذه العملات لتمويل الواردات الضرورية، الاستهلاكية والوسيطة والإنتاجية، ولدفع أعباء الديون الخارجية، فضلاً عن تمويل واردات الأسلحة. وضاعف من حرج الموقف آنذاك جمود الصادرات المصرية، الزراعية والصناعية، بسبب تعثر عملية التنمية، وبسبب الاستعداد للحرب[١].

لذلك تم التخلى سريعاً عن الخطة الخمسية الثانية للتنمية (٦٤/٦٥-٦٩/١٩٧٠) التى كانت تهدف إلى بناء قاعدة الصناعات الثقيلة واستكمال الجهد الانمائى الكبير الذى تم في الخطة الخمسية الأولى. واستبدلت الخطة الخمسية بخطة ثلاثية، ثم بخطط سنوية للإنجاز. واستجابت القيادة السياسية للاتجاهات المحافظة التى كانت ترى ضرورة وضع حد لطموحات التنمية، والتخلى عن عملية التخطيط

---

(١) رمزى زكى. دراسات فى أزمة مصر الاقتصادية. مع استراتيجية مقترحة للاقتصاد المصرى فى المرحلة القادمة. مكتبة مدبولى. القاهرة. ١٩٨٣. ص٢١٢.

القومى وإشاعة جو من الترف فى زيادة الاستهلاك، وتقليص الاستثمار، تحت دعوى أنه من الصعوبة بمكان التوفيق بين تمويل متطلبات إعادة بناء القوات المسلحة وتحقيق الخطة الخمسية الثانية للتنمية[١].

وبالفعل لم تجد خطط الاستثمار طريقها إلى حيز التنفيذ بعد عام (١٩٦٧)، ولم تتحقق زيادة تذكر فى الدخل القومى لكل نسمة بسبب أعباء الحرب، واستمرار أعباء التسلح بعدها، فضلاً عن تفاقم الضغط السكانى الذى تآكلت معه ثمار التنمية وزيادة الاستهلاك الخاص والعام وتزايد اعتمادات خفض تكاليف المعيشة. وثمة أسباب أخرى منها استمرار التضخم الكامن واختلال ميزان المدفوعات وما استتبعه من زيادة فى الديون الخارجية خاصة قصيرة الأجل، وقصور موارد العملات الأجنبية عن الوفاء باحتياجات الخطة والنفقات الخارجية للدولة وخدمة الدين[٢]. لذلك نجد أن متوسط معدل النمو للناتج المحلى الإجمالى قد تدهور إلى (٢,٩٪) خلال الفترة (١٩٦٧/٦٦-١٩٧١/٧٠)، وهو معد لا يتجاوز كثيراً معدل النمو السكانى آنذاك[٣].

---

(١) رمزى زكى، بحوث فى ديون مصر الخارجية، مكتبة مدبولى، القاهرة، ط١، ١٩٨٥، ص ص٣٧١، ٣٧٢.

(٢) أحمد فارس عبد المنعم، السلطة السياسية والتنمية، مرجع سابق، ص٦٦.

(٣) رمزى زكى، بحوث فى ديون مصر الخارجية، مرجع سابق، ص٣٧٥.

هذا، وقد تزايدت فى أواخر تلك الفترة الإجراءات البوليسية خاصة بعد أن بدأت القيادة الكاريزمية تشعر بفقدان الثقة بنفسها. وبدأ الخوف والتهديد يحول دون التعبير والمشاركة فى وضع حلول بديلة من قبل الفئات المثقفة. كما بدأت عناصر البرجوازية الكبيرة تكشف عن نفسها بعد أن وجدت الظروف مهيأة لمحاولة الالتفاف حول الثورة وإفراغها من مضمونها، ولم تجد من يتصدى لها من أبناء الطبقة الدنيا أو الوسطى، وذلك نتيجة لغياب التنظيم السياسى الفعال القادر على تحقيق التنشئة السياسية السليمة، ونتيجة أيضاً لغياب الانتماء الأيديولوجى ووضوح الرؤية الاستراتيجية وتغلبت فى هذه المرحلة نزعات اللامبالاة والخوف وعدم تحمل المسئولية. وكان من أهم ملامح تلك المرحلة غياب المشاركة الشعبية[1].

وثمة ملاحظة هامة تتعلق بالمديونية الخارجية لمصر فى هذه الفترة تتمثل فى أن التجربة الناصرية لم تعتمد على القروض الأجنبية إلا فى حدود معتدلة لا تمس سلامة الاقتصاد الوطنى أو تهدد الاستقلال الاقتصادى ولم تحول مصر إلى دولة مدينة بمعنى الكلمة المفهوم فلئن كانت مصر قد اضطرت إلى الالتجاء إلى القروض الأجنبية خاصة من الكتلة الشرقية لتمويل عمليات التصنيع وبناء السد العالى فضلاً عن

(١) مريم أحمد مصطفى. التنمية بين النظرية وواقع العالم الثالث. مرجع سابق. ص٢٢٥.

التسليح الأساسى، فإن عملية الاقتراض والاستدانة ظلت بعيدة كثيراً فى حد الاسراف أو الاستنزاف حيث لم تتجاوز ديون مصر الخارجية عام (١٩٧٠) مبلغ (١٦٣٩) مليون دولار[١]. وهذا يوضح أنه بالقدر الذى تستخدم فيه القروض الخارجية لتنمية مصر، تدعم التنمية بالتالى قدرة مصر على سداد ديونها الخارجية[٢].

---

(١) أحمد فارس عبد المنعم. السلطة السياسية والتنمية. مرجع سابق. ص٦٦.
(٢) رمزى زكى. حوار حول الديون والاستقلال. مرجع سابق. ص١٤١

تعقيب:

تعد ثورة ٢٣ يوليو من أهم الأحداث في تاريخ مصر المعاصر، وتعتبر تجربة التنمية الناصرية نموذجاً فريداً من نماذج التنمية المستقلة المعتمدة على الذات على الرغم من الأخطاء التي وقعت فيها.

وقد اتضح من خلال عرض تجربة التنمية الناصرية أن الثورة في بدايتها لم يكن يحكمها اتجاه إيديولوجي معين، أو مبادئ نظرية محددة، ولكنها كانت تهدف إلى تحقيق الاستقلال الاقتصادى وتصنيع مصر وتحقيق العدالة الاجتماعية وبناء تنمية معتمدة على الذات. لذلك اهتمت الثورة في البداية بإعادة توزيع الدخل، فاقت بإصدار قوانين الإصلاح الزراعي. ومع حرص الثورة على الاستقلال الاقتصادى وحرية القرار المصرى، حاولت القوى الخارجية القضاء على الثورة في مهدها، من خلال العدوان الثلاثي، وكان الرد الحاسم على ذلك هو تمصير الممتلكات الأجنبية في مصر. وكانت سيطرة الثورة على الفائض الاقتصادى الذى كان يستحوذ عليه الأجانب، ووضعه في خدمة التنمية الوطنية أحد العوامل الأساسية في بناء التنمية المستقلة. ومن أهم الانجازات التى حققتها الثورة تحسين الأوضاع الاجتماعية للفلاحين، وبعث الثقة في إمكانية تصنيع مصر، وكذلك تحسين أوضاع الطبقة العاملة.

وقد حاولت الثورة في البداية التعامل مع الهيكل الاقتصادى

والاجتماعى الموجود، ومع احجام القطاع الخاص عن المشاركة، ومع عـدم استجابته لدعوة الثورة للمشاركة فى تحقيق أهـداف التنميـة، اتجـهت الثورة نحو الأخذ بنظام التخطيط.

وقد حققت الخطة الخمسية الأولى نتـائج طيبـة، فـارتفع نصيـب مساهمة الصناعة فى الدخل القومى لأول مرة ووصـل إلى (٦,٥٪) سـنوياً. ولكن مع تزايد الانفاق الحربى فى حرب اليمن واجـهت الخطـة صعوبـة التمويل، لذلك ظهرت مشاكل وعقبات فـى نهايـة الخطـة الأولى وبدايـة الخطة الثانية التى كانت تهدف إلى تحقيق طموحات أكـبر، واسـتكمال مسيرة التنميــة. حتـى حدثـت النكسـة، والتـى وجـهت ضربـة قاصمـة لجـهود التنميـة، ولذلـك تم التخلـى عـن الخطــة الخمســية الثانيـــة، واستبدلت بخطط انجاز سنوية. واستجابت القيادة السياسية للاتجاهات المحافظة، وبدأ التخلـى عـن عمليـة التخطيـط القومـى، وبـدأت القيـادة الكاريزمية تشعر بفقدان الثقة فيها، وبدأ الطابع الارهابى يسـيطر علـى ممارسات السلطة. وكان غياب المشاركة الجماهيرية، وعدم تطوير القوى الاجتماعية القادرة على الدفاع عن مصالحها مـن الأسـباب التـى أدت إلى سقوط التجربة مع رحيل القائد، كما حدث مع تجربة "محمد علـى" مـن قبل.

ويلاحـظ أنـه علـى الرغـم مـن النتــائج الطيبـة التـى حققتــها استراتيجية التنمية فى هذه الفترة، والتى مكنت مـن الصمـود وتحقيـق

النصر فى أكتوبر (١٩٧٣). إلا أنه قد تم التخلى عن هذه الاستراتيجية بدلاً من محاولة علاج سلبياتها، والاتجاه نحو الأخذ بسياسة مخالفة تماماً. وهنا يظهر غياب الرؤية المستقبلية بعيدة المدى والتى تحكم استراتيجية التنمية فى مصر، وارتباط مسار التنمية بشخصية الحاكم، واتجاه الحاكم الجديد دائماً للأخذ بسياسة مخالفة تماماً للحاكم السابق عليه بصرف النظر عن نجاح السياسة السابقة عليه أو فشلها، وبغض النظر عن مدى ملاءمة السياسة الجديدة للأوضاع الاقتصادية والاجتماعية والسياسية القائمة.

خامساً : مرحلة الانفتاح الاقتصادى(١٩٧٠-١٩٨١) :

خلال الفترة التى امتدت فيما بين وفاة الزعيم جمال عبد الناصر، وحتى اندلاع حرب أكتوبر ١٩٧٣، استمرت المعالم الأساسية لادارة الاقتصاد المصرى كما هى دون تغيير. بيد أن المشكلات الاقتصادية قد بدأت تتزاحم خلال هذه الفترة نتيجة لتراخى جهود التنمية، وتأثير الاستعداد للحرب على كيفية تخصيص الموارد، فضلاً عن الحصار الاقتصادى الذى فرضه العالم الرأسمالى على مصر[1]. وقد وجدت القيادة السياسية أن حل المشكلات الاقتصادية التى تواجه مصر يكمن فيما أطلق عليه سياسة الانفتاح الاقتصادى Open – Door Economic Policy . ولقد كان الانفتاح أحد الأهداف الأساسية التى حددتها ورقة أكتوبر، وقدمت تشخيصاً لمتاعب مصر الاقتصادية خاصة انخفاض معدل التنمية فى مصر من (٦,٧٪) خلال الفترة (٥٦-١٩٦٥) إلى أقل من (٥٪) سنوياً بعد ذلك[2].

ولقد خلقت الظروف الاقتصادية والسياسية المحلية والدولية التى أحاطت بالاقتصاد المصرى أثناء حرب أكتوبر (١٩٧٣) وبعدها المناخ الخصب والمؤيد للفكر المؤازر لتحرير القيود المفروضة على النشاط الاقتصادى المصرى واعطاء مزيد من الحرية الاقتصادية للمبادرات الفردية وانشاء الكيانات الكبرى المتمثلة فى الشركات المساهمة، وخلق الضمانات

---

(١) رمزى زكى، بحوث فى ديون مصر الخارجية، الطبعة الأولى، مكتبة مدبولى ، القاهرة، ١٩٨٥، ص٣٧٦ .

(٢) مريم أحمد مصطفى، التنمية بين النظرية وواقع العالم الثالث. مرجع سابق،ص ٢٢٨.

القانونية والمالية للقطاع الخاص بشقيه المحلى والأجنبى، وإعطاء الإعفاءات والامتيازات الضريبية للمشروعات الصناعية الوليدة التى تقيمها رؤوس الأموال الوطنية والعربية بالاشتراك مع رؤوس الأموال الأجنبية[١].

وتعبير الانفتاح الاقتصادى لا يجب أن يؤخذ بمعناه الحرفى، حيث أن عكس الانفتاح لغوياً هو الانغلاق. ولم يكن اقتصاد مصر منغلقاً على نفسه طوال تاريخه الحديث[٢]. فمفهوم الانفتاح ليس لفظاً فنياً اقتصادياً بقدر ما هو اصطلاح سياسى، الهدف منه إحداث تحول معين فى طبيعة النظام الاقتصادى، دون الإعلان صراحة عن العدول عن النظام الاشتراكى. ولقد قدمت سياسة الانفتاح الاقتصادى إلى المواطن المصرى فى شكل براق يوحى بأنها سوف تحقق بالضرورة الرفاهية للجميع، وسوف تهيئ امتلاك واستخدام أحدث ما فى العصر من تكنولوجيا. وأن ذلك سوف يتيح مواجهة مشكلات الريف والمدينة وغيرهما من التجمعات الانسانية فى مصر [٣].

وقد كانت الخطوة الحاسمة فى طريق الانفتاح عند صدور القانون

---

(١) سامى عفيفى حاتم، الاقتصاد المصرى بين الواقع والطموح، الطبعة الأولى، الدار المصرية اللبنانية، القاهرة، ١٩٨٨، ص٧٨.

(٢) حسين خلاف، الانفتاح الاقتصادى وكيف يكون؟، فى، شهود العصر، مرجع سابق، ص ٢٩٣.

(٣) عبد الهادى محمد والى، الانفتاح الاقتصادى بين النظرية والتطبيق، الطبعة الأولى، دار المعرفة الجامعية، الاسكندرية، ١٩٨٩، ص٣٠٥.

(٥٦) لسنة (١٩٧١) لاستثمار رأس المال العربى، والمناطق الحرة. وقد شمل القانون ضمانات ضد المصادرة والتأميم والاستيلاء لأغراض المنفعة العامة إلا بتعويض عادل. وقد أنشئت بموجب هذا القانون هيئة استثمار المال العربى والمناطق الحرة لاختيار المشروعات والموافقة عليها[1].

والانفتاح يعنى طبقاً لورقة أكتوبر فتح الاقتصاد المصرى للاستثمار المباشر من الخارج، عربياً كان أم أجنبياً . ويعتبر القانون (٤٣) لسنة (١٩٧٤) وتعديلاته بالقانون (٣٢) لسنة (١٩٧٧) بمثابة الإعلان الرسمى لسياسة الانفتاح الاقتصادى، وقد اشتمل القانون وتعديلاته على نصوص ذات مغزى منها:

أ - فتح باب الاقتصاد المصرى لرأس المال العربى، والاجنبى فى شكل استثمارات مباشرة فى كل المجالات تقريباً.

ب- جواز انفراد رأس المال العربى، والاجنبى ببعض مجالات الاستثمار، مثل بنوك الاستثمار التى لها فروع بالخارج متى كانت تتعامل بالعملات الحرة .

جـ- عدم جواز تأميم المشروعات أو مصادرتها.

د - إعفاء أرباح المشروعات التى تنشأ طبقاً لهذا القانون من الضريبة على القيم المنقولة، وملحقاتها، ومن الضريبة العامة على الإيراد، لمدة خمس سنوات . أما مشروعات الإسكان، والمدن الجديدة فتعفى لمدة

---

(١) جودة عبد الخالق، التعريف بالانفتاح وتطوره . فى، جودة عبد الخالق" محرر" وآخرون ، الانفتاح، الجذور والحصاد والمستقبل، سلسلة قضايا أساسية، المركز العربى للبحث والنشر، القاهرة، ١٩٨٢، ص٣٦.

عشر سنوات، ويجوز مدها بقرار من رئيس الجمهورية إلى خمسة عشر عاماً[١].

وهكذا فقد فتح هذا القانون الباب على مصراعيه لوقوع مصر فى أنياب رأس المال العالمى الباحث عن الربح السريع. فى ضوء امتيازات وضمانات لم يتمتع بها من قبل، حتى أيام الاستعمار الانجليزى لمصر. ثم بدأ القطاع الخاص يشكو، وينادى بأحقيته فى التمتع بتلك الامتيازات والضمانات. وتم له تحقيق ذلك إذا كان مشاركاً لرأس المال الأجنبى فى الاستثمارات التى تقام فى إطار هذا القانون. وعلى هذا النحو خلق هذا القانون تقنيناً مريباً للتحالف بين الرأسمالية المحلية والرأسمالية الأجنبية [٢] .ثم توالت بعد ذلك القوانين والتعديلات فى جميع الجبهات، لكى تتوافق مع الانفتاح مثل نظام الاستيراد بدون تحويل عملة، وإقرار حق الأفراد فى تمثيل الشركات الأجنبية، وصدور قانون جديد للنقد الأجنبى، وتعديل قوانين الضرائب والجمارك، وتفكيك الاطار المؤسسى للقطاع العام، واباحة مشاركته مع رأس المال الأجنبى. وبهذا الشكل السريع تم تغيير المعالم الأساسية لاقتصاديات النظام الناصرى [٣] .

ولكن ما هى النتائج التى ترتبت على هذه القوانين والتعديلات التشريعية؟ هذا ما سوف أحاول توضيحه من خلال عرض واقع التنمية

---

(١) عبد الهادى محمد والى ، الانفتاح الاقتصادى، مرجع سابق، ص ٥٦، ٥٧.

(٢) رمزى زكى، دراسات فى أزمة مصر الاقتصادية، مع إستراتيجية مقترحة للاقتصاد المصرى فى المرحلة القادمة، مكتبة مدبولى، القاهرة، ١٩٨٣، ص ٢٥٢.

(٣) رمزى زكى، بحوث فى ديون مصر الخارجية، مرجع سابق، ص ٣٧٨.

فى ظل سياسة الانفتاح الاقتصادى. ثم عرض أهم الآثار الاقتصادية والسياسية والاجتماعية التى ترتبت على تطبيق سياسة الانفتاح الاقتصادى.

واقع التنمية فى ظل سياسة الانفتاح الاقتصادى:

فى ظل الزيادة الظاهرة فى الدخل القومى فى السبعينات، تشير البيانات الرسمية كلها إلى نمو الاقتصاد المصرى. لقد بلغ معدل نمو الاقتصاد فى الفترة (٧٧/٧٤) حوالى (٧٪) ارتفع إلى (٩٪) فى السنتين التاليتين بالأسعار الثابتة. وبالاضافة إلى ذلك ارتفعت نسبة الاستثمار إلى الناتج المحلى الاجمالى من (٢٢٪) فى سنة (٧٣/٧٢) إلى حوالى (٣٠٪) فى سنة(٨٠/٧٩). ولا شك أن جانباً كبيراً من هذه الزيادة يرجع إلى تحسن الظروف الخارجية لمصر التى أتاحت موارد كبيرة بالنقد الأجنبى، من خلال قطاع النقط وتحويلات المصريين العاملين بالخارج وإعادة فتح قناة السويس وتوسيعها وتعميقها، وذلك بالاضافة إلى القروض الخارجية والاستثمارات الأجنبية [١] . وهذه الموارد كلها تعتمد على الطبيعة، وعلى القرارات المتخذة فى الخارج[٢].

على أن هذا النمو السريع صاحبه اختلالات هيكلية خطيرة. فبينما كانت الزراعة تنمو بمعدل يقل بشكل ملحوظ عن معدل نمو

---

(١) حزب التجمع الوطنى التقدمى الوحدوى ، أزمة مصر الاقتصادية الراهنة والطريق نحو الخروج منها، أمانة اللجنة المركزية، ١٩٨٢، ص١١، ١٨.

(٢)Rivlin, Paul, The Dynamics of Economic Policy Making in Egypt, Praeger, New York,1985, p. 90

السكان، كان معدل النمو فى الصناعة التحويلية أقل بكثير من معدل النمو فى الخدمات وفى إنتاج البترول الخام. وهكذا انخفض نصيب الزراعة فى الناتج المحلى الإجمالى فى هذه الفترة من (٢٥٪) إلى (١٧٪)، ونصيب الصناعة التحويلية من (٢٣٪) إلى (١٧٪)، بينما ارتفع نصيب الخدمات من (٤٥٪) إلى (٤٨٪) ونصيب البترول الخام من أقل من (١٪) فى (١٩٧٣) إلى (١٥٪) فى (١٩٨٢). كذلك اتسم هيكل العمالة باختلال مماثل لصالح قطاع الخدمات الذى يضم أكبر نسبة من البطالة المقنعة [١] .

والقضية هنا ليست تفضيل قطاعات على قطاعات. فذلك أمر متعلق باستراتيجية التنمية، ولكن الخطر المتولد من الخلل بين معدلات نمو قطاع الخدمات، ونمو القطاعات السلعية ، هو أن الأرباح المحققة والأجور الموزعة فى إطار الخدمات تمثل طلباً متزايداً على السلع، فإذا لم يتم نمو القطاعات السلعية بنفس المعدلات أو أعلى منها، ارتفعت الأسعار وعم الغلاء وزاد الاستيراد، وانكمشت الصادرات. وهذا بالدقة ما حدث فى الاقتصاد المصرى فقد قفز الاستيراد قفزة هائلة خلال هذه الفترة، وأصبح فى عام (١٩٨٠/١٩٧٩) يمثل (٥٣٪) من الناتج المحلى. وهذا ما جعل البنك الدولى يقول إن مصر أكثر الدول النامية انفتاحاً على الاطلاق. وبالتالى أكثرها اعتماداً على الخارج فى تسيير اقتصادها[٢] .

---

(١) جلال أمين ، نحو تفسير جديد لأزمة الاقتصاد والمجتمع فى مصر، مقالات وبحوث نقدية سياسية واجتماعية واقتصادية، مكتبة مدبولى، القاهرة . ١٩٨٩، ص ٧٨.

(٢) حزب التجمع الوطنى التقدمى الوحدوى، أزمة مصر الاقتصادية، مرجع سابق، ص ١٣، ١٤.

ولما كان الهدف الأساسى من سياسة الانفتاح هو تحويل مصر من دولة مقترضة بغرض الاستثمار إلى دولة قادرة على جذب رؤوس الأموال والمساهمة الأجنبية، مع العمل على سلامة اقتصادها القومى ومركزها الاقتصادى الخارجى. فنجد فى هذا الصدد ان حجم تدفق رأس المال الأجنبى إلى مصر كان متواضعاً، فنجد أن معدل التدفق السنوى لم يتجاوز (٣٠٠) مليون جنيه . وهذا لا يمثل غير (١٣٪) من الاستثمار المخطط لسنة (١٩٧٨). بالاضافة إلى أن رؤوس الأموال الأجنبية تركز نشاطها فى بنوك وشركات التجارة وقطاعات الخدمات، وهذا يؤثر على استقلال الاقتصاد المصرى فضلاً عن استنزاف موارده، حيث إن مشروعات الاستثمار الأجنبية لا ينتظر منها أن تقوم بدور فى مجال الصناعة التى تساهم فى تحقيق التنمية . وحتى المشروعات الصناعية التى يساهم الاستثمار الأجنبى فيها هى صناعة استهلاكية أما دوره فى الصناعات الأساسية فمحدود للغاية [1] .

وقد زاد فى سنوات الانفتاح حجم العجز فى موازنة الدولة. فبينما زادت الايرادات العامة بمقدار(١٢) ضعفاً فيما بين (١٩٧٣) و(١٩٨١/٨٠) من (١,١٨) إلى (١٤,٣) بليون جنيه مصرى، زاد حجم النفقات العامة بنسبة مقاربة من (٢) بليون فى (١٩٧٤) إلى (٢٠) بليون فى (١٩٨١/٨٠). وهكذا نجد أنه بينما مالت نسبة العجز الاجمالى فى الموازنة العامة إلى الناتج

---

(١) مصطفى الشعراوى، تطور التاريخ الاقتصادى، مكتبة جامعة طنطا، ١٩٩٤، ص ١٨٨، ١٨٩.

المحلى الاجمالى نحو الانخفاض، استمر الحجم المطلق لهذا العجز فى الزيادة ولم تكن نسبته إلى الناتج المحلى الاجمالى أقل من (٢٠٪) فى (١٩٨١/٨٠). ومع ازدياد اللجوء إلى الاقتراض من الجهاز المصرفى لتغطية هذا العجز، ارتفع معدل التضخم بشكل ملحوظ خلال السبعينات بحيث أصبح يدور حول (٣٠٪) سنوياً[١].

وتعتبر سياسة الانفتاح مسئولة عن زيادة حدة التضخم الذى يتعرض له الاقتصاد المصرى وذلك بسبب قيام هذه السياسة بفتح باب الاقتصاد المصرى للسلع الأجنبية التى تباع فى مصر دون تحديد هامش للربح بالنسبة لها مما ساهم فى رفع مستويات الأسعار. بالاضافة إلى زيادة منافسة السلع الأجنبية للإنتاج المحلى الذى يعانى من معوقات كثيرة. كما أن تدفق رأس المال الأجنبى- رغم تواضع حجمه - أدى إلى زيادة الطلب على موارد تتمتع بمرونة عرض منخفضة مما أدى إلى الضغط على أسعارها نحو الارتفاع [٢] .

ومن أهم ما تميزت به فترة السبعينات الإدماج الشديد الذى حدث للاقتصاد المصرى فى السوق الرأسمالى العالمى. وهذه كانت نتيجة مترتبة على الممارسات العملية لسياسة الانفتاح الاقتصادى، وإن كان قادة الانفتاح قد أعلنوا أن المقصود بالانفتاح هو الانفتاح على العالم كله، شرقه وغربه. ويتضح هذا بصورة أساسية من خلال تتبع التطور الذى طرأ على التوجه

---

(١) جلال أمين، نحو تفسير جديد لأزمة الاقتصاد والمجتمع فى مصر. مرجع سابق، ص ٧٨،٧٩.

(٢) مصطفى الشعراوى. تطور التاريخ الاقتصادى. مرجع. سابق. ص١٩٠.

الجغرافى لتجارة مصر الخارجية فى خلال سنوات الانفتاح[1] . فنجد أن نسبة واردات مصر من الدول الغربية قد قفزت من (٥٥٪) فى سنة (١٩٧٣) إلى (٨١٪) فى سنة (١٩٨٠)، على حساب نقص نسبة الواردات من الدول الاشتراكية من (٣٠٪) إلى (٦٪) ومن الدول العربية من(٧٪) إلى (١٪) فيما بين هاتين السنتين[2] .

ومن أهم المؤشرات التى توضح تزايد اعتماد الاقتصاد المصرى على العالم الخارجى إلى حد التبعية زيادة المديونية الخارجية لمصر من نحو (١,٦) مليار دولار عام (١٩٧١) إلى نحو (١٨,٦) مليار دولار عام (١٩٨٢)[3] . كما اتسمت سنوات الانفتاح الاقتصادى بلجوء مصر المتزايد نحو الاقتراض الخارجى القصير الأجل. وهذا النوع من الاقتراض باهظ التكلفة حيث ترتفع فيه أسعار الفائدة، ولا توجد فيه فترة سماح. كما أنه يتسم بقصر مدته الزمنية. وكان الإفراط فى هذا النوع من الديون قد شكل أحد الأسباب القوية لأزمات النقد الأجنبى الطاحنة التى شهدتها مصر خلال عامى (١٩٧٦،١٩٧٧)[4] .

---

(١) رمزى زكى، بحوث فى ديون مصر الخارجية، مرجع سابق، ص٣٩٥.

(٢) ابراهيم العيسوى، سياسة بديلة للانفتاح ،فى، جودة عبد الخالق" محرر" وآخرون، الانفتاح، مرجع سابق، ص٥٤٦.

(٣) أحمد فارس عبد المنعم، السلطة السياسية والتنمية، منذ ١٨٠٥ وحتى الآن، ، مرجع سابق، ص٩٢.

(٤) سامى عفيفى حاتم، دراسات فى الاقتصاد الدولى، الطبعة الثالثة، الدار المصرية اللبنانية، القاهرة، ١٩٨٩، ص٢٢٨.

ومن الواضح أن تعاظم حجم الديون الخارجية فى مصر قد بدأ واستمر فى النمو، فى نفس الوقت الذى كانت فيه سياسة الانفتاح الاقتصادى تستقر وتتجه نحو مزيد من التوسع من دون رقابة أو توجيه أو حرص على صالح الاقتصاد الوطنى، ودون أن تستخدم الديون فى خلق قاعدة صلبة، ومستقلة لهذا الاقتصاد، تسمح له بعد ذلك بالانطلاق فى الانتاج، وسداد هذه المديونيات ، والاسهام بالنصيب الأكبر فى تغطية حاجة المجتمع من السلع الأساسية[١] .

وهكذا نجد أن ما شهده المجتمع من نمو فى ظل سياسة الانفتاح الاقتصادى لا يمكن إنكاره، وإن كان نمواً مشوهاً نتج عن عدد من العوامل التى لا صلة لها بالإنتاج والقدرة الذاتية للمجتمع، حيث ارتبط بنمو موارد مصر من النقد الأجنبى من خلال تحويلات المصريين ومن خلال الاكتشافات البترولية وتوسيع قناة السويس وانتعاش السياحة وتدفق القروض وبدرجة أقل المعونات الأجنبية [٢].

كما ارتبط هذا النمو المشوه بوصول بعض العناصر الطفيلية الجديدة، وأيضاً العناصر التى أبعدت طوال فترة الستينات عن ممارسة العمل السياسى، إلى السلطة التشريعية والتنفيذية. وكان وصول هذه العناصر من خلال القوانين التى قننت لعودتهم، واستعادتهم لنشاطهم، ولم تكن هذه الأوضاع محض صدفة، بل أنها كانت متعمدة، ومقصودة، فلم

---

(١) عبد الهادى محمد والى، الانفتاح الاقتصادى بين النظرية والتطبيق، مرجع سابق، ص ١٠٣.

(٢) مريم أحمد مصطفى، التنمية بين النظرية وواقع العالم الثالث، مرجع سابق، ص٢٣٣.

يكن من الممكن الابقاء على العناصر التى تدعو إلى الاشتراكية، والتأميم، وفرض الحراسة، وفى وقت تعمل فيه الدولة جاهدة بكل الطرق لازالة القيود والعقبات أمام رأس المال المحلى والأجنبى، ولذلك سعت السلطة إلى استغلال كل الطرق القانونية لتهيئة الجو الملائم لصعود هذه القوى من جديد، فى ظل هذه الأوضاع، أى أوضاع سطوة الطفيلين، وأرباب الانفتاح على السلطة[1] .

آثار تطبيق الانفتاح الاقتصادى :

أ - من الناحية الاقتصادية :

عرفت ورقة أكتوبر سياسة الانفتاح الاقتصادى بأنها سياسة شاملة تعبئ مواردنا الذاتية وتوفرلها الانطلاق والحركة وتجلب لها ما يكملها ويضاعف من فاعليتها من تمويل وخبرة خارجية، مدركين أن عبء التنمية يقع أولاً وقبل كل شئ على عاتقنا نحن. ومن ثم يصبح التمويل الخارجى مجرد إضافة إلى مواردنا الذاتية. وحددت الورقة مهمة هذه الاضافة الخارجية بأنها زيادة الانتاج القومى حسب الأولويات التى وضعتها الخطة[2] .

وهذا التعريف الرسمى لسياسة الانفتاح لم يتحقق على أرض الواقع، حيث برزت على السطح سلبيات كثيرة تتمثل أهمها بصورة كلية

---

(١) ثريا عبد الجواد، القانون والواقع الاجتماعى، دراسة نقدية اجتماعية لمرحلة السبعينات فى مصر، الجزء الأول، مركز المحروسة، القاهرة، ١٩٩٩، ص١٦٨.

(٢) فؤاد مرسى، هذا الانفتاح الاقتصادى، الطبعة الثانية، دار الوحدة، بيروت، ١٩٨٠، ص٦٨.

فـى جـنوح الانفـتاح الاقتصـادى إلى الاسـتهلاك أكثـر مـن اتجاهـه نحـو الانـتاج، ومسـاهمته بدرجـة أو بأخـرى فـى تولـيد القـوى والضـغوط التضـخمية، وكثـرة عـدد البـنوك الأجنبـية والمشـتركة بدرجـة ملحـوظة وبمعـدل سـريع، والخلـل الـذى حـدث فـى هـيكل توزيـع الثـروة والدخل القومى[١] .

ولم تسـاعد سياسـة الانفتاح الاقتصادى فى حل المشكلات التى كان يعانى منها الاقتصاد المصرى، بل على العكس كانت هذه السياسة سبباً فى تعظيم خطورة هذه المشكلات، ومن ذلك العجز فى الميزانية العامة للدولة، والديـون الخارجـية والداخلـية، وزيـادة ضـغوط التضـخم[٢]. وأيضـاً زيادة معـدلات التهـرب الضـريبى بنسب هائلة، وذلك يرجع بصورة أساسية إلى أن كـثيراً مـن أصـحاب السلطة فى إصدار التشريع الضريبى هم أنفسهم من أصـحاب الدخـول والثروات الجديدة، ومن ثم فهم من أقل الناس استعداداً لسـد ما فى قوانين الضرائب من ثغرات، ومن أقل الناس استعداداً لإخضاع المصادر الجديدة للدخل والثروة لضرائب أو معدلات ضريبية جديدة[٣] .

وقد ترتب على سياسة الانفتاح الاقتصادى حدوث إدمـاج شديــد

---

(١) أحمـد عـبد العزيـز الشـرقاوى، الخـروج مـن الاختناق الاقتصادى، الاهرام الاقتصادى، العدد ٨٥٠، أبريل ١٩٨٥، ص٦٢.

(٢)Abd El Hai. Mahmoud and Others, Evaluation of The Arab and Foreign Investments in The Seventies, Institute of National Planning, Memo, 1326, Cairo, June1982, p. 1.

(٣) جـلال أمـين، مـاذا حـدث للمصريين؟. تطور المجتمع المصرى فى نصف قرن (١٩٤٥ — ١٩٩٥)، كتاب الهلال. العدد ٥٦٥. دار الهلال. القاهرة. يناير ١٩٩٨. ص٣٨.

للاقتصاد المصرى فى السوق الرأسمالى العالمى، مما جعل الاقتصاد المصرى أكثر حساسية للهزات والتقلبات التى تحدث فى هذه السوق. كما جعل الاقتصاد المصرى عرضة لاستيراد التضخم المستشرى فى العالم الرأسمالى. كما أدى إلى زيادة المديونية الخارجية تجاه دول السوق الرأسمالى[١] .

وقد كان حال الاقتصاد المصرى فى ظل أيديولوجية للتنمية تقوم على مشاركة رأس المال الأجنبى كحال "من حاول ابتلاع الحوت فوجد نفسه فى بطنه"[٢] . فمع أهمية تدفقات رأس المال الأجنبى على اختلاف أنواعها، إلا أنه ينبغى النظر إليها باعتبارها عنصراً ثانوياً مكملاً للموارد المحلية وليس بديلاً لها .

ب - من الناحية السياسية :

ازدهرت الديمقراطية نسبياً مع بداية السبعينات، وكانت تعنى الليبرالية وتعدد الأحزاب، ونشط هذا الاتجاه بعد حركة التصحيح (١٩٧١). ولقد بدأت هذه العملية باعادة النظر فى تنظيم الاتحاد الاشتراكى ثم سمح بتعدد الاتجاهات السياسية داخل التنظيم وذلك عام (١٩٧٥)، مما مهد لظهور ما يسمى بالمنابر، وقد سمح لثلاث مجموعات بأن تنظم نفسها قانونياً داخل الاتحاد الاشتراكى، لتعبر عن اليمين واليسار والوسط . وفى نوفمبر عام (١٩٧٦) سمح لهذه التنظيمات الثلاثة

---

(١) رمزى زكى، بحوث فى ديون مصر الخارجية، مرجع سابق. ص٣٩٥.

(٢) فتحى خليل الخضراوى، أيديولوجية التنمية ومشاكل التكوين الرأسمالى فى مصر. معهد التخطيط القومى. مذكرة خارجية رقم ١٤٤٣. القاهرة. سبتمبر ١٩٨٧. ص٢٨

أن تتحول إلى أحزاب شرعية. ولكن لا يمكن القول إن الديمقراطية تنحصر فى مسألة تعدد الأحزاب، فلابد لها من عدالة اجتماعية كان المجتمع المصرى يفتقدها فى ذلك الوقت[١] .

وقد اختلفت الفترة من (٧٣–١٩٨٠) من الناحية السياسية عن الفترة السابقة من (٥٢–١٩٧٠)، ففيما سبق كان معيار استقلال الإرادة الوطنية، ورفض التبعية السياسية بكل صورها وأشكالها، حتى فى ظل أكثر الأزمات الاقتصادية تعقداً، هو المعيار الواضح. بينما فى الفترة التالية، كانت هناك تحولات فى السياسة الخارجية، وتوجهاتها استتبعت بالضرورة تغييرات فى السياسة الداخلية، وأسلوب التعامل مع القوى السياسية والوطنية بالشكل الذى يضمن استمرار دعم السياسات الجديدة[٢] .

وقد صدرت فى ظل سياسة الانفتاح الاقتصادى مجموعة من القوانين السياسية واكبت تنفيذ هذه السياسة. وبالرغم من أن هذه القوانين كلها، كما أعلن صراحة تهدف إلى حماية السلام الاجتماعى، وتحقيق مجتمع الرخاء، الا أنها فى مجملها تحمل دعوى لتقويض الممارسة الديمقراطية، من أجل حماية الأوضاع الاقتصادية. ومن المفارقات العجيبة أن هذه الترسانة القانونية بدأت كلها بكلمة حماية، مثل قانون حماية أمن الوطن والمواطن، حماية الجبهة الداخلية والسلام الاجتماعى، قانون

---

(١) مريم أحمد مصطفى. التنمية بين النظرية وواقع العالم الثالث. مرجع سابق. ص٢٣٩.

(٢) عبد الهادى محمد والى. الانفتاح الاقتصادى. مرجع سابق. ص٨٥.

حمايـة القيم من العيب، وقانون حماية الوحدة الوطنية. وفى هذا ما يشير إلى أن الهدف من هذه القوانين هو حماية طبقة الانفتاح ووحدتها وسلامها الاجتماعى[1] .

جـ- من الناحية الاجتماعية :

ساهم الانفـتاح الاقتصـادى فـى دمـج مصـر فـى السـوق الـرأسمالى العالمـى، وتخلفـت قطاعـات الانـتاج الرئيسـية كالـزراعة والصناعة. بينما بـرزت قطاعـات ذات نمو هش ومرهون بالخارج كالسياحة والبترول وقناة السـويس، وتحـول الاقتصـاد المصـرى إلى اقتصـاد تحـل فـيه الاسـتثمارات والقـروض الأجنبـية محـل المدخـرات الوطنـية، وتحـل فـيه الـواردات الأجنبـية محـل منـتجات الزراعة والصناعة المصرية، كما تم إنهاء سيطرة الدولـة فى مجال التجارة الداخلية والخارجية وأسواق المال وتخلت الدول عـن سياسـة التخطـيط والتسـعير الجـبرى والحمايـة الجمـركية وتقيـيد الاستيراد[2] .

وقـد أدى ذلـك إلى تـزايد حـاد فـى الفـوارق بـين الطبقات، واتجاه الفـوارق فى توزيع الدخول إلى الاتساع مما أدى إلى زيادة استهلاك الفئات ذات الـدخل المـرتفع التـى تمكـنت بفضـل الانفـتاح والـتوجه الخدمـى والـتجارى الطفيلين للاقتصاد من تكوين دخول وثروات ضخمة دفعت بقوة

---

(١) ثريا عبد الجواد، القانون والواقع الاجتماعى، مرجع سابق، ص١٦٧

(٢) أحمـد أنـور، الانفـتاح وتغـير القيم فى مصر - سلسلة مصريات، العدد٢، مصر العربية للنشر والتوزيع، القاهرة، ١٩٩٣، ص١٢

شرائية هائلة فى السوق من جهة، وزادت من الفوارق فى توزيع الدخول والثروات فى المجتمع من جهة أخرى، وفرضت على المجتمع كله نمطاً استهلاكياً غريباً عن مراحل تطوره بكل ما يحمله ذلك من أعباء على الفئات غير القادرة من جهة ثالثة[١] .

وقد سيطرت علاقات الإنتاج الرأسمالية على الحياة المصرية فى ظل سياسة الانفتاح الاقتصادى، فسيطرت رأسمالية المدينة، وسيطرت رأسمالية الريف وقهرت الفئات الوسطى من رأسمالية وطنية وفلاحين وحرفيين وموظفين، واستغلت الطبقة العاملة على أوسع نطاق واستفحل التضخم والغلاء وانهارت مستويات معيشة الطبقات الشعبية وانتشر الفساد وشاع الانحطاط[٢].

ولقد تشكلت فى ظل سياسة الانفتاح طبقة رأسمالية طفيلية تلهث وراء الربح السريع فى الأنشطة قصيرة الأجل عالية الربح مثل المقاولات والتوريدات والتخزين والمضاربة والسمسرة والوساطة وتبديد الفائض الاقتصادى بتحويله إلى الخارج أو بترويج أنماط استهلاكية جديدة[٣] .

وكان من الآثار الاجتماعية المترتبة على اتباع سياسة الانفتاح

---

(١) حزب التجمع، أزمة مصر الاقتصادية، مرجع سابق، ص٢٣، ٣٩.

(٢) فؤاد مرسى. هذا الانفتاح الاقتصادى. مرجع سابق، ص٦.

(٣) سامية سعيد إمام، من يملك مصر، دراسة تحليلية للأصول الاجتماعية لنخبة الانفتاح الاقتصادى فى المجتمع المصرى ١٩٧٤- ١٩٨٠. الطبعة الأولى. دار المستقبل العربى، القاهرة. ١٩٨٦. ص٤٠.

الاقتصادى غياب القدوة الحسنة وضعف فاعلية الانفاق العام بسبب التسيب الذى شاع فى الأجهزة الحكومية، وأدى فشل الحكومات المتعاقبة فى تحقيق ما أعلنته من أهداف إلى سلبية السلوك العام واهتزاز مفهوم الانتماء القومى والصالح العام فى ضمير الكثير من الناس[١] .

كما أدى تطبيق سياسة الانفتاح الاقتصادى إلى تغير عميق فى النسق القيمى المصرى: وكان من أهم التغيرات التى طرأت على النسق القيمى، نمو رأسمالية الانفتاح غير المنتجة، ونفوذها المتزايد اجتماعياً واقتصادياً، وعدم تحقيق العدل الاجتماعى وما نتج عنه من تدهور فى الطبقات الدنيا والوسطى فى المجتمع فضلاً عن التعلق بالغرب بالدرجة التى قد تصل إلى حد التبعية الكاملة، فضلاً عن قيم الفردية، واللامبالاة والتى سادت المجتمع فى ظل هذه السياسة. فضلاً عما أسفرت عنه من نمانج صارخة فى مجال تكوين الثروة وتحقيق الربح دون مراعاة الصالح العام، ونتاجاً لهذه التغيرات تدهورت قيمة العمل المنتج، حيث اتجهت رأسمالية الانفتاح إلى السعى من أجل تكوين الثروة بشتى الطرق، ونشرت فى سبيل تحقيق هذا الهدف قيم الفساد والرشوة فى العديد من المستويات[٢].

---

(١) محمود عبد الحميد هلال ، سياسة الانفتاح الاقتصادى والتنقل للمدن الجديدة، دراسة ميدانية مقارنة بين مدينتى الاسكندرية والعاشر من رمضان، رسالة دكتوراه غير منشورة، مكتبة كلية الآداب ، جامعة طنطا، ١٩٩٥، ص٤٦.

(٢) غادة عبد التواب اليمانى، أثر الانفتاح الاقتصادى على النسق القيمى، دراسة تحليلية لمضمون رسائل بعض وسائل الاعلام فى المجتمع المصرى. رسالة ماجستير غير منشورة، مكتبة كلية الآداب. جامعة طنطا. ١٩٩٥. ص٤٩

تعقيب:

قامت سياسة الانفتاح الاقتصادى على عدد من المبادئ والشعارات التى لم تتحقق على أرض الواقع، وارتبطت بتنفيذ هذه السياسة سلبيات كثيرة. ومن أهم هذه السلبيات ازدياد حدة التضخم والغلاء، وزيادة المديونية الخارجية التى أصبحت آلية خبيثة فى الاقتصاد المصرى تؤدى لإحكام طوق التبعية عليه من قبل الاقتصاد الرأسمالى العالمى.

وفى إطار اهتمام سياسة الانفتاح الاقتصادى بقضايا الانتاج ورفع معدلات الاستثمار وغياب الاهتمام بكيفية توزيع عوائد هذا الاستثمار غابت مفاهيم العدالة الاجتماعية، وتزايدت الفوارق بين الطبقات وانتشر الفساد. وتشكلت من قمة المجتمع طبقة رأسمالية طفيلية تلهث وراء الربح السريع وتثرى من خلال الأنشطة الطفيلية كأعمال السمسرة والوساطة والمقاولات والمضاربة. مما أدى إلى انتشار القيم السلبية فى المجتمع مثل قيم الفساد والرشوة فضلاً عن قيم الفردية واللامبالاة، وغابت قيمة العمل المنتج والقدوة الحسنة. وقد برزت وتبلورت هذه الطبقة الطفيلية من خلال تطبيق قوانين الانفتاح التى ساعدت هذه الطبقة على الصعود والسيطرة على المجتمع وتوجيهه لخدمة مصالحها بالأساس .

وهكذا لم تحقق سياسة الانفتاح الاقتصادى الآمال والتطلعات التى كانت تهدف إليها بسبب عدم ملاءمتها للواقع المصرى واحتياجاته الفعلية، وكذلك لافتقادها عنصر الاعتماد على الذات فى التنمية .

سادسا : مرحلة الإصلاح الاقتصادى (١٩٨١-١٩٩١) :

من أهم ما تميزت به هذه المرحلة هو العودة إلى أسلوب التخطيط الشامل، حيث تم وضع خطتين للتنمية أولاهما تغطى الفترة من ١٩٨٣/٨٢ - ١٩٨٧/٨٦ [الخطة الخمسية الأولى]، وثانيهما تغطى الفترة ١٩٨٨/٨٧ - ١٩٩٢/٩١ [الخطة الخمسية الثانية] [1] .

وبالنسبة للخطة الخمسية الأولى فقد تمثلت الأهداف العامة لهذه الخطة فى ستة أهداف هى كما يلى [2] .

- الاستمرار فى تحقيق معدلات عالية للنمو تتجاوز المعدلات الجارية للزيادة السكانية بما يحقق رفعاً لمستوى معيشة الأفراد بمعدلات لا تقل عن ضعف النمو السكانى .
- أن تستند التنمية بشكل رئيسى على الاهتمام بالقطاعات السلعية وخاصة قطاعى الزراعة والصناعة من حيث حجم الاستثمار الذى يخصص لها .
- تدعيم قطاعات البنية الأساسية وكذلك تنمية القطاعات التى تشير المتابعة فى السنوات الماضية إلى احتمال وجود اختناقات بها، على نحو يترتب عليه تعويق تنفيذ الخطة.

---

(١) أحمد ماهر، اقتصاديات الإدارة، مركز التنمية الإدارية، كلية التجارة، جامعة الإسكندرية، ١٩٩٤، ص٢٠١.

(٢) ماجدة إبراهيم سيد فرج، الاعتماد على الذات ودور التنمية الصناعية فى تحقيقه، معهد التخطيط القومى، القاهرة، مذكرة خارجية رقم (١٤٨٣). أغسطس ١٩٨٨. ص ١٩.

- إحداث تنمية حقيقية للموارد البشرية متمثلة فى تخطيط القوى العاملة والتدريب .
- إن مشكلة الاسكان قد بدأت تأخذ أبعاداً تهدد بأخطار اجتماعية كبيرة على نحو يجعل من الضرورى أن تؤخذ فى الاعتبار كأولوية عالية فى إطار سياسة إسكان مخططة.
- البدء فى تصحيح العجز المزمن فى ميزان المدفوعات، والذى ترتبت عليه زيادة المديونية قبل العالم الخارجي على نحو يجعل عبء هذه الديون فى حد ذاته معوقاً لجهود التنمية.

وتحديداً، فقد استهدفت الخطة الخمسية الأولى معالجة الاختلالات الاقتصادية والمالية الناتجة عن سياسة الانفتاح الاقتصادى عن طريق زيادة الادخار المحلى (من ١٢٪ من الناتج المحلى الإجمالى إلى (٢٤٪) وتخفيض العجز فى حساب المعاملات الجارية (من ١٠٪ إلى ٢٪) وتخفيض نسبة خدمة الديون إلى حصيلة الصادرات الإجمالية بما فيها الصادرات غير المنظورة (من ٢٤٪ إلى ٢١٪) وزيادة الصادرات السلعية إلى (١٠,٥٪) من الناتج المحلى الإجمالى، وزيادة هذا الناتج نفسه بنسبة (٨٪)، مع تخفيض الزيادة فى الاستهلاك بحيث يصبح (٧٧٪) من الناتج المحلى الإجمالى بدلاً من (٨٨٪) منه، زيادة الاستثمارات الخاصة من (١٨٪) من الاستثمارات الكلية إلى (٢٣٪) منها، مع الحد من زيادة الواردات بحيث لا تتعدى الزيادة نسبة (٤,٣٪)[1] .

---

(١) إبراهيم شحاته. برنامج للغد. تحديات وتطلعات الاقتصاد المصرى فى عالم متغير، الطبعة الأولى. دار الشروق. القاهرة. ١٩٨٧. ص٣٧.

وتظهـر بيانات متابعة الأداء لهذه الخطة تحقيق معدل نمو سنوى بلـغ فـى المتوسـط نحـو (٦,٨٪) مقابـل (٨٪) كمعـدل مسـتهدف. ويلاحـظ أن السنوات الثلاث الأولى منها قد شهدت إنجاز معدلات نمو مـرتفعة نسبياً بلغت نحـو (٨,٣٪) سنوياً فـى المتوسط: إلا أن انخفاض الأسعار العالمية للبترول والاضطرار إلى خفض إنتاجه محلياً فى السنة الأخيرة للخطة وما ترتب على ذلك من أثر سلبى على معدل النمو الكلى وعلى المدخرات السنوية بالعملة الأجنبية أدى إلى انخفاض متوسط معدل النمو خلال العامين الأخيرين للخطة إلى ما يقدر بنحو (٤,٥٪) سنوياً. وبالنسبة للتغير فى هيكل الاقتصاد القومى فيلاحظ انخفاض الأهمية النسبة للقطاعات السلعية إلى (٥٠,٦٪) مقابـل (٥٢٪) فى سنة الأساس، وهو عكس المستهدف، الأمر الذى يرجع فى جانب كبير منه إلى انخفاض معـدل النمو فـى قطاع البترول، بينما تحققت معدلات نمو مرتفعة نسبياً فـى قطـاع الصناعة (٩,١٪ سنوياً فـى المتوسط) أدت إلى ارتفـاع الأهمـية النسبية إلى (١٤,٨٪) مقابل (١٣,٣٪) فى سنة الأساس[١] .

كما توضح بيانات المتابعة ارتفاع العجز فى الميزان التجارى من (٢٨٧٧) مليون جنيه فـى (٨٢/٨١) إلى (٤٧٩٢) مليون جنيه فى (٨٦/ ١٩٨٧) وذلك بالأسعار الجارية. وهو ما يعنى أن الخطة قد انتهت بعجز فـى الميزان التجارى يزيد بنحو (٦٥٪) من العجز المقدر فى سنة الأساس (١٩٨٢/٨١). وقد ترتب على زيادة العجز الجارى خلال سنوات الخطة

---

(١) أحمد فارس عبد المنعم، السلطة السياسية والتنمية، مرجع سابق، ص١١٢.

ارتفاع الديون الخارجية من (١٧,٦) مليار دولار فى (١٩٨٢/٨١) إلى (٢٧,٥) مليار دولار فى ١٩٨٧/٨٦ بزيادة نسبتها (٥٦٪). وهذه النسبة أكبر من ضعف نسبة الزيادة التى كانت مقدرة وقت إعداد الخطة. ولقد ترتب على زيادة المديونية خلال الخطة الخمسية ارتفاع حجم الفوائد المدفوعة للخارج عما كان محدداً فى الخطة. إذ بلغ حجم الفوائد (٤٢٤٢) مليون جنيه، مقابل (٣٤٥٠) مليون جنيه مقدرة أصلاً، أى بنسبة زيادة (٢٣٪)[1] .

وهكذا نجد أن طموحات الخطة الخمسية الأولى لم تتحقق لأن افتراضات الخطة خاصة بالنسبة للدخل من النقد الأجنبى لم تتحقق لأسباب خارجة فى معظمها عن إرادة الدولة، ولأن الخطة، رغم الجهد العظيم الذى بذل فى إعدادها وتنفيذها، وضعت لأهداف دون أن تضع السياسات الاقتصادية الكفيلة بتحقيق هذه الأهداف، كما أنها توقفت عند محاولة معالجة الأعراض ولم تتعد ذلك إلى البحث فى الأسباب الخطيرة التى أدت إلى هذه الأعراض، وهو بحث لا يتوقف عند حد الشئون المالية والاقتصادية بل يشمل بالضرورة أوضاع المجتمع كلها[2] . لذلك انتهت الخطة الخمسية الأولى والاقتصاد المصرى يعانى من انخفاض حاد فى الانتاج وتدهور شديد فى الصادرات واختلالات أكبر فى هيكل الانتاج والاستثمارات وتوزيع الدخل . وعجز أكبر من ميزان المدفوعات الذى

---

(١) إبراهيم العيسوى " محرر" وآخرون، خطة التنمية الحكومية، الأحلام والواقع البديل، كتاب الأهالى، رقم٢١ ،حزب التجمع . القاهرة، ١٩٨٩، ص ١٨.

(٢) إبراهيم شحاته، برنامج للغد، مرجع سابق، ص٣٧.

تعذر فيه الوفاء بالتزامات الديون الخارجية السابقة. وهذا بالاضافة إلى عجز ضخم في الموازنة العامة للدولة وتصاعد كبير في معدلات التضخم وتزايد مستمر في الدين العام للدولة وتزايد مستمر في الدين المحلى وأعباء خدمته[1] .

أما بالنسبة للخطة الخمسية الثانية (١٩٨٨/٨٧ - ١٩٩٢/٩١) فتتلخص أهم سماتها فيما يلى:

أ - استهدفت الخطة تحقيق معدل نمو سنوى في الناتج المحلى الاجمالى قدره نحو (٥,٨٪) في المتوسط، وهو نفسه معدل النمو السنوى المستهدف للقطاعات السلعية. وبالنسبة للزراعة كان معدل النمو السنوى المستهدف (٤,١٪) والصناعة والتعدين (٨,٤٪) والبترول ومنتجاته (٢,٣٪)، والكهرباء (٧,١٪) والتشييد (٥,٩٪).

ب- اتسمت الخطة بتدعيم دور القطاع الخاص الذى ينفذ نحو (٣٨,٧١٪) تقريباً من حجم الخطة، كما يعتمد عليه في تنفيذ (٩٧,٥٪) من استثمارات قطاع الإسكان، و(٧٥,٧٪) من استثمارات الزراعة،ونحو (٥٢,٤٪) من استثمارات قطاع الصناعة.

جـ- استهدفت الخطة الاهتمام بمشروعات الإحلال والتجديد واستكمال المشروعات حيث بلغ نصيب الأولى من اجمالى الاستثمارات نحو (١٢,٢٪) والثانية (٣٠,٢٪)، بينما بلغ نصيب المشروعات الجديدة نحو (٤٨,٦٪) .

---

(١) إبراهيم العيسوى "محرر" وآخرون، خطة التنمية الحكومية، مرجع سابق، ص١٩.

د - استهدفت الخطة تخفيض العجز فى الميزان التجارى من (٤,٧٩٢) مليار جنيه عام (١٩٨٧/٨٦) إلى (٤,٢٨٩) مليار جنيه عام(٩١ - ١٩٩٢)[(١)] .

وقد أدى الانخفاض الكبير فى أسعار البترول فى مطلع عام (١٩٨٦)، وتراخى تحويلات المصريين العاملين بالخارج، وانخفاض إيرادات السياحة، إلى التدهور الشديد فى معدل النمو فى الناتج القومى الإجمالى ابتداء من ١٩٨٦. فبعد أن بلغ معدل النمو فى الناتج القومى الإجمالى، بالأسعار الثابتة (٨٪) فى الفترة (٧٥-١٩٨٢) انخفض إلى (٥٪) فى السنوات الثلاث التالية (٨٣-١٩٨٥) ثم إلى نحو (١٪) فى الفترة (٨٧/٨٦-١٩٩٠)[(٢)] . كما تراجع معدل نمو قطاع الخدمات الاجتماعية من (٦,٤٪) إلى (٥,٨٪) لانخفاض معدل نمو قطاع الإسكان والمرافق من (١٢,١٪) إلى (٩,٦٪) وقطاع الخدمات الحكومية من (٦,١٪) إلى (٥,٤٪) أما القطاعات السلعية فقد حققت تحسناً محدوداً، حيث ارتفع معدل نموها ليبلغ (٤,٥٪) مقابل (٤,٤٪) فى السنة المالية السابقة،وذلك بسبب تراجع معدل الانخفاض فى قطاع البترول ليقتصر على (١,١٪) مقابل (٢,٨٪)، وارتفع معدل نمو قطاع التشييد إلى (٥,٤٪) مقابل (٥,٣٪). وظلت معدلات نمو القطاعات الأخرى كالزراعة والصناعة ثابتة دون تغيير كبير بينما انخفض معدل نمو قطاع الكهرباء من (٩,٦٪) إلى (٥,٩٪)[(٣)] .

---

(١) أحمد فارس عبد المنعم. السلطة السياسة والتنمية. مرجع سابق، ص١١٣.
(٢) جلال أمين. معضلة الاقتصاد المصرى. الطبعة الأولى. سلسلة مصريات، العدد٣. مصر العربية للنشر والتوزيع. القاهرة. ١٩٩٤. ص٣٥.
(٣) أحمد فارس عبد المنعم. السلطة السياسية والتنمية. مرجع سابق. ص١١٤.

وقد ازدادت معدلات التضخم خلال فترة الخطة الخمسية الثانية من (١٢٪) عام ١٩٨٧ إلى حوالى (٢٠٪) عامى ١٩٩٠-١٩٩١. كما أصبح معدل الانتاج أقل من معدل الزيادة السكانية، لذلك تدهور نصيب الفرد من الناتج القومى من (٧٥٠) دولار فى عام ١٩٨٦ ليصل إلى حوالى (٦٠٠) دولار فى عام ١٩٩١[١].

وبالنسبة للديون الخارجية فى فترة الخطة الخمسية الثانية فقد ازداد الوضع سوءاً، حيث بلغ إجمالى الديون الخارجية فى أغسطس ١٩٩٠ عشية تفجر أزمة الخليج(٤٧,٦) مليار دولار أى اكثر من (١٥٠٪) من الناتج المحلى الإجمالى، مما جعل عبء الدين الخارجى لمصر من أعلى أعباء الديون فى العالم. على أن أزمة الخليج اقترنت ببعض التطورات الهامة غير المتوقعة، حيث ترتب عليها إنخفاض ديون مصر الخارجية من (٤٧,٦) مليار دولار فى يونيو ١٩٩٠ إلى نحو (٣٤) مليار دولار فى فبراير ١٩٩١ (كنتيجة لإلغاء ديون قيمتها ٧,١ مليار دولار من الولايات المتحدة و ٦,٦ مليار من دول الخليج). وفى يوليو ١٩٩١ خفضت من جديد إلى (٣١) مليار دولار. وكان لهذا كله أثره على ميزان المدفوعات، والذى أصبح أكثر إيجابية مما كان متوقعاً[٢] .

وقد ازدادت معدلات البطالة فى فترة هذه الخطة. حيث قدر عدد المتعطلين فى ١٩٨٦ بنحو (١,٦) مليون شخص أو ما يساوى (١٢٪) من قوة

---

(١)The World Bank, Trends in Developing Economies 1992, Washington, D.C.,1992, p.174.

(٢) جلال أمين. معضلة الاقتصاد المصرى. مرجع سابق. ص٣٧- ٤٠

العمـل الكلـية.وقد ارتفعت هذه النسبة إلى (١,٩) مليون شخص أو (١٤٪) مــن قــوة العمــل الكلــية. وفــى إطــار التراجــع عــن الــدعم الرسمــى للسـلع الضـرورية، وارتفـاع المستوى العام للأسعار بصورة مضطردة وزيادة معـدلات الـبطالة كـان من الطبيعى أن تنخفض مستويات المعيشة الحقيقية لـدى فـئة عريضة من المجتمع. هذه الفئة لا تتكون فقط ممن يحصلون على المسـتويات الدنـيا مـن الـدخل وإنمـا أيضـاً من غالبية موظفى الدولة ونسبة كـبيرة مـن موظفى القطاع العام، بالاضافة إلى المتقاعدين والمسنين والأرامـل اللائى لا عمـل لهن وأطفالهن والعاجزين عن العمل[١] .

وهكـذا فعلى الرغم من أن أهداف هذه المرحلة كانت واضحة،إلا أن تحقـيق الأهـداف لم يـتم إلا بشـكل جزئـى، وإزداد الأمـر سـوءاً بالنسـبة للمشـروعات العامـة حـيث زادت الاخـتلالات التمويلية، وتفاقمت مشاكل المشـروعات المتعثـرة، وأصـبح مـن معـالم القطـاع العام وجود مخزون راكد يعادل نصف قيمة الإنتاج طوال فترة الثمانينات[٢] .

وفـى إطار كل هذه المشكلات اتجهت الدولة لتبنى برنامج الاصلاح الاقتصـادى والـتعديل الهيكلـى، والاتجـاه نحـو التخصيصية كحل لمشكلة التنمية فى مصر .

---

(١) عـبد الـرحمن يسـرى أحمـد. قضـايا إقتصـادية مصـرية معاصـرة. قسـم الاقتصاد. كلية التجارة. جامعة الاسكندرية. ١٩٩٥. ص١٩٢.

(٢) احمد ماهر. اقتصاديات الإدارة. مرجع سابق. ص٢٠٣.

سابعا : مرحلة الخصخصة (١٩٩١ - الآن) :

تحتاج الدولة إلى الإصلاح الاقتصادى عندما يواجه اقتصادها القومى مشكلات تبلغ أقصى درجة، حيث المؤسسات والسياسات والمقاييس المتخذة تتوقف عن فعاليتها فى التغلب على هذه المشكلات أو على الأقل تخفيضها. وعلى نفس النمط فإن تصور الإصلاح الاقتصادى وأبعاده لا يمكن فصلها عن المشاكل التى تواجه الاقتصاد القومى. وهذه المشاكل ليست محلية فقط، بل أيضاً دولية[١].

وفى إطار هذا قامت الحكومة المصرية فى مايو ١٩٩١ بالاتفاق مع صندوق النقد الدولى على تنفيذ "برنامج الاصلاح الاقتصادى والتعديل الهيكلى"، وتمت مساندة البرنامج من البنك الدولى بقرض للاصلاح الهيكلى قيمته (٣٠٠) مليون دولار، وإتفاقية أخرى مساندة من الصندوق[٢]. ويقوم هذا البرنامج على أسس رئيسية أهمها :

١- تحرير الاقتصاد القومى والاعتماد على قوى السوق فى تحديد الأسعار، وإزالة التشوهات التى عانى منها الاقتصاد الوطنى لفترة طويلة، ومن بين مكونات هذا التحرير إلغاء حصص التوريد التى كانت مفروضة على بعض الحاصلات الزراعية.

---

(١) Abd – El – Hai, Mahmoud, Economic Reform in Egypt, Motives and Orientations, The Institute of National Planning, Cairo, Memo. No (561), July 1993, p. 3.

(٢) سلطان أبو على ، المشروع الوطنى المصرى، رؤية اقتصادية لمصر عام٢٠٢٠، كراسات استراتيجية، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالاهرام، القاهرة، العدد ٣٥. ١٩٩٦،ص ٢٤.

٢- إصلاح المتغيرات الاقتصادية الكلية بهدف تخفيض معدل التضخم وعجز ميزان المدفوعات والموازنة العامة للدولة.

٣- إصلاح أوضاع شركات القطاع العام عن طريق إصلاح هيا كلها المالية، وخصخصة بعضها، مع ضبط علاقات هذه الشركات مع الجهاز المصرفي.

٤- تحرير التجارة الدولية لمصر بهدف التخلص تدريجياً من الموانع غير التعريفية المفروضة على الواردات أو الصادرات، وتخفيض الرسوم الجمركية المرتفعة بالاضافة إلى إزالة القيود التي تكون مفروضة على الصادرات .

٥- إصلاح أوضاع القطاع الخاص وخلق المناخ الاستثماري الملائم بحيث يتم تشجيع الاستثمار الخاص على التوسع.وتطلب هذا إلغاء احتكار الحكومة للانتاج أو العمل في بعض مجالات النشاط الاقتصادي.

٦- إنشاء الصندوق الاجتماعي بحيث يكون أداة من أدوات شبكة الأمن الاجتماعي التي تخفف من الآثار الضارة التي تقع على عاتق أصحاب الدخول المنخفضة نتيجة لاجراءات الاصلاح الاقتصادي[١] .

ووفقاً لهذا فان أهم مظهرين من مظاهر الإصلاح الاقتصادي في مصرهما تغيير الاقتصاد المصري إلى إقتصاد السوق الحر، وتقليص ملكية القطاع العام إلى الحد الأدنى الضروري بتوسيع الملكية الخاصة ومدها إلى جميع قطاعات الاقتصاد القومي تقريباً[٢].

---

(١) سلطان أبو علي، المرجع السابق نفسه.ص٢٤.

(٢)Abd – El Hai, Mahmoud, Economic Reform in Egypt, op. cit, p.

وقد قامت الحكومة المصرية في ظل برنامج الاصلاح الاقتصادى بإعداد الخطة الخمسية الثالثة للفترة ٩٢/٩٣-٩٦/١٩٩٧، ومن بين أهدافها تخفيض الاعتماد على المصادر الخارجية إلى ما لا يزيد على (١٤٪) من الاحتياجات المالية للخطة (٢٠,٦ بليون جنيه مصرى من ١٤٥ بليون) . وأما عن هذه المصادر الخارجية، ففيما عدا الاستثمارات الأجنبية الخاصة، تستهدف الخطة أن تكون (٣٠٪) من هذه المصادر في شكل المنح، و (٦٢٪) في شكل قروض و(٨٪) في شكل تسهيلات ائتمانية. وهذا الهدف هو أكثر طموحاً بكثير من حيث تعبئة المدخرات المالية اللازمة، مما عرفته تجربة التخطيط في مصر في أى عهد من عهودها. وقد بنى هذا التفاؤل على ما يتوقعه راسمو الخطة من نتائج وثمار التصحيح الهيكلي والتحرير الاقتصادى. فهذه الآثار التى يتوقعها واضعو الخطة وراسمو السياسة الاقتصادية في مصر، فيما يتعلق بزيادة معدلات الادخار والاستثمار، ونمو القطاعات السلعية بالنسبة للقطاعات الخدمية، وزيادة الصادرات الزراعية والصناعية، يرجى منها أن تؤدى إلى الاستغناء عن المصادر الخارجية في تمويل احتياجات الاستهلاك[1] .

وعلى نفس المنوال أكدت أهداف الخطة الخمسية الرابعة (٩٧/ ١٩٩٨ - ٢٠٠١/٢٠٠٢) على أهمية زيادة الانتاج والإنتاجية في جميع القطاعات، ورفع درجة الاعتماد على الذات، وتكثيف الجهود لضمان استثمار الطاقات الإنتاجية في جميع القطاعات، وتأكيد دور الدولة في ظل

(١) جلال أمين، معضلة الاقتصاد المصرى، مرجع سابق. ص٤١.

المتغيرات الدولية الجديدة بالالتزام بقضية العدل الاجتماعى باعتبارها قضية المجتمع بأكمله، والتركيز على التنمية البشرية بمفهومها الواسع باعتبارها الأساس لتنمية قدرات البشر على الفعل الاجتماعى فى مجالاته المختلفة، واستمرار تشجيع القطاع الخاص على القيام بدوره فى عمليات التنمية، والتوسع فى إقامة مجتمعات جديدة، وتوفير فرص عمل جديدة فى المجالات الاقتصادية والاجتماعية[١] .

وقد أكدت الخطة على إعطاء القطاع الخاص الدور الأكبر فى مختلف المجالات، حتى فى تلك التى كانت تضطلع بها الحكومة وحدها مثل مشروعات البنية الأساسية من طرق ومطارات وموانئ ومحطات قوى، بحيث يقتصر دور الحكومة على القيام بالخدمات الأساسية والمشروعات الاستراتيجية ومشروعات البنية الأساسية التى لا يستطيع القطاع الخاص القيام بها أو يحجم عن الدخول فيها. كذلك فقد أكدت الخطة أن دور الحكومة سوف ينصب أساساً على تهيئة المناخ الملائم للقطاع الخاص للاضطلاع بهذا الدور المنشور من خلال القضاء على المعوقات أو الصعاب التى تواجهه أو تحد من فاعليته، وبحيث يجد من الاستقرار الفعلى ويسر الإجراءات ما يجعله راغباً، بل وقادراً على الاندفاع بأقصى ما لديه من طاقات وموارد فى اقتحام مجالات الانتاج المختلفة [٢].

---

(١) مجلس الشعب، الأمانة العامة، الخطة الخمسية الرابعة، دراسة تحليلية، ١٩٩٨، ص ٤٠٥.

(٢) مصر والقرن الحادى والعشرون. مجلس الوزراء. جمهورية مصر العربية، ١٥مارس ١٩٩٧، ص٣١-٣٠.

وفى هذا السياق كان لابد من تعديل التشريعات الاقتصادية وصدور تشريعات أخرى جديدة من أهمها قانون قطاع الأعمال العام رقم ٢٠٣ لسنة١٩٩١ والذى يهدف إلى القضاء على المعوقات التى تعترض سبيل شركات القطاع العام وتحول دون نجاحها، وكذلك قانون سوق رأس المال رقم٩٥ لسنة ١٩٩٢ نظراً للدور الحيوى الذى يمكن أن تلعبه تلك الأسواق فى عملية التنمية الاقتصادية وفى إطار سياسة التحرر الاقتصادى. وفى إطار التحول نحو سياسة الخصخصة قامت الحكومة المصرية فى ١٤ فبراير ١٩٩٣ بإعلان برنامجها فى هذا الصدد والمعدل فى فبراير ١٩٩٦ والذى وضعه المكتب الفنى لوزير قطاع الأعمال العام فى كتيب يتضمن الإجراءات والارشادات العامة لبرنامج الحكومة لتوسيع قاعدة الملكية وإعادة الهيكلة وحوافز العاملين والادارة [١].

وقد أكدت الحكومة أن تنفيذ برنامج " توسيع قاعدة ملكية القطاع الخاص" يتطلب وجود تنظيم يحقق السرعة والشفافية، واتساق التنفيذ فى إطار القواعد القانونية والضوابط المحددة والمعلنة للجميع، حيث أن غياب هذا التنظيم يخرج العملية برمتها عن مسارها، ولا يحقق الهدف من البرنامج. ويمكن تحقيق الشفافية من خلال صياغة وتطبيق إجراءات وقواعد مفصلة ودقيقة تحقق التنافس بين المشترين للممتلكات والأصول، والأسهم التى تطرحها شركات قطاع الأعمال العام، وتوفير العلانية لها، وتعريف الرأى العام بها. ويجب أيضاً أن توضع معايير واضحة ومبسطة

(١) رابح رتيب، مستقبل الخصخصة، مرجع سابق، ص٢٩-٢٨.

لتقييم العطاءات، والإعلان عن أسعار الشراء والمشترين، وتحديد مسئوليات الأطراف المشاركة تحديداً واضحاً، مع جدية المتابعة والإشراف للبرنامج (١).

وقد حددت الحكومة أهدافها من البرنامج فيما يلى:

١- زيادة معدلات استخدام الطاقات المتاحة لدى شركات قطاع الأعمال العام.

٢- الحد من استنزاف الموارد المالية، وتحقيق مستوى أفضل لاستخدامها.

٣- إتاحة الفرصة للاتصال بالأسواق الخارجية والحصول على التقنيات الحديثة، وجلب رؤوس الأموال للاستثمار.

٤- توسيع قاعدة الملكية بين المواطنين، وزيادة حصة القطاع الخاص المؤهل وتشجيعه ودعمه لتعظيم دوره فى الاستثمار الوطنى.

٥- زيادة فرص العمل وفتح مجالات عمل جديدة، والارتقاء بالكوادر الوطنية المدربة.

٦- تخصيص عائد البيع لسداد مديونيات البنوك، وتصحيح مسار الشركات التابعة التى تحتاج إلى إعادة الهيكلة، واستخدام الفائض منها لزيادة موارد الموازنة العامة للدولة.

٧- تنشيط أسواق المال (٢).

---

(١) دليل الإجراءات والإرشادات العامة لبرنامج الحكومة لتوسيع قاعدة الملكية وإعادة الهيكلة وحوافز العاملين والإدارة، المكتب الفنى، وزير قطاع الأعمال العام، أكتوبر ١٩٩٦، ص ٩.

(٢) دليل الإجراءات، المرجع السابق نفسه، ص١٠ .

وقد أشار "دليل الإجراءات" إلى أن تنفيذ هذا البرنامج سيتم من خلال محاور ثلاثة هي:

١- تشجيع المنافسة في القطاع الاقتصادي، ودفع شركات قطاع الأعمال العام للعمل في سوق تنافسية مفتوحة .

٢- تشجيع المواطنين على المساهمة في التنمية الاقتصادية من خلال شراء الأسهم والأصول المطروحة للبيع.

٣- الاستفادة من قدرات وخبرات القطاع الخاص في الإدارة [1].

وقد تضمن البرنامج طرح ٢٥ شركة على الأقل للبيع سنوياً خلال الفترة التي يغطيها البرنامج مع إمكانية تعديل هذا العدد بالزيادة أو النقص حسب القدرة الاستيعابية للسوق. وقد تقرر أن ما يتم طرحه للبيع الكلي أو الجزئي أو الإدارة الخاصة أو التأجير التمويلي ما يلي :

١- الأسهم التي تملكها الشركات التابعة في رؤوس أموال الشركات المشتركة الخاضعة لأحكام القانون ٢٣ لسنة ١٩٨٩، والشركات المساهمة الخاضعة لأحكام القانون ١٥٩لسنة١٩٨١.

٢- الأسهم التي تملكها الشركات القابضة في رؤوس أموال الشركات التابعة والخاضعة لأحكام القانون ٢٠٣ لسنة ١٩٩١ والتي لا زال القطاع الخاص يساهم فيها منذ إنشائها.

٣- الأسهم التي تملكها الشركات القابضة في رؤوس أموال الشركات التابعة والخاضعة للقانون ٢٠٣ لسنة ١٩٩١ والتي تتملكها الشركات القابضة بالكامل.

---

(١) دليل الإجراءات، ص١٥ .

٤- ما تحدده الشركات التابعة من أصول يمكن ان تطرح للبيع (محلات - خطوط إنتاج - فنادق).

٥- أراضى الاستصلاح المملوكة للدولة.

٦- مشاركة القطاع الخاص فى الاستثمار فى المرافق العامة والخدمات العامة مثل إقامته محطات إنتاج الكهرباء ومياه الشرب والطرق، وسنترالات الاتصالات السلكية واللاسلكية، مع الاستفادة من تجارب الدول الأخرى فى التخطيط والتنفيذ لمثل هذه المشاركة [١].

وقد رأت الحكومة أن لضمان نجاح البرنامج ضرورة تطبيق المبادئ التالية عند التنفيذ [٢] :

١- لا يجوز ان يتمتع مشترى وحدات قطاع الأعمال العام الاقتصادية بأى شكل من أشكال الاحتكار، كما يجب عدم منحه حماية، أو مزايا خاصة مثل الحماية من المنافسة، أو امتيازات أو أسعار تفضيلية للمدخلات، أو تمويل حكومى فى صورة قروض مباشرة، أو ضمانات حكومية للقروض المصرفية.

٢- يمنح مشترى وحدات قطاع الأعمال العام جميع الحقوق والحريات المتاحة لشركات القطاع الخاص والتى تحددها القوانين والتشريعات السائدة، غير أنه من الضرورى أن يلتزم بالاستمرار فى النشاط الإنتاجى الرئيسى للشركة.

---

(١) المرجع السابق نفسه، ص١٤.

(٢) المرجع السابق نفسه، ص١١-١٣.

٣- وضع الإجراءات والقواعد التنظيمية اللازمة قبل تحويل الملكية للقطاع الخاص، أو بصورة متزامنة مع التنفيذ، وبصفة خاصة فى القطاعات ذات الطبيعية التجارية والتى يتم تداول منتجاتها من الأسواق حيث يتم تحرير الواردات والأسعار، وإزالة العوائق الأخرى من طريق المنافسة فى السوق. أما بالنسبة للمرافق العامة والتى تتطلب بوجه عام استثمارات ضخمة - كمحطات الكهرباء ومحطات مياه الشرب - فإن الأمر فى المراحل الأولى يتطلب إنشاء إطار تنظيمى، وجهة محايدة ومستقلة لتأكيد الكفاءة الاقتصادية للتشغيل فى المدى الطويل، وكذلك الجدوى المالية للمشروع والحصول على ثقة مستثمرى القطاع الخاص.

٤- فى الحالات التى يباع فيها أغلبية أسهم الشركة التابعة لمشترين القطاع الخاص، وتبقى للشركة القابضة حصة تمثل الأقلية، يجوز أن تشترط هذه الأخيرة التمتع بحقوق تصويت خاصة فى الحالات التى تتمتع فيها الشركة التابعة بأهمية خاصة للدولة. ومن المفهوم أن حق التصويت الخاص هذا يحدد بشكل واضح، ويتم الاتفاق عليه مقدماً مع المشترين للأسهم التى تطرح للبيع.

٥- إذا تقرر طرح إحدى الشركات التابعة أو أسهمها للبيع، فيجب ألا تتم أية استثمارات عامة إضافية بهدف التوسع، ويقتصر الاستثمار على أعمال الصيانة وتنفيذ خطة الإصلاح الهيكلى للشركة.

٦- يتم البيع نقداً، أو على شكل مبادلة قيمة الأسهم المباعة بجزء أو كل من أرصدة الديون على الشركة، واستثناء من وسائل السداد هذه يجوز

أن تباع الأسهم للعاملين بالتقسيط، وفى هذه الحالة لا تصرف توزيعات أرباح هذه الأسهم إلا بعد سداد قيمتها المتفق عليها بالكامل .

٧- يجب أن تتاح الفرصة المتكافئة ودون تمييز لكل من يرغب فى شرائه لجزء أو كل الأسهم فى بعض الشركات، وذلك دون إخلال بالحدود القانونية المفروضة .

٨- تتاح المعلومات بالكامل عن جميع مراحل البيع لكل من يرغب فى الحصول عليها وذلك فيما عدا البيانات التى تفرضها الطبيعة الخاصة لسرية المعاملات المتعارف عليها بالأسواق، وضمان تنفيذ عملية البيع فى الأطر القانونية السليمة.

٩- يحظر البيع المباشر أو المفاوضات مع طرف دون غيره إلا بعد الحصول على عطاءات معلنة.

١٠- من الطبيعى ألا يعتبر نقل ملكية شركة عامة إلى شركة عامة أخرى أو إلى بنك مملوك للدولة توسعاً فى قاعدة الملكية الخاصة.

١١- فى الحالات التى تفرض فيها الضرورة إقامة مشروعات اقتصادية جديدة تعطى الأولوية للقطاع الخاص، وكذلك تعطى للأفراد الأولوية فى تملك الأسهم.

وعلى الرغم من إعلان الحكومة أن برنامج الخصخصة لا يعنى بيع كل قطاع الأعمال العام كما يتصور البعض لكنه يؤكد على بيع الشركات الخاسرة التى تعانى خللاً فى هياكلها التمويلية لا يمكن إصلاحه [١]. إلا

(١) يوميات الاصلاح الاقتصادى والخصخصة فى صفحاتنا عام ١٩٩٣، مركز المحروسة، القاهرة، يناير ١٩٩٥،ص٩٧.

أنه اتضح بعد ذلك أن الاتجاه قد تحدد إلى خصخصة الملكية بشكل قاطع. فالشركات العامة إما ناجحة يمكن أن يقبل القطاع الخاص على شرائها فتطرح للبيع، وإما أنها تحتاج إلى إعادة هيكلة لاصلاح أوضاعها وتحسين كفاءتها فتمهل إلى أن يتحقق لها هذا ثم تطرح للبيع أيضاً. فإذا لم يتحقق النجاح عن طريق استراتيجية إعادة الهيكلة وتعسرت الشركة وثبت أنها غير قادرة على الاستمرار إلا بمزيد من الخسائر فإنها تصفى (1).

وقد بلغ عدد الشركات التى تم خصخصتها (١٣١) شركة من إجمالى (٣١٤) شركة، منها (٨٤) شركة تم بيع أكثر من (٥٠٪) من أسهمها،و(٢٩) شركة ثم بيع أصولها بالكامل، و(١٨) شركة تم بيع أقل من (٥٠٪) من أسهمها. وقد بلغت حصيلة البيع حتى الآن كما صرحت الحكومة عشرة مليارات وثمانية ملايين جنيه، تم توجيه(٤١٣٧) مليون جنيه منها إلى الخزانة العامة للدولة، وتخصيص (٣٦١٠) ملايين جنيه لسداد مديونيات الشركات، و(١٩٣٠) مليوناً للمعاش المبكر، و(٣٣١) مليوناً إعانات وتعويضات للعمال (2).

وتبعاً لإحدى الجولات التفاوضية بين مصر وصندوق النقد الدولى فى نوفمبر ١٩٩٤، طالب الصندوق بخصخصة البنوك العامة وشركات التأمين. وقد نفت الحكومة أكثر من مرة وجود اتجاه لتخصيص هذه المصارف والشركات (حرصاً على الأوضاع الاقتصادية فى البلاد). ولم

---

(١) عبد الرحمن يسرى أحمد. قضايا إقتصادية مصرية معاصرة، مرجع سابق، ص١٩٤.

(٢) الأهرام، ١٩٩٩/٧/٢٠، ص١.

تسمح إلا ببيع مساهمات بنوك القطاع العام فى ٢١ بنكاً مشتركاً، وتصل قيمة تلك المساهمات إلى (١,٢٩٩) مليار جنيه، ذلك بالاضافة إلى حصة بنوك القطاع العام فى عدد من الشركات الخاضعة لقانون الاستثمار [١]. إلا أن الحكومة قامت مؤخراً بالسماح للقطاع الخاص بالمشاركة فى رؤوس أموال بنوك القطاع العام المملوك رأسمالها بالكامل للدولة. وأجازت فتح حدود ملكية الأجانب فى رؤوس أموال هذه البنوك لتزيد عن ٤٩٪ دون حد أقصى [٢].

وفى إطار مواجهة التضخم لجأت الحكومة وطبقاً لاتفاقياتها مع الصندوق والبنك الدوليين إلى إصدار أذونات الخزانة كجزء من برنامج الاصلاح الاقتصادى والتى تهدف من خلالها إلى تعبئة المزيد من المدخرات المحلية(من البنوك أو الأفراد أو الهيئات) وتوجيهها نحو تمويل عجز الموازنة العامة للدولة لتجنب التمويل التضخمى من خلال زيادة الإصدار النقدى. وتعد أذون الخزانة بمثابة دين على الحكومة قصير الأجل، وتعتبر من الأصول السائلة التى يمكن تحويلها إلى نقدية فى أى وقت وهذه الأذون معفاة من الضرائب والرسوم هى وعوائدها [٣].

---

(١) ريهام عبد المعطى، الخصخصة والتحولات الاقتصادية فى مصر، الطبعة الأولى، مركز المحروسة،١٩٩٧، ص٨٩.

(٢) أمنية حلمى، خصخصة البنوك وانعكاساتها على التنمية الاقتصادية فى مصر، فى : مؤتمر "خصخصة البنوك والتنمية فى مصر" ٢٧ أكتوبر ١٩٩٨، مركز دراسات وبحوث الدول النامية، جامعة القاهرة، ١٩٩٨، ص٢.

(٣) تقرير مصر والعالم ١٩٩٣، مركز المحروسة،القاهرة، ١٩٩٤، ص٤٩٤.

ورغم أن سياسة الأنون استهدفت الحد من موجة التضخم بمصر، إلا أنها في الحقيقة، كانت ذات تأثير شديد الفاعلية في دفع الأسعار نحو الارتفاع، وذلك بسبب زيارة كلفة رأس المال الثابت والجارى. ومع اقتران هذا الارتفاع الحاد في الأسعار مع الانخفاض الحاد الذى حدث في الدخول الحقيقية للمواطنين من خلال تجميد الأجور وإلغاء الدعم وزيادة معدلات البطالة والضرائب غير المباشرة، كل ذلك قد خفض من حجم الدخل المتاح للانفاق. ولهذا شهدت السوق المحلية حالة من الكساد الشديد المصحوب بإرتفاع كبير في الأسعار، الأمر الذى ترتب عليه تراكم المخزون السلعى لدى مشروعات القطاع العام والخاص [١].

وهكذا يمكن القول إن برنامج الإصلاح الاقتصادى والذى انتهى إلى الاتجاه كلية نحو الخصخصة أتى كحل للمشكلات الاقتصادية والاجتماعية المتراكمة في المجتمع المصرى. ولم يكن تنفيذ الدولة لهذا البرنامج منفصلا عن توجيه و تشجيع المؤسسات الدولية "صندوق النقد الدولى،والبنك الدولى"،وبعض الدول العظمى المهيمنة على الاقتصاد العالمى "الولايات المتحدة الأمريكية-الدول الغربية".

---

(١) رمزى زكى، قضايا مزعجة، مقالات مبسطة في مشكلاتنا الاقتصادية المعاصرة، الطبعة الأولى ، مكتبة مدبولى، القاهرة، ١٩٩٣،ص ١١١-١١٣.

خاتمة:

كشفت دراسة الأبعاد التاريخية لتجربة التنمية في مصر عن مجموعة من القضايا يمكن حصرها فيما يلي:

١- ارتباط الاقتصاد المصرى من بعد تجربة "محمد على" وحتى قيام ثورة يوليو (١٩٥٢) بالنظام الاستعمارى العالمي مما أدى لاستنزاف موارد مصر وجعلها مورداً للمواد الزراعية الأولية على حساب تقدم شعب مصر الاقتصادى والاجتماعى.

٢- أدى ابتاع مبدأ الحرية الاقتصادية في تجارب التنمية المختلفة "بصفة خاصة فترة حكم خلفاء محمد على، وفترة حكم السادات" إلى نجاح محاولة - إدماج مصر في حركة الرأسمالية العالمية وجعلها مورداً للمواد الزراعية الأولية، وذلك من خلال باب الديون الخارجية ومن خلال تحويل الاقتصاد المصرى من اقتصاد معيشى إلى اقتصاد سلعى، وإزالة عقبة احتكار الدولة للاقتصاد في مختلف المجالات.

٣- الاصلاحات التى تقوم بها القوى الخارجية سواء فى فترات الاحتلال الفعلى بالقوة العسكرية "فترة الاحتلال البريطانى" أو عن طريق التبعية بشكلها الجديد "فترة الانفتاح الاقتصادى" تكون لصالح خدمة هذه القوى، وبما يتفق مع مصالحها.

٤- تعبئة الفائض الاقتصادى المحلى ومركزته ووضعه تحت سلطة

الدولة هو أحد الشروط الأساسية لتحقيق أهداف التنمية المخططة، ولبناء التنمية المستقلة.

٥- تجارب التنمية التي اعتمدت على المركزية المطلقة والاستقلال الاقتصادى والاعتماد على الذات وتعبئة الفائض الاقتصادى هي التي حققت أهدافها بنجاح كبير، واقتربت من رفع مستوى معيشة الأغلبية وتحقيق العدالة الاجتماعية "تجربتي محمد علي، والتجربة الناصرية".

٦- الديون الخارجية أصبحت آلية خبيثة في الاقتصاد المصري، وأدت إلى نتائج وخيمة في معظم الأحيان فمهدت مرة للاحتلال الخارجي لمصر، وأدت مرة أخرى للتبعية شبه الكاملة للقوى الرأسمالية العالمية، وكذلك أدت إلى النقل العكسي للموارد.

٧- ظهر أنه بالقدر الذى تستخدم فيه القروض الخارجية في مجالات التنمية الأساسية، بالقدر الذى تدعم فيه التنمية قدرة مصر على سداد ديونها الخارجية، وعلى بناء تنميتها المستقلة، وعلى رفع مسوى معيشة شعبها.

٨- على عكس المقولة الشائعة بأن التاريخ لا يعيد نفسه، فقد ظهر أن التاريخ يعيد نفسه في سياقات مختلفة غير منقطعة عما سبقها. وقد ظهر ذلك من خلال دور القوى الخارجية في إجهاض جهود التنمية وضرب محاولات الاستقلال الاقتصادى والاعتماد على

الذات. فبعد ضرب التجربة المصرية فى عهد محمد على عام (١٨٤٠)، تعود الرأسمالية العالمية للتآمر لضرب التجربة المصرية الثورية عامة (٥٦، ١٩٦٧). ثم بعد ذلك فى السبعينات من خلال ما أطلق عليه سياسة الانفتاح الاقتصادى.

٩- ظهر عجز الرأسمالية الخاصة عن تحقيق التقدم بعملية التنمية فى الفترات التى تولت فيها هذه المسئولية بسبب سعيها للربح والسلطة والثروة على حساب مصالح الوطن، لذلك فهى دائماً تستثمر أموالها فى مجالات هامشية طفيلية مثل المقاولات والمضاربة على الأراضى والعقارات والاستهلاك الترفى.

١٠- غياب الاهتمام بالبعد الاجتماعى فى تجارب التنمية المختلفة أدى إلى عدم وجود طبقات قادرة على حماية المكاسب التى حققتها الجهود التنموية فى فترات تجارب التنمية المستقلة "فترة حكم محمد على، وفترة حكم عبد الناصر" مما مكن من ضرب هذه التجارب بسهولة ويسر من قبل القوى الخارجية، كما أدى إلى انهيار التجارب بسقراط الحاكم.

١١- كان غياب المشاركة الجماهيرية وعدم تطوير القوى الاجتماعية القادرة على الدفاع عن مصالحها من الأسباب التى أدت إلى سقوط التجارب الناجحة مع رحيل الحاكم.

١٢- انعدام التخطيط الشامل وغياب الرؤية المستقبلية بعيدة المدى والتى

تحكم استراتيجية التنمية فى مصر، والأخذ دائماً بسياسة التجربة والخطأ مع ما ينتج عن ذلك من ضياع لجهود التنمية. كما اتضح ارتباط مسار التنمية بشخصية الحاكم بعيداً عن المشاركة الجماهيرية الفعالة، واتجاه الحاكم الجديد دائماً للأخذ بسياسة مخالفة تماما للحاكم السابق عليه، بصرف النظر عن نجاح السياسة السابقة عليه أو فشلها، وبغض النظر عن مدى ملائمة السياسة الجديدة للأوضاع الاقتصادية والاجتماعية والسياسية القائمة.

الفصل الرابع

علم الاجتماع الاقتصادى

والنظام الاقتصادى العالمى الجديد

المحتويات:



مقدمة:

شهدت السنوات الأخيرة العديد من التغييرات الكبرى التى غيرت وجه النظام الاقتصادى العالمى عما كان مألوفا قبلها لعدة عقود.وأهم هذه التغييرات ولاجدال التحول نحو اقتصاد السوق بهذا التحول الذى أصبح محوراً رئيسياً للاهتمام من جانب المسئولين الحكوميين والمفكرين والعامة.بل إن سياسات الخصخصة قد أضحت مجالا خصبا للباحثين الاقتصاديين والاجتماعيين لدراسة الآثار المترتبة على تطبيق هذه السياسات.

ولم تأت سياسات الخصخصة بمعزل عن تطورات أخرى سادت العالم فى الآونة الأخيرة، وإنما جاءت ضمن توجه دولى جعل الاقتصاد العالمى فى حالة تغير، فبالإضافة إلى الخصخصة نجد اتفاقية الجات التي تأتى ضمن خطوات إعادة رسم الخريطة الاقتصادية للعالم بما يحقق مزيدا من الأرباح لأغنياء الشمال على حساب الغالبية العظمى من فقراء الجنوب.وأيضا نجد التكتلات الاقتصادية العملاقة التى تقوم المنافسة بينها بالأساس على كسب الأسواق العالمية،والتحول إلى قوى اقتصادية مؤثرة.وقد واكب ذلك الثورة المعلوماتية التى جعلت العالم أشبه بقرية صغيرة تنتقل فيها المعلومات والاستثمارات والسلع والخدمات بحرية تامة.وأخيرا نجد ظاهرة العولمة التى تمثل تحديا جديدا تفرضه دول الشمال المتقدم على دول الجنوب الفقير.

ووفقا لهذه الرؤية فسأتناول فى هذا الفصل أهم الظواهر التى تساهم فى تشكيل النظام الاقتصادى العالمى الجديد وهى الثورة المعلوماتية، والتكتلات الاقتصادية العملاقة، واتفاقية الجات، وظاهرة العولمة. أما الخصخصة فسأتناولها فى الفصول اللاحقة من حيث أسسها النظرية ومجالاتها التطبيقية.

أولا : الثورة المعلوماتية:

يشهد العالم المعاصر بعض مظاهر الثورة المعلوماتية، وتتمثل فى التقدم التكنولوجى الهائل فى مجالات الاتصال والفضاء والمعلومات والحاسب الآلى بأجياله المختلفة والالكترونات الدقيقة والهندسة الو راثية وغيرها . وتقوم هذه الثورة على أساس إنتاج العقل البشرى من الأفكار المعرفة المكثفة. ولذلك فإن الاستثمار فى أنشطة البحث والتطوير يعتبر من دعاماتها الأساسية. وتأتى كل من اليابان والولايات المتحدة الأمريكية على قمة الدول الممسكة بزمام تلك الثورة الصناعية والتكنولوجية، تليها بعض دول أوربا الغربية [1] .

ونجد أن مرحلة الثورة المعلوماتية التى يعيشها العالم الآن،

---

(١) محمد عبد القادر حاتم، موسوعة المجالس القومية المتخصصة(١٩٨٤-١٩٩١)، رئاسة الجمهورية، المجالس القومية المتخصصة، المجلد ١٥، الكتاب السنوى، ١٩٩١، ص ٤٦٣.

امتزجت فيها نتائج وخلاصات ثلاث ثورات :

– ثورة المعلومات أو ذلك الانفجار المعرفى الضخم المتمثل فى ذلك الكم الهائل من المعرفة فى أشكال وتخصصات ولغات عديدة، والذى أمكن السيطرة عليه والاستفادة منه بواسطة تكنولوجيا المعلومات.

– وثورة وسائل الاتصال المتمثلة فى تكنولوجيات الاتصال الحديثة التى بدأت بالاتصالات السلكية واللاسلكية مروراً بالتليفزيون والنصوص المتلفزة وانتهت الآن بالأقمار الصناعية والألياف البصرية.

– وثورة الحاسبات الاليكترونية التى توغلت فى كل مناحى الحياة وامتزجت بكل وسائل الاتصال واندمجت معها [١].

ومن سمات هذه المرحلة زيادة التشابك والتداخل بين مختلف شعوب العالم ودوله، بما يجعل كل البشر على ما بينهم من اختلافات وتباينات كأنهم يعيشون معاً فى قرية عالمية واحدة ذات نظم وعلاقات متطورة[٢].

---

(١) محمود علم الدين، ثورة المعلومات ووسائل الاتصال، التأثيرات السياسية لتكنولوجيا الاتصال، دراسة وصفية، فى، السياسة الدولية، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام، القاهرة، العدد ١٢٣، يناير ١٩٩٦، ص ١٠٢.

(٢) إبراهيم حلمى عبد الرحمن، التطورات الدولية الجارية، فرص ومحاذير، كتاب الأهرام الاقتصادى، القاهرة، العدد ٣٧، مارس ١٩٩١، ص ٤.

ومن سمات هذه الثورة أيضاً أن تطور المعلومات والمعرفة يحدث بصورة سريعة جداً وفى مدى زمنى قصير[١]. لذلك توصف هذه الثورة بأنها ساعدت إلى حد بعيد فى اختصار المدى الزمنى الذى كان يفصل بين كل ثورة صناعية وأخرى . فقد أخذ هذا المدى يضيق باستمرار بحيث يمكن القول بأنه إذا كان العالم قد انتظر ما يقرب من ١٨٠٠ عام حتى تبدأ الثورة الصناعية الأولى، وأنه لم يدخل فى عصر الثورة الصناعية الثانية إلا بعد مائة عام من ذلك التاريخ، واحتاج فقط إلى مالا يزيد على ربع قرن ليدخل فى عصر الثورة الصناعية الثالثة، إلا أنه أصبح اليوم وربما فى أقل من عشر سنوات على مشارف ثورته الصناعية الرابعة[٢].
وتتميز هذه الثورة بأنها على خلاف الثورتين الصناعيتين الأولى والثانية اللتين اعتمدتا على مصادر غير متجددة مثل الحديد والنفط واليورانيوم، وترتب على ذلك وجود حدود لنموها وتطورها، فإن ثورة المعلومات القاسم المشترك فى الثورة الثالثة، تعتمد على مصدر متجدد، وهو التدفق اللامتناهى للمعرفة والأفكار. وهكذا فانه إذا كانت الثورة الأولى قد اعتمدت على الاستخدام المكثف للعمل، واعتمدت الثانية على

---

(١) Carnoy, Martin , Education and Development in The Third World, Grove Press, London ,1987, p. 2.

(٢) على الدين هلال، النظام الدولى الجديد. مجلة عالم الفكر. المجلس الوطنى للثقافة والفنون والآداب. الكويت. المجلد ٢٣. يونيو ١٩٩٥. ص١٤ .

رأس المال الكثيف، فإن الثورة الثالثة تعتمد على المعرفة المكثفة وخاصة فى ثلاثة مجالات رئيسية هى : الالكترونات الدقيقة، والهندسة الو راثية، وتطبيقات علوم الفضاء[١] . لذلك ففى خلال السنوات القليلة القادمة، ستكون هناك قرارات كبرى سيتعين على الحكومات والشركات والأفراد اتخاذها . وسيكون لهذه القرارات أثرها فى المسار الذى يسلكه الطريق السريع للمعلومات وفى مدى الفائدة التى سيجنيها متخذو تلك القرارات[٢].

ويعبر "توفلر Toffler" عن هذه المرحلة بنهاية الحضارة الصناعية وبداية الموجة الثالثة من الحضارة البشرية. فالتوسع السريع فى إنتاج واستخدام المعالج المصغر والتكنولوجيا الحيوية، وتداخل المعلومات فى المواصلات، كل ذلك قد خلق مواد جديدة بخصائص مذهلة مصحوبة بتغيرات اجتماعية وبشرية وسكانية وسياسية . وأجرى تحولات فى مفهوم وتركيب العائلة، وأحدثت

---

(١) عبد المنعم سعيد، العرب والنظام العالمى الجديد، الخيارات المطروحة، سلسلة كراسات استراتيجية، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام، مايو ١٩٩١، ص ٦ -٧.

(٢) بيل جيتس، المعلوماتية بعد الانترنت ، طريق المستقبل، ترجمة، عبد السلام رضوان. سلسلة عالم المعرفة، المجلس الوطنى للثقافة والفنون والآداب. الكويت. العدد ٢٣١. مارس ١٩٩٨، ص٩.

شيخوخة فى سكان البلدان الغنية [١] .

لذلك فإذا كان العصر الصناعى قد قسم العالم إلى جانب مسيطر ومهيمن، صاحب حضارة الموجة الثانية، وعشرات من المستعمرات فى الموجة الأولى، غاضبة وإن تكن خاضعة. فالعالم اليوم، يصطف اصطفافاً حضارياً مختلفاً. فنحن الآن كما يرى "توفلر" نسرع الخطى نحو بناء سلطوى مختلف اختلافاً تاماً، نحو عالم لا يتقسم إلى قسمين فحسب، وإنما ينقسم إنقساماً حاداً إلى ثلاثة أقسام متناقضة ومتنافسة: الأولى التى ما يزال يرمز لها بالفأس، والثانية بخط الإنتاج الصناعى، والثالثة بالكمبيوتر [٢] .

وحالياً تخترق بعض الدول حاجز الموجة الثانية الصناعية لكى تنضم إلى حضارات الموجة الثالثة، فى الوقت الذى لا تنأى أى دولة فى العالم حتى وإن كانت فى مرحلة أخرى من التطور الاجتماعى عن أضواء شروق عصر المعلومات. ويمر العالم المتقدم الآن بمرحلة استبدال العمل بالصناعة، بالعمل بالمعلومات كنشاط رئيسى للاقتصاد وذلك نتيجة للاختراعات التقانية فى مجال تقانة المعلومات

---

(١) فؤاد مرسى، الرأسمالية تجدد نفسها. سلسلة عالم المعرفة، المجلس الوطنى للثقافة والفنون والآداب، الكويت، العدد ١٤٧، مارس ١٩٩٠، ص ٣٤ .

(٢) الفن توفلر. بناء حضارة جديدة . ترجمة. سعد زهران. الطبعة الأولى. مركز المحروسة للبحوث والتدريب والنشر. ١٩٩٦. ص ٣٢- ٣٣ .

والاتصالات. ويصاحب هذه الفترة الانتقالية عملية إعادة تشكيل وهيكلة الحياة الاجتماعية بمجملها قوامها علو مكانة المعلومات ومن ثم المعرفة فى المجتمع الجديد [١] .

وهكذا سيترتب على هذه الثورة قيام نوع جديد من التقسيم الدولى للعمل يقوم بالأساس على القدرة على مواكبة ثورة المعلومات، تتحول فيه المجتمعات الزراعية والصناعية إلى دول عالم رابع[٢].

ووفقاً لهذا تقوم أمم الموجة الثالثة ببيع المعلومات والإعلام، والمبتكرات، والإدارة، والثقافة الرفيعة والشعبية، والتكنولوجيا المتقدمة، والتعليم، والتدريب المهنى، والرعاية الطبية، والخدمات المالية.... وغيرها للعالم. ومن بين تلك الخدمات الأخرى يمكن أن تقدم أيضاً الحماية العسكرية القائمة على امتلاكها لقوات عسكرية متفوقة تنتمى للموجة الثالثة. وهذا فى الواقع هو ما قدمته دول التكنولوجيا المتقدمة للكويت والمملكة العربية السعودية فى حرب الخليج[٣].

---

(١) عمرو الجويلى، العلاقات الدولية فى عصر المعلومات ، مقدمة نظرية، فى ، السياسة الدولية، العدد ١٢٣ ، مرجع سابق، ص٨٣- ٨٤ .

(٢)Castells, Mannuel et al., The New Global Economy in The Information Age, Reflections on Our Chaning World, The Pennsylvania,1993, p. 155.

(٣) الفن توفلر. بناء حضارة جديدة. مرجع سابق. ص٣٣ .

وفى هذا السياق أظهرت "عاصفة الصحراء" من ضمن ما أظهرت، أن العالم على عتبة عهد جديد فى فن الحرب، يسميه البعض "حرب المعلومات". وبينت حرب الخليج الثانية بما لا يقبل الشك، الأهمية الحيوية للشبكات الحديثة للقيادة والسيطرة والاتصالات والمعلومات الاستخباراتية للعقيدة العسكرية فى الوقت الحاضر، ولم يحدث من قبل أن استطاع قائد لمسرح العمليات يخطط لحملة عسكرية، أن يعتمد على تدفق المعلومات دون عوائق تقريباً، على المستوى التكتيكى والعملياتى والاستراتيجى[1].

هذا، ويعتبر ظهور مجتمع المعلومات أحد التحولات الكونية الضخمة التى نتج عنها نتائج ومؤثرات اقتصادية واجتماعية وسياسية وثقافية. إذ أن التطبيقات التكنولوجية فى عصر ثورة المعلومات والاتصال تعنى إمكانية زيادة الإنتاجية وتحسين مستوى الحياة وتعزيز فرص التجارة الدولية وتذليل عقبات صنع القرار واتخاذه. وكذلك من شأن التطورات الحديثة حدوث توحيد متزايد للعالم بوصفه مكاناً للاتصال بين البشر و الثقافات حيث يلتقى الناس بصورة متزايدة فى حياتهم اليومية بثقافات أخرى ويكتشفون قيماً مغايرة ويتعرفون

---

(١) ستيفن لمباكيس، السيطرة على الفضاء فى حرب الخليج الثانية وما بعدها، سلسلة دراسات عالمية، العدد٢، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، أبو ظبى، ١٩٩٦، ص ٢٩-٣٠.

على إنسانية متعددة الوجوه[1].

ولـذلك توصـف هـذه الثورة العلمية بأنها ستؤدى – من بين أمور أخـرى عديـدة – إلى مـزيد مـن الارتـباط والـتداخل بـين مخـتلف مناطق العـالم، وإلى مـزيد مـن الاعـتماد المتـبادل بـين الأطـراف الرئيسية لهذه الـثورة التكنولوجية حتى يصح القول بأنه إذا كان الإنسان قد ظل يعيش علـى هذا الكوكب منذ ملايين السنين، إلا أنه لم يقدر له إلا خلال حقبة الثمانيـنات فقـط أن يعيش فى مجتمع عالمى بالمعنى الحقيقى للاصطلاح . ولهـذا يمكن القول بأن هذه الثورة التكنولوجية العلمية هى التى ستمثل الأيديولوجـية الجديـدة التـى سيتنافس حولها المتنافسون، وذلك بعد أن تـراجعت الخلافـات الأيديولوجـية التقلـيدية والتى عرفها العالم بشكل خـاص خـلال الفـترة التالـية علـى انـتهاء الحرب العالمية الثانية وحتى سقوط دولة الاتحاد السوفيتى[2] .

وممـا سبق يمكن القول إنه لا شك أن الثورة الصناعية المعلوماتية بإنجازاتهـا سـوف تـؤدى إلى إعـادة تعـريف عناصر قوة الدولة، وإعادة تشـكيل بعـض الـتوازنات الدولـية القائمـة، لما قد يترتب عليها من آثار مـتداخلة. فعلـى سـبيل المثال، هناك إمكانيات لتخليق واستحداث مواد

---

(١) خـير الـدين عبد اللطيف محمد، بعض الأوجه السياسية والقانونية لثورة الاتصال الحديثة، فى، السياسـة الدولية، العدد ١١٦ ـ أبريل ١٩٩٤، ص٦٣.

(٢) على الدين هلال، النظام الدولى الجديد، مجلة عالم الفكر، مرجع سابق، ص ١٨ .

جديدة تحل محل المواد الخام الطبيعية التى تستخدم فى الصناعة، واستحداث محاصيل جديدة وبدائل جديدة للطاقة . وكل هذا سوف يؤثر فى القيمة الاستراتيجية لبعض الموارد الطبيعية التى تمتلكها بلدان العالم الثالث. وبالتالى يؤثر فى بعض جوانب العلاقات بين الشمال والجنوب .كما أنه قد ينجم عن هذه الثورة تدعيم سيطرة الدول الرأسمالية الغربية واليابان على النظام العالمى، باعتبارها الدول القائدة فى هذه المجالات. هذا بالإضافة إلى فتح آفاق جديدة للتعاون أو التنافس بين تلك الدول [١] .

وهكذا، ستؤدى الثورة المعلوماتية إلى اتساع الهوة بين الشمال والجنوب، ومن ثم المساهمة فى زيادة تهميش دول الجنوب، وبخاصة فى ضوء عجز هذه الدول عن استيعاب تلك الثورة أو ملاحقتها أو التكيف مع مخرجاتها وتداعياتها[*]. كما أنها قد تساهم فى إعادة

---

(١) محمد عبد القادر حاتم، موسوعة المجالس القومية المتخصصة، مرجع سابق، ص ٤٦٣.

(*) لذلك حقاً كما ذهب " نبيل على" آن وقت الفزع لدول العالم الثالث، وكيف لا تفزع وهى تسمع أن دولة عظمى كبريطانيا صاحبة التاريخ المجيد فى تكنولوجيا الإلكترونيات وعلوم الكمبيوتر وصناعته ، تخشى النزول إلى مصاف دول العالم الثالث وهى ترى اضمحلال مصادر قوتها الاستراتيجية فى عصر المعلومات. وكذلك وهى تسمع وزير خارجية فرنسا يحذر من الامبريالية الثقافية الوافدة إليهم عبر الأطلنطى، وإذا كان هذا حال فرنسا منارة العالم الثقافية، فما هو حال دول العالم=

صياغة العلاقات بين الدول الرأسمالية الكبرى على أسس جديدة من التعاون والتنافس، وأكثر من هذا فإن هذه الثورة ستعيد تشكيل خريطة العلاقات السياسية والاجتماعية داخل بعض الدول(١).

ووفقاً لهذا، يمكن القول بأنه إذا لم تحاول دول العالم الثالث مواكبة ثورة المعلومات الحالية، فلن تتمكن من دخول القرن الحادى والعشرين، بل ستعود قروناً إلى الوراء وتتحول دولها إلى متحف طبيعى لعالم ما قبل عصر ثورة المعلومات. كما يمكن القول بأن اتجاه دول العالم الثالث نحو تبنى سياسة الخصخصة فى ظل ثورة المعلومات والاتصالات سوف يؤدى إلى ضياع الهوية الوطنية لهذه الدول .

ثانياً- التكتلات الاقتصادية العملاقة:

ليس هناك شك فى أن عقد التسعينيات سيكون عقد التكتلات الاقتصادية العملاقة التى تقوم المنافسة بينها بالأساس على كسب الأسواق العالمية، والتحول إلى قوى اقتصادية مؤثرة (٢) .ويعد هذا

=الثالث وقدرتها على التصدى للغزو الثقافى ضامرة للغاية. انظر : نبيل على ، العرب وعصر المعلومات، سلسة عالم المعرفة، المجلس الوطنى للثقافة والفنون والآداب ، الكويت، العدد ١٨٤ ، أبريل ١٩٩٤، من ص ٢٧-٣٢.

(١) حسنين توفيق إبراهيم، النظام الدولى الجديد فى الفكر العربى. مجلة عالم الفكر، المجلد ٢٣، يونيو ١٩٩٥، مرجع سابق. ص ٥٧ - ٥٨.

(٢) United Nations, Industrial Development Organization (Unido), Industry and Development, Global Report, 193 /94, p. 1.

الاتجاه من أهم الظواهر التى تساهم فى تشكيل النظام الاقتصادى العالمى الجديد، وإن دل ذلك على شئ فإنما يدل على أن العوامل الاقتصادية سيكون لها الأولوية فى تشكيل النظام الجديد، وذلك بعد أن كان النظام تحكمه العوامل السياسية(١) .

وتعتبر التكتلات الاقتصادية إحدى صور التعاون الاقتصادى على المستويين الدولى والاقليمى التى يتحقق بقيامها هدفاً مزدوجاً :

الأول : وهو تحرير وتنمية التجارة البيئية بين الدول المنطوية تحت مظلة التكتل .

الثانى: وهو تقوية الوضع التنافسى الدولى لمجموعة الدول المتكتلة إقتصادياً فى مواجهة العالم الخارجى وذلك بما يضمن لها تحقيق النصيب الأكبر فى مكاسب التجارة الدولية مع عدالة توزيع هذه المكاسب فيما بين بعضها البعض (٢) .

وفى هذا الصدد نجد الاتحاد الأوربى European Union

---

(١) أحمد فؤاد مندور، التكتل الاقتصادى العربى، فى، المجلة المصرية للتنمية والتخطيط، معهد التخطيط القومى، القاهرة، المجلد السادس، العدد الأول، يونيه ١٩٩٨، ص٥ .

(٢) جمعة محمد عامر، التكتلات الاقتصادية الدولية وآثارها المحتملة عربياً، مع إشارة خاصة بالسوق الشرق أوسطية، فى : متطلبات الاتجاهات المستقبلية للإصلاح الاقتصادى فى مصر. أعمال المؤتمر العلمى السنوى الأول لكلية التجارة جامعة الزقازيق، أبريل ١٩٩٧، ص٥١٩ .

ومنطقة التجارة الحرة لأمريكا الشمالية" النافتا Nafta "، وتجمع " الآسيان Asean"، بالاضافة إلى محاولة تأسيس تجمع "الأبيك" والذى يحاول الجمع بين النافتا والآسيان [١] . ولا شك أن هذه التكتلات سيكون لها تأثيرها الواضح على مستقبل التنمية فى دول العالم الثالث، وسأعرض فيما يلى لهذه التكتلات، مع محاولة توضيح الآثار المتوقعة لهذه التكتلات على دول العالم الثالث .

أ - الإتحاد الأوربى The European Union

مع مشرق شمس أول يوم فى عام ١٩٩٣، اتحدت الجماعة الأوربية، ومع ذلك الاتحاد أصبحت على الفور أضخم سوق إقتصادية فى العالم- تضم ما يزيد على ٣٨٠ مليون نسمة الآن - وتشتمل على اثنتى عشرة دولة فى إطار سوق واحدة[٢] .

وترجع جذور فكرة التكامل الأوربى إلى مشروع "مارشال" الأمريكى (١٩٤٧) الذى اشترط على دول أوربا أن تتفق على حجم المساعدة المطلوبة وأن تنسق عملية إنعاشها الاقتصادى وأن تقلص

---

(١)The Economist Intelligence Unit, World Economic Outlook, London, January 1995, pp 2-5.

(٢) لسترثارو، الصراع على القمة، مستقبل المنافسة الاقتصادية بين أمريكا واليابان، ترجمة أحمد فؤادبلبع، سلسلة عالم المعرفة، المجلس الوطنى للثقافة والفنون والآداب، الكويت، العدد٢٠٤، ديسمبر١٩٩٥، ص٧٥.

الحواجز التجارية فيما بينها. وكانت أهم خطوات هذا التكامل هى إنشاء المجمع الأوربى للفحم والصلب (١٩٥١) وتجمع البنيولوكس (١٩٥٥) والسوق الأوربية المشتركة(*) (١٩٥٧)(١). وبعد ذلك بعشر سنوات قررت الدول المؤسسة للسوق الأوربية المشتركة إلغاء جميع الجمارك فيما بينها واعتماد تعريفه جمركية موحدة تجاه الخارج، ودفعت النجاحات الاقتصادية لهذه الدول كلاً من الدنمارك وإيرلندا وبريطانيا للانضمام فى يناير ١٩٧٣ إلى المجموعة الأوربية التى اتفقت فيما بينها على تطبيق النظام النقدى الأوربى بحلول عام ١٩٧٩. وإزدادت المجموعة الأوربية توسعاً خلال الأعوام ١٩٨١-١٩٨٦ حينما انضمت كل من اليونان وأسبانيا والبرتغال ليصل عدد أعضائها إلى ١٢ دولة أوربية. وفى عام ١٩٨٩ قررت هذه المجموعة من الدول الأوربية اتخاذ خطوات لا عودة عنها فى اتجاه الوحدة الاقتصادية والنقدية الاندماجية الكاملة، بل جاء فى قرارات اجتماع هذه الدول فى "ماستريخت " تحويل المجموعة الأوربية من مجرد مجموعة اقتصادية

(*)ضمت هذه السوق ست دول أوربية هى ألمانيا الغربية، وإيطاليا، وفرنسا ،و دول البنيلوكس وهى بلجيكا،وهولندا، ولوكسمبرج. انظر: أحمد على دغيم، السوق الأوربية المشتركة، حاضرها ومستقبلها، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة ، ١٩٨٦، ص٥ .

(١) أمانى محمود فهمى، الوحدة الأوربية بين متطلبات الاندماج وعوائق السيادة، فى. السياسة الدولية، العدد ١١٦، مرجع سابق، ص١٢٣.

إلى وحدة سياسية وذلك بعد إنجاز ٩٥٪ من كل المراسيم والتعليمات الإدارية اللازمة لإصدار العملة الأوربية الموحدة، واتباع السياسة الداخلية الأوربية الموحدة، والسياسة العدلية الأوربية الموحدة، والجنسية الأوربية الموحدة، والبرلمان الأوربى الموحد، علاوة على السياسة الخارجية الأوربية الموحدة التى يتوقع لها أن تدخل حيز الوجود مع نهاية ١٩٩٦ (١) .

والمغزى الحقيقى لمشروع الوحدة الأوربية هو سعى دول المجموعة الأوربية للتغلب على الفجوة التكنولوجية التى تفصلها عن الولايات المتحدة الأمريكية واليابان، خاصة فيما يتعلق بمجالات الثورة الصناعية الثالثة. وتدعيم دورها على المستوى العالمى، بحيث يتزايد الوزن النسبى لأوربا فى الشئون الاقتصادية والسياسية الدولية، وهذا الانجاز من شأنه تدعيم الاتجاه نحو إقامة "إقتصاد عالمى ثلاثى" يرتكز على "أمريكا الشمالية وأوربا الغربية واليابان"(٢) .

وتعد تجربة الجماعة الأوربية إحدى التجارب الرائدة فيما يتعلق بإمكانية الوحدة والتكامل بين مجموعة مختلفة من الأقطار

---

(١) عبد الخالق عبد الله، النظام العالمى الجديد، الحقائق والأوهام، السياسة الدولية، العدد١٢٤، أبريل١٩٩٦، مرجع سابق، ص ٤٧ – ٤٨ .

(٢) محمد عبد القادر حاتم، موسوعة المجالس القومية المتخصصة، مرجع سابق، ص ٤٦٧.

المستقلة. ولذلك ينشأ عنها العديد من المشكلات التى تعوق إمكانية الاستمرار فى تحقيق الأهداف المنشودة[١] . وتتمثل أهم هذه المشكلات فى مسائل الوحدة النقدية، والمصلحة الوطنية والسياسة الخارجية الموحدة للدول الأعضاء[*] [٢] . وعلى الرغم من هذه المشكلات إلا أن المشروع الاندماجى الأوربى يستمد صلابته الحقيقية من أسسه الاقتصادية الواقعية. إن أكثر ما يميز التجربة الوحدوية الأوربية هو أنها فى الأساس تجربة إقتصادية قائمة على دراسات وبحوث أكدت أن بإمكان الدول الأوربية بسكانها البالغ عددهم ٣٨٠ مليون نسمة، والذين يتمتعون بدرجة عالية من التعليم الفنى والتخصصى وبمستوى عال من دخل الفرد، وبناتجها القومى الذى يزيد على (٥) تريليون دولار، وبقدراتها التكنولوجية والعلمية الفائقة، والتى تضاهى القدرات التكنولوجية والعلمية الأمريكية واليابانية، وبتجارتها الداخلية التى

---

(١) عبد الفتاح الجبالى، العرب وإشكاليات الوحدة النقدية الأوربية، سلسلة كراسات إستراتيجية، العدد ١١، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالاهرام، القاهرة، سبتمبر ١٩٩٢، ص٥.

(*) المثال الواضح على ذلك هو " بريطانيا" التى تمثل نقطة الضعف فى الاتحاد الأوربى نظراً لاتباعها السياسة الأمريكية بشكل مطلق. لذلك لم تنضم حتى الآن لاتفاقية اليورو، وكانت آخر دولة دخلت الاتحاد الأوربى.

(٢) أمانى محمود فهمى، الوحدة الأوربية بين متطلبات الاندماج وعوائق السيادة، مرجع سابق. ص١٢٤ – ١٢٦ .

تشكل حوالى ٤٠٪ من إجمالى التجارة العالمية، إن بإمكان هذه الدول أن تتحول إلى القوة الاقتصادية والصناعية الأولى خلال القرن القادم [١] .

ب - إتفاقية النافتا : Nafta

برهنت الدول المتقدمة على أن النظام العالمى الجديد يتسم بالتكتلات الإقليمية وخاصة فى عام ١٩٩٣، فبعد سريان إتفاقية "ماستريخت" فى الأول من نوفمبر ١٩٩٣، وافق مجلس النواب الأمريكى فى ١٧ نوفمبر على إقرار اتفاقية التجارة الحرة لأمريكا الشمالية المعروفة بإسم "نافتا" ، وتعد هذه الكتلة الإقليمية الجديدة أكبر منطقة تجارية حرة فى العالم وتضم أمريكا وكندا والمكسيك، إذ يبلغ عدد سكانها ٣٦٠ مليون نسمة،، وحجم ناتجها القومى الأجمالى يقدر بسبعة تريليونات دولار، ويعتقد الكثير من الخبراء أن الاتفاقية تضمن لأطرافها الإسراع فى معدلات النمو الاقتصادى وتحقيق فرص أوسع للاستثمار ومكاسب أكثر ضخامة[٢].

وتؤكد"النافتا" رغبة أمريكا فى توسيع نطاق حرية الحركة أمام صادراتها واستثماراتها شمال وجنوب القارة، وليس الميل إلى الانعزال

---

(١) عبد الخالق عبد الله . النظام العالمى الجديد. مرجع سابق. ص ٤٩.

(٢) تقرير مصر والعالم ١٩٩٣، مركز المحروسة للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات. القاهرة. ١٩٩٥. ص٣٤-٣٥

والتقوقع فى حدود القارة الشمالية. حتى فى إطار الاندماج والتعاون مع حدودها الجنوبية، فقد كانت الرغبة فى الاستثمار وتكاتف عناصر رأس المال والتكنولوجيا، إضافة إلى العمالة الرخيصة المتوافرة فى المكسيك عاملاً أساسياً فى الترغيب باتفاقية النافتا [١] .

وتحديداً تحقق "النافتا" عدة مزايا للاقتصاد الأمريكى تتمثل فى:

- وضع نهاية للتعريفات الجمركية والتى ترفع الأسعار فى التجارة المتبادلة عبر الحدود .
- فتح السوق المكسيكى أمام المنتجات الصناعية الأمريكية، والنظام المتبع الآن هو فتح مصانع هناك لإتاحة فرص البيع.
- وضع حلول لمشاكل البيئة على امتداد الحدود ما بين الولايات المتحدة والمكسيك، وتشجيع المكسيك على وضع حد لانتشار مواد التلوث.
- وضع حد للهجرة غير القانونية من المكسيك، وذلك نتيجة لتحسن الأوضاع الاقتصادية هناك[٢].

---

(١) نزيرة الأفندى، ماذا تعنى اتفاقية "نافتا" للولايات المتحدة الأمريكية؟، فى، السياسة الدولية، العدد ١١٦، مرجع سابق، ص ١٣٠.

(٢) توماس جورجسيان، حرب "نافتا" الشرسة . مجلة الاهرام الاقتصادى، العدد ١٢٩٧، ٢٢ نوفمبر ١٩٩٣، ص٣٣.

وهكـذا تقـدم "النافـتا" دلـيلاً جديـداً بعـد الاتحـاد الأوربى على إتجـاه الدول المتقدمة نحو إقامة التكتلات الاقتصادية لمحاولـة تعظيـم مكاسبهـا الاقتصادية، وضمان وجود موقع لها فى عالم الغد .

جـ - تجمع الآسيان والأبيك: Asean & Apec

حققت دول جـنوب شـرق آسـيا مـا يشبه المعجزات فى معدلات الـنمو، وعلـى الرغم من أن عمر تجربة دول جنوب شرق آسيا لا يتجاوز الـثلاثين عامـاً، إلا أن مـا حققـته فـى التنمـية فاق كل التوقعات تفاؤلاً، وجعل من هذه الدول أسطورة إقتصادية بين الدول النامية [(١)] .

وقـد أطلق البعض على منطقة هذه الدول الصاعدة إقتصادياً "مركز جديد لجاذبية الاقتصاد العالمى"، حيث بلغ معدل النمو السنوى لاقتصاد دول جـنوب شـرق آسيا (٧,٣٪) مقارنة بـ(٢,٧٪) لدول مجموعة السبع الكبرى [(٢)] .

وقد تأسس فى عام ١٩٦٧ اتحاد جنوب شرق آسيا المعروف باسم" الآسـيان Asean" كحصن آنذاك ضد التوسع الشيوعى، ومنذ ذلك التاريخ

---

(١)The East Asian Miracle Economic Growth and Public Policy,World Bank,Washington,D.C,August,1993, p. 2.

(٢) تـوماس جورجيسـيان، القرن الأسيوى وإعادة ترتيب الأولويات الأمريكية. مجلة الاهرام الاقتصادى، العدد ١٢٩٩، ٦ ديسمبر ١٩٩٣. ص٥٢.

وعضوية الاتحاد تضم ست دول هي "ماليزيا وإندونيسيا وبروناي والفلبين وتايلاند وسنغافورة" . وينظر دائماً إلى الآسيان باعتباره التكتل الاقتصادي الوحيد في آسيا المحدد وواضح المعالم. إلا أنه يمكن القول بأنه تكتل لم ينجح حتى الآن في تحقيق المرجو منه منذ إنشائه خاصة في مرحلة ما بعد الحرب الباردة وإنهيار الشيوعية وتفكك الاتحاد السوفيتي. وعلى الرغم من مرور أكثر من ربع قرن على إنشاء الآسيان فإن دولة الست لم تقرر إلا في عام ١٩٩٢ إنشاء منطقة تجارة حرة خاصة بالاتحاد وذلك في خلال ١٥ عاماً . وكخطوة أولى في سبيل ذلك تقرر خفض الجمارك بمقدار (٥٪) على (١٥) نوعاً من السلع فقط [١] .

وتأسيساً على هذا ظهرت منظمة التعاون الاقتصادي لدول آسيا والمحيط الهادي المعروفة اختصاراً باسم " أبيك Apec" وهي تضم في عضويتها سبعة عشر دولة هي الولايات المتحدة، كندا، المكسيك، استراليا، نيوزيلندة، اليابان، الصين، تايوان، هو نج كونج، كوريا الجنوبية، غينيا الجديدة، إضافة إلى الدول الست ا لأعضاء في منظمة الآسيان. وتشكل هذه المجموعة (٤٪) من التجارة العالمية. ويصل الناتج

---

(١) أحمد محمد فرج. الآسيان والأبيك. خيارات الاقليمية والعالمية في شرق آسيا . السياسة الدولية. العدد ١١٦. مرجع سابق. ص١٤٠

الاجمالى لها إلى أكثر من ثلاثة عشر ترليون دولار، وهو بمثابة نصف إجمالى الناتج القومى العالمى، كما يصل تعداد سكان المجموعة إلى (٤٠٪) من تعداد سكان العالم أجمع[١].

وقد عقد مؤتمر قمة لمنظمة "الأبيك" فى جزيرة "سياتل" الأمريكية (١٩ - ١٩٩٣/١١/٢١) بحضور الرئيس الأمريكى "بيل كلينتون" والذى أشار إلى أن التوسع آسيوياً أو فتح أسواق جديدة للمنتجات الأمريكية فى هذه المناطق المزدهرة سيعود بالفائدة على الشعب الأمريكى خصوصاً وأن (١١٨) مليار دولار سنوياً - وهى قيمة الصادرات الأمريكية إلى شرق آسيا توفر العمل لـ (٣و٢) مليون أمريكى[٢].

وفى هذا الصدد أعربت "الآسيان" عن تحفظها الشديد تجاه التحول المرتقب لمنظمة الأبيك إلى منظمة إقليمية تخضع بالضرورة لسيطرة الثلاثة الكبار: الولايات المتحدة والصين واليابان. والأمر الذى لا شك فيه هو أن مستقبل الآسيان مرهون بالنجاح الذى يمكن أن تحققه دوله الست فى مجال تحرير التجارة فيما بينها بالمقارنة مع الخطوات

---

(١) سليمان المنذرى، لماذا تتحرك أمريكا لتحرير التجارة الدولية، مجلة الأهرام الاقتصادى، العدد ١٣٠١، ٢٠ ديسمبر ١٩٩٣، ص٧٦.

(٢) توماس جورجيسان. القرن الآسيوى وإعادة ترتيب الأولويات الأمريكية. مرجع سابق. ص٥٢.

التنفيذية التى يمكن أن تتخذها منظمة الأبيك. ومن هنا تجد الآسيان نفسها فى مأزق الاختيار ما بين الانفصال عن الأبيك والاستقلال باتحادها، أو البقاء فى الأبيك والخضوع لها قسراً بسبب دخولها فى اتحاد أكبر وتكتل أكثر قوة ووضوحاً [1].

وبعد هذا العرض للتكتلات الاقتصادية العملاقة فى العالم، نجد أن هناك تساؤلاً أساسياً وهو أين موضع دول العالم الثالث من كل هذا ؟

د - دول العالم الثالث والتكتلات الاقتصادية العملاقة:

فى الوقت الذى أصبح العالم لا يعرف فيه إلا لغة التكتلات، وفى الوقت الذى تتجمع فيه أوربا لتكون سوقاً عالمية مشتركة ونظاماً نقدياً موحداً مع إزالة الحواجز الجمركية وحرية انتقال السلع والأموال والأفراد، وحينما تسعى الولايات المتحدة إلى إيجاد تقارب إقتصادى مع كندا لتفتح الباب لمنتجاتها شمالاً، ومع المكسيك جارتها الكبرى فى الجنوب، واذ نرى اليابان ودول شرق آسيا المصنعة حديثاً تنشط كلها فرادى ومجتمعه إلى زيادة ثقل منطقتهم اقتصادياً ومالياً فى العالم كله، ناهيك عن حركة الصين العملاقة التى قد تنضم إلى الدول المجاورة لها فى تكثيف النشاط الاقتصادى وفقاً لأوضاعها الداخلية

---

(١) أحمد محمد فرج. الآسيان والأبيك. خيارات الاقليمية والعالمية فى شرق آسيا، السياسية الدولية. مرجع سابق. ص١٤٢.

وطموحاتها الدولية، نرى مع هذا تشرذماً كبيراً فى باقى دول العالم – الذى يسمى جوازاً العالم الثالث – أو عالم الفقراء[1].

ومما لا شك فيه أن التكتلات الاقتصادية القائمة سوق يكون لها تأثير سلبى على الاستقرار والنظام على كل من المستويين الاقليمى والدولى، حيث قد تؤدى إلى إنهيار نظام التجارة المتعدد الأطراف، وما يترتب على ذلك من ظهور تكتلات دولية تسيطر عليها اليابان والولايات المتحدة والجماعة الأوربية. وفى ظل انتفاء بعض القيود التى يفرضها نظام الجات فى هذه الحالة فإن هذه التكتلات غالباً ما ستتبع سياسات حمائية ضد الولايات الخارجة عن التكتل نظراً لاهتمامها بدعم التجارة فيما بين الدول الأعضاء، الأمر الذى قد يترتب عليه توترات وصراعات بين التكتلات الاقتصادية التى قد توجد فى النظام العالمى[2] . وهذا كله بالطبع على حساب مصالح دول العالم الثالث .

وهكذا نجد أن عالم الغد هو عالم التكتلات العملاقة القائمة على

---

(١) إبراهيم حلمى عبد الرحمن، التطورات الدولية الجارية، فرص ومحاذير . مرجع سابق. ص٣٩.

(٢) ودودة بدران. مفهوم النظام العالمى الجديد فى الأدبيات الأمريكية، دراسة مسحية. عالم الفكر. المجلد٢٣. مرجع سابق. ص٣٤ .

المصالح الاقتصادية المشتركة، أما دول العالم الثالث فالمتوقع فى ظل هذا أن لا تجد مكاناً لها فى عالم الغد، بل سوف تزداد تهميشاً فى ظل عدم قدرتها على إيجاد أى نوع من أشكال التجمع فيما بينها .

ثالثا: إتفاقية الجات : G. A. T. T

الجات هى الاختصار للعبارة الانجليزية "الاتفاقية العامة للتعريفات والتجارة" . وهى معاهدة دولية لتنظيم المبادلات التجارية بين الدول التى وقعت عليها، والتى كان عددها عند عقد هذه المعاهدة ٢٣ دولة فى سنة ١٩٤٧، وأصبح هذا العدد ١١٧ دولة فى أوائل سنة ١٩٩٤ . والجات فى نظر البعض تعتبراً أحد العوامل التى سوف تمهد الطريق لنشأة نظام عالمى جديد [١] .

وقد عقدت الجات منذ إنشائها وحتى اليوم ثمان جولات كان أولها جولة "جنيف" التى بدأت عام (١٩٤٧) وأخرها جولة أوروجواى التى بدأت عام (١٩٨٦) .وقد انتهت جولة أو روجواى إلى إنشاء مؤسسة دولية جديدة هى "منظمة التجارة العالمية Wto" لتقف جنباً إلى جنب مع "صندوق النقد الدولى" " والبنك الدولى للانشاء والتعمير"، ولتكون

---

(١) Fahmy, George, GATT, For and Against, Journal of The Arab Academy For Sciences and Technology, Vol. 20. No 39, January 1995,p. 6.

مسئولة عن الأشراف على التجارة الدولية والعمل على تحريرها.وفى ١٥ ديسمبر عام (١٩٩٣) وقع ممثلو الدول الأعضاء (١١٧) دولة بالأحرف الأولى على إتفاقية إنشاء هذه المنظمة الجديدة، كما وقع عليها وزراء التجارة الخارجية فى الدول الأعضاء فى "مراكش" بالمغرب فى ١٦ أبريل عام (١٩٩٤) لتعرض بعد ذلك على برلمانات الدول الأعضاء للتصديق عليها، ثم تدخل حيز التنفيذ اعتباراً من أول يناير ١٩٩٥ [١] .

وتقضى اتفاقية الجات، والتى تقع فى ٥٥٠ صفحة باجراء تخفيضات فى التعريفات الجمركية العالمية بحيث تصل إلى نسبة (٣٪) مقابل نسبة (٥٪) حالياً على السلع والبضائع المختلفة، وتقضى الاتفاقية كذلك بإلغاء العديد من الحواجز غير الجمركية مثل الحصص المقررة للتدفق الحر للخدمات والبضائع، وذلك فى الوقت الذى تتضمن فيه الاتفاقية ولأول مرة فى تاريخ الجات منذ ٤٦ عاماً بنوداً خاصة بالزراعة والخدمات المالية [٢] .

واتفاقية الجات بالشكل الذى تمت الموافقة عليه وإقراره تستلهم مثلاً أعلى يقوم على مبدأ اقتصادى وهو أن مزيداً من الحرية فى التجارة

---

(١)على لطفى، إتفاقات الجات فى جولة أوروجواى مع التركيز على دور المدير، فى، استراتيجيات التغيير،تحرير سعيد يس عامر،شركة وايد سرفيس للأستثمارات والتطوير الادارى،القاهرة،١٩٩٤، ص١٢١

(٢) تقرير مصر والعالم ١٩٩٣، مركز المحروسة، مرجع سابق، ص٣٦.

يحقق مزيداً من الرفاهية والكفاءة وأن الحماية والقيود عادة ما تقف عقبة فى طريق الكفاءة والرفاهية. ونظرية التجارة الدولية كلها تقوم على فكرة ان حرية التجارة فيها مصلحة للجميع وأن تقييد التجارة ضار بالجميع [١] .

وتؤكد الدراسات أنه فى ضوء اتفاقية الجات سوف تزيد تجارة السلع العالمية نسبة تصل إلى (١٢٪) أى (٤٧٥ مليار دولار) عام (٢٠٠٥) بالمقارنة مما كان عليه الحال قبل دورة أورجواى. وستزيد الاتفاقية صافى دخل دول العالم بما يتراوح بين (٢٠٠و٣٠٠) مليار دولار سنوياً أى أكثر منَ (١٪) من إجمالى الناتج القومى العالمى على مدى عشر سنوات إعتباراً من مطلع يوليو (١٩٩٥) بسبب خفض الرسوم الجمركية فى العالم إلى ما معدله (٣٪) وإلغاء الكثير من الحواجز غير الجمركية. والسؤال الهام الذى يفرض نفسه هو من المستفيد الأكبر من هذه الأرباح. نجد فى الإجابة على هذا السؤال أن أرباح دول الاتحاد الأوربى تبلغ(٨٠) مليار سنوياً ابتداء من عام ٢٠٠٢، وأرباح الولايات المتحدة (٣٦) مليار دولار، وأرباح اليابان (٢٧) مليار

---

(١) سوزان أحمد أبو رية، التغيرات الاقتصادية العالمية وتأثيرها على الهوية الوطنية، فى: أحمد زايد، سامية الخشاب "محرران"، الذات والمجتمع فى مصر، أعمال الندوة السنوية الثالثة لقسم الاجتماع بكلية الآداب جامعة القاهرة، مايو ١٩٩٦، ص٥٥.

دولار، ويضاف إلى قائمة الرابحين دول النافتا، ودولاً من جنوب شرق آسيا [١].

وواضح من هذه الأرقام أن الدول المتقدمة هى المستفيد الأكبر، بينما لا تكاد الدول النامية تحصل على شئ سوى الفتات . بل إن الدول الأفريقية سوف تتحقق لديها خسائر مباشرة تتراوح بين (١,٥-٣) مليار دولار سنوياً [٢].

وهكذا ستستفيد من الجات بصفة أساسية التكتلات الاقليمية العملاقة، والتى ستحقق فوائد ضخمة من الجات أما الدول النامية فسوف تزداد فقراً مع تطبيق الجات [٣] . ذلك أن إطلاق حرية التجارة فى ظل تقسيم العمل الدولى الراهن، وفى ظل تخلف الدول النامية لن تكون له من نتيجة، استناداً إلى نظرية الميزة النسبية، سوى إستمرار الدول النامية فى انتاج المواد الأولية وحرمانها من الدخول إلى عالم

---

(١) علاء كمال، الجات ونهب الجنوب، الطبعة الثانية، مركز المحروسة للبحوث والنشر والتدريب، ١٩٩٦، ص٩٥ .

(٢) على لطفى، إتفاقات الجات فى جولة أوروجواى مع التركيز على دور المدير، مرجع سابق، ص ١٣١.

(٣) Sharpe, M., Problems of Economic Transition, Journal of Translations From Russian, Vol. 36, No. 7, New York, November 1993, p. 64.

التصنيع الفسيح. فالمنافسة مع انعدام التكافؤ فى القوة الاقتصادية والقدرة التنافسية نتيجتها محسومة سلفاً، وهى البقاء للأقوى الذى رسخت قدمه فى ميدان الصناعة . ولهذا فمن التعسف – من الناحية النظرية ومن الناحية العملية على السواء – اعتبار المعاملة التمييزية والأكثر تفضيلاً للدول النامية أو إجراءات الحماية التى تلجأ إليها هذه الدول من قبيل الإجراءات المشوهة للتجارة أو من قبيل سوء التدبير الاقتصادى، التى لا تمكن العالم من الوصول إلى مستوى الرفاهية الأمثل، إذ ليس هناك سبب معقول يدعو الدول النامية إلى التحمس لتحرير تجارتها (بفرض أن الدول الصناعية تقوم بالتحرير الكامل لتجارتها)، إذا كان العالم ككل سيصل إلى الرفاهية المثلى، بينما تبقى هى فى عداد الخاسرين والمتخلفين [١] .

ونجد أن الآثار السلبية التى ستلحق بالدول النامية من جراء تطبيق إتفاقية الجات تتركز فيما يلى:

١ – إسقاط أى شكل من أشكال الحماية للصناعات المحلية الناشئة فى تلك البلدان سيعنى فتح السوق تماماً أمام منافسة المؤسسات الصناعية

(١) إبراهيم العيسوى، الغات واخواتها، النظام الجديد للتجارة العالمية ومستقبل التنمية العربية. الطبعة الأولى. مركز دراسات الوحدة العربية. بيروت. ١٩٩٥، ص٤٢ .

العملاقـة فى دول الشمال، والذى يمكن أن يؤدى إلى محاصرة المشروع الصناعى المحلى والوطنى.

٢- زيـادة أسـعار الحاصلات الزراعية ومنها القمح بشكل أساسى، وذلك بعد إلغاء الدعم والتنافس الأوربى الأمريكى على كسب الأسواق [١].

٣- تحريـر التجارة فى الخدمات سوف يعود بالضرر على البلاد النامية نظراً لأن هذا القطاع هو المجال الطبيعى للشركات عابرة الحدود مثل البـنوك وشـركات الـتأمين العملاقـة التـى لا تسـتطيع شـركات البلاد النامية أن تتنافس معها بعد تحرير التجارة الدولية فيها [٢].

٤- إخـراج العمالـة مـن دائـرة إتفاقـية "الجـات" يعنـى تقيـيد تصـدير العمالـة، والتـى تعـتمد علـيها كـثير مـن الدول النامية كأحد المصادر الرئيسـية لـزيادة الـدخل القومى، وإخراج العمالة من نطاق "الجات" واعتـبارها سـلعة مقـيدة يـتواكب أيضـاً مع اتجاه دول الشمال لفرض المـزيد مـن القـيود حول الهجـرة، وحول إستيراد العمالة الوافدة من الجنوب [٣].

ووفقاً لهذا، فمن المرجح أنه مع تطبيق اتفاقية "الجات" ستكون

---

(١) علاء كمال، الجات ونهب الجنوب، مرجع سابق، ص ١٠٨ .

(٢) سـعيد الـنجار. تجديـد الـنظام الاقتصـادى والسياسـى فـى مصـر. الجـزء الثانى. الطبعة الأولى. دار الشروق. القاهرة. ١٩٩٧. ص٤٠.

(٣) علاء كمال. الجات ونهب الجنوب. مرجع سابق. ص١٠٩

مكاسب الدول الصناعية المتقدمة أكبر كثيراً، ومن ثم ستكون مكاسب الدول النامية أقل كثيراً، إن لم تتحول إلى خسائر، عندما تؤخذ آثار تحرير الخدمات ونتائج الاتفاقات المتعلقة بالاستثمارات الأجنبية والملكية الفكرية في الحسبان. وذلك بإعتبار أن هذه المجالات تمثل "مناطق نفوذ" خاصة بالدول الصناعية المتقدمة، وليس للدول النامية – بصفة عامة – شأن يذكر فيها (١).

وحتى لا تجني الدول النامية أية فائدة من وراء الاتفاقية فقد حرصت الدول الغنية التي قامت باعدادها على عدم ارتفاع نسبة الخفض في التعريفة الجمركية على منتجات دول العالم الثالث التي يمكن أن تنافس منتجات هذه الدول مثل الجلود والمنسوجات، وإذا كانت اتفاقية الجات قد ألغت نظام الحصص الذي كان مفروضاً على صادرات الدول النامية إلى الأسواق الدولية إلا أنها راعت مصالح الدول الصناعية المتقدمة عندما خفضت التعريفة الجمركية على المنتجات الصناعية مما يعطيها ميزة تنافسية على صناعات العالم الثالث التي تتحمل أعباء استيراد التكنولوجيا والمواد الخام من الخارج(٢).

وهكذا تشكل الجات امتداداً صارخاً لنفس السياسات التجارية

---

(١)إبراهيم العيسوى. الغات وإخواتها . مرجع سابق. ص ١١٦ .

(٢) تقرير مصر والعالم ١٩٩٣. مرجع سابق. ص٣٩ .

الاحتكارية التى ينتهجها الغرب الصناعى منذ بضعة عقود، والتى كان من أبرز نتائجها احتكار أسواق المنتجات الزراعية والمواد الأولية والمواد الخام بما فيها النفط الذى يباع حالياً بما يقل عن نصف قيمته الحقيقية[١].

ومما سبق يمكن القول إن اتفاقية الجات تأتى ضمن خطوات إعادة رسم الخريطة الاقتصادية للعالم بما يحقق مزيداً من الأرباح لأغنياء الشمال على حساب الغالبية العظمى من فقراء الجنوب .

رابعا: ظاهرة العولمة: Globalization

لقيت العولمة اهتماماً شديداً على كافة المستويات : الدولية والإقليمية والمحلية، وتداولها المفكرون والمثقفون من كل اتجاه. وقد ظهرت لأول مرة باعتبارها ترجمة للكلمة الانجليزية Globalisation ، وإن كانت هناك ترجمات مختلفة لها مثل الكوكبية والكونية والكوكبة، ولكن بغض النظر عن هذه الاختلافات، فإن العولمة قصد بها ظهور اتجاه جديد لصبغ الحياة الاقتصادية والاجتماعية بالصبغة العالمية [٢].

ويعرف الكاتب المغربى "عابد الجابرى " العولمة بأنها ترجمة

---

(١) علاء كمال، الجات ونهب الجنوب، مرجع سابق،ص ١٢٦ .

(٢) محمد عبد الشفيع عيسى . التنمية وأوهام خمسة، فى، السياسة الدولية، العدد ١٣٣ ، ١٩٩٨، ص٦٨ .

لكلمة Mondialisation الفرنسية والتى تعنى نقل الشيء من المستوى المحدود إلى المستوى اللامحدود، أو جعله عالمياً وملكاً للإنسانية جميعها. والعولمة بهذا المعنى تفيد فى إلغاء الحدود بين الدول والشعوب بالمعنى المجازى، فتنشأ بذلك حركة تبادلية يكون مجالها عبر العالم كله، أى داخل فضاء يشمل أرجاء المعمورة دون تمييز (١).

أما "إسماعيل صبرى عبد الله" فيعرف العولمة بكونها "التداخل الواضح لأمور الاقتصاد والاجتماع والسياسة والثقافة والسلوك، دون اعتداد يذكر بالحدود السياسية للدول ذات السيادة، أو انتماء إلى وطن محدد أو لدولة معينة دون حاجة إلى اجراءات حكومية (٢).

وبذلك لا تستهدف العولمة إزالة القيود الاقتصادية فقط، وإنما تستهدف أيضاً إزالة قيود الدولة الوطنية، فهى تمارس تجريد سياسة الدولة الوطنية من قوتها (٣) .

ويرى "السيد ياسين" أن للعولمة تجليات متعددة، اقتصادية

---

(١) هالة مصطفى، الاتحاد البرلمانى الدولى والعولمة، فى ، قضايا برلمانية، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام ، القاهرة،العدد ٧ ، أكتوبر ١٩٩٧، ص٤ .

(٢) السيد ياسين، معركة فكرية حول العولمة، الأهرام، ١٩٩٨/٤/٢٣، ص٣٤.

(٣) أولريش بك، ما هى العولمة . ترجمة . أبو العيد دودو. الطبعة الأولى. منشورات الجمل، ١٩٩٩، ص ١٥.

وسياسية وثقافية واتصالية. فالتجليات الاقتصادية تظهر فى الاعتماد المتبادل، وفتح الأسواق بغير قيود أمام التجارة العالمية والتبادل الاقتصادى. أما التجليات السياسية فتركز على التعددية الديمقراطية واحترام حقوق الانسان، وبالتالى ليس هناك فى القرن الحادى والعشرين أى مجال للنظم الشمولية والسلطوية التى تستبد بالشعوب، وتقهر المواطنين. ومن ناحية أخرى تتمثل التجليات الثقافية فى صياغة ثقافة عالمية إنسانية تعلو فوق القيم البالية التى تتشبث بها بعض المجتمعات تحت شعار الخصوصية الثقافية(١).و أخيراً هناك عولمة إتصالية تبرز أكثر ما تبرز من خلال البث التليفزيونى عن طريق الأقمار الصناعية، وبصورة أكثر عمقاً من خلال شبكة الانترنت التى تربط البشر فى كل أنحاء المعمورة (٢).

وتقودنا هذه التجليات إلى عرض الاتجاهات الرئيسية فى دراسة العولمة:

الاتجاه الأول : يؤيد هذا الاتجاه العولمة تأييداً مطلقاً، وهو

---

(١) السيد ياسين، مجتمع الألفية الثالثة: قيمة وتناقضاته وآفاق تطوره ، فى : مصر فى القرن ٢١، الآمال والتحديات، تحرير، أسامة الباز، مركز الأهرام للترجمة والنشر، القاهرة، ١٩٩٦، ص١١٢ .

(٢) السيد ياسين. فى مفهوم العولمة، المستقبل العربى، العدد ٢٨٨، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، فبراير ١٩٩٨، ص١٢ .

يفهم العولة أو يحاول تصويرها على أنها تنطوى على عملية تحرر من أطر الدولة القومية إلى أفق الإنسانية الواسع، تحرر من نظام التخطيط الآمر الثقيل إلى نظام السوق الحرة، تحرر من الولاء لثقافة ضيقة ومتعصبة إلى ثقافة عالمية واحدة يتساوى فيها الناس والأمم جميعاً، تحرر من التعصب لأيديولوجيا معينة إلى الانفتاح على مختلف الأفكار من دون أى تعصب وتشنج، تحرر من كل صور اللاعقلانية الناتجة من التحيز المسبق لأمة أو دين أو أيديولوجيا بعينها إلى عقلانية العلم وحياد التقانة [1].

ويرى منظرو هذا الاتجاه أن مراعاة البعد الاجتماعي واحتياجات الفقراء أصبحت عبئاً لا يطاق، وان دولة الرفاه تهدد المستقبل ، وانها كانت مجرد تنازل من جانب رأس المال إبان الحرب الباردة، وإن ذلك التنازل لم يعد له الآن ما يبرره بعد انتهاء هذه الحرب. كما يذهب هؤلاء المنظرون إلى أنه على كل فرد أن يتحمل قدراً من التضحية حتى يمكن كسب المعركة فى حلبة المنافسة الدولية، وأن شيئاً من اللامساواة بات أمراً لا مناص منه. وقد وجدت هذه الأفكار انعكاسها الواضح فى السياسات الاقتصادية الليبرالية، التى تطبق الآن

---

(١) جلال أمين، العولة والدولة. المستقبل العربى. العدد ٢٨٨. مرجع سابق، ص٣١.

فى مختلف دول العالم دون مشاركة الناس أو موافقتهم على تلك السياسات(١).

الاتجاه الثانى: يرفض هذا الاتجاه العولمة على الاطلاق، على أساس أنها ليست فى حقيقتها سوى إعادة إنتاج لنظام الهيمنة الرأسمالى القديم، أو هو فى عبارة ساخرة تحقيق الأهداف الخالدة للرأسمالية والتى تتركز فى الاستغلال وتحقيق أعلى معدلات الربح ولو على حساب الفقراء وشعوب العالم الثالث، وان كان ذلك بوسائل أخرى(٢). فبعد قرن طغت فيه الأفكار الاشتراكية والديموقراطية ومبادئ العدالة الاجتماعية، تلوح الآن فى الأفق حركة مضادة تقتلع كل ما حققته الطبقة العاملة والطبقة الوسطى من مكتسبات. وليست زيادة البطالة، وانخفاض الأجور، وتدهور مستويات المعيشة، وتقلص الخدمات الاجتماعية التى تقدمها الدولة، وإطلاق آليات السوق، وابتعاد الحكومات عن التدخل فى النشاط الاقتصادى وحصر دورها فى "حراسة

---

(١) رمزى زكى، مقدمة كتاب، هانس بيترمارتين، هارالد شومان، فخ العولمة، الاعتداء على الديمقراطية والرفاهية، ترجمة، عدنان عباس على، سلسلة عالم المعرفة، العدد ٢٣٨، المجلس الوطنى للثقافة والفنون والآداب، الكويت، أكتوبر ١٩٩٨، ص٩.

(٢) السيد ياسين، نحو خريطة معرفية للعولمة (١)، الأهرام، ١٩٩٨/١١/١٩، ص٣٤.

النظام"، وتفاقم التفاوت فى توزيع الدخل والثروة بين المواطنين – وهى الأمور التى ترسم الآن ملامح الحياة الاقتصادية والاجتماعية فى غالبية دول العالم – كل هذه الأمور ليست فى الحقيقة إلا عودة لنفس الأوضاع التى ميزت البدايات الأولى للنظام الرأسمالى إبان مرحلة الثورة الصناعية (١٧٥٠ – ١٨٥٠). وهى أمور سوف تزداد سوءاً مع السرعة التى تتحرك بها عجلات العولمة المستندة إلى الليبرالية الحديثة[١].

كما يرى أصحاب هذا الاتجاه أن الأشياء البراقة التى اقترنت بالحديث عن العولمة مثل حقوق الإنسان والديموقراطية، والإشادة بالعقلانية والعلم، وبقدرة التقانة الحديثة على التغلب على كل ما يعترض الإنسان من عوائق ومشكلات، والهجوم على التعصب بكل أشكاله : الدينى أو القومى أو العرقى، والتحرر من كل صور الاستعباد، هو محض خرافة[*]. فالذى تجرى عولمته ليس إلا سلعاً وخدمات بعينها، ذات طبيعة وخصائص معينة، أفرزتها ثقافة بعينها، وأنه

---

(١) رمزى زكى، مقدمة كتاب، هانس مارتين، هارالد شومان، مرجع سابق، ص٨-٩.

(*) الدليل على ذلك الاحتلال الامريكى الغاشم للعراق،وفرض العقوبات على سوريا.وغض الطرف عما تقوم به إسرائيل من ممارسات وحشية تتنافى مع أبسط حقوق الانسان .

ليس هناك أى التزام قانونى أو دينى أو خلقى أو فنى يجبر دول العالم المختلفة على قبول هذه السلع والخدمات والثقافة بالذات [1]. ففى كل دول العالم توجد أفكار متنوعة ترتكز على مفاهيم دينية مختلفة، وعلى فلسفات مختلفة، وعلى واقع اجتماعى مختلف، وعلى تاريخ مختلف. والشيء المؤكد، أن كل هذه الظواهر تتداخل فى عصرنا. فكل حضارة تثرى بالحضارات الأخرى، لكن المهم أن يحتفظ كل إنسان بفرديته، مثل النباتات فى حديقة تختلف فى مظهرها وفى حجمها وفى ألوانها، لكنها فى مجموعها تكون حديقة واحدة. أما سيادة حضارة واحدة، تتشكل حول الرأسمالية الاحتكارية وعبادة الدولار وتاريخ الولايات المتحدة الأمريكية وحدها، فإن هذا سيؤدى ولا شك إلى إفقار الإنسانية كلها[2].

كما يشير "هانس بيترمارتين"، و "هارالد شومان" إلى أنه مع نمو العولمة سوف يزداد تركز الثروة، وتتسع الفروق بين البشر والدول

---

(١) جلال أمين، العولمة والدولة، مرجع سابق، ص٣١-٣٢.

(٢) إيف جرينيه، صراع الحضارات أم حوار الثقافات، فى : صراع الحضارات أم حوار الثقافات؟أوراق ومداخلات المؤتمر الدولى حول "صراع الحضارات أم حوار الثقافات، القاهرة ١٠-١٢ مارس ١٩٩٧، تحرير، فخرى لبيب، منظمة تضامن الشعوب الافريقية الآسيوية، مطبوعات التضامن (١٧٣)، القاهرة، ١٩٩٧، ص١٨٣.

اتساعاً لا مثيل له. وهما يشيران إلى أن (٣٥٨) مليارديراً فى العالم يمتلكون ثروة تضاهى ما يملكه (٢,٥) مليار من سكان المعمورة، أى ما يزيد قليلاً على نصف سكان العالم. وأن هناك (٢٠٪) من دول العالم تستحوذ على (٨٥٪) من الناتج العالمى الإجمالى، وعلى (٨٤٪) من التجارة العالمية، ويمتلك سكانها (٨٥٪) من مجموع المدخرات العالمية. وهذا التفاوت القائم بين الدول يوازية تفاوت آخر داخل كل دولة، حيث تستأثر قلة من السكان بالشطر الأعظم من الدخل الوطنى والثروة القومية، فى حين تعيش أغلبية السكان على الهامش. وهذا التفاوت الشاسع فى توزيع الدخل والثروة سواء على الصعيد العالمى أو على الصعيد المحلى، لم يعد بالأمر المزعج، بل بات فى رأى منظرى العولمة مطلوباً فى حلبة التنافس العالمى الضارى [١].

كما يظهر التناقض بين ما تدعو إليه العولمة وما يتم تنفيذه على أرض الواقع من أنه فى الوقت الذى تدعو فيه العولمة إلى حرية انتقال المعلومات و الأفكار ورؤوس الأموال وفتح كل الحدود وإزالة كل الحواجز بين الدول، نجد الدول المتقدمة تسن التشريعات التى

---

(١) رمزى زكى، مقدمة كتاب هانس بيترمارتين. وهار الدشومان. مرجع سابق. ص ١٢-١١.

تضع المزيد من القيود أمام هجرة الأيدى العاملة من دول الجنوب إليها [١].

وهكذا فالعولمة وفقاً لهذا الاتجاه ليست إلا محاولة جديدة لفرض الهيمنة الأمريكية على كل دول العالم .

الاتجاه الثالث : إتجاه نقدى يحاول فهم القوانين الحاكمة للعولمة، ويدرك سلفاً أن العولمة عملية تاريخية حقاً، ولكن ليس معنى ذلك التسليم بحتمية القيم التى تقوم عليها فى الوقت الراهن، والتى تميل فى الواقع إلى إعادة انتاج نظام الهيمنة القديم، و تقديمه فى صورة جديدة. وهذه الاتجاهات برزت فى أوروبا، وفى فرنسا على وجه الخصوص، من خلال الموقف الرافض للحزب الاشتراكى الفرنسى، والذى تبلور بشكل خاص فى تقرير الحزب الصادر فى ٣ أبريل عام ١٩٩٦ بعنوان : "العولمة وأوربا وفرنسا"، وهو يتضمن أعنف نقد للعولمة الأمريكية. فضلاً عن ذلك، بدأت تتصاعد داخل الولايات المتحدة الأمريكية نفسها حركات فكرية مضادة للعولمة، لم تقنع بالنقد التفصيلى لكل جوانب العولمة الاقتصادية والسياسية والثقافية ولكنها –

---

(١)Sassen, Saskia, Losing Control? Sovereignty in an Age of Globalization, Columbia University press, New York, 1996, p. xvi.

أبعد من ذلك - تحاول أن تقدم البديل. ولعل أبلغ ما يعبر عن هذه الحركات النشطة حالياً الكتاب الذى حرره "جيرى ماندر" و"ادوارد سميث" عام ١٩٩٦ وعنوانه: القضية ضد الاقتصاد الكونى ونحو تحول إلى المحلية [١].

ومما سبق يمكن القول بأن العولمة تمثل تحدياً جديداً تفرضه دول الشمال المتقدم على دول الجنوب الفقير. وهى فى المقام الأول والأخير ليست إلا محاولة لفرض المزيد من الهيمنه والسيطرة الأمريكية والغربية على كل دول العالم .

خامساً: النظام الاقتصادى العالمى الجديد والدول النامية:

هناك العديد من المؤشرات التى تدل على أن مصير أغلب دول الجنوب فى ظل النظام الاقتصادى العالمى الجديد سوف يكون " المزيد من التهميش"، وبالذات تلك الدول التى تعانى من عدم أو ضعف القدرة على التكيف مع المتغيرات الجديدة خاصة وأن أغلب هذه الدول خرجت من عقد الثمانينات وهى تعانى من مشكلات متفاقمة، اقتصادية وإجتماعية وسياسية. ولذلك يؤكد البعض أن انتهاء التناقض بين الشرق

---

(١) السيد ياسين. فى مفهوم العولمة. المستقبل العربى. العدد ٢٨٨. مرجع سابق. ص ١٢-١٣.

والغرب سوف يكون على حساب تعميق التناقض بين الشمال والجنوب[1].

وفيما يلى عرض لأهم المؤشرات التى تكتشف عن تزايد احتمالات تهميش أغلب دول العالم الثالث فى ظل النظام الاقتصادى العالمى الجديد :

١- زيادة عدد الفقراء فى العالم، حيث ارتفع عدد فقراء العالم من ٤٠٠ مليون عام (١٩٧٠) إلى ٨٠٠ مليون عام (١٩٨٠)، ثم تجاوز المليار نسمة عام (١٩٩٢) . وكذلك أصبح متوسط دخل الفرد فى الشمال يساوى [٥٢] ضعفاً متوسط دخل الفرد فى الجنوب بعد أن كان يساوى [٣٨] ضعفاً فى عام ١٩٦٠ [2].

٢- من المتوقع أن التحولات التى حدثت فى الاتحاد السوفيتى السابق ودول أوربا الشرقية سوف تؤدى إلى تغيير فى أولوية توجيه المساعدات من أجل التنمية، حيث من المتوقع أن توجه أغلب القروض والمساعدات والاستثمارات إلى دول أوروبا الشرقية وجمهوريات الاتحاد السوفيتى السابق، وسيكون ذلك على حساب الموارد التى

---

(١) حسنين توفيق إبراهيم، النظام الدولى الجديد فى الفكر العربى، مرجع سابق، ص ٧٣ .

(٢) World Resources Institute, World Resources, 1992-1993, Oxford University Press, New York, 1993, p. 1-3.

تقدم إلى دول العالم الثالث[1].

٣- مع نهاية الحرب الباردة وإنفراد المعسكر الرأسمالى بالعالم، توجهت سياسته الدولية إلى فرض سيطرته على البلدان النامية التى لا زالت تنازع من أجل الاستقلال الاقتصادى، وتحقيق التطور فى المجالات كافة بالشكل الذى يقلل الفجوة بينها وبين الدول المتقدمة . وقد وضحت السياسة الجديدة للدول المتقدمة بالعودة إلى إستعمال القوة لإجبار البلدان النامية، التى تحاول الافلات من فلكها، على التخلى عن محاولاتها هذه، مهما كانت أهدافها، سواء كانت محلية بحتة تتصل بتحقيق قوة إقتصادية ذاتية، أو كانت لها مصالح إقليمية تسعى لتحقيقها، أو فى سعيها للظهور كقوة عالمية جديدة يمكنها أن تنافس القوى الموجودة بندية "العراق، يوغسلافيا، ليبيا، الجزائر وغيرها" كما تعمل الدول المتقدمة على إدامة التفاوت بينها وبين الدول الفقيرة وتعميقه بهدف تحقيق مصالحها فى السيطرة على المواد الطبيعية فى البلدان النامية وضمانها سوقاً لتصريف منتجاتها ومجالاً لتحويل بعض صناعاتها

---

(١) Love, Alexander R., Aid in Transition,Development Co-operation, Development,Assistance Committee,1993, Report , p.

المتقادمة مستقبلاً [(١)].

٤- من المعروف أن ظروف الحرب الباردة في ظل وجود الاتحاد السوفيتي السابق كانت تتيح نطاقاً ملائماً لتحرك بلدان العالم الثالث على المستوى الدولى الأمر الذى كان يساعد نظم الحكم فيها على توفير بعض موارد القوة اللازمة لاستمرارها وبقائها فى الحكم، ومع انتهاء هذه المرحلة على المستوى الدولى بدأت هذه البلدان تواجه صعوبات عديدة، حيث أدى إنهيار الاتحاد السوفيتي والنظام الشيوعى فيه وفى بلدان أوربا الشرقية إلى انهيار بعض الأنظمة التى ارتبطت بالاتحاد السوفيتي ومجموعة الدول الاشتراكية السابقة " سقوط نظام مانجستوهيلا ماريام فى أثيوبيا، إنهيار النظام السياسى الذى كان قائماً فى اليمن الجنوبية، وانهيار نظام "سناندينستا" فى أمريكا الجنوبية" [(٢)].

٥- إنجازات الثورة المعلوماتية، وما يمكن أن تؤدى إليه من تخليق وتحديث لموارد بدلية للطاقة وبعض الموارد الخام الأخرى. غالباً ما

---

(١) سعد حسين فتح الله، التنمية المستقلة، المتطلبات والإستراتيجيات والنتائج، دراسة مقارنة فى أقطار مختلفة، الطبعة الأولى مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ١٩٩، ص ١٥ .

(٢) محمد سعد أبو عامود، السياسة، العلم، الفكر، الممارسة، مكتبة كلية الاقتصاد والعلوم السياسة، جامعة القاهرة، ١٩٩٣، ص٢٥١.

سوف تؤدى إلى تناقص الأهمية الاستراتيجية للمواد الخام التى تمتلكها بلدان العالم الثالث[1].

٦- من المرجع فى ظل التكتلات الاقتصادية العملاقة ومع تطبيق اتفاقية "الجات" أن تكون مكاسب الدول الصناعية المتقدمة أكبر كثيراً، ومن ثم ستكون مكاسب الدول النامية أقل كثيراً، إن لم تتحول إلى خسائر [2].

٧- من المتوقع أن يزداد تهميش العالم الثالث بخطوات متسارعة فى ظل العولمة. فالعولمة نظام لم يأت نتيجة اتفاقيات أو قرارات من هيئات دولية، وإنما هو كالموضة، أسلوب يفرضه من يملك القوة فى إطار معين ويطرحه على المجتمع العالمى مصحوباً بالتنفيذ عن طريق مؤسساته . والدول الكبرى تعنى بالعولمة لمصلحتها رفع الحواجز المقامة بين الدول وبعضها لتيسير إنسياب السلع والخدمات بين الدول دون قيود ودون حدود لأنها تدرك أن لها اليد الطولى فى هذا المجال لتفرض على دول العالم الثالث إنتاجها لتقدمها التكنولوجى، ولأنها لم تعط الفرصة الكافية للدول الأقل تقدماً لكى

---

(١) محمد عبد القادر حاتم، موسوعة المجالس القومية المتخصصة، مرجع سابق، ص ٤٦٩.

(٢) إبراهيم العيسوى، الغات وإخواتها. مرجع سابق. ص ١١٦

تستكمل قدراتها الصناعية وتقاوم المنافسة الغربية. وما من شك أن العولمة لو سارت على هوى ما تريده الدول الغربية واستكانت الدول النامية لهذا التيار لفقدت كل الفرص المتاحة لها [١].

٨- في ضوء العولمة وعمليات "التحرر الاقتصادى" التى تمت فى إطار صعود الليبرالية الحديثة، وإضعاف دور الدولة، فقد ارتفعت بشكل واضح درجة المخاطر التى يتعرض لها المتعاملون فى الاقتصاد العالمى. وهو أمر سبب، ويسبب بلا شك، اضطراباً واضحاً فى عملية صنع القرار الاقتصادى للحكومات وللمصدرين وللمستوردين والمستثمرين على الساحة لدولية. وكذلك من أخطر ما ترتب على العولمة هو أن كثيراً من الأحداث الاقتصادية الجسام، ذات التأثيرات الخطيرة، لم يعد بالإمكان التنبؤ بها ومن ثم الاستعداد لها [٢].

٩- من المتوقع فى ظل العولمة أن تتضاعف مخاطر عدم الاستقرار الاقتصادى والسياسى، مما يعنى تعريض المكاسب التى حققتها

(١) حسن عباس زكى، الرابحون والخاسرون فى العولة، الاهرام الاقتصادى، العدد ١٥٦٥، ١٩٩٩/١/٤، ص٢٥.

(٢) رمزى زكى، آليات الفوضى فى الاقتصاد العالمى الراهن، مجلة العربى، الكويت، العدد ٤٨٢، يناير ١٩٩٩، ص١١٣ .

الدول النامية للضياع مثلما حدث فى اندونيسيا [١] . وكذلك من المتوقع أن يصبح العمال فى الدول النامية أسوأ حالاً نتيجة للتدفقات الدولية الأكثر حرية للسلع والخدمات [٢] .

١٠- هناك عوامل موضوعية تحد من دور دول الجنوب فى عملية تشكيل النظام الدولى الجديد أهمها : زيادة حدة التفاوت الاقتصادى والاجتماعى بين دول الجنوب، وغياب الحد الأدنى من الاتفاق حول الأولويات الاستراتيجية بين هذه الدول، وكذلك ضعف هياكل ومؤسسات التعاون والتنسيق التى تمثل إطاراً للحركة الجماعية لدول الجنوب، فضلاً عن وجود بعض السياسات والأدوات التى تستخدمها بعض الدول الرأسمالية المتقدمة للحيلولة دون تبلور حركة جماعية فاعلة ومؤثرة على مستوى الجنوب أو حتى على مستوى بعض أقاليمه الأساسية [٣].

---

(١) The World Bank, World Development Report 1999/2000 , Entering The St Century, Oxford University Press, 2000 p. 111.

(٢) جارى بيرتلس وآخرون ، جنون العولمة، تفنيد المخاوف من التجارة المفتوحة ، ترجمة، كمال السيد، الطبعة الأولى ، مركز الأهرام للترجمة والنشر، القاهرة، ١٩٩٩، ص ١٦٠.

(٣) حسنين توفيق إبراهيم. النظام الدولى الجديد فى الفكر العربى. مرجع سابق. ص ٧٥ .

وهكذا تكشف المؤشرات عن ضرورة قيام دول العالم الثالث بتقييم شامل لسياساتها وإستراتيجياتها فى ضوء المتغيرات الاقتصادية العالمية الجديدة . وكذلك ضرورة قيامها بتنمية درجة الاعتماد الذاتى على النفس، ومحاولة إيجاد نوع من الاتفاق حول الأولويات الاستراتيجية بينها، وتنمية إطار لحركتها الجماعية. وذلك حتى تستطيع أن تجد لها مكاناً فى القرن الحادى والعشرين .

خاتمة :

ظهـر مـن خلال عرض هذا الفصل أن الاتجاه نحو الأخذ بسياسة الخصخصـة قـد ارتـبط بحـدوث العديد من المتغيرات الاقتصادية العالمية الجديـدة وغـير المسبوقة، مما أدى بالكثير من الدول النامية التى كانت تأخـذ بـالـنظام الاقتصـادى المـوجه، إلى إعـلان التخلى عنه، والاتجاه إلى آلـيات السوق. وتتمثل أهم هذه المتغيرات فى الثورة المعلوماتية وما أدت إليه من تزايد إتساع الهوة بين الشمال والجنوب، والاتجاه الواضح نحو التكـتلات الاقتصـادية العملاقـة ومـا سوف تؤدى إليه من زيادة مكاسب الشـمال الغنـى على حساب الجنوب الفقير. وكذلك اتفاقية الجات والتى سـوف تـؤدى إلى فقـدان العـالم الـثالث لميـزتـه النسبية فى المواد الخام . بالاضـافة إلى العولمة، والتى تعد محاولة جديدة لفرض المزيد من الهيمنة والسيطرة الأمريكية والغربية على كل دول العالم .

وأخـيراً تكشـف هـذه المـتغيرات بمـا تقدمـه من مؤشرات عن أن مصـيراً غلب دول الجنوب سوف يكون المزيد من التهميش ما لم تقم هذه الدول بإعادة تقييم سياساتها واستراتيجياتها فى ضوء المتغيرات الدولية والاقليمـية الجديدة، وكذلك ما لم تقم بتنمية الاعتماد الذاتى والجماعى على النفس.

الفصل الخامس

الأسس النظرية لسياسة التخصيصية

المحتويات



مقدمة :

تمثل التخصيصية أو " الخصخصة "Privatization" إعادة تقييم لدور الدولة الاقتصادى والاجتماعى وتدخلها فى الحياة الاقتصادية والسياسية فى المجتمع الرأسمالى [١] . وفى هذا الصدد برزت الدعوة للخصخصة كأحد الحلول المطروحة لعلاج أوجه الخلل فى الهياكل الاقتصادية وللارتقاء بمستوى الكفاءة والأداء، وانتشرت فى كثير من دول العالم على اختلاف مستوى تقدمها وتفاوت النظم المتبعة فيها، مما جعلها تبدو كظاهرة عامة فى كل المجتمعات المتقدمة منها والمتخلفة [٢] .

ويلاحظ أن السبق والريادة فى تجربة الخصخصة قد أتى من الدول الصناعية الكبرى، والتى يغلب على اقتصادها الطابع الرأسمالى، مثل إنجلترا وفرنسا. وتبرير ذلك يكمن فى رغبة هذه الدول فى زيادة إنتاجية شركاتها العامة، والمنظمات التى تشرف على الملكيات والخدمات العامة. أما الدول النامية فقد أتت بدور تابع، وكان هدفها

---

(١) أسامة محمد الفولى، مقدمة فى الاقتصاد الإجتماعى، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، ١٩٩٣، ص ١٠٩.

(٢) رابح رتيب، مستقبل الخصخصة، كتاب الأهرام الاقتصادى، العدد ١٠٥، أغسطس ١٩٩٧، ص ٥.

من الاتجاه إلى الخصخصة هو التخلص من المشروعات الخاسرة، حيث أن هذه الدول مثقلة بأعباء المشروعات العامة، والتى لا تعمل بصورة جيدة [١] .

وقد كان العامل الأساسى الذى دفع بعض حكومات الدول النامية لتبنى سياسة التخصيصية هو المشاكل التمويلية الناتجة من حدوث عجز مزمن فى الموازنات العامة والعجز الكبير فى موازين المدفوعات. حيث تحولت بعض وحدات القطاع العام إلى وحدات تمتص موارد الموازنة العامة وأصبحت مصدراً لضياع واستنزاف الموارد المحدودة فى معظم هذه الدول [٢] . كما لعبت المؤسسات الدولية من خلال برامج الإصلاح الاقتصادى وتخفيض المديونية الخارجية دوراً لا يقل أهمية فى تحفيز الدول النامية على المضى نحو تحويل الملكية العامة إلى ملكية خاصة، رغم أن هذه المؤسسات كان لها دورها الهام فى الخمسينيات والستينات فى دعم ومساندة بقاء قطاع الأعمال العام فى قيادة العملية التنموية. وهكذا كان لقوى الضغط الداخلية والخارجية أثرهما فى أن تبدأ معظم الدول النامية فى تبنى برامج

(١) أحمد ماهر، اقتصاديات الإدارة، مرجع سابق، ص ٩.

(٢) محمد ناظم حنفى، الإصلاح الاقتصادى وتحديات التنمية، الطبعة الأولى، مكتبة جامعة طنطا، ١٩٩٢، ص ٣٩.

التحويل من ملكية الدولة للوحدات الإنتاجية والخدمية إلى مؤسسات وأفراد القطاع الخاص[١] .

وعلى الرغم من أن التخصيصية وفتح الأسواق الدولية، وسهولة تدفق السلع ورؤوس الأموال والأفكار حول العالم، تقدم فرصاً ضخمة للنمو فى الدول النامية، إلا أنها تجيء أيضاً بمخاطر جديدة بالنسبة للبلايين من البشر[٢] . وتتعلق هذه المخاطر بالنسبة للدول النامية بقدرتها التنافسية فى الأسواق العالمية فى ظل المشكلات والأزمات التى تعيشها، وفى ظل تخلفها التكنولوجى [٣] .

وعلى هذا، فسوف أحاول فى هذا الفصل القيام بعرض للأسس النظرية لسياسة الخصخصة من حيث تناول معناها وأهدافها ودوافعها، مع الاشارة إلى مدى جدوى سياسة الخصخصة وضرورتها

---

(١) مدحت حسنين، التخصيصية، السياسة العربية بشأنها، دواعيها والأهداف المرجوة منها، الطبعة الأولى ، دار سعاد الصباح، الكويت، ١٩٩٣، ص ١٦.

(٢) The World Bank, World Development Report 1995, Workers in an Integrating World, Oxford. University press, 1995, pp. 5-6.

(٣) Hughes, Helen (ed.) , Dangers of Export pressimism, Developing Countries and Industrial Markets, An International Center for Economic Growth Publication, ICS Press, California, 1992, pp. 9-10.

واستعراض أشكالها المختلفة، ثم التطرق لأهم الآثار الإيجابية والسلبية المترتبة على تطبيقها .

ووفقاً لهذا، فسوف أعرض هذا الفصل من خلال المحاور التالية:

١- التخصيصية: معناها وأهدافها.

٢- دوافع الخصخصة.

٣- جدوى سياسة الخصخصة وضرورتها.

٤-أساليب التخصيصية.

٥- الآثار الايجابية والسلبية لسياسة الخصخصة.

أولاً : التخصيصية : معناها وأهدافها :

يمكن إرجاع فكرة تطبيق سياسة التخصيصية(*). والتى تهدف إلى التحول نحو نمط الإنتاج الخاص إلى " ابن خلدون"، عندما تحدث عن أهمية اضطلاع القطاع الخاص بالإنتاج منذ أكثر من ستمائة عام فى عام (١٣٧٧). وتأكد هذا المعنى مع مناداة " آدم سميث" فى كتابه

(*)تعددت التسميات التى ظهرت فى هذا الصدد من خصخصة إلى التخصصية، أو الخصوصية، أو الخاصخصة، أو الأهلنة، أو إعادة الهيكلة، أو اللامركزية، وإلى غير ذلك من المسميات كالتحول إلى الخاص أو توسيع قاعدة الملكية. غير أن الدراسة تميل إلى استخدام مصطلحى الخصخصة والتخصيصية، باعتباريهما من أكثر التسميات شيوعاً وانتشاراً.

الشهير" ثروة الأمم" الذى نشر فى عام (١٧٧٦)، بالاعتماد على قوى السوق والمبادرات الفردية، وذلك من أجل زيادة التخصص وتقسيم العمل، وبالتالى تحقيق الكفاءة الاقتصادية سواء على المستوى الجزئى أو الكلى، وبهذا تشكل أفكار ابن خلدون وآدم سميث جوانب هامة ترتبط مباشرة بسياسة التخصيصية[١].

أما فى العصر الحديث، فقد ظهرت كلمة الخصخصة فى الغرب الرأسمالى كرؤية اقتصادية للخروج من أزمة النظام الرأسمالى، والهدف الجوهرى منها هو إعادة توزيع الدخل والثروة لصالح القطاع الخاص، وإبعاد الدولة كلية عن النشاط الاقتصادى، باعتبار أن هذه هى الليبرالية الجديدة التى يراها الغرب كفيلة بالخروج من أزمة الرأسمالية.وكانت السيدة "مارجريت تاتشر" رئيسة الوزراء البريطانية فى مقدمة الداعين إلى تطبيق هذا المفهوم فى أوائل الثمانينات حيث قامت ببيع كثير من الأصول فى قطاعات متعددة للنشاط الاقتصادى البريطانى إلى القطاع الخاص وتبعها فى ذلك بعض الدول الغربية[٢] .

---

(١)إيهاب الدسوقى، التخصيصية والإصلاح الاقتصادى فى الدول النامية، مع دراسة التجربة المصرية، دار النهضة العربية، القاهرة، ١٩٩٥،ص ٧.

(٢) رمزى زكى، المعادلة الصعبة التى تواجه الاقتصاد المصرى، مجلة العمل، القاهرة، العدد ٣٧٤، يوليو ١٩٩٤، ص ٢٤.

ونجد أن هناك عدداً هائلاً من التعريفات التى تم طرحها للتخصصية، وسوف أشير فيما يلى إلى بعض المفاهيم التى قيلت فى معنى الخصخصة:

- تعريف ويلسون وكلاجى Wilson & Callagy حيث أشارا إليها على أنها تقديم سوق أكبر يتسم بدرجة أعلى من الرشادة والمنافسة فى مجال الأنشطة الاقتصادية (١) .
- تعريف البنك الدولى : هى زيادة مشاركة القطاع الخاص فى إدارة ملكية الأنشطة والأصول التى تسيطر عليها الحكومة أو تملكها (٢) .
- تعريف بادوا شيبا Padoa – Scioppa : أى مبادرات أو إجراءات تهدف إلى تخفيض نسبة القطاع العام سواء فى صورة الملكية أو الإدارة (٣) .
- تعريف الجمعية الاقتصادية الملكية: تعنى الخصخصة تجميع

---

(١) أمانى قنديل، التحول نحو القطاع الخاص، تحليل المفهوم والقضايا، فى : أحمد رشيد وآخرون، القطاع الخاص والسياسات العامة فى مصر، مطبعة أطلس، القاهرة، ١٩٨٩، ص ١٢.

(٢) البنك الدولى، تقرير التنمية فى العالم، مركز الأهرام للترجمة والنشر، القاهرة، ١٩٨٨، ص ٢٠٦.

(٣) إيهاب الدسوقى، مرجع سابق . ص ١٥.

تغيرين يتعهد بهما القائم على الإصلاح الاقتصادى. التغير الأول هو تحويل الرقابة من الساسة إلى المديرين، والتغير الثانى هو تخفيض ملكية الدولة لأسهم شركات القطاع العام وزيادة ملكية القطاع الخاص من هذه الأسهم[١].

– يرى البعض أن التخصصية تعنى سلسلة من السياسات تتضمن:

١- تغيير جزء على الأقل من ملكية مشروع من القطاع العام إلى القطاع الخاص (عن طريق بيع جزء من المشروع للجمهور، أو بيع المشروع كله إذا كانت أسواق رأس المال غير متطورة).

٢- تحرير دخول القطاع الخاص فى أنشطة كانت مقصورة سابقاً على القطاع العام.

٣- إعطاء توكيلات أو تعاقدات على الخدمات العامة إلى القطاع الخاص أو تأجير ممتلكات القطاع العام للقطاع الخاص [٢].

– ويذهب البعض إلى أن الخصخصة هى طريقة تفكير وأداة براجماتية تقوم على تصور نظام جديد لتقسيم العمل والمهام، داخل

---

(١) Royal Economic Society, The Economic Journal ,vol, 106, No. 435, March 1996, p. 1.

(٢) Cook , Paul and Kirkpatrick, Colin(eds.), Privatization in Less Developed Countries, Sussex, U.K,1988, pp. 3-4.

الاقتصاد القومي، بين الحكومة والقطاع الخاص. ولكنه تقسيم للعمل في اتجاه وحيد: إمكانية تخلي الحكومة والقطاع العام عن بعض الوظائف والأنشطة للقطاع الخاص وليس العكس. ويستطرد هذا الرأي بقوله إن الخصخصة هي دراسة للدور الجديد للدولة من خلال طبيعة العلاقة بين الحكومة والقطاع الخاص. وعليه يجب إعادة تقييم هذا الدور على ضوء المستجدات والظروف المستحدثة والتي أدت إلى التحول إلى المنظمات الخاصة، لإشباع الاحتياجات العامة والاجتماعية للأفراد [١] .

- وهناك من يرى أن التخصيصية هي مجموعة سياسات متكاملة لا يقتصر هدفها على فكرة بيع وحدات القطاع العام بل أوسع نطاقاً وأعمق مضموناً، إنها ترمي إلى إزكاء روح المنافسة من خلال الاعتماد الأكبر على آليات السوق وحرية الإدارة وسرعة اتخاذ القرار والقدرة على المبادرة في الأسواق الداخلية [٢] .

وتتعدد الأهداف الاقتصادية والاجتماعية المرجوة من سياسة

---

(١) رابح رتيب، مستقبل الخصخصة، مرجع سابق، ص ١٠.

(٢) دينا عبد المنعم راضي، أساليب التخصيصية في مصر مع التطبيق على قطاع الصناعات الغذائية، رسالة ماجستير غير منشورة، مكتبة كلية التجارة، جامعة عين شمس، ١٩٩٦، ص ٣.

التخصيصية، حيث يرى المؤيدون لها أنها تساعد على تحقيق ما يلى:

أ - رفع مستوى الكفاءة الاقتصادية لإدارة الأموال داخل الدولة.

ب- تخفيف العبء عن الموازنة العامة للدولة فيما يتعلق بالدعم الذى تقدمه الدولة للشركات العامة، وتعويض خسائرها من ناحية أخرى.

جـ- توسيع قاعدة الملكية للأفراد والحصول على زيادة فى الانتاج والتصدير وتحسين الجودة .

د - توفير حصيلة لدى الدولة من بيع الوحدات العامة تستطيع أن تواجه بها عجز الموازنة العامة.

هـ- التغلب على عدم كفاءة نظم المحاسبة والرقابة فى الوحدات العامة [1] .

ويعرض " فيكرز Vickers" ويارو "Yarrow" لأهداف الخصخصة بصورة أخرى على النحو التالى:

- تقليص التدخل الحكومى فى الصناعة.
- رفع الكفاية الانتاجية فى الصناعات المخصخصة.
- تخفيض إحتياج القطاع العام للاقتراض .

---

(١) محمود السيد الناغى. تحديات التحول من القطاع العام إلى القطاع الخاص وواقعها فى مصر، فى ، إستراتيجيات التغيير، مرجع سابق، ص ٥٧٦-٥٧٩.

- حل مشكلات اتخاذ قرارات الإنفاق بالنسبة للقطاع العام وذلك بإضعاف اتحادات القطاع العام.
- توسيع قاعدة الملكية للمساهمين.
- تشجيع ملكية العاملين للأسهم .
- تحقيق مزايا سياسية [١] .

وتوجد ثلاثة عناصر رئيسية لنجاح التخصيصية يمكن حصرها في الآتي :

أ - دعم واقتناع وتفهم من الجماهير لعملية التخصيصية .

ب- التزام الحكومة بعملية التخصيصية والعمل على تحقيقها بأسلوب رشيد.

ج- أن تقترن عملية التخصيصية بعملية شاملة للإصلاح [٢] . وذلك على أساس أن التخصصية هي جزء من سياسات الإصلاح الاقتصادى، وما تشمله من إجراءات تعمل على تحرير الاقتصاد وتنمية روح المنافسة في السوق [٣] .

---

(١) Vickers, John and Yarrow, George, Privatization, An Economic Analysis, Mit Press, Cambridge,1988, p. 157.

(٢) محمد ناظم حفنى، الإصلاح الاقتصادى وتحديات التنمية، مرجع سابق، ص ٢٧٧ -٢٧٩.

(٣)Walle, Nicolas Vand, Privatization in Developing Countries, A Review of the Issues, World Development, Vol 17, N. 5,1989, p. 601.

ونجد أن قرار الخصخصة يحمل فى طياته درجة من المخاطرة بالنسبة للحكومات التى يكون عليها دائماً التخفيض من درجة المعارضة السياسية والوصول بها إلى معدلات مقبولة إلى جانب اتخاذ إجراءات مناسبة يكون نتاجها برنامج خصخصة ناجح لإحداث نوع من الرضاء الشعبى[١]. والمعروف أن التغيير المنشود لا ينجح إلا إذا تم عن رغبة واقتناع وإرادة من الذين يحدثونه أو يتأثرون به، وإذا كان بغير اقتناع منهم سيلقى المقاومة . خاصة وأن تنفيذ أى سياسة تنموية جديدة يستلزم جهوداً وتضحيات يقع العبء الأكبر منها على أفراد الشعب جميعاً [٢] .

وبصفة عامة من المتصور أن يتضمن برنامج التخصيصية الجوانب الآتية:

أ - إصدار التشريعات المناسبة لتنفيذ الخصخصة.

ب - الإعلان عن برنامج بالمشروعات التى ينطبق عليها التخصيصية.

---

(١) خالد زكريا محمد أمين، إدارة برامج التحول من الملكية العامة إلى القطاع الخاص، دراسة للحالة المصرية، رسالة ماجستير غير منشورة، مكتبة كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، ١٩٩٦، ص ٩١.

(٢) عبد الهادى الجوهرى، التنمية ومعوقاتها فى المجتمعات النامية، فى : عبد الهادى الجوهرى وآخرون، دراسات فى التنمية الاجتماعية. مدخل إسلامى. مكتبة نهضة الشرق، جامعة القاهرة، ١٩٨٢. ص ١٤١.

ج – وضع خطة لمواجهة مشاكل التخصيصية [(١)] .

وعلى الرغم من تأكيد التخصيصية الكبير على دور القطاع الخاص، إلا أن التخصيصية لا تعنى إلغاء القطاع العام. فمن حقائق العصر أن يظل القطاع العام قائماً بصرف النظر عن الأيديولوجيات والنظم الاجتماعية السائدة [(٢)] . كما أنه لابد للاقتصاد الحر من وجود حكومة قوية، حتى وان تحدد مجال نشاطها وتدخلها فى المجال الاقتصادى [(٣)] .

وتقوم الدولة فى نظام السوق والاقتصاد الحر بثلاثة أنواع من الوظائف الأساسية تتمثل فيما يلى:

١ – الوظيفة الماكرو اقتصادية: وذلك عن طريق السياسات النقدية والمالية بهدف رفع مستوى العمالة أو تخفيض البطالة، وتحقيق

---

(١) إيهاب الدسوقى، التخصصية والإصلاح الاقتصادى فى الدول النامية، مرجع سابق، ص٧٣.

(٢) إبراهيم حلمى عبد الرحمن، سلطان أبو على، دور القطاعين العام والخاص مع التركيز على التخصيصية، حالة مصر، فى ، سعيد النجار"محرر" ، التخصيصية والتصحيحات الهيكلية فى البلاد العربية، صندوق النقد العربى، ديسمبر ١٩٨٨، ص ٢٥٣.

(٣) George, Vic et al., Ideology and Social Welfare, Routledge and Kegan Paul, London,1985, p. 143

التوازن الخارجى فى ميزان المدفوعات واستقرار أسعار الصرف. والمحافظة على مستويات عالية من النشاط الاقتصادى.

٢- الوظيفة الرقابية: وفيها تعمل الدولة على إزالة الآثار السلبية التى قد تنشأ عن التفاعل الحر غير المقيد لقوى السوق.

٣- الوظيفة التنظيمية : وفيها تقوم الدولة بالخدمات الأساسية فى مجالات التعليم والصحة والقضاء والأمن والدفاع ويدخل فيها كذلك قيام الدولة بمشروعات البنية الأساسية [1] .

وأخيراً هناك تعريف للتخصيصية يضم معظم الجوانب السابقة حيث يتضمن أن التخصيصية هى مجموعة من السياسات المتكاملة التى تستهدف الاعتماد الأكبر على آليات السوق ومبادءات القطاع الخاص والمنافسة من أجل تحقيق أهداف التنمية والعدالة الاجتماعية [2] . ومن ثم فان مفهوم التخصيصية لا يعنى فقط التخلص من بعض وحدات القطاع العام وبيعها إلى القطاع الخاص وإنما هو أوسع نطاقاً من ذلك وأعمق مضموناً حيث يتضمن ما يلى :

---

(١) سعيد النجار ، تجديد النظام الاقتصادى والسياسى فى مصر، الجزء الأول، الطبعة الأولى، دار الشروق، القاهرة، ١٩٩٧، ص ٢٦-٢٧.

(٢) صديق محمد عفيفى، التخصيصية، لماذا؟ وكيف، كتاب الأهرام الاقتصادى. العدد ٦٠، فبراير ١٩٩٣، ص ٥.

- تحويل ملكية بعض أصول ووحدات القطاع العام إلى القطاع الخاص.
- تحرير السوق من الاحتكارات العامة والحكومية وإدخال القطاع الخاص منافساً فعالاً فى السوق فى الأنشطة المختلفة.
- إلغاء قيام القطاع العام بالأنشطة التى يقوم القطاع الخاص بها بكفاءة أفضل.
- إسناد عملية إدارة الوحدات المملوكة للقطاع العام أو للحكومة إلى القطاع الخاص مع استمرار تبعيتها للملكية العامة.
- تأجير الوحدات العامة لفترات زمنية مناسبة إلى القطاع الخاص للقيام بعمليات إنتاج وتشغيل لحسابه.
- تحميل تكلفة الخدمات المباشرة إلى المستفيد منها مباشرة وعدم تحميلها على الموازنة العامة للدولة (١) .

ومما سبق يمكن القول إن التخصيصية كما يرى المؤيدون (*) لها تعد جزءاً من عملية الإصلاح الشامل، وهى وسيلة لرفع الكفاءة

---

(١) محسن أحمد الخضيرى، الخاصخصة، منهج إقتصادى متكامل لإدارة عمليات التحول إلى القطاع الخاص على مستوى الاقتصاد القومى والوحدة الاقتصادية، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة، ١٩٩٣، ص ١٩.

(*) فى مقابل الاتجاه المؤيد لسياسة التخصيصية، نجد أن هناك إتجاهاً آخر يعارض تبنى الدول النامية للخصخصة. وسأعرض لآراء هذا الاتجاه بالتفصيل فى الجزء الخاص بمدى جدوى سياسة الخصخصة وضرورتها.

الإنتاجية، وتقوم على تعريض الاقتصاديات المختلفة لقوى السوق الحرة وتشجيع القطاع الخاص لتوسيع أنشطته وللمشاركة بقوة فى التنمية الاقتصادية والاجتماعية، وتقليص النشاط الاقتصادى المباشر للدولة إلى أدنى حد.

ثانياً : دوافع الخصخصة:

إن إنتشار التخصيصية فى الدول النامية قد جاء نتيجة مجموعتين من الدوافع هما :

أ- دوافع خارجية.

ب - دوافع داخلية.

وسأعرض فيما يلى لهاتين المجموعتين من الدوافع :

أ- الدوافع الخارجية :

ان الاتجاه نحو الأخذ بسياسة الخصخصة ارتبط بحدوث العديد من المتغيرات العالمية والدولية الجديدة وغير المسبوقة، مما أدى بالكثير من دول العالم الثالث التى كانت تأخذ بالنظام الاقتصادى الموجه، إلى إعلان التخلى عنه، والاتجاه إلى آليات السوق. وتتمثل أهم هذه المتغيرات فى إنهيار الاتحاد السوفيتى وتفككه، والثورة الصناعية الثالثة، والاتجاه الواضح نحو التكتلات الاقتصادية

العملاقة. بالإضافة إلى إتفاقية الجات وظاهرة العولمة .

وإلى جانب هذه المتغيرات كان هناك دافع خارجي لا يقل أهمية يتمثل في الربط بين معونات الدول المتقدمة وبرامج التكيف الهيكلي من قبل المؤسسات الدولية لتطبيق التخصصية. فاتجاه الدول النامية (وأيضاً الدول التي كانت اشتراكية) نحو خصخصة قطاعها العام لم يكن وليد فكر اقتصادي داخلي أو ضرورات موضوعية داخلية بقدر ما كان وليد الشروط التي وضعها صندوق النقد الدولي والبنك الدولي في سياق التمهيد لإعادة جدولة ديون هذه البلاد(طبقاً لقواعد نادي باريس ونادي لندن) . ذلك أن هاتين المؤسستين تريان أنه لتجنب مصاعب خدمة الديون الخارجية ومشكلات ميزان المدفوعات مستقبلاً، فإن تلك البلاد تحتاج إلى برنامج لإعادة هيكلة اقتصادياتها لكي تتمكن من زيادة كفاءة تشغيل وتخصيص الموارد،وأنه يلزم لذلك حزمة من السياسات النقدية والمالية مع برنامج للتكيف الهيكلي يأتي ضمن أهم مكوناته سياسة الخصخصة [1] .

---

(١) رمزي زكي، الخصخصة والإصلاح الاقتصادي بمصر، المجلة المصرية للتنمية والتخطيط، المجلد الثاني، العدد الأول، معهد التخطيط القومي، القاهرة، يونيو ١٩٩٤، ص ١٩٣-١٩٤.

وهكذا أجبر صندوق النقد الدولى مختلف دول العالم على تطبيق سياسات الخصخصة، بإطلاق سعر صرف عملتها، وانفتاحها التام على السوق المالى العالمى. وهذا الانفتاح يجبر هذه الدول على التنافس فى تخفيض الضرائب وتقليص الإنفاق الحكومى، وخصخصة مشروعات الدولة، والتضحية بالعدالة الاجتماعية . وكل ذلك يتم الترويج له على أساس أنه ينسجم مع المصلحة العامة كلية [١] .

وقد أدى تبنى الدول النامية لبرامج صندوق النقد الدولى وتنفيذها بصرامة شديدة، وعبر أفق زمنى محدد، وتحت رقابة صندوق النقد الدولى والبنك الدولى، بإعتبارها شرطاً ضرورياً لإعادة جدولة الديون، إلى إحداث ما يشبه الانقلاب الصامت فى مختلف مناحى الحياة بالبلاد النامية، ومثل فى نفس الوقت "ثورة مضادة"للتنمية [٢] ذلك أن عملية صنع القرار الاقتصادى والسياسى انتقلت من محيطها الوطنى انطلاقاً من ضرورات التنمية فى الداخل والإحتياجات الحقيقية للمواطنين إلى المستوى الدولى (مستوى صندوق

---

(١)رمزى زكى، مقدمة كتاب، هانس مارتين، هالرالدشومان، فخ العولمة، مرجع سابق، ص ١٣.

(٢)رمزى زكى، وداعاً للطبقة الوسطى،تأملات فى الثورة الصناعية الثالثة والليبرالية الجديدة، الطبعة الأولى ـ دار المستقبل العربى، القاهرة، ١٩٩٧. ص ١٢٩.

النقد الدولى والبنك الدولى والبنوك المانحة للقروض والمساعدات)[1].لذلك لا ينظر إلى الخصخصة فى الدول النامية على أنها ليست العلاج الشافى لمشكلات وأزمات التنمية فى الدول النامية أكثر من كونها الاختيار المسلم به للضغوط التى مارستها المؤسسات الدولية المانحة للمساعدات [2] .

ب - الدوافع الداخلية :

تتمثل أهم الدوافع الداخلية التى أدت بالدول النامية إلى إتباع سياسة الخصخصة كما يرى المؤيدون لها فيما يلى:

- القطاع العام مع استثناءات قليلة، يتكبد خسارات كبيرة،ويعتبر مسئولاً عن نسبة عالية من عجز الموازنة العامة ويعانى من انخفاض

---

(١) أحمد ثابت، تغير طبيعة ودور الدولة المصرية فى ضوء النمو التابع وسياسات صندوق النقد الدولى، فى ، المجتمع والدولة فى الوطن العربى فى ظل السياسات الرأسمالية الجديدة، إشراف، سمير أمين، دراسات مركز البحوث العربية، ومنتدى العالم الثالث، مكتبة مدبولى، القاهرة، ١٩٩٦، ص ١٣٢.

(٢) Clarke, Thomas and Grace, C., Restructuring the Public Sector: Quality Assurance, Performance Measurement and Social Accountability, in, T. Clarke (ed.), International Privatization: Strategies and Practices, Walter De Gruyter, Berlin ,1993 p.50

شديد فى نسبة العائد على الاستثمارات بل كثيراً ما يكون العائد سلبياً، ويفرض عبئاً على ميزان المدفوعات، وتتعارض قراراته فى حالات كثيرة مع اعتبارات الكفاءة الإنتاجية (١) .

- القطاع الخاص أكفأ من الحكومة فى إدارة نشاطه الاقتصادى، تلك الإدارة التى لاتستنزف الفائض وتحوله إلى عجز دائم ومستمر، بل هى تلك الإدارة التى تحقق اقتصادية التشغيل بما يعظم من الفائض، ويوفر فى استخدام الموارد ويحسن من أداء المشروعات ومن ثم تحقيق فائض متراكم من الأرباح (٢).
- تخفيض الأعباء المالية الحكومية، مع العلم بأن هذا الاتجاه لم يكن غائباً تماماً فى الدول النامية، ولكن السبب الأكثر أهمية وإلحاحاً تمثل فى الرغبة فى بيع المشروعات العامة الخاسرة(٣).
- تحرير القرار الإدارى من سيطرة الأجهزة الحكومية مما يضمن مرونة العمل الإدارى، وعدم تقيده بموافقات، أو إعتمادات ، أو توقيعات، أو غيرها من القيود المفروضة بواسطة أجهزة الحكومة.

---

(١) رابح رتيب، مستقبل الخصخصة، مرجع سابق، ص ١٢.

(٢) محسن أحمد الخضيرى، الخاصخصة، مرجع سابق، ص ٣٤ .

(٣) نجوى عبد الله عبد العزيز سمك، إمكانية التحول إلى القطاع الخاص فى الصناعات التحويلية فى جمهورية مصر العربية، رسالة دكتوراه، مكتبة كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، ١٩٩٤، ص ١٣ .

كما يتحرر العمل الإدارى فى سعيه إلى المخاطرة والمغامرة فى مجال الأعمال، لأن الابتكار والمبادأة والتطوير تحتاج إلى مناخ من الحرية [١].

- تعدد طبيعة الأهداف السياسية والاقتصادية والاجتماعية التى أنشئ القطاع العام من أجلها، أدى إلى تداخلها وتعارضها نظراً لاختلاف أسس العمل والتقدير فى كل منها. ولقد أدى ذلك إلى عدم وضوح الرؤية أمام العاملين فى تلك الشركات مما جعل بعضهم يضل الطريق، كما أن البعض الآخر حاول التهرب من المحاسبة – فى ظل انعدام الشفافية – بخصوص التحديد الدقيق للمسئولية[٢].
- رفع كفاءة أداء الاقتصاد القومى بانسحاب الحكومة من النشاط الاقتصادى، خاصة من القطاعات الإنتاجية كالصناعة والزراعة والقطاعات الخدمية كالمال و التجارة. وذلك من خلال قيام هذه القطاعات بإدارة أعمالها بأساليب إدارة الأعمال الخاص الذى يرتكز على العائد على الاستثمار[٣].

---

(١) أحمد ماهر، اقتصاديات الإدارة ، مرجع سابق، ص ١٣ .

(٢) السيد أحمد عبد الخالق، التحول من القطاع العام إلى القطاع الخاص، بين التنظير والواقع مع رؤية مستقبلية، دار النهضة العربية، القاهرة، ١٩٩٣، ص ٦٠ .

(٣) Brada, Josef C., Privatization is Transition or is it?,in The Journal of Economic Perspectives, A Journal of the American Economic Association, Volume 10 2, Spring 1996,p. 70.

- إيجاد وتوفير إيراد للحكومة والإسراع بعملية إعادة هيكلة المؤسسات والحصول على مستثمرين أجانب[1].
- تساعد الخصخصة على تحقيق التوازن الخارجي للدول من خلال محورين أساسيين هما:

أ - زيادة قدرة الدولة على التصدير بما تنتجه مشروعات القطاع الخاص التى تهتم بالجودة وبقدرة السلعة المنتجة على تحقيق الإشباع للمستهلك الخارجى، وكذلك بالاهتمام بعمليات التسويق.

ب- الحد من الاستيراد والاعتماد على الذات بما توفره المشروعات الاستثمارية المقامة من ناتج سلعى وخدمى يشبع احتياجات المستهلك المحلى مما يعمل على تضييق الفجوة بين الصادرات والواردات، ومعالجة العجز فى موازين المدفوعات بشكل عملى واقعى وما يستتبعه ذلك من إصلاحات فى الهيكل والأداء الاقتصادى[2].

- قد تكون الخصخصة الوسيلة المناسبة لتحقيق مزيد من الحرية الشخصية، وإيجاد الحافز الشخصى على الإنتاج، والقضاء على السلبية وتحقيق الانضباط فى السلوك داخل مجالات العمل وذلك

---

(١) مدحت حسنين، التخصيصية، مرجع سابق، ص ٢٢.

(٢) محسن أحمد الخضيرى، الخاصخصة، مرجع سابق، ص ٣٨-٣٩.

بما ينجم عنها من القضاء على التلاعب الاجتماعى فى صورة المحسوبية، وعدم المحاسبة على الإهمال كنوع من التكافل الاجتماعى(١).

وهكذا تتركز الدوافع الداخلية للخصخصة كما يرى مؤيدوها فى الترشيد الاقتصادى ورفع الكفاءة، وإبعاد القطاع العام عن الأنشطة غير الملائمة له، ومعالجة الخلل فى موازين المدفوعات، وتحقيق المزيد من الحرية الشخصية. ولكن هل هذه الأهداف يمكن أن تتحقق فعلاً؟ هذا ما سوف أحاول الإجابة عليه فيما يلى:

ثالثاً: جدوى سياسة الخصخصة وضرورتها:

تتعدد الآراء حول مدى جدوى سياسة الخصخصة ما بين مؤيد ومعارض. وبالنسبة للاتجاه الذى يؤيد الخصخصة فقد عرضت له فى النقطتين السابقتين، ويؤكد هذا الاتجاه أن الخصخصة هى الطريق الوحيد للخروج من الأزمات والمشكلات الاقتصادية والاجتماعية المتراكمة فى الدول النامية، كما أنها هى الوسيلة الأساسية لرفع الكفاءة الإنتاجية وتحقيق طموحات التنمية فى هذه الدول.

وفى مقابل الاتجاه المؤيد لسياسة الخصخصة، نجد أن هناك اتجاها آخر يعارض تبنى الدول النامية للخصخصة للخروج من

---

(١) رابح رتيب، مستقبل الخصخصة، مرجع سابق، ص ١٣.

أزماتها الاقتصادية ولتحقيق معدلات أفضل للتنمية. ويقدم هذا الاتجاه العديد من المبررات للتدليل على صحة وجهة نظره، وهى كما يلى:

- برنامج الإصلاح الاقتصادى والتكيف الهيكلى الذى قدمه صندوق النقد الدولى للدول النامية المدينة، كان متطابقاً مع رغبات ومصالح المؤسسات المالية الدائنة الأعضاء فى نادى لندن. كما كان ذلك البرنامج موحداً من حيث معالمه الرئيسية بحيث تحول إلى "وصفة" أو "روشتة" تقدم لكل الدول النامية التى لجأت إلى صندوق النقد الدولى لمعاونتها على إعادة جدولة ديونها وتسهيل حصولها على تدفقات رأسمالية جديدة، دون النظر لمدى ملاءمة البرنامج لهذه الدولة أو تلك. لذلك من غير المقبول تعميمه على كل دول العالم دون تمييز ودون مرونة[1].
- بالنظر إلى مدى نجاح الخصخصة فى الدول الصناعية المتقدمة، نجد أن حال الاقتصاد البريطانى الآن، من المؤكد أنه ليس أفضل مما كان عليه قبل عمليات الخصخصة وتطبيق أساليب الليبرالية الجديدة، ونفس الشىء يمكن ملاحظته فى حالة الاقتصاد الفرنسى والألمانى

---

(١) أحمد السيد النجار، الإصلاح الاقتصادى فى الدول العربية، حالة مصر، المغرب، اليمن. سلسلة قضايا إستراتيجية، العدد ٣. المركز العربى للدراسات الاستراتيجية، القاهرة، مايو ١٩٩٦، ص ١٦.

بل والأمريكى، فاقتصادات هذه الدول وبعد عقد من الليبرالية المنفلتة تعج الآن بمشكلات خطيرة من بينها تفاقم البطالة وانخفاض مستوى المعيشة، وإفقار الطبقة المتوسطة والطبقة العاملة، وتلاشى المزايا والخدمات التى كان يتمتع بها مواطنو هذه الدول فى ظل ما كان يسمى بدولة الرفاهية. وأكثر من هذا وذاك، إذا نظرنا إلى البعدين الاجتماعى والسياسى سوف نلاحظ أن دول الغرب الصناعى تواجه الآن موجات عارمة من السخط الاجتماعى وعدم الاستقرار . وهذا ما تشير إليه إحصاءات الجريمة والعنف والمافيا وظهور نزعات عرقية بل وبدء عودة النازية والفاشية فى هذه الدول [1].

- يلاحظ أن البلاد التى انساقت وراء تطبيق روشتة التثبيت والتكيف الهيكلى تعرضت لكثير من المصاعب والأزمات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية. فالناتج المحلى يأخذ فى التدهور، والبطالة تتفاقم، والأجور الحقيقية تهوى للحضيض، ومستوى معيشة العمال والفلاحين والطبقة المتوسطة ينحط، وتخفيض

---

(١) رمزى زكى ، المعادلة الصعبة التى تواجه الاقتصاد المصرى، مرجع سابق، ص ٢٤ -٢٥ . وانظر أيضاً

Fraser, R, Privatization , The U.K. Experience and International Trends, Longman, London,1988 .

الواردات الناجم عن الحاجة لاستخدام النقد الاجنبى الشحيح لخدمة الديون يؤدى إلى تضخم شديد، والضغط على الإنفاق الحكومى الموجه للخدمات الاجتماعية الضرورية (التعليم، الضمانات الاجتماعية، الدعم السلعي.. يضر بقوة بالتنمية البشرية، والتخفيض الشديد فى الاستثمارات العامة يؤثر بشكل سلبى على تراكم رأس المال. وليست هذه الأزمات والمصاعب، وما ولدته من ضغوط واضطرابات اجتماعية وسياسية قاصرة على بلد معين أو مجموعة محددة من الدول النامية، بل كانت قاسماً مشتركاً فى كل تجارب التثبيت والتكيف الهيكلى [1].

– غياب خطة تنمية طويلة الأجل تحدد طبيعة توجهات عمليات التراكم فى الاقتصاد الوطنى، وتهتم بالنمو والعدالة الاجتماعية بالدرجة الأولى، يجعل "برامج التثبيت" مجرد برامج انكماشية تحقق التوازنات الأساسية على المستوى الكلى فى ظل مستويات منخفضة للنشاط الاقتصادى والتوظف. كذلك فإن "برامج التصحيح الهيكلى" هى بمثابة "حصان طروادة" الذى يتم بواسطته تحويل الاقتصاد الوطنى إلى اقتصاد سوق مندمج فى الاقتصاد العالمى، دون

---

(١) رمزى زكى. الليبرالية المتوحشة. ملاحظات حول التوجهات الجديدة للرأسمالية المعاصرة. الطبعة الأولى. دار المستقبل العربى. القاهرة، ١٩٩٣، ص ٢٣٣-٢٣٤.

حدوث عملية تنمية متواصلة وتنويع للهياكل الإنتاجية والقضاء على البطالة والفقر [١].

- برنامج الإصلاح الاقتصادى الذى يقترحه صندوق النقد الدولى على الدول المدينة يتضمن خصخصة القطاع العام بشكل سريع. فى حين أن هناك تناقضاً بين الإسراع بخصخصة المشروعات العامة كما يطلب الصندوق والدول الدائنة. وبين ضرورة تحقيق تقييم عادل لأصول تلك المشروعات من وجهة نظر الشعب والحكومة فى الدول المدينة. وذلك لأن الإسراع ببيع عدد كبير من المشروعات العامة إلى القطاع الخاص يعنى عرض عدد كبير من المشروعات العامة للبيع فى وقت ضيق، أى يصبح هناك عرض هائل من الأصول العامة المعروضة للبيع ولا يوجد غالباً طلب مقابل له، بما يؤدى لانخفاض أسعار تقييم المشروعات العامة بصورة غير عادلة تقل كثيراً عن قيمتها الحقيقية [٢].
- الملاحظ أن سياسات الإصلاح الاقتصادى التى يدعم الصندوق تنفيذها

---

(١) محمود عبد الفضيل، حول التناقضات الاقتصادية والاجتماعية الجديدة وبدائل سياسات التكيف، الحالة المصرية، فى: المجتمع والدولة فى الوطن العربى فى ظل السياسات الرأسمالية الجديدة، مرجع سابق، ص٥٢.

(٢) أحمد السيد النجار. الإصلاح الاقتصادى فى الدول العربية. مرجع سابق. ص ١٩.

فـى الـدول النامـية،تهـدف بصـفة أساسـية إلى عـلاج الاخـتلالات الخارجـية والداخلـية، مـن خـلال السـيطرة علـى عجـز ميـزان المدفـوعات وعجز الموازنة العامة، وتصحيح هيكل الأسعار بما فيها سـعر الصـرف وسـعر الفائـدة . وتـترك تلـك السياسـات آثـاراً غير مباشـرة وغـير مـرغوبة علـى النمو الاقتصادى، فقد لوحظ إنخفاض معـدل نمـو الـناتج المحلـى الإجمـالى الحقيقـى فـى تـركيا من نحو (٨,٨٪) قـبل تطبـيق بـرنامج الإصـلاح الاقتصادى إلى نحو (٦,٥٪) بعـد تطبـيق الـبرنامج .أمـا فى المكسيك فقد انخفض هذا المعدل من نحـو (٨,٥٪) قـبل تطبـيق الـبرنامج إلى ما لا يزيد عن (٢,٨٪) بعد تطبـيق الـبرنامج. بيـنما انخفض معدل نمو الناتج المحلى الاجمالى فـى مصـر مـن نحـو(٩٪) سـنوياً فى المتوسط خلال الفترة بين عامى ١٩٧٣و ١٩٨٤ إلى مـا لا يـتعدى (٤,٢٪) فـى عـام ١٩٩٦/٩٥، وقـد ارتـبط هذا بارتفـاع فـى معـدلات البطالة وانخفاض فى مستويات المعيشة فى هذه الدول [1].

- من الملاحظ، فى ضوء فداحة الآثار الاجتماعيـة المرافقـة لبرامـج

---

(١) أحمـد فكرى محمد مبروك، أثر سياسات صندوق النقد الدولى على مستقبل التنميه فـى الدول النامية، بالتطبيق على الاقتصاد المصرى. رسالة ماجستير غير منشورة. مكتبة كلية التجارة، جامعة الزقازيق، ١٩٩٧، ص ٣٠٧.

التثبيت والتكيف، وما تولده من قوى معارضة واحتمالات كبيرة من السخط الاجتماعى والاضطرابات الداخلية، فإن ما يتدفق من استثمارات أجنبية إلى البلاد النامية فى المراحل الأولى من تطبيق هذه البرامج، يكاد يقتصر على الاستثمارات المشتغلة فى قطاع الخدمات (السياحة، الفندقة، المطاعم، البنوك الأجنبية.. إلى آخره) وهى استثمارات تتميز بضآلة رؤوس أموالها، وبارتفاع معدلات الربح فيها، وبسرعة دوران - ومن ثم استرداد - رأسمالها[1].

- ربما كان من أخطر انعكاسات التزام عدد من الدول النامية والعربية ومنها مصر، بتنفيذ برامج التقشف التى تسمى" برامج التثبيت أو المساندة"، هى تلك الانعكاسات على الوظائف الاقتصادية للدولة وطبيعة هذه الدولة ذاتها، حيث حدثت مظاهر عديدة للخلل الهيكلى فى طبيعة الدولة بحيث تحولت من دولة منتجة تدخليه إلى دولة مستهلكة وتابعة وذات طبيعة ريعية. كما أدى تنفيذ برامج التقشف التى يفرضها الصندوق إلى إضعاف الدولة اقتصادياً واجتماعياً لحساب تقوية هذه

---

(١) رمزى زكى، الليبرالية المتوحشة، مرجع سابق. ص ٢٤٥.

الدولـة أمنـياً وقمعـياً وتغـولها البوليسـى لـمواجهة مظاهـر السـخط والاحـتجاج الجمـاهيرى ضـد تطبـيق بـرامج الصـندوق، أيضاً يؤدى التنفـيذ إلى حرمان الدولة من الفائض الاقتصادى والموارد التى يمكن تخصيصها لمواجهـة أزمات الفقر وتعثر التنمية والتضخم والغلاء ... الخ [1].

– الانـدفاع السياسـى نحـو الخصخصة فى الدول النامية أهمل الفرصة لتنمـية المنافسـة وجعـل التنسـيق المؤثـر للشركات المخصخصة أكثر صـعوبة.وهـذا يقلـص احـتمال تنفـيذ أهداف الدولة المعلنة لتحقيق العدالة التى تم الوعد بها فى وقت الخصخصة[2].

– كمـا جـاء فـى "تقريـر لجـنة الجنوب"، إن النتيجة العملية لإعادة الهيكلة وتطبيق شعار الانتقال للقطاع الخاص هى " عقد من التنمية فـى الاتجـاه المعكـوس. فلـم تـتم إعـادة التوزيع المتوقعة ولم يتحقق النمو المرجو وأصبحت إمكانات التنمية فى المستقبل أسوا مما كانت

---

(١) أحمـد ثابـت، تغـير طبـيعة ودور الدولـة المصـرية فى ضوء النمو التابع وسياسات صندوق الدولى، مرجع سابق، ص١٣١.

(٢) عـبد الخالـق عـبد الله، التنمـية المسـتديمة والعلاقـة بـين البيـئة والتنمـية، فى ، المسـتقبل العربـى. العـدد١٦٧ . مركـز دراسـات الـوحدة العـربية. بيروت . يناير ١٩٩٣، ص ٩١.

عليه قبل تطبيق الأفكار اليمنيية" [١].

وهكذا، ووفقاً لهذا الاتجاه فسياق طرح مفهوم الخصخصة لم يكن مرتبطاً بزيادة الكفاءة الاقتصادية أو رفع معدلات النمو، وانما السياق الفكرى والاقتصادى المرتبط بظهور هذا المفهوم هو أزمة الديون الخارجية وما تعرضت له الدول النامية من ضغوط خارجية. لذلك فالخصخصة فى التحليل النهائى أمر مفروض على البلدان النامية المديونة. وهى الآن تأتى ضمن شروط إعادة جدولة هذه الديون والحصول على بعض التسهيلات الخارجية[٢].

ومما سبق يمكن القول إن اتجاه الدول النامية لتبنى برامج الإصلاح الاقتصادى والخصخصة قد أتى كاستجابة للمشكلات الاقتصادية والاجتماعية المتفاقمة التى تعانيها (العجز الكبير فى ميزانياتها، الديون الخارجية الضخمة) . ولم يكن تنفيذ الدول النامية لهذه البرامج منفصلاً عن توجيه وتشجيع وضغوط المؤسسات الدولية والدول العظمى المانحة للمساعدات. لذلك فهناك شك كبير فى

---

(١)Babai, D. , The World Bank and the IMF: rolling back the state or backing its role ? in, R. Vernon(ed.), The Promise of Privatization , The Council of Foreign Relations, New York, 1988، P.25.

(٢) رمزى زكى، المعادلة الصعبة التى تواجه الاقتصاد المصرى، مرجع سابق، ص ٢٤.

قدرة الخصخصة على تحقيق نفس النتائج الإيجابية التى حققتها عند تطبيقها فى الدول المتقدمة بسبب اختلاف النظم الاجتماعية الموجودة فى الدول النامية، واختلاف حدود المسئولية الاجتماعية للدولة فى الدول النامية.

رابعاً: أساليب التخصيصية:

إن عملية الخصخصة الناجحة تتوقف على اختيار وتنفيذ أساليب خصخصة ملائمة. والخصخصة يمكن أن تتخذ مدى من الأشكال، بعض منها يتضمن تغيراً فى حالة الملكية ونقل أو تحويل سلطة صنع القرار من القطاع العام إلى القطاع الخاص، والبعض الآخر يندرج فقط تحت نقل سلطة صنع القرار (١). ويتحدد إتباع الدولة واختيارها لطريقة أو أكثر من طرق التخصصية، وذلك بحسب اعتبارات اقتصادية واجتماعية وسياسية، وكل هذه الاعتبارات تتدخل لكى تحدد طرق التحول للقطاع الخاص (٢).

ويمكن حصر أهم الأساليب الرئيسية لتطبيق التخصيصية فى الأتى:

---

(١)Suleiman, Ezra N., and Waterbury, John, The Political Economy of Public Sector Reform and Privatization, Westview Press, San Francisco, 1990, p.28

(٢) أحمد ماهر، اقتصاديات الإدارة، مرجع سابق. ص ٨٧

١) الطرح الخاص للأسهم.
٢) بيع الأصول .
٣) تشجيع الاستثمارات الخاصة داخل المشروعات المشتركة.
٤) البيع للعاملين بالمشروع.
٥) عقود الإيجار والإدارة.
٦) مقايضة الديون بالأسهم في المشروعات العامة.
٧) نظام الكوبونات لمشاركة الطبقات محدودة الدخل .
٨) إعادة تنظيم وتقسيم المشروعات العامة[1].

١- الطرح العام للأسهم :

وفقاً لهذا الأسلوب تقوم الحكومة ببيع جميع الأسهم التى تمتلكها فى الشركة أو بيع جزء كبير منها إلى الجمهور من خلال طرح هذه الأسهم فى اكتتاب عام، ومن المفروض أن تكون هذه الشركة مساهمة ومستمرة فى أداء نشاطها الطبيعى. وفى حالة القيام ببيع نسبة من أسهمها فى الشركة فان النتيجة أن تصبح الشركة مختلطة قطاع عام / قطاع خاص. وقد يكون الغرض من هذا التصرف تنفيذ

---

(١) دينا عبد المنعم راضى. أساليب التخصصية فى مصر مع التطبيق على قطاع الصناعات الغذائية، مرجع سابق، ص ١٠٥.

سياسة التحرير الاقتصادى أو الرغبة من جانب الحكومة فى الاحتفاظ بوجود لها فى الشركة أو أن يكون بمثابة الخطوة الأولى نحو الخصخصة الكاملة لها[1].

ويتميز هذا الأسلوب بالمزايا التالية:

أ - توسيع قاعدة الملكية لأفراد المجتمع، وخاصة كلما كانت قيمة السهم المطروح صغيرة، حتى تتاح لصغار المدخرين والمستثمرين فرص امتلاك الأسهم المطروحة. وتعد هذه الوسيلة ذات أهمية خاصة للدول النامية، لأنها تخلق طبقة عريضة من المساهمين فى المشروعات، كما أنها توسع من قاعدة المؤيدين للتخصيصية.

ب- تنشيط وتطوير سوق رأس المال.

جـ- عدم احتكار مستثمر أو مجموعة محدودة من المستثمرين للمشروعات العامة الخاضعة للتخصيصية[2].

ولنجاح هذه الطريقة يتعين توافر الشروط التالية:

١- أن تكون الشركة مستمرة ولها سجل أداء مالى معقول.

---

(١) آدم مهدى أحمد، الخصخصة، مفاهيم وتجارب، الشركة الإعلامية للطباعة والنشر، القاهرة، ١٩٩٨، ص ١٢.

(٢) إيهاب الدسوقى. التخصيصية والإصلاح الاقتصادى فى الدول النامية. مرجع سابق، ص ٣٢.

٢- أن يكون هناك قدر كبير ومتاح من المعلومات المالية والإدارية عن الشركة ويتم الإفصاح عنه للمستثمرين .

٣- توافر قدر محسوس وملموس من السيولة النقدية فى السوق المحلى لتمويل الشراء.

٤- توافر سوق نشط للأسهم [1].

٢- الطرح الخاص للأسهم :

وفقاً لهذا الأسلوب يتم طرح المشروع العام للبيع لصالح مجموعة من المستثمرين أو مؤسسات خاصة. ويتم ذلك من خلال إتباع نظام المزادات أو العطاءات. وأيضاً يمكن للحكومة بيع المشروع بالكامل أو جزء منه وفقاً للصالح العام للدول. وعادة ما يستخدم هذا الأسلوب كخطوة مبدئية أو بالاقتران مع الطرح العام وهى الطريقة التى اتبعتها فرنسا عند تطبيقها للتخصيصية. ويتميز هذا الأسلوب بأنه يتسم بالمرونة فى تنفيذه ويمكن المشترى من تطوير وتحسين أداء المشروع وفقاً لرغبته[2]. كما أن هذا الأسلوب يناسب الشركات صغيرة الحجم، وكذلك يفيد فى حالة

---

(١) آدم مهدى. أحمد. الخصخصة. مرجع سابق. ص ١٢.

(٢) دينا عبد المنعم راضى، مرجع سابق، ص ١١٥.

ضعف أسواق رأس المال [١].

ولكن يعاب على هذا الأسلوب احتمال لجوء المشترى إلى تفكيك المشروع وبيع أصوله، وبالتالى توقف نشاط المشروع، كما أن هذا الأسلوب يواجه مصاعب فى عملية تقييم المشروع بسعر السوق العادل، حيث يقع على كاهل الدولة عبء تحديد سعر استرشادى لقيمة المشروع حتى لاتواجه بسعر منخفض من قبل المشترى، وبالتالى تخسر عوائد من الممكن تحقيقها من بيع المشروعات. ومع ذلك تظل مهمة تحديد السعر النهائى خاضعة لرغبة المشترى وليس لرغبة الحكومة البائعة، وبالطبع كلما كان المشروع ناجحاً كان عنصر جذب لموافقة المستثمر على السعر الاسترشادى الذى تضعه الحكومة[٢].

٣- بيع الأصول :

وفقاً لهذا الأسلوب تقوم الحكومة بتصفية المشروع العام وبيع أصوله فى مزاد علنى أو من خلال عطاءات. ويمكن للحكومة أيضاً أن

---

(١) جيهان محمد الحفناوى، تجربة مصر والدول الرائدة فى مجال الخصخصة. دراسة حالة للمتغيرات فى هيكل العمالة خلال التحول للخصخصة، دار النهضة العربية. القاهرة، ١٩٩٨، ص ١٣.

(٢) إيهاب الدسوقى، مرجع سابق، ص ٣٤.

تستخدم هذه الأصول للإسهام فى إنشاء شركات جديدة، واحتفاظها بجزء من الملكية من خلال حصولها على أسهم فى المشروع الجديد، وقد تلجأ الحكومة بعد ذلك لطرح هذه الأسهم لبيعها للقطاع الخاص[1].

وعادة ما تلجأ الحكومة إلى مثل هذا الأسلوب فى الحالات التى يكون من الصعب فيها إيجاد مشترين للمشروع المراد خصخصته. كما تلجأ الحكومة إلى هذا الأسلوب فى حالة الرغبة فى الحصول على عوائد مالية ضخمة فى فترة وجيزة. فالمملكة المتحدة على سبيل المثال حصلت على ١٧ بليون جنيه استرلينى من خلال عمليات الخصخصة فى الفترة ما بين عامى ١٩٧٩، ١٩٨٨. بينما حققت شيلى ٨٥٠ مليون دولار أمريكى بين عامى ١٩٧٥، ١٩٨٠. ومع ذلك فإن المراقبين يعتقدون أنه فى كل من الدولتين فإن الحكومة حققت أقل مما كان يمكن أن تحققه من الإيرادات لو أنها تريثت ونفذت الخصخصة بطريقة أكثر بطئاً وأكثر حرصاً [2].

---

(١) دينا عبد المنعم راضى، مرجع سابق، ص ١٢١.

(٢) Ramamurti, Ravi and Vernon, Raymond, Privatization and Control of State – Owned Enterprises, EDI Development Studies, The World Bank, Washington, 1991, p. 11.

ولكن على هذه الطريقة مآخذ كثيرة فهي لم تحدد طريقة التعامل مع العاملين ومدى إمكانية أن تؤدى المزادات إلى تحصيل القيمة الحقيقية لهذه الأصول[1].

٤ـ تشجيع الاستثمارات الخاصة داخل المشروعات المشتركة:

يعنى هذا الأسلوب زيادة رأس مال الشركة عن طريق إسهام رأس المال الخاص مع احتفاظ الحكومة برأس مال الشركة الأصلى على شكل أسهم لها فى الشركة الجديدة[*] ،ومن هنا يمكن الاستفادة من زيادة رأس المال فى توسيع قاعدة الإنتاج وتطوير الإنتاج وتحديثه. ولكن لايمكن للقطاع الخاص المحلى الدخول شريكاً مع الحكومة تخوفاً من استمرار الشركة على ماهى عليه من بيروقراطية أو خسائر. ولذلك يتناسب هذا الأسلوب مع الممول الخارجى الأجنبى للاستفادة من خبراته

---

(١) محمود صبيح، الخصخصة لمواجهة متطلبات البقاء وتحديات النمو، مكتبة كلية التجارة، جامعة عين شمس، ١٩٩٥، ص ٢٣.

(*)يمكن للحكومة فى هذه الحالة الاحتفاظ بسهم ذهبى Golden Share مهما بلغت نسبة التصرف فى ملكية الشركات التابعة لها. وذلك لحفظ حقوق الأقلية والاعتراض على أى تغيير رئيسى بالمنشأة.

والتقنية الحديثة فى بلاده[١].

٥- البيع للعاملين بالمشروع:

يتم بيع كل أو جزء من أسهم المشروعات إلى العاملين بها. وتتم عملية البيع للعاملين على أقساط وشرائح تدريجية بحيث تمول من خلال الأجور والحوافز والمكافآت التشجيعية التى يحصل عليها العامل، ومن ثم فان الخصخصة تصبح دافعاً نحو زيادة الإنتاج وتحسين الإنتاجية وتجويد الإنتاج والارتقاء بمعدلاته من خلال وقوع العاملين بالمشروع تحت ضغط حافزين هما:

أ - حافز الرغبة فى التملك من خلال عائد المشروع الموزع فى شكل حوافز ومكافآت وأجور عن ساعات عمل إضافية.

ب- حافز العائد على الملكية فى شكل أرباح يتم أيضاً من خلالها تمويل عملية التملك فى المشروعات[٢].

ويمكن للعاملين والإدارة فى هذه الحالة التملك عن طريق التجمع فى إطار ما (جمعية أو شركة قابضة) لشراء المشروع كاملاً، واقتناء حصة تضمن لهم السيطرة (بولندا). كما شجعت (انجلترا) هذا

---

(١) جيهان محمد الحفناوى، مرجع سابق، ص ١٣.

(٢) محسن أحمد الخضيرى، الخاصخصة، مرجع سابق، ص ٨٠.

النوع من الخصخصة، حيث منحت اتحادات العمال والموظفين امتيازات خاصة تتضمن قبول عروض شراء من القوى العاملة حتى ولو لم تكن أعلى العروض المقدمة[1].

٦- عقود الإيجار والإدارة:

يستند هذا الأسلوب إلى فكرة أن الأصول الثابتة من مبان ومعدات لاتحقق ربحاً سوى باستخدامها، وليس بامتلاكها فقط دون استخدام، ومن ثم فهذا الأسلوب ينطوى على فكرة فصل الملكية عن الإدارة، إذ أنه وفقاً لهذا الأسلوب تظل الملكية العامة قائمة ولكن تتعاقد الحكومة مع شركات تستأجر الشركة العامة مقابل مبلغ نقدى ووفقاً لشروط معينة، أو قد تتعاقد الحكومة مع شركة لإدارة الشركة العامة، وتتعهد شركة الإدارة بتحقيق أهداف معينة وتحصل مقابل هذا الشركة القائمة بالإدارة على مبلغ سنوى[2].

وتنقسم سياسة تأجير الأصول إلى القطاع الخاص مقابل مبلغ

---

(١) محمد ماجد خشبة، قضايا مفاهيمية وعملية حول تأجير الأصول ضمن سياسات الإصلاح الاقتصادى، مع التطبيق على مصر، المجلة المصرية للتنمية والتخطيط، المجلد السادس، العدد الثانى، معهد التخطيط القومى، القاهرة، ديسمبر ١٩٩٨، ص ٦٤.

(٢) إيهاب الدسوقى، مرجع سابق، ص ٣٩.

معين إلى نوعين: الأول هو "التأجير المالى"، والثانى هو "تأجير التشغيل". ويتسم التأجير المالى بأن المستأجر يقوم باستخدام الأصول لمدة زمنية معينة، عادة لاتقل عن العمر الافتراضى للأصول المستأجرة، ويتم تحديد التكلفة بحيث تغطى القيمة الكاملة للأصول بالإضافة إلى تكاليف الفائدة للمؤجر ونسبة من الأرباح، وهو ما يطلق عليه "الدفع الكامل"، كما أن المستأجر يتحمل المخاطر الناتجة عن تلف الأصول وصيانتها، وكذا أى أقساط للتأمين والضرائب. أما "تأجير التشغيل" فيطلق على إيجار لايتضمن دفع القيمة الكاملة للأصول خلال الفترة التى لايسمح خلالها بإلغاء العقد، بجانب أن هذا النوع من التأجير يتضمن قيام المؤجر بتوفير الصيانة والتأمين للأصول على عكس التأجير المالى[1].

أما فى ظل عقود الإدارة فتقوم الشركة المتعاقدة على الإدارة بإدارة الشركة الحكومية مقابل أتعاب محددة، وتحصل الشركة المديرة على السلطة الإدارية وحق الرقابة الكاملة حتى تتمكن من ممارسة نشاطها المتفق عليه. وهذا الاتفاق لايعرض المستأجر لأى مخاطر مالية كما أن الشركة الحكومية تتحمل المخاطر التجارية بالكامل . وتتمثل ميزة هذا العقد فى احتفاظ الحكومة بملكيتها للشركة وتوافر طاقم

---

(١) دينا عبد المنعم راضى، مرجع سابق. ص ١٣٥-١٣٦.

إدارى على درجة عالية من المهارة اللازمة لتعزيز الكفاءة والربحية الكلية للشركة الحكومية[1].

٧- مقايضة الديون بالأسهم فى المشروعات العامة:

يعتمد هذا الأسلوب على فكرة استبدال الدائنين مديونيتهم بحصص ملكية فى بعض المشروعات العامة التى يتم تخصيصها. وقد تتم بصورة مباشرة بين الدائن والمدين أو بضمان تدخل أحد البنوك كوسيط ولكن على الدولة المدينة توفير ظروف تشريعية مشجعة للمستثمرين وأيضاً إصلاح هذه الشركات[2].

وتساعد مقايضة ديون المشروعات العامة بالأسهم فى تخفيف القيود التمويلية التى تعانى منها عمليات الخصخصة بشكل عام، والتى تعوق خصخصة المشروعات الكبرى - ثقيلة المديونية - على وجه الخصوص. وقد لجأت (الأرجنتين - شيلى - الفلبين) إلى استخدام هذا الأسلوب بغرض جذب المستثمرين الأجانب والبنوك التجارية إلى تمويل صفقات الخصخصة. ويبدو أن الدول ثقيلة المديونية سوف يزداد اعتمادها على هذا الأسلوب لمواجهة إحجام المستثمرين عن شراء المشروعات العامة المدينة والتى تحتاج - بخلاف سداد ديونها - إلى

(١) آدم مهدى أحمد. مرجع سابق. ص ١٦.

(٢) جيهان محمد الحفناوى. مرجع سابق. ص ١٤.

استثمارات إضافية جديدة بعد خصخصتها[١].

٨- نظام الكوبونات لمشاركة الطبقات محدودة الدخل:

يستهدف هذا الأسلوب توسيع مشاركة المجتمع فى ملكية الأصول المباعة من خلال توزيع صكوك أو أسهم الشركة المباعة. وقد طبقت هذا الأسلوب تشيكوسلوفاكيا فى عام ١٩٩٠، حيث وزعت ما يتراوح بين ٣٥٪ إلى ٤٠٪ من إجمالى الأصول على المواطنين دون مقابل. وقد يكون الدافع وراء هذا الأسلوب الرغبة فى عدم تركيز ملكية المشروع العام، أو تقديم نوع من الدعم لتحسين مستوى معيشة الطبقات ذات الدخل المنخفض. ويلائم هذا الأسلوب اقتصادات الدول النامية، لما تتسم به من كثرة الطبقات الفقيرة، وحاجة هذه الدول لتوسيع قاعدة الملكية، ومساعدة الطبقات الفقيرة[٢].

٩- إعادة تنظيم وتقسيم المشروعات العامة:

وفقاً لهذا الأسلوب، فإنه يتم تطبيق التخصيصية على المشروعات العامة تدريجياً من خلال كافة الوسائل السابقة، حيث تتم التخصيصية على أساس إصلاح وإعادة تنظيم المشروعات العامة.

(١) محمد ماجد خشبة . مرجع سابق. ص ٦٣.

(٢) إيهاب الدسوقى. مرجع سابق. ص ٤٣.

وقد يتخذ هذا الأسلوب أحد الصور التالية:

أ - تحويل الشركات العامة إلى شركات قابضة وشركات تابعة، بحيث تمتلك الشركات العامة أسهم الشركات التابعة، ويمكن للشركات القابضة أن تطرح أسهم الشركات التابعة للبيع .

ب- التخلص من بعض الأنشطة مع احتفاظ الحكومة بأجزاء أخرى، مثل الأنشطة غير التجارية، وهذا ما ييسر عملية البيع للشركات.

جـ- بيع التسهيلات الإنتاجية، ككل أو على أجزاء، ومن أجل العمل على زيادة المنافسة فى السوق[1].

ويتميز هذا الأسلوب بأنه يلائم الدول النامية من حيث مساعدتها على تقبل المرحلة القادمة لأن الاصلاح السريع والتغيير المفاجئ قد يؤدى إلى رد فعل عكسى ومقاومة من العاملين والمواطنين بصفة عامة للظروف والتغيرات الجديدة. ولكن يؤخذ على هذا الأسلوب أنه يحتاج لفترات زمنية طويلة مما يخلق نوعاً من الإحساس بعدم جدية الحكومة فى الإصلاح[2].

هذا، ويتطلب لإنجاح أى من الأساليب السابقة توافر الشروط التالية:

---

(١) دينا عبد المنعم راضى. مرجع سابق. ص ١٣٨-١٣٩.

(٢) جيهان محمد الحفناوى. مرجع سابق، ص ١٥.

أ - الإفصاح عن كل ماليات المنشأة المراد تخصيصها بأى من الأساليب السابق الإشارة إليها.

ب- الشفافية، فالاتفاق على أساليب التخصيص والإعلان عنها منذ البداية وتحديد الجهات المختصة بتطبيق هذه الأساليب والمعايير المطبقة فى الاختيار والتفاوض، يعطى لبرامج التخصيصية الوزن والثقل والجدية وكلها خصائص ضرورية لإنجاح هذه البرامج.

جـ- العلانية، فالعلانية والبعد عن الغموض والسرية فى الطرق والأساليب يعطى برامج التخصيصية المساندة المطلوبة بين أجهزة الإعلام ومن الرأى العام. وهى متطلبات أساسية تسير بالتوازى مع المسائل الاقتصادية لهذه البرامج[1].

ومما سبق يمكن القول بأنه لاتوجد طريقة واحدة للتخصيصية بل هناك العديد من الطرق. ويتحدد اختيار الدولة لطريقة أو أكثر من طرق التخصيصية حسب اعتبارات متعددة اقتصادية واجتماعية وسياسية.

---

(١) مدحت حسنين، التخصيصية، مرجع سابق، ص ٣٠-٣١.

خامساً: الآثار الايجابية والسلبية لسياسة الخصخصة:

تتعدد الآثار السياسية والاجتماعية لسياسة التخصيصية، وترتبط تلك الآثار ارتباطا عضوياً بمجموعة السياسات الاقتصادية التى تأخذ بها الدولة، وحيث أن الآثار الإيجابية تتداخل مع الآثار السلبية لكل سياسة على حدة، ولكل السياسات مجتمعة فمن المهم أن تكون المحصلة الإجمالية لمجموعة السياسات إيجابية فى تحقيق الأهداف المرجوة، مع اتخاذ الإجراءات المكنة لتخفيف حدة الآثار السلبية، بمعنى الإجراءات التى من شأنها تعظيم المكاسب الإيجابية وتهميش الآثار السلبية(١).

وفيما يلى عرض لأهم الآثار الإيجابية والسلبية المترتبة على تطبيق سياسة الخصخصة.

أ - الآثار الايجابية:

تتمثل أهم الآثار الايجابية لسياسة الخصخصة فى الآتى:

١- من أهم الآثار الاقتصادية الايجابية المترتبة على تطبيق التخصيصية كما يرى المؤيدون لها أنها تؤدى إلى خفض العجز فى

---

(١) هشام أحمد حسبو. الهندسة المالية لشركات قطاع الأعمال العام فى مصر. مكتبة عين شمس، القاهرة، ١٩٩٤، ص ٣٥.

موازنة الدولة ومن ثم تخفيض عبء الضرائب وعبء التضخم على الجمهور. كما أنها تؤدى تدريجياً إلى زيادة الادخار القومى والاستثمار القومى نتيجة لفتح أبواب الاستثمار أمام المدخرين فيخف ميلهم للاكتناز فى صورة الاحتفاظ بذهب أو عقارات ويتحولون إلى الاستثمار المنتج. وارتفاع مستوى جودة السلع والخدمات، وازدياد الإنتاجية من شأنه زيادة الصادرات وتدعيم القدرة على منافسة الواردات مما يساعد على تحسين مركز ميزان المدفوعات. وهذا كله من شأنه فى الأجل الطويل زيادة فرص التوظف ومستوى الأجور والدخول الحقيقية، كما يشجع على دخول واستيعاب التكنولوجيا الحديثة ومسايرة العالم فى هذا المضمار[1].

٢- من الآثار الاجتماعية الايجابية لسياسة التخصيصية نجد أنها ربما تكون الوسيلة المناسبة لتحقيق مزيد من الحرية الشخصية، وإيجاد الحافز الشخصى على الإنتاج، والقضاء على السلبية وعدم الالتزام بالقواعد، وتحقيق انضباط فى السلوك داخل مجالات العمل. كما تؤدى الخصخصة إلى القضاء على التلاعب

---

(١) محمد صالح الحناوى. أحمد ماهر. الخصخصة بين النظرية والتطبيق المصرى. مركز التنمية الإدارية. جامعة الإسكندرية. ١٩٩٥. ص ١٥٢-١٥٣.

الاجتماعى فى صورة المحسوبية، وعدم المحاسبة على الإهمال. وبذلك فهى يمكن أن تكون وسيلة الدولة، إن أرادت، للقضاء على المشاكل الاجتماعية مثل التواكل، والمحسوبية، والتغاضى عن محاسبة المخطئين، والرشوة، وغيرها من مشاكل المجتمع(١).

٣- كما يرى "فرانسيس فوكوياما" أن المجتمعات التى تعتمد على دولة قوية ومهيمنة فى دفع عجلة تنميتها الاقتصادية تتعرض لخطر مزدوج، إذ أن الأمر لن يتوقف عند حد تدهور كفاءة الشركات المدعومة من قبل الدولة، وتجاوز الميزانية القومية على المدى القصير فحسب، بل يتعداه إلى تسبب تدخل الدولة فى إضعاف الميل نحو التواصل الاجتماعى على المدى الطويل(٢).

٤- من الناحية السياسية تعد الخصخصة كما يرى " سافاس Savas" المفتاح السحرى والوحيد إلى أفضل نظام علاجى (ريجيم) لترهل الحكومات، وبالتالى تساعد على الوصول إلى حكومة أكثر رشاقة وفعالية. فالحكومة كما يرى " سافاس" ترهلت عندما كهّلت

---

(١) أحمد ماهر، اقتصاديات الإدارة، مرجع سابق، ص ١٤.

(٢) فرانسيس فوكوياما، رأس المال الاجتماعى والاقتصادى العالمى، سلسلة دراسات عالمية. العدد ٥. مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية. أبو ظبى. الإمارات العربية المتحدة، ١٩٩٦، ص ٢٤-٢٥.

نفسها بأداء كل الأدوار فى مجال تقديم وكذلك إنتاج كل السلع والخدمات التى يحتاجها المواطن، ولهذا تضخم الجهاز الحكومى حتى عجز عن تقديم وأداء الدور الفضفاض جداً الذى كهّل نفسه به. وعندما تتخلى الحكومة عن كل أو بعض أو معظم الأدوار التى كانت تلعبها فسوف يزول الترهل وأعراضه ومضاعفاته [١].

٥- تؤدى الخصخصة إلى زيادة عدد المنشآت الخاصة، وبالتالى زيادة الحاجة للنقود من أسواق المال بشقيه: سوق النقد وسوق رأس المال مما يعمل على تنشيط الأسواق المالية خاصة مع زيادة الاستثمارات المحلية والأجنبية، وقد يؤدى ذلك إلى ظهور حلقة الوسطاء الماليين على نطاق كبير مما تزدهر معه السوق المالية والتى تلعب دوراً كبيراً فى التوازن الاقتصادى وفى تشجيع تدفقات رأس المال الأجنبى للداخل مما يساهم فى دفع عجلة التنمية الاقتصادية[٢].

ب - الآثار السلبية:

تتمثل أهم الآثار السلبية لسياسة الخصخصة فيما يلى :

---

(١) عونى عز الدين، عرض الكتاب ، سافاس، الخصخصة ، المفتاح إلى حكومة أفضل، مجلة العمل العربية، العدد ٥٧، مارس ١٩٩٤، ص ٢٣٣-٢٣٥.

(٢) رابح رتيب، مستقبل الخصخصة، مرجع سابق، ص ١٤.

١- إضعاف قوة الدولة وتدخلها فى إدارة النظام الاقتصادى وابتعادها كلية عن آليات السوق ليسهل أمام رؤوس الأموال الأجنبية أن تتعامل مع هذه البلاد من موقع قوى، بعد أن توافرت لديها كافة الامتيازات والضمانات التى لا تتمتع بها أصلاً فى بلادها الأم[١].

٢- فى ظل حالة التضخم الشديد التى تعانى منها معظم دول العالم الثالث، فالمتوقع أن تسبب الخصخصة لغالبية السكان تراجعاً أو نقصاً فى الثورة الحقيقة[٢].

٣- تفاقم مشكلة البطالة نتيجة الاستغناء والتسريح فى المشروعات العامة وإفلاس العديد من المشروعات الخاصة (الصغيرة والمتوسطة)، نتيجة فتح باب الاستيراد ورفع الإجراءات الحمائية، وينتج عن ذلك ارتفاع معدلات" البطالة المفتوحة" ومزيد من التزاحم للعاملين والمحتمين بالأنشطة " غير الرسمية". وينتج عن تلك المزاحمة اقتسام نفس حجم الدخل بين أعداد أكبر من

---

(١) رمزى زكى ، الليبرالية المتوحشة، مرجع سابق، ص ٢٠٨.

(٢) Csaba, Laszlo, Privatization, Liberalization and Destruction :Recreating the Market in Central and Eastern Europe, Dartmouth, Brookfield, USA, 1994, p. 46.

النشطاء فى هذا القطاع، مما ينتج عنه مزيد من الانخفاض للدخل المتوسط للفرد من هؤلاء النشيطين فى إطار هذا القطاع، وبالتالى زيادة حجم الفقر [١].

٤- تدهور فرص التوظف أمام الطبقة الوسطى بعد تطبيق السياسات الليبرالية الجديدة، وبخاصة بعد التخلى عن هدف التوظف الكامل وإعادة النظر فيما سمى " بدولة الرفاه". ففى ضوء السعى إلى خفض عجز الموازنة العامة للدولة، سعياً لمكافحة التضخم، اتجهت هذه السياسات إلى خفض الإنفاق العام الموجه للخدمات الاجتماعية، كالتعليم ، الصحة، خدمات المرافق العامة، مشروعات الضمان الاجتماعى والرعاية الاجتماعية... مما أدى إلى خفض حجم العمالة الحكومية الموظفة فى هذه المجالات، والتى يعمل عدد كبير من أفراد الطبقة الوسطى فيها [٢].

٥- الخصخصة وحدها، وبدون تقديم أو عرض المنافسة، قد تحول الاحتكار العام إلى احتكار خاص[٣].

---

(١) محمود عبد الفضيل، مرجع سابق، ص ٣٩.

(٢) رمزى زكى، وداعاً للطبقة الوسطى، مرجع سابق، ص ٩٩.

(٣) Rapaczynski, Andrzej, The Roles of the State and the Market in Establishing Property Rights, in, The Journal of Economic Perspectives, op. cit., p. 87.

٦- تعانى معظم المشروعات العامة من اختلال فى هياكلها التمويلية، حيث تزداد نسبة القروض والسحب على المكشوف بصورة كبيرة لحقوق الملكية، ومن ناحية أخرى تعانى من عدم كفاية رأس المال العامل، وتراكم المخزون، وتراكم الأرصدة المستحقة على الغير. وهذا يجعل فرص بيع هذه المشروعات ضئيلاً للغاية ، بالإضافة إلى صعوبة تحديد السعر المناسب لها (١) .

٧- تبين من تجارب التطبيق العملى لبرامج التثبيت والتكيف الهيكلى، أن تلك البرامج تمخضت عن إيقاف التنمية وزيادة معدلات الفقر والبطالة وتوسيع درجة اللامساواة فى توزيع الدخل والثروة، وعن حدوث موجة انكماشية شديدة وفرت كثيراً من الموارد التى ستمكن البلد من الاستمرار فى دفع ديونه الخارجية مستقبلاً (وهو ما يتضح من الزيادة التى تحدث فى حجم الاحتياطيات الدولية للبلد)، وتقرير كم هائل من المزايا والحوافز والضمانات التى تستهدف الارتفاع بمتوسط معدل الربح المتوقع لرؤوس الأموال الأجنبية الخاصة، وفتح أسواق هذه البلاد أمام الواردات حتى ولو أدى ذلك إلى منافسة مدمرة للإنتاج المحلى وغلق المصانع الوطنية وزيادة البطالة، وتقليل الفائض الاقتصادى

---

(١)نجوى عبد الله عبد العزيز سمك،مرجع سابق، ص ٤٤.

الذى يؤول للدولة ونقله إلى القطاع الخاص المحلى والأجنبى . وهذه هى – فى الحقيقة – الأهداف التى تسعى إليها الليبرالية الجديدة التى صاغت سياساتها برامج التثبيت والتكيف الهيكلى. وهى أهداف واضحة، وتتسق تماماً مع أهداف الدائنين والمستثمرين الأجانب[١].

٨- وجود اتجاه عام فى ظل سياسة الخصخصة لأصحاب النفوذ السياسى أن يستغلوا وظائفهم أو مناصبهم السياسية لحشد القوة الشخصية والثروة لأنفسهم ولعائلاتهم[٢] .

٩- تتجه الدول النامية الآن إلى الإلغاء التام للقطاع العام وبيع الشركات سواء الناجحة أو الخاسرة، الكبيرة أو الصغيرة على الرغم من أن التخصصية لا تعنى الإفراط فى التحول من القطاع العام إلى القطاع الخاص أو ترك كل شىء لقوى السوق، ذلك لأنه لا توجد فى عالم اليوم إقتصادات حرة بالمعنى النظرى لهذه الكلمة، وأن الاقتصادات الرأسمالية لا تخلو من أنواع من التخطيط والتوجيه الاقتصادى، ترمى إلى ضمان تحقيق أهداف معينة، وأن القطاع

---

(١) رمزى زكى، وداعاً للطبقة الوسطى ، مرجع سابق، ص ١٣٠-١٣١.

(٢) Haynes, Jeff, Third World Politics, A Concise Introduction, Blackwell Publishers Inc, U.S.A,1997, p. 25

الخاص فى هذه الإقتصادات يعمل فى إطار سياسات عامة تحددها الدولة للأسعار والأجور فضلاً عن أنه يواجه بقوى اجتماعية منظمة، كالنقابات وجمعيات المستهلكين وما إليها، تحد من غلوائه، وتضمن حماية مصالح أعضائها من النتائج السلبية لسعى المشروعات الخاصة لتحقيق الربح وهذا كله فى دول متقدمة لا تواجه قضايا التخلف وضرورة التنمية (١).

ومما سبق يمكن القول بأنه إذا كانت الخصخصة قد أصبحت خياراً إستراتيجياً للدول النامية فى ظل المتغيرات الدولية والإقليمية الجديدة، فمن المهم وضع ضوابط ومعايير تحكم عملية تحول المجتمعات النامية نحو التخصصية حتى يمكن أن تحقق أهدافها المرجوة منها، و حتى يمكن من ناحية أخرى التقليل من آثارها السلبية بقدر الإمكان . وكذلك من المهم وجود دور واضح للدولة فى توجيه عملية التحول نحو اقتصاد السوق، وللحفاظ على مصالح الغالبية العظمى من أفراد الشعب.

---

(١) أزمة مصر الاقتصادية الراهنة والطريق نحو الخروج منها، حزب التجمع الوطنى التقدمى الوحدوى، أمانة اللجنة المركزية، ١٩٨٢، ص ٤١.

خاتمة :

من خلال عرض هذا الفصل ظهر أن اتجاه الدول النامية لتبنى برامج الإصلاح الاقتصادى والخصخصة قد أتى كاستجابة للمشكلات الاقتصادية والاجتماعية المتفاقمة التى تعانيها (العجز الكبير فى ميزانياتها، الديون الخارجية الضخمة) . ولم يكن تنفيذ الدول النامية لهذه البرامج منفصلاً عن توجيه وتشجيع وضغوط المؤسسات الدولية والدول العظمى المانحة للمساعدات. لذلك فهناك شك كبير فى قدرة الخصخصة على تحقيق نفس النتائج الإيجابية التى حققتها عند تطبيقها فى الدول المتقدمة بسبب اختلاف النظم الاجتماعية الموجودة فى الدول النامية، واختلاف حدود المسئولية الاجتماعية للدولة فى الدول النامية.

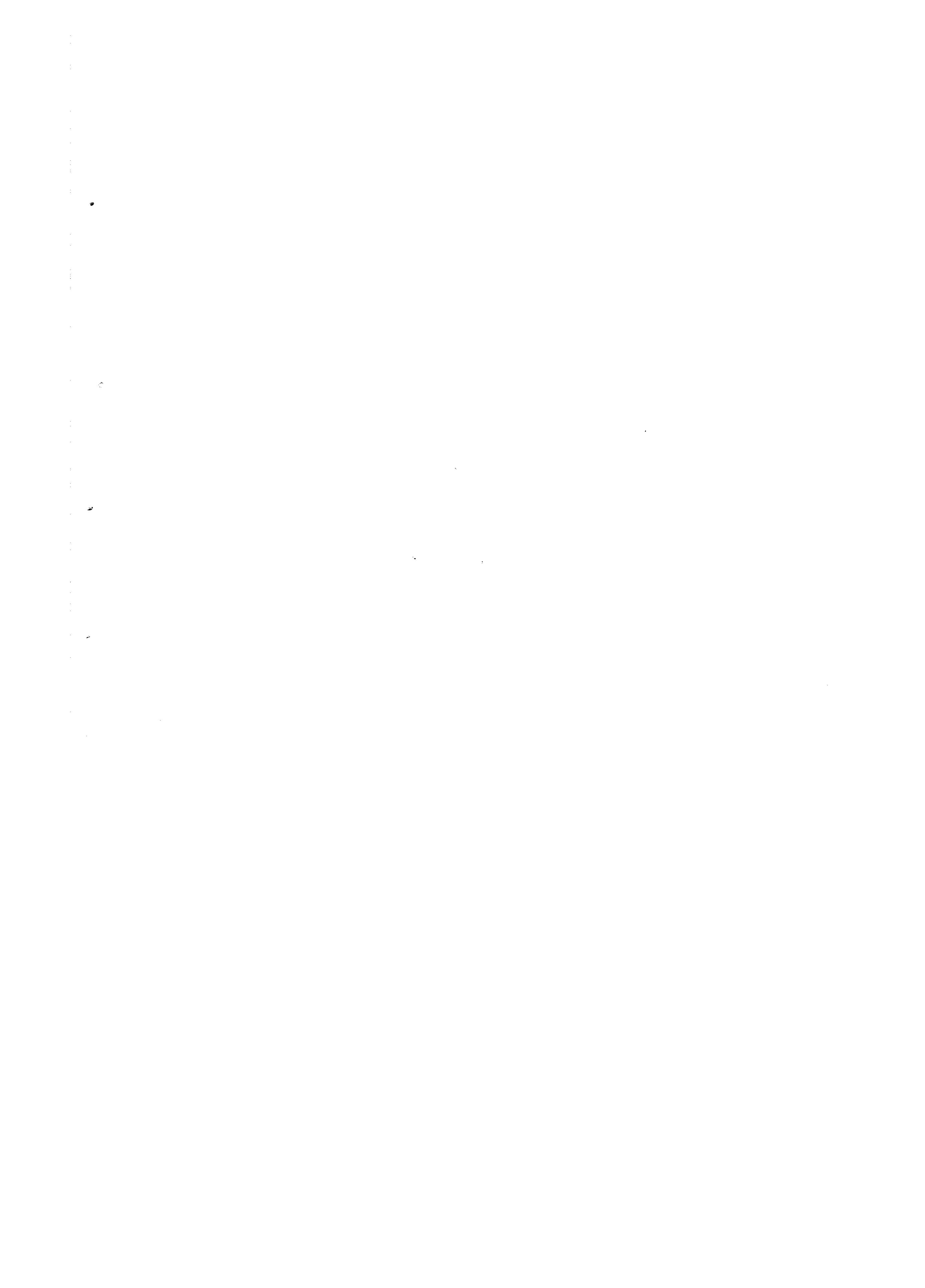
كما ظهرت أهمية وضع ضوابط ومعايير تحكم عملية تحول المجتمعات النامية نحو التخصيصية حتى يمكن أن تحقق أهدافها المنشودة وتقلل من آثارها السلبية. وكذلك أهمية وجود دور واضح للدولة فى توجيه عملية التحول نحو اقتصاد السوق وللحفاظ على مصالح الغالبية العظمى من أفراد الشعب.

الفصل السادس

خصخصة الخدمات والبنية التحتية الحضرية فى الدول النامية: تقييم التجربة(*)

(*) هذا الفصل مترجم عن المصدر التالى:

Rondinelli, Dennis A. & Kasarda, John D., Privatization of Urban Services and Infrastructure in Developing Countries: An Assessment of Experience, in : Kasarda, John D. & Parnell, Allan M. (eds.), Third World Cities: Problems, Policies, and Prospects, Sage Publications, London, 1993, pp. 134-160.



المحتويات

تمهيد:

تواجه الدول النامية عبر العالم طلبات متزايدة على الخدمات العامة والبنية التحتية والحماية فى المناطق الحضرية. وتنجم الضغوط من خلال مصادر متنوعة للحكومات المحلية والمركزية من أجل توفير انتشار أوسع ونوعية أفضل من الخدمات الاجتماعية والبنية التحتية الفيزيقية فى المدن. فالانفجار السكانى فى الحضر، والمنافسة على الأنشطة الاقتصادية بين المناطق المتروبوليتية(*)، والنمو السريع للمدن الثانوية، والضغوط على التسهيلات الفيزيقية غير الكافية والمتدهورة، والضغوط الاجتماعية لتوسيع أصول الإسكان، تسهم جميعها فى هذا الطلب المتزايد. وفى الوقت نفسه، تقيد الإيرادات غير الكافية والمستويات العالية من خدمة الدين قدرة الحكومات فى تلبية هذه الحاجات، وغالباً ما تقدم الوزارات المركزية المثقلة الخدمات

(*) المنطقة الميتروبوليتية Metropolitan Region هى منطقة كبيرة تسيطر عليها اقتصادياً وثقافياً مدينة ميتروبوليتية، وتمتد إلى أبعد من الحدود المحيطة بضواحى هذه المدينة، وتنقسم المنطقة الميتروبوليتية غالباً إلى مدينة ميتروبوليتية ومنطقة نائية يوجد فى نطاقها عدة مدن صغرى، ومناطق ريفية. وتختلف حدود المتروبوليتية طبقاً للمعيار الذى يستخدم فى رسم أبعادها.

أنظر: محمد عاطف غيث "محرر" وآخرون، قاموس علم الاجتماع، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، ١٩٧٩، ص٢٨٩.

والبنية التحتية بصورة غير فعالة، كما أن كثير من المشروعات العامة Owned Enterprises (SOEs) المندمجة بصورة كبيرة فى توزيع الخدمات الحضرية تخسر أكثر مما تضيف إلى خزانة الدولة، وفى دول نامية كثيرة، كانت المشروعات العامة مسئولة عن كميات كبيرة من الاقتراض الخارجي، وتستنزف رأس المال من الأسواق المالية التى يمكن أن يستخدمها المستثمرون لتوسيع المشروعات التى تخلق فرص العمل وزيادة الإيرادات الضريبية.

أدت هذه المشكلات إلى إعادة تأكيد هيئات المعونة الدولية والحكومات فى الدول النامية على إمكانية قيام القطاع الخاص بدور أكثر نشاطاً فى تمويل وتقديم الخدمات العامة - مثل الصحة والتعليم والنقل - والبنية التحتية الفيزيقية - مثل الطرق العامة، والمنافع، والاتصالات، والمياه والصرف ، وتسهيلات معالجة النفايات.

وبالرغم من التركيز الآن على الخصخصة أكثر من السنوات القليلة الماضية، فإن المفهوم ليس جديداً، و لا يقتصر على الدول النامية، فالقطاع الخاص قام بتوزيع الخدمات وساعد فى تشييد الإسكان والبنية التحتية فى الدول الصناعية الغربية لعدة قرون مضت، ولعب دوراً هاماً فى توفير الخدمات والإسكان فى دول نامية كثيرة. فعلى سبيل المثال عبر تاريخ الولايات المتحدة الأمريكية.

اندمجت الهيئات الخاصة بصورة كبيرة فى تشييد الطرق الرئيسية والقنوات والممرات المائية والسكك الحديدية والمطارات، فوفقاً للأكاديمية القومية للإدارة العامة "حتى الوظائف المرتبطة بالحكومة مثل جمع الضرائب وتوزيع البريد والمراقبة، كانت تؤديها الشركات الخاصة، خلال فترات كثيرة من القرن التاسع عشر". وقامت الحكومات فى دول نامية كثيرة بتأميم المشروعات الخاصة والسيطرة المركزية على توزيع الخدمات والاستثمار فى البنية التحتية، وقامت بدور قوى فى إدارة اقتصادياتها، ولكن المشكلات التمويلية التى ظهرت مع التدهور العالمى فى أواخر السبعينات، وأزمات الديون التى واجهت كثير من الدول الإفريقية ودول أمريكا اللاتينية فى بداية الثمانينات، والتحول إلى اقتصاديات السوق فى أوربا الغربية أثناء بداية التسعينات أدت جميعها إلى إعادة تجديد الاهتمام بدور القطاع الخاص فى تقديم الخدمات والبنية التحتية.

ولقد تبنت حكومات معظم الدول النامية فى الثمانينات سياسات الخصخصة، وتراوحت الجهود من المحاولات المحدودة والمتوسطة للتخلى عن قليل من المشروعات العامة الخاسرة فى بعض الدول الإفريقية مثل السنغال وزامبيا لبلورة الخطط من أجل إعادة تحديد دور الحكومة. وفى اقتصاديات بعض الدول الآسيوية مثل

ماليزيا وباكستان. فى الواقع مع إعلان خطط الإزالة Sweeping Plans فـى ماليزيـا لبيـع كثـير مـن الشـركات العامـة وتعاونيـات الهيئات الحكومية والمشـروعات العامـة الأخـرى، Corporatization أعلـن رئيـس الـوزراء ماهتـير محمـد Mahathir Mohamed أن "الخصخصة الآن هى أداة لـلإدارة الاقتصاديـة للدولـة". وتسـعى وزارة المالية الباكستانية إلى خصخصة ١١٥ شركة صناعية وأربعة بنـوك فـى أواخر عـام ١٩٩٢، وتقليـل دور الحكومـة الرئيسـى فـى إنتـاج السـلع وتقديم الخدمات. ومارسـت الحكومـات الآسـيوية الأخـرى إجـراءات مختلفـة لإظـهار مشـاركة القطـاع الخـاص فـى الحمايـة الحضريـة والخدمات الاجتماعية وتقديم البنية التحتية الفيزيقية.

فالحاجـة إلى الخدمـات والبنيـة التحتيـة تـزداد بسـرعة فـى المناطق الحضرية، مع عدم قدرة الحومات فى معظم الدول على تلبيتها بسبب نقص الموارد المالية اللازمة. وبالرغم مـن توفـير القطـاع الخـاص جزءاً كبيراً من الحماية والخدمات الأخرى فى دول نامية كثيرة، فـإن الرغبة فى الخصخصة وفعاليتها ما زالت محل جدل متزايد. وغالباً ما شـوه بعـض المؤيديـن هـذا الجـدل بادعائـهم المبـالغ فيـه بأنـه يمكـن خصخصة كافة الخدمات العامة. وتشير تقييمات سياسات الخصخصـة إلى أن الكثير من المزايا المزعومة لم تتحقق بعد . إلا أنه توجـد صعوبـة

لتنفيذ الخصخصة فى دول آسيوية كثيرة، وبخاصة فى الدول ذات الحكومة المركزية القوية. حتى فى الولايات المتحدة وأوربا، حيث تميل الظروف السياسية والاقتصادية للخصخصة لأن تكون مؤيدة بصورة كبيرة، فإن النتائج الإدارية والتمويلية قد شوشت.

وبالرغم من أن التعامل الجيد مع الأدلة يذهب بأنه فى ظل الظروف الملائمة للمشروعات الخاصة والمنظمات غير الحكومية يمكنها – وتقوم بذلك فعلا – أن تلعب دوراً فى تحسين وزيادة الخدمات الحضرية والحماية والبنية التحتية، ومستقبلاً ستعتمد الاقتصاديات الحضرية بالتأكيد بصورة كبيرة على مشاركة القطاع الخاص فى تلبية الحاجات المتزايدة للإسكان والخدمات والتسهيلات الحضرية.

وقد أجرى قليل من التحليلات الشاملة والمنظمة على المزايا لمشاركة القطاع الخاص فى تقديم الخدمات والبنية التحتية، ونحن هنا نعرض لتجربة الخصخصة فى الدول النامية، بالتركيز على آسيا، ونحدد الأسباب التى دعت الحكومات لتطبيق الخصخصة، واختيار بعض الأساليب التى تتم عن طريقها خصخصة الخدمات والبنية التحتية، ونناقش المزايا المحتملة للخصخصة ومعوقاتها، ونحدد شروط ملائمة الخصخصة والمشاركة المتزايدة للقطاع الخاص فى الخدمات والحماية، وتقديم البنية التحتية، ونقترح وسائل تحسين تنفيذ هذه السياسة.

أولاً: مبررات الخصخصة:

مارست الحكومات فى الدول النامية الخصخصة لأسباب متنوعة، فمن الواضح أن هيئات الإقراض الدولية مثل البنك الدولى World Bankوالبنك الآسيوى للتنميةAsian Development Bankضغطت على الحكومات لتنفيذ الخصخصة كجزء من الإصلاحات الكلية للتكيف الهيكلى Structural Adjustment، بالرغم من أن التغيرات المحلية قد دعمت أيضاً الضغوط الخارجية. وتتضمن التغيرات المحلية:

أ - الطلب المتزايد على الخدمات والحماية الحضرية نتيجة للنمو السريع لسكان الحضر.

ب- القيود التمويلية المتزايدة على الحكومات فى تلبية طلبات الخدمة العامة.

جـ- عدم الفعالية والعجز المالى للمشروعات العامة.

د - عدم الرضا عن نوعية الخدمات العامة التى تقدمها الهيئات الحكومية المركزية وعن نتائج التخطيط المركزى للاستثمار فى البنية التحتية.

أ - الطلب الناتج عن نمو سكان الحضر:

تعكس الطلبات المتزايدة على الخدمات والبنية التحتية

الحضرية نمواً كبيراً فى سكان حضر الدول النامية، واتجاهاً ديموجرافياً سيستمر فى القرن القادم، فوفقاً لتقديرات الأمم المتحدة، انه بين عام ١٩٨٠ ونهاية التسعينات سيتضاعف سكان الحضر فى الدول النامية من أقل من بليون نسمة إلى حوالى بليونين نسمة، وسيتضاعفون مرة أخرى خلال ٢٥ عاماً التالية إلى ٤ بليون نسمة. وفى نهاية التسعينات ستوجد ٣٠٠ مدينة تقريباً تزيد عن مليون نسمة فى الدول النامية. وسيزداد الطلب على البنية التحتية والخدمات أيضاً نتيجة للأهمية الاقتصادية المتزايدة للأنشطة الإنتاجية والتجارية الموجودة فى المناطق الحضرية. فقد ساهمت الأنشطة الاقتصادية الحضرية بأكثر من ٦٠٪ من الناتج المحلى الإجمالى فى دول كثيرة فى آسيا وأمريكا اللاتينية وشمال أفريقيا والشرق الأوسط. وبدون الخدمات والتسهيلات الكافية، فإن الاقتصاديات الحضرية ستركد أو تتدهور.

ب - القيود المالية على الحكومات:

يتمثل السبب الثانى للاهتمام المتزايد بالخصخصة فى مواجهة الحكومات قيود مالية شديدة عند تلبية الحاجات المتنامية للخدمات الحضرية. وتتأزم هذه المشكلات بصورة خاصة فى الدول التى تعايش مستويات من النمو السكانى المرتفع والنمو الاقتصادى فى المدن. فعلى

سبيل المثال المنطقة المتروبوليتانية في بانكوك تنمو بسرعة كبيرة حيث فاقت الطلبات على الخدمات والبنية التحتية بصورة كبيرة القدرة الاستثمارية العامة. فقد سجل الباحثون ما يلى:

من المتوقع أن تنفق هيئة توليد الكهرباء فى تايلاند – التى تواجه عجزاً حاداً فى احتياطات الطاقة – ما يعادل ٣,٩ بليون دولار فى السبع سنوات التالية لتلبية احتياجات الطاقة. ومن المتوقع أن تتكلف معالجة المياه ٢,٩ بنيون دولار فى العقود التالية، وأيضاً أن يتكلف نظام النقل السريع فى بانكوك أكثر من ١,٦ بليون دولار.

وتعتبر الكثير من الصعوبات المالية الظاهرة الآن فى الدول النامية هى نتيجة سياسات التأميم Nationalization Policies السابقة. فنتيجة للتأميم ومركزية مسئولية تقديم الخدمات العامة خلال الستينات وحتى بداية الثمانينات، زادت بسرعة أعداد موظفى القطاع العام، وقائمة الأجور العامة. ففى أندونيسيا، على سبيل المثال، زاد عدد السكان الذين تم توظيفهم من خلال الحكومة بأكثر من ٧٠٪ سنوياً من عام ١٩٧٨ وحتى عام ١٩٨٦، وهذا المعدل أعلى من ضعفين إلى ثلاثة أضعاف من معدل نمو إجمالى فرص العمل. وزادت كفالة الدين العام الخارجى بسرعة، فبين عامى ١٩٧٠ و ١٩٨٩ ارتفع الدين العام الخارجى فى بنجلاديش من ٥٥ مليون دولار إلى ١٠ بليون

دولار تقريباً، وفى الهند من ٨ بليون دولار تقريباً إلى ٥٥ بليون دولار تقريباً، وفى أندونيسيا من ٢,٤ بليون دولار إلى ٤١ بليون دولار تقريباً. وفى عام ١٩٨٩ وصل الدين الخارجى الإجمالى إلى ٦٥٪ من الناتج المحلى الإجمالى فى الفلبين، و٥٩٪ فى أندونيسيا، و ٥١٪ فى ماليزيا، و ٤٧٪ فى باكستان، و ٣٩٪ فى كوريا. وترك الاقتراض الكبير والتدهور الاقتصادى خلال السبعينات والثمانينات رأسمالاً ضئيلاً للاستثمار فى البنية التحتية أو لزيادة الخدمات فى الدول النامية، وبخاصة فى مدنها المتنامية بسرعة.

جـ - عدم الفعالية والعجز المالى للمشروعات العامة:

أصبحت الخصخصة من ناحية ثالثة أكثر جذباً، وأيضاً وضوحاً، وذلك بسبب خسارة مشروعات عامة كثيرة أكثر من خلقها للإيرادات. وتشير دراسات البنك الدولى إلى أنه مع بداية الثمانينات كانت المشروعات العامة فى الدول النامية مسئولة عن ربع إلى نصف إجمالى الدين الخارجى ونسبة كبيرة من الاقتراض الخارجى. ففى تايلاند ٦١٪ من المشروعات العامة مسئولة عن ٦٠٪ من الدين الحكومى الخارجى فى عام ١٩٨٨، وكان حوالى ٤٠٪ من مدفوعات خدمة الدين الخارجى الماليزى فى عام ١٩٨٧ من المشروعات العامة غير التمويلية. وضغطت الطلبات الكبيرة على رأس المال من المشروعات

العامة، على المستثمرين للخروج من الأسواق المالية فى بعض الدول، وفى دول أخرى إلى الاتاحة المحدودة للقطاع الخاص للاقتراض من أجل الاستثمارات التى يمكنها خلق فرص العمل والدخل فى المناطق الحضرية، وتكوين الإيرادات العامة للحكومات المركزية والمحلية.

وقد أصبحت المشروعات العامة خاسرة لأسباب متنوعة، فكما يشير فيرنون Vernon إلى مواجهة كثير من المشروعات العامة فى الدول النامية مشكلات خطيرة منها سوء الإدارة والفساد والمحسوبية والبطانة التى أدت إلى زيادة تكاليف تقديم الخدمات والبنية التحتية، والتشغيل والصيانة وتوزيع الخدمات بصورة غير فعالة، والاندماج فى العمليات والاستثمارات كثيفة رأس المال highly Capital – Intensive ذات فترات طويلة فى الاسترداد Payback. وتواجه أيضاً مشروعات عامة كثيرة محددات السعر نتيجة لرغبة الحكومات فى تقديم خدمات رخيصة أو مدعمة لأسباب سياسية بما يحول دون استعادة التشغيل وتكاليف الاستثمار. وقد ضخمت الضوابط الحكومية المقيدة على ميزانيات المشروعات العامة هذه المشكلات، كما أدت إلى فشل الحكومات المركزية فى تقديم الدعم الموعود أو إلى توزيع موارد الميزانية بطريقة مناسبة.

وتتمثل الحالة المماثلة فى حالة السكك الحديدية العامة فى تايلاند التى أصبحت مشروعاً عاماً فى عام ١٩٥١ لسد الفجوة بين خدمات الركاب وخدمات الشحن فى النقل. وأصبحت بسرعة مسئولة عن تشغيل كل شبكة السكك الحديدية فى الدولة، ومع وجود منافسة بسيطة أو عدم وجود هذه المنافسة، كانت السكك الحديدية العامة قادرة على الاتجاه إلى الربح، وبمرور الزمن أصبح دخلها التشغيلى سلبى، وفى الثمانينات كانت أعلى ثانى خاسر من كافة المشروعات الخاسرة فى تايلاند، ولا تسبقها سوى هيئة النقل المتربوليتانية فى بانكوك.

وعكست مصادر المشكلات بوضوح قائمة من العوائق التى وصفت مسبقاً، فمنافسة أشكال النقل الأخرى، وبخاصة الطرق والطرق الرئيسية قللت أرباح السكك الحديدية العامة فى تايلاند ، وتحملت قوة عمل زائدة وغير منتجة، وحددت الحكومة المركزية التعريفات وجعلتها أقل من تكاليف حمل الركاب والشحن، كلما ارتفعت التكاليف الفعلية. علاوة على ذلك وجهت الحكومة السكك الحديدية العامة لخدمة الطرق العديدة ذات الكثافة المنخفضة غير القادرة على تغطية تكاليف التشغيل.

وقد انعكس بوضوح عجز المشروعات العامة فى القدرات

المحدودة لاشباع الحاجة المتنامية بسرعة للخدمات والبنيـة التحتيـة فى المناطق الحضريـة، فعلـى سبيل المثـال كـانت شـركات الاتصـالات والتليفونات المملوكة للحكومـة غـير فعالـة وبصـورة سيئة فـى تلبيـة الطلب على الخدمات التى صـارت هامـة للحيويـة الاقتصاديـة للمـدن. فمتوسط فـترة الانتظـار لـتركيب التليفونـات فـى أندونيسـيا كـان ٨ سنوات تقريباً، وسبع سنوات فى الفلبين، وعشر سنوات فى باكستان. وفى تايلاند يجب علـى العميـل الانتظـار فـى المتوسط ثـلاث سـنوات للحصول على الخدمة التليفونية، وفى عام ١٩٨٩ زادت قائمة الانتظار فى بانكوك بمفردها إلى أكثر من ٣٠٠,٠٠٠ طلب، علاوة على أنه حتـى عندما يتم تركيب الخطـوط التليفونيـة، فـإن الخدمـة غالبـاً مـا تكـون عقيمة. فمعدلات اكمال المكالمة منخفضة للغاية فى معظم الدول النامية بسب المعدات المعيبة، ونقص سعة التحويل. ومعدلات اكمال المكالمـات التليفونية المباشرة منخفضة فـهى ١٢٪ فـى باكسـتان، ومنخفضـة فـى المكالمات المحلية أيضاً حيث تمثل ٣١٪ فى اندونيسـيا. وتنقـص معظـم شركات الاتصـالات العامـة فـى الـدول الناميـة الاسـتثمارات ومصـادر التمويل للصيانة ومد خطوطـها موجـودة. والمشـكلة الخطـيرة الأخـرى هى تكدس العاملين Over Staffing، فقد قرر البنك الدولى أن شركات التليفونات العامة فى الدول الناميـة بـها مـن ٥٠ إلى ١٠٠موظـف لكـل

ألف خط تليفونى فى الخدمات مقارنة بـ(٠,٢) موظف أو أقل فى الولايات المتحدة الأمريكية وأوربا.

د - عدم الرضا عن التخطيط المركزى والإدارة الحكومية للاستثمار فى الخدمات والبنية التحتية:

أخيراً تم تبنى الخصخصة فى بعض الدول النامية نتيجة لعدم الرضا المتزايد عن نوعية وتغطية الخدمات التى تقدمها الهيئات الحكومية المحلية والمركزية، بالإضافة إلى عدم فعالية التخطيط الحكومى للخدمات الحضرية والاستثمار فى البنية التحتية، فقد انعكس على سبيل المثال عدم الرضا فى تقدير نتائج خطط التنمية القومية الاندونيسية خلال الثمانينات التى حددت مستوى أولويات الاستثمار الحضرى لكل مدنها، واعترف مسئولو الحكومة الآن بما يلى:

لا يلبى المدخل القطاعى والمركزى الحاجات المحلية بطريقة متوازنة، وتم التركيز على امدادات المياه، بينما تتطلب ادارة النفايات الصلبة والصرف، على سبيل المثال اهتماماً أكبر. وأدى عدم التوازن فى التنمية إلى مشكلات فى تمويل التشغيل وصيانة الخدمات غير الضرورية وغير المطلوبة وإلى صعوبات فى تمويل التطورات الأكثر أهمية.

وفـى كوريـا الجنوبيـة أثـر الاسـتثمار الحكومـى المركـزى فـى البنية التحتية بقـوة علـى نمـط التحضـر، بيـد أن المحللـين يـرون أن الشركات العامة تنقصها الحساسـية للحاجـات والأولويـات المحليـة، حيث أنها تعمل على مستوى اجـراءات تم تصميمـها لتناسـب الدولـة ككل، وتقيد القوانـين الخاصـة ومعايـير واجـراءات التخطيـط القومـى قراراتها الاستثمارية، فهى نـادراً مـا تـأخذ فـى اعتبارهـا الحاجـات الخاصة لكل مدينة.

ونادراً ما كانت الهيئات الحكومية المحليـة أكـثر فعاليـة مـن الـوزارات المركزيـة فـى تقديـم الخدمـات الأساسـية والبنيـة التحتيـة الحضرية، فقـد أوضحـت الدراسـات فـى المـدن الصغـيرة Townsفـى المنطقـة المحيطـة لنيودلهـى، علـى سـبيل المثـال، أن تغطيـة الميـاه والصرف والخدمـات الحضريـة الأساسـية الأخـرى منخفضـة للغايـة. وأشارت الدراسات أن الهيئات الحكومية يمكنها أن تسـتعيد أقـل مـن ربع تكاليف تقديم وتوزيع المياه فى مراكز حضرية كثـيرة، فمـن ٣٠٪ إلى ٤٠٪ من الايرادات تفقد بسبب الرشح والاختلاس والتبديد. كما أن معدلات تغطية التكاليف لخدمات النقل العام فـى مـدن هنديـة كثـيرة منخفضة لـ ٤٠٪. وقد اسـتنتج مـاثور Mathurمـن خـلال مراجعتـه لدراسات الخدمات المحلية فى الهند فشـل الهيئـات العامـة المحليـة

بصفة عامة فى القيام بوظائفها الخدمية. "فالخدمات التى تقدمها غير كافية وغير عادلة، ويوجد عنصر كبير من الدعم فى امداد الخدمة الحضرية، ومعدلات تغطية التكاليف منخفضة، والقدرة الإدارية والرغبة فى زيادة الموارد غائبة".

وزاد أيضاً عدم الرضا عن اتجاه بعض الحكومات لتخصيص أولوية كبيرة للإنشاءات الجديدة أكثر من صيانة التسهيلات الموجودة. وتنبثق مشكلات أخرى من ادراك المواطنين أن الخدمات الحكومية المركزية والبنية التحتية سلع مجانية تخول لهم، وليست موارد محلية يجب أن يقدمونها لأنفسهم أو شرائها. وتستنزف استخدامات أخرى الموارد الحكومية المركزية النادرة لدعم الخدمات التى يمكن أن تقدم أو تدفع محلياً.

ثانياً: وسائل خصخصة الخدمات العامة:

نتيجة لكل هذه الأسباب، فإن تقديم الخدمات والبنية التحتية، وكذلك أدوار الحكومة المركزية والمحلية وقعت تحت الفحص الدقيق، واعتبرت الأشكال المختلفة للخصخصة بصورة جدية بدائل لتوسيع مسئوليات الحكومات عن تقديم الخدمات.

أ- تعريف الخصخصة :

يغطى مفهوم الخصخصة مدى واسع من السياسات . وتعرف

بصورة ضيقة علـى أنـها ببساطة بيـع الأصـول أو المشـروعات العامـة للمستثمرين. واتبعت دول مختلفـة هـذا الشـكل مـن الخصخصـة مثـل الجزائر وتنزانيا وماليزيا وتايلاند وكوريا الجنوبيـة ومـالاوى. ولكـن البيع الكامل للشركات الحكومية أو أصـول الهيئـات العامـة هـو أحـد أشكال الخصخصة فقط، وأحياناً أصعبها جداً. ويتضمن المفهوم الواسـع للخصخصة مدى واسع من السياسات لتشجيع مشـاركة القطـاع الخـاص فى تقديم الخدمة العامـة والتـى تقـوض أو تعـدل الحالـة الاحتكاريـة للمشروعات العامة.

وباستخدام هذا المفهوم الواسـع للخصخصـة، تقـوم الحكومـات بعدم تقنين deregulating قطاعات كثيرة مـن أجـل السـماح بالمنافسـة الخاصـة مـع المشـروعات والهيئـات العامـة، فالحكومـات تعمـل علـى اخضـــاع الهيئـــات العامـــة للســوق Marketizing وللتعاونيـــات Corporatizting لجعلها تغطى تكاليفها وإدارة عملياتها بصورة أكثر فعالية، كما أنها تسمح وتشجع المشروعات وجماعات المجتمع المحلى والتعاونيـات والهيئـات الطوعيـة الخاصـة والمشـروعات الصغـيرة والمنظمـات غـير الحكوميـة الأخـرى لتقديـم الخدمـات الاجتماعيـة. فالحكومات تقدم المساعدات المالية والضمانـات للاسـتثمار الخـاص فـى البنيـة التحتيـة، والتسهيلات، خالقة شراكات عامة – خاصـة Public

Private Partnerships – ومتعاقدة مع المنظمات الخاصة. تفترض هذه السياسات أنه يمكن بيع كثير من السلع والخدمات للسكان مثل النقل العام والطاقة الكهربية ومياه الشرب أو الإسكان، ويمكن أن توزع بصورة أكثر فعالية وكفاءة بواسطة المشروعات الخاصة مباشرة أو من خلال التعاقد مع الحكومات المركزية أو المحلية.

ب- صور الخصخصة فى الدول النامية:

استخدمت الدول النامية سبعة أشكال من الخصخصة بصورة واسعة كل منها ذات خصائص مختلفة وتتضمن اتحادات مختلفة للمشاركة العامة والخاصة فى تقديم الخدمات والبنية التحتية الحضرية على النحو التالى:

١- التخلص من الأصول العامة:

Divestment of State-Owned Assets:

وهو أكثر أشكال الخصخصة تطرفاً، حيث يتم تجريد الحكومة من المشروعات أو الأصول العامة. وتبيع الحكومة فى دول كثيرة ببساطة جميع أملاكها أو أجزاء منها من المشروعات أو الهيئات العامة غير الرابحة وغير الفعالة. واستخدمت وسائل عديدة للتخلص من المشروعات العامة تتضمن ما يلى:

أ - العرض العام للأسهم فى بورصة الأوراق المالية Stock exchange.

ب- البيع الخاص للأسهم للمستثمرين المحليين والأجانب.

جـ- الشراء الكامل من الموظفين أو الإدارة.

د - توزيع السندات أو الأسهم لكافة المواطنين أو جماعات خاصة مثل موظفى الشركة أو الأسرة، منخفضة الدخل.

إن بيع المشروعات العامة وأصول بعض الهيئات العامة هو وسيلة هامة فى بنجلاديش وباكستان وسيرلانكا وماليزيا. فمع بداية الثمانينات هدفت الحكومة البنجلاديشية لبيع أكثر من ٧٠ شركة عامة و ٩شركات عامة قد بيعت جزئياً أو كلياً فى تايلاند فى نهاية الثمانينات. وفى سيرلانكا بيعت سبع شركات عامة فى ١٩٩٠ مع عرض أكثر من ٢٢ شركة عامة للبيع فى عام ١٩٩١، وفى ماليزيا تخلصت الحكومة جزئياً من مشروعاتها التجارية فى ميناء كلانج Klang، ومن الشحن القومى وأيضاً الشركة القومية للاتصالات، كما أنها تخطط لخصخصة أربعة طرق رئيسية، والتقاطع الثانى ماليزيا - سنغافورة، والمعهد القومى للقلب. وفى كوريا الجنوبية عرضت الحكومة أكثر من ٧٥٪ من أسهمها فى ١١ مشروع عام أكثر ربحاً لجماعات الدخل المنخفض بأسعار السوق المنخفضة. وجميع الخصخصات المستقبلية ستحتاج لجزء من أسهمها لتباع إلى موظفى الشركة من خلال خطط ملكية الموظفين للأسهم.

دلالة الخصخصة

عالى ———— درجة تجريد الحكومة ———— منخفض

عالى ———— المعارضة المحتملة لموظفى الحكومة ———— منخفض

عالى ———— درجة التفاعل بين القطاعات العامة والخاصة فى توزيع الخدمات ———— منخفض

أشكال الخصخصة

- بيع الأصول العامة للاستثمار الخاص
- دعم الدولة لتوزيع الخدمة الخاصة
- حوافز أو ضمانات لمشاركة القطاع الخاص
- تشجيع ودعم الحكومة لتوسع القطاع الخاص فى صناعة الخدمات

- سياسات تقليل الضبط والتحرر للسماح لمشاركة القطاع الخاص فى تقديم الخدمات
- التعاقد مع القطاع الخاص
  - تعاقدات الأداء.
  - نظام "التصور البعدى" Afterimage System
- الشراكات العامة — الخاصة.
  - المخاطرة المشتركة.
  - الاستثمارات المشتركة.
  - المشروعات المرتبطة.
- تحويل مسئوليات الخدمة العامة إلى المنظمات غير الحكومية (الجماعات المهنية — الكيانات الفنية — التعاونيات)

شكل (١)

صور تنفيذ الخصخصة

٢- اخضاع المشروعات العامة للسوق وتقليل احتكارها :

أعيد هيكلة المشروعات العامة المقدمة للخدمة الحضرية فى بعض الدول لجعلها أكثر فعالية وكفاءة، من أجل منافستها مع الشركات الخاصة أو العمل معها، وتم ممارسة عدد من البدائل تشمل ما يلى :

أ - تقويض الدعم، واجبار الشركات العامة لتغطية التكاليف والاتجاه للربح.

ب- انشاء شركات ذات أسهم مشتركة Joint Stock Companies حيث يشارك الاستثمار الخاص والعام فى التحكم فى الأسهم وتوجيه المشروع.

جـ- السماح بمنافسة الشركات الخاصة للشركات العامة فى تقديم الخدمات والسلع ومن ثم تقويض الوضع الاحتكارى للشركات العامة.

د - تجزئة الشركات العامة إلى أجزاء يتم بيع بعضها، وتبقى الأخرى كمشروعات عامة.

ففى ماليزيا تم بالفعل هيكلة موانىء عديدة وهيئة الكهرباء القومية وصناعات غاز الصباح Sabah Gas Industeries. وتوجد خطط لهيكلة شركة سيلانجور Selangor لامدادات المياه، ومطارات عديدة.

والخدمة البريدية ونظام السكك الحديدية. وفى تايلاند وباكستان وسنغافورة وأندونيسيا تمت الهيكلة أيضاً. وفى جمهورية الصين الشعبية قدمت الحكومة المركزية اجراءات لجعل المشروعات العامة أكثر فعالية. وتم ادخال نظام مسئولية الإنتاج Production Responsibility System فى أكثر من ٩٠٪ من الشركات العامة لتقديم مستوى ثابت من المديرين ذوى حرية أكثر فى تخطيط الإنتاج والتسعير واستخدام الأرباح المتبقية، وتم تحديد أهداف الأداء للكثير من الشركات العامة، ووضعت الخطط لتحسين المنافسة بين المشروعات العامة التى تسيطر عليها الحكومات المركزية والإقليمية والمحلية عن طريق توسيع الملكية بين الهيئات العامة ومستويات الحكومة.

وبدأت الجمهورية الكورية برنامجاً شاملاً لإصلاح المشروع العام فى عام ١٩٨٣ استهدف ٢٦ شركة – حدد كمشروعات استثمارية للحكومة – The Govermment invested Enterprises (GIEs) مسئولة عن ٦٠٪ من القيمة المضافة فى القطاع العام، وشملت الاصلاحات تخفيف الضوابط الحكومية على إدارة هذه المشروعات والسماح للمديرين بحرية التصرف بصورة كبيرة فى صنع القرارات فى شئون الموظفين والميزانيات والتحصيل، وتناقصت مناصب الاشراف السياسى بصورة كبيرة. وتعرضت كافة المشروعات لمراجعات الأداء

المستخدمة لصنع القرارات المتعلقة بتشجيع وتوزيع مكافآت الحوافز السنوية. ووضع مديرو المشروعات والخبراء الأجانب مؤشرات وأهداف الأداء. وتم ترتيب المشروعات وفقاً لأدائها سنوياً. ونشرت ترتيبات الأداء هذه في الصحف، ومنحت المديرين حافزاً قوياً لتبني ممارسات إدارية فعالة. وأدت الاصلاحات إلى تحسينات جذرية في عمليات المشروعات العامة. فمنذ أن تمت المبادرة بالاصلاحات، تناقصت نسبة تكاليف المبيعات إلى الإيرادات الكلية بصورة ثابتة، وزادت قدرة مشروعات كثيرة على الربح، ولم يتعرض أي مشروع للخسارة بعد ذلك.

٣- التعاقد مع الشركات الخاصة لتقديم الخدمات العامة:

تتعاقد الهيئات المركزية أو الحكومات المحلية في كافة الدول النامية تقريباً مع الهيئات الخاصة للمساعدة في تقديم الخدمات التي لا تستطيع الهيئات العامة تقديمها بفعالية وكفاءة. وسمح التعاقد لتقديم الخدمات للحكومات بالتنسيق مع الهيئات الخاصة لتقديم الخدمات والتسهيلات والبنية التحتية التي تلبي المواصفات الحكومية. ففي نيبال Nepal، على سبيل المثال، اعتمدت حكومات المدن على الشركات الخاصة في جمع الضرائب المحلية. وفي سيرلانكا Srilanka أجرت الأسواق البلدية بمناقصات للتجار. وتم تجريب

التعاقد لتقديم الخدمات الحضرية أيضاً فى ماليزيا، فالمجلس البلدى لبيتالنج جايا Petaling Jaya - وهى مدينة ذات ٣٠٠,٠٠٠ نسمة - اتجه إلى الخصخصة عندما واجه تناقص الإيرادات وفساد الإدارة، وارتفاع تكاليف جمع أجور لتأجير أماكن الانتظار. وفى عام ١٩٨٤أجر المجلس مناطق الانتظار لشركات الإدارة الخاصة فى عودة للإيجار الشهرى، وذلك للإبقاء على سيطرتها، بينما خفف من مسئولياتها الإدارية والتمويلية.

ومارست هيئة السكك الحديدية فى تايلاند بنجاح التعاقد مع الشركات الخاصة لتقديم الخدمة فى ثلاث سكك حديدية داخل المدن التى خلفت خسارات كبيرة. فقد أجرت الشركات الخاصة عربات الركاب والخطوط الحديدية من هيئة السكة الحديد، وسددت لها الإيجار كل ١٥ يوماً، وشملت التعاقدات تكاليف صيانة ونظافة عربات السكك الحديدية وخدمات الترخيص الاختيارية. وأدخلت الهيئة العامة للسكك الحديدية استخدام محطات السكك الحديدية والموظفين لإدارتها بالإضافة إلى قائدى القطارات والحراس.

٤- الشراكات العامة - الخاصة Public- Private Partnerships:

تمارس الحكومة المشاركة بين الشركات الخاصة والعامة فى المواقف التى يكون فيها البيع الكامل للشركات العامة أو التعاقد على

الخدمات غير مناسب. وتتنوع هذه الشراكة فى خصائصها حيث تتضمن ما يلى:

أ - الهيئات المشتركة Joint Ventures: حيث تعمل الهيئات العامة والخاصة معاً بصورة رسمية أو غير رسمية فى تنفيذ أنشطة التنمية الحضرية.

ب- التأجير التمويلى للمشروعات، حيث تتفق الحكومات على بيع أو تأجير انشاء التسهيلات بصورة كاملة للمستثمرين أو العكس بالعكس.

جـ- الاستثمارات المشتركة، حيث تلعب كل من الهيئات العامة والخاصة دوراً نشطاً فى تمويل التسهيلات أو البنية التحتية أو الإسكان منخفض التكاليف أو مشروعات التنمية الحضرية.

فسياسات الخصخصة فى دول نامية كثيرة تستلزم أو تسمح للحكومات بالاستبقاء على نصيبها من الأسهم فى الشركات الرابحة أو الشركات ذات الاستراتيجية السياسية، جاعلة إياها فى الواقع مغامرات مشتركة. فنتيجة لأسواق رأس المال الضعيفة حالياً، باعت الحكومة التايوانية أسهمها فى الشركات العامة تدريجياً، مستبقية على الملكية العظمى حتى الطلب على زيادات الأسهم. وفى ماليزيا استمرت الحكومة فى ضبط أسهم كل الشركات تقريباً التى تم خصخصتها.

وموريست أيضاً صور أخرى من الشراكة العامة - الخاصة، فقد أكملت وزارة البريد والاتصالات الاندونيسية اتفاقات الانشاء - التشغيل - التحويل (B.O.T) مع خمس شركات خاصة لتركيب ١٠٠,٠٠٠ خطاً تليفونياً فى جاكرتا المتروبوليتانية. ستدير الشركات وستركب الخطوط لمدة تسع سنوات مستبقية على ٧٠٪ من أرباحها لتعويض استثماراتها. وستشاركها الحكومة فى ٣٠٪ من أرباحها، وفى النهاية تنقل النظام إلى الوزارة.

وكونت هونج كونج اتفاقات الشراكة العامة - الخاصة مع الشركات الخاصة فى عام ١٩٨٨ لتطوير المناطق المتخلفة والمناطق المتدهورة فيزيقياً فى المدينة. فقد اختارت شركة تنمية الأرض Land Development (LDC) Corporation المناطق المناسبة لإعادة التطوير، وأعدت استراتيجيات لإعادة التطوير وتشكيل الخطط لاعتمادها من مجلس تخطيط المدينة، وبعد اعتماد الخطة تستحوذ شركة تنمية الأرض على الأرض (مع تعويض عادل) داخل المنطقة وتحت عطاءات الشركة الخاصة لإعادة تطويرها مع مزيج من الاستخدامات السكنية والتجارية والاستخدامات الأخرى. وجمعت العملية بين مزايا التخطيط العام وامتلاك الأرض الحضرية بطريقة تضمن إسكان كافى للسكان، والحفاظ على المستويات البيئية عن طريق

قوة إشراف القطاع الخاص على تعبئة رأس المال للاستثمار، والبناء الفعال للبنية التحتية والمباني التجارية والسكنية.

٥- تعاون القطاعين العام والخاص في تطوير التسهيلات والبنية التحتية:

تمت أيضاً اتفاقات تعاونية بصفة أقل رسمية بين الحكومات والقطاع الخاص من أجل الوفاء بالطلبات المتزايدة على الخدمات الحضرية والبنية التحتية والحماية. فعلى سبيل المثال مارست مدن كثيرة برامج المواقع والخدمات Sites and Services Programs لتوفير الإسكان والتسهيلات الأساسية للفقراء. فقد بحثت حكومات كثيرة بداية من السبعينات عن بدائل للإسكان العام لتلبية الحاجات المتزايدة للحماية منخفضة التكاليف. ومن خلال برامج المواقع والخدمات، حشدت وأزالت وقدمت هيئات الإسكان الحكومية الخدمات والبنية التحتية للأرض التي قسمت إلى مواقع رئيسية وباعتها للفقراء. وتعاقدت الأسر الفقيرة مع المقاولين لتشييد مساكنهم أو بناء منازلهم بأنفسهم عادة بالمواد المدعمة أو القروض ذات الفائدة المنخفضة.

وفي الهند تشجع حكومة الدولة والحكومة الفيدرالية الشركات الخاصة على الاندماج بصورة كبيرة في تطوير الأرض وبناء

الإسكان منخفض التكاليف، ففي أحمد آباد Ahmadabad لعبت مجموعة بارشواناز Parshwanath Group - شركة خاصة لتمويل وتشييد الإسكان - دوراً نشطاً في تقديم الإسكان منخفض التكاليف مدعومة من السلطات التنظيمية المحلية. جمعت هذه الشركة الخاصة الأرض لمشروعات الإسكان، وحصلت على الاعتمادات من هيئة التنمية الحضرية في أحمد آباد وساعدت في تنظيم المجتمعات التعاونية التي تمتلك عقود الأرض، وأدت وظائف الصيانة بعد استكمال المشروع. وحصلت على تمويل الرهن العقارى للاستفادة من اتحاد التنمية الحضرية والإسكان العام. وبمساعدات وتشجيع الحكومة، استطاعت الشركة تشييد أكثر من ١٧,٠٠٠ وحدة سكنية منخفضة التكاليف في وحول مدينة أحمد آباد.

واستخدمت حكومة هونج كونج تلك الحوافز مثل القوانين المرنة للبناء، واتفاقات تجديد إيجار الأرض المتغير. وقوانين الحزام Zonning والتقسيمات المعدلة لحفز الاستثمارات الخاصة - العامة في الشقق ذات الارتفاع العالى من أجل الغاء النقص في الإسكان وإعادة توطين سكان المناطق المختلفة. وسعت هذه التغيرات لزيادة ربحية اعادة التطوير الحضرى للشركات الخاصة.

٦- تحويل أو اسناد تقديم الخدمات للمنظمات غير الحكومية :

تنقل بعض الحكومات وظائف توزيع الخدمات للمنظمات غير الحكومية أو تسند ببساطة امداد بعض أنماط التنمية الحضرية للمشروع الخاص. ففى آسيا انخرطت المنظمات التعاونية والنقابات العمالية ونوادى الشباب والمرأة والجماعات الدينية جميعاً فى بعض جوانب تقديم الخدمة الحضرية. فقد قدمت المنظمات غير الحكومية والدينية البرامج الصحية والتعليمية والتدريبية التى تستكمل البرامج التى تقدمها الحكومة. ففى الفلبين، على سبيل المثال، لعبت الكنيسة الكاثوليكية دوراً هاماً فى دعم نظام التعليم العام عن طريق تشغيل المدارس الأساسية والثانوية، بالاضافة إلى الكليات والجامعات. وأدارت الجماعات الدينية الأخرى المستشفيات والعيادات الصحية وقدمت الخدمات الاجتماعية الأخرى التى قد لا تتيحها الحكومة أو غير الكافية. وفى فيتنام سمح للأطباء أو جماعات الهيئة الطبية بافتتاح عيادات صحية خاصة، وبخاصة فى الجيرات الحضرية المزدحمة لتحسين اتاحة الخدمات الصحية، ولتخفيف الضغوط على المستشفيات العامة التى تنقصها الآسرة والمعدات والأدوية اللازمة لتقديم الرعاية الصحية الكافية.

وفى الهند سجلت وساعدت الحكومة تعاونيات الإسكان التى

تشترى الأرض وتدبر التمويل لتشييد الإسكان منخفض التكاليف. وربما تكون تعاونيات الإسكان مسئولة عن ربع إجمالى انتاج الإسكان الخاص الرسمى فى المناطق الحضرية فى الهند.

وفى الفلبين أسند بصورة كبيرة تطوير أحد أكثر أجزاء مانيلا المتروبوليتانية حداثة وفعالية - مقاطعة ماكاتى - Makati لشركة خاصة. فشركة أيالا Ayala التى تملك الأرض التى طورها المركز التجارى فى ماكاتى حددت خطتها طويلة الأجل فى تقسيم المسارات الكبيرة من الأرض المخصصة للاستخدامات السكنية والتجارية والتنظيمية والترفيهية، ويتضمن هذا الجزء من مانيلا مناطق الدخل المتوسط والمناطق السكنية الغالية. وطورت الشركة المكاتب والتسهيلات التجارية والصناعية ومنحت الأراضى للمدارس والمتنزهات والملاعب والمبانى البلدية، ولعبت دوراً نشطاً فى تحسينات المجتمع المحلى، وقدمت مهندسيها لمساعدة المجلس البلدى فى صيانة البنية التحتية العامة فى ماكاتى.

٧- الضمانات والحوافز لتقديم القطاع الخاص الخدمة والحماية:

قدمت أيضاً الهيئات الحكومية فى الدول النامية الضمانات والحوافز المالية لحث الهيئات الخاصة لتقديم الخدمات التى تسهم فى التنمية الحضرية عادة عن طريق القروض أو الدعم للأفراد أو

الجماعات فـى شـراء الخدمـات أو الإسـكان مـن القطـاع الخـاص. ففـى الهنـد، قـدم بنـك الإسـكان الوطنـى رأسمـال عـادل لبعـض الشـركات الخاصـة المولـة للإسـكان التـى تقـدم الرهـن العقـارى للأفـراد الذيـن يشترون المنازل التى شيدها القطاع الخـاص، فقـد استخدمت الشـركة الهندية للإسكان والتنميـة الحضريـة، الاعتمـادات الحكوميـة لإعـادة اقراضها للهيئات الخاصة المقدمة للحماية منخفضة التكاليف.

وبالرغم من ممارسة دول كثيرة بصـورة نشـطة هـذه الأشـكال، وأشكال أخرى من الخصخصة، فإن الدور المحتمل للقطاع الخـاص فـى تقديم ما يعتبر بصورة تقليدية خدمات عامة مازال محل جدل ساخن. ونحتاج للتقييمات المنظمة لمارسة الأشـكال المختلفـة للخصخصـة فـى الدول النامية، لتوجيه صانعى السياسة والتنفيذيين.

ثالثاً: مزايا الخصخصة:

تشير ممارسة الخصخصـة فـى الـدول الناميـة إلى أن الشـركات الخاصـة والمنظمـات غـير الحكوميـة، وحتـى مشـروعات القطـاع غـير الرسمى، ذات مزايا محتملة عن الهيئات الحكومية فى تقديم خدمات معينة. تتضمن هذه المزايا قدرة الشركات الخاصة العاملة فـى الأسـواق التنافسية على تقديم الإنتاج والتوزيع منخفـض التكـاليف، والفعاليـة الكبيرة فى توزيع الخدمات، والإتاحة الأفضل للتكنولوجيا الحديثـة،

والقدرة الكبيرة فى الحصول على المعدات الرأسمالية وصيانتها، والاختيار الأوسع والمرونة الأكبر فى تقديم الخدمات، وصنع القرار الفعال بسرعة أكبر، وتقليل الأعباء المالية على الحكومة من حيث الأجور وتكاليف التشغيل وخدمة الدين والاستثمار، والقيود الأقل فى العمل وممارسات الإيجار، والمرونة الأكبر فى تكييف أنماط ومستويات الخدمات للحاجات المتغيرة.

وأوضحت الدراسات فى الدول النامية أن الشركات الخاصة غالباً ما تقدم خدمات وبنية تحتية أكثر فعالية فى المناطق الحضرية وبتكاليف منخفضة، فخصخصة خدمات الانتظار Parking Services فى بتيالينج جايا Petaling Jaya فى ماليزيا أدى إلى إيرادات أكبر من التى جمعتها المحليات. فقد ارتفع المتوسط اليومى لتجمعات الحضور، وكانت الإدارة بصفة عامة أكثر فعالية. علاوة على ذلك ضمن المجلس المحلى مستوى متوقع من الإيرادات من خلال الإيجارات بدون التكاليف والمخاطر المالية الموجودة فى إدارة خدمات الانتظار، وفى نفس الوقت خلقت التعاقدات الفعالة ربحاً معقولاً أكدته الأعداد الكبيرة من المناقصات الخاضعة للمجلس كلما كانت هناك إيجارات تباع بالمزاد.

وتشير دراسات البنك الدولى إلى أنه غالباً ما تقدم شركات

الأوتوبيسات الخاصة الصغيرة ومشغلوا الميني باصات في مدن كثيرة نقلاً أفضل وأرخص مما تقدمه نظم الأوتوبيسات المحلية الكبيرة، فالنظم العامة بصفة عامة لا تقدم خدمة مرنة أو ملائمة في المناطق المتخلفة داخل مسافة السير السهل للجيرات منخفضة الدخل. ففي "كلكتا" و"بانكوك" تقدم الميني باصات الخاصة خدمة أكثر مرونة وملائمة داخل الجيرات الفقيرة وحولها، ومن ثم تجذب المسافرين منخفضي الدخول، حتى عندما تكون التعريفات أعلى قليلاً عنها في النقل العام. وكانت ميني باصات بانكوك رابحة بالرغم من خسارة هيئة اتوبيسات النقل في بانكوك المتروبوليتانية. وترجع ربحية الميني باصات الخاصة إلى مرونتها الكبيرة في خطوطها وجدوال مواعيدها، وانتاجية العمل العالية، والقدرة على تقديم خدمة أكثر ملائمة. وفي "كلكتا" تشغل الشركات الخاصة الأتوبيسات من نفس الحجم وبنفس أجور شركات النقل العامة في "كلكتا" وتحقق أرباح، بينما تتلقى شركات النقل العامة في "كلكتا" دعم الحكومة، وتعمل شركات الأتوبيسات الخاصة بنصف تكاليف شركات النقل العامة في "كلكتا". علاوة على أن الشركات الخاصة ذات مستويات مرتفعة جداً من إنتاجية العمل، ويتلقى السائقون نسبة من الايرادات لجعلهم أكثر يقظة في مقابل التهرب من التعريفات. وقد أوضحت تجربة تعاقد

الهيئة العامة للسكك الحديدية التايلاندية مع ثلاث شركات خاصة لتشغيل السكك الحديدية داخل المدن التايلاندية أنه بإمكان القطاع الخاص أن يحقق أرباحاً على نفس الخطوط التى تخسر فيها هيئة السكك الحديدية التايلاندية، فيستطيع المتعاقدون زيادة تعريفات النقل، ومازالوا يجذبون مسافرين جدد، بسبب ادخالهم خدمة الاكسبريس express الأكثر تكراراً بدون المحطات المحلية وهيكل الأجور المنخفض نسبياً لجذب مسافرى المسافات الطويلة والسيارات مكيفة الهواء وخيارات الوجبات. واستهدفت الشركات الثلاث سوقاً مجزءاً من مسافرى الدخول العالية والمسافات الطويلة. ولم يحقق التعاقد التعريفات فقط لهيئة السكك الحديدية التايلاندية، بل تعلمت الهيئة أيضاً من الشركات الخاصة- كيفية تحسين بعض العمليات التى أبقتها. كما أن تشييد الإسكان أيضاً نشاط آخر يوضح عمل القطاع الخاص - وبخاصة المشروعات الصغيرة والمنظمات الطوعية الخاصة بصورة أكثر فعالية وكفاءة من الهيئات العامة. فبالرغم من برامج الإسكان العام الكبيرة التى نفذتها حكومات عديدة، فإن معظم مساكن الحماية التى شيدت فى الدول النامية بنتها شركات القطاع غير الرسمى الصغيرة، وعمال البناء. ففى الواقع، بنى القطاع غير الرسمى معظم مساكن الفقراء فى نيبال، وشيد أيضاً نسبة كبيرة من المنازل فى

المناطق الحضرية فى اندونيسيا، وفى الهند حققت الشركة الخاصة التى قدمت الإسكان منخفض الدخل فى أحمد آباد ربحا عن طريق نظم عرضها المندمجة بفاعلية، وتشييد المشروعات بسرعة لتقليل التأثير العكسى للزيادات فى أسعار مواد البناء، والاستثمار بفاعلية فى القطع الكبيرة من أراضى أطراف المدينة.

واعترف مسئولو القطاع العام أيضا بإمكانية اتخاذ القرارات الاستثمارية بصورة أكثر فعالية من البيروقرطيات العامة. فقد أشار أحد المسئولين الفلبينين إلى أن "القطاع الخاص يتمتع بمزايا متميزة عن القطاع العام فى أداء أنشطة التنمية الحضرية". وعلى العكس من الحكومة فإن القطاع الخاص "لا يتقيد بالإجراءات الإدارية والمتطلبات الصارمة، وبخاصة من حيث الميزانية والانفاق ومتطلبات الحساب والمراقبة". فقرارات القطاع الخاص أقل ارتباطا بالضوابط البيروقراطية وأحكام موافقات واعتمادات الهيئة المطلوبة فغى القطاع العام، لذلك "فمشروعات القطاع الخاص تنفذ بسهولة من خلال أهداف البرنامج وجداول المواعيد".

وتذهب الممارسات أيضا إلى إمكانية أداء المنظمات غير الحكومية والمتخصصين فى الممارسة الخاصة دورا جوهريا فى دعم الخدمات الصحية العامة فى المناطق الحضرية. وقدم قرار السماح

للعيادات الخاصة للعمل فى فيتنام اتاحة الخدمة الصحية الأساسية بصورة أعلى بكثير من التى تقدمها المستشفيات العامة. ونتيجة لزيادة المشاركة الخاصة فى الرعاية الصحية وإدخال الأحمال الكبيرة فى المستشفيات العامة، فإن معدل اشغال الأسرة فى المستشفيات انخفضت من ١٠٠٪ إلى ٦٠-٨٠٪ خلال عامين مخففة بعض الضغوط القاسية والأعباء المالية على الهيئات العامة للرعاية الصحية.

وانخفضت أيضاً الضغوط المالية على حكومة ماليزيا نتيجة للخصخصة والتعاونيات فعن طريق بيع أسهم الشركات العامة، كانت الحكومة قادرة على تحويل ٢٠٪ تقريباً من دينها غير المدفوع للقطاع الخاص فى عام ١٩٨٧ موفرة أكثر من ٣,٩ بليون دولار عن طريق خصخصة مشروعات الأعمال العامة.

رابعاً: معوقات الخصخصة:

بالرغم من البرهان على إمكانية تقليل المشاركة الخاصة فى تقديم الخدمات الحضرية من التكاليف، وزيادة الفعالية والتغطية، وتقليل الأعباء المالية والإدارية على الحكومة، فإن المعارضة مازالت قوية فى دول نامية كثيرة -معوقة- تنفيذ سياسات الخصخصة. حتى فى الدول التى يوجد بها دعماً بليغاً قوياً للخصخصة، فإن العملية سارت بخطى أبطء مما هو متوقع. وأنشأت بعض الدول هياكل

وإجراءات تنظيمية معقدة وغامضة مما أدى إلى طول فترة المحاولات المبكرة لتقدير قيمة المشروعات العامة فى ماليزيا والفلبين. ففى ماليزيا أعاقت أيضاً القيود الإدارية والتشريعية الخصخصة، وبعض الهيئات والمصالح التى تعمل فى ظل تشريعاتها - والتى كان يجب تعديلها من خلال عملية طويلة معقدة تسمح ببيع كل أسهمها أو جزء منها. وظهرت التعقيدات أيضاً من جميع موظفى القطاع العام ذوى حقوق المعاش المضمونة دستورياً. ويجب أن توجد الطرق البديلة لضمان معاشاتهم عند خصخصة الشركات. هذا فضلاً عن سيطرة الحكومة الماليزية على المشروعات العامة لمحاولة استئصال الفقر وتشجيع الفرص الاقتصادية للماليزيين، وهذه الأهداف يجب أن تؤخذ فى الاعتبار مع أهداف أخرى عند وضع التوجيهات لبيع الشركات العامة.

وفى ماليزيا واندونيسيا وتايوان، أبطأت أسواق الأسهم الضعيفة والطلب الضعيف على الأسهم، عملية بيع الشركات العامة فى عامى ١٩٩٠ و ١٩٩١. وأوقفت التجارة الضعيفة فى البورصة والسياسة النقدية المحكمة بصورة مؤقتة خصخصة عدة مشروعات عامة فى ١٩٩١.

وتتمثل المشكلة الأكثر خطورة فى أن سياسات الخصخصة

وتوسيع مشاركة القطاع الخاص فى تقديم الخدمة الحضرية غالباً ما تواجه بالمعارضة الشديدة فى الدول النامية، وغالباً ما تأتى المعارضة من القيادات السياسية المسيطرة على أوضاع الرعاية، ومن منظمات الخدمة المدنية، والنقابات العمالية المتخوفين من فقدان الوظائف الحكومية، ومن بعض الجماعات الاستهلاكية المنظمة التى تخاف من زيادة تكاليف الخدمات المدعمة. وفى بعض الدول تعارض أيضاً مصالح الأعمال القوية غير الراغبة فى العلاقة قديمة العهد مع الحكومة المشيفة، المنافسة الأكثر انفتاحاً فى صناعة الخدمات العامة.

وظلت المعارضة السياسية المحصنة للخصخصة قوية فى دول نامية كثيرة، فعلى سبيل المثال صرح أعضاء منظمات الخدمة المدنية والنقابات العمالية فى تايلاند فى معارضتهم للخصخصة بالخوف من أن تولى القطاع الخاص الخدمات لايؤدى فقط إلى فقدان الوظائف، بل أيضاً إلى تقليل قوتهم فى صناعة الخدمات. واعتقدت القيادات النقابية أن الشركات الخاصة ستستبدل ببساطة الوظائف ذات الأجور وظروف العمل المريحة فى محاولة لخفض التكاليف أو تعظيم الربح. ولدرجة أنه يمكن أن يمنع القطاع الخاص العمل النقابى، كما أن العمال قلقين من أنه سيكون لديهم إصلاح أقل للمظالم ولن يملكون قوة التأثير فى

ظروف العمل[*]. "فقد كانت تسعة من أكبر عشر نقابات عمالية موجودة فى القطاع العام، وتجمد العمل المنظم بصورة كبيرة فى قلة من الشركات الصغيرة التى تم خصخصتها فى العقد الماضى، وساعد ذلك فى وضع معارضة الخصخصة على رأس أجندة الأعمال".

ولا تأتى أقوى معارضة للخصخصة فى تايلاند من النقابات العمالية، ولكنها تأتى من العسكريين الذين يسيطرون على الشركات العامة لضمان توظيف الضباط ذوى الرتب العليا بعد تقاعدهم، ومن مسئولى الوزارة الحكومية المركزية. وبالرغم من دعم القيادة السياسية العليا فى تايلاند للخصخصة، فإن الوزارات والهيئات المختلفة قد عارضت أو أجلت أو قوضت البرنامج بسبب خوفها من فقدان هيئاتها القوة والمكانة والتحكم فى موارد الميزانية. وأعلن وزير النقل والاتصالات، فى قمة الجدل حول خصخصة الموانئ والمنافع فى عام

(*) تمثل مشكلة فائض العمالة فى شركات القطاع العام التى يمكن أن يستغنى عنها القطاع الخاص عند شرائه لهذه الشركات أحد أهم أبعاد معارضة سياسات الخصخصة فى الدول النامية، ففى مصر على سبيل المثال تم فصل الكثير من العمال من الشركات التى تم خصخصتها دون وجود أى رد فعل من الحكومة فى مواجهة هذا الفصل. هذا رغم تكرار التصريحات الرسمية بأنه لن يضار عامل واحد نتيجة بيع الشركة التى يعمل فيها. وهذا ما أدى إلى رأى عام فاقد للثقة فى هذه التصريحات وفى السياسة الاقتصادية بأكملها "المترجم".

١٩٩٠، أنه سيحارب خصخصة أى مشروع يخضع لوزارته، مشتملاً أكثر المشروعات العامة أهمية مثل هيئة الموانئ، والسكك الحديدية العامة، وهيئة التليفونات.

وصوتت أيضاً الجماعات الدينية والعرقية والاجتماعية المستفيدة من سيطرة الحكومة على الأنشطة الاقتصادية بمعارضتها للخصخصة. ففى أندونيسيا تمت معارضة الخصخصة بقوة بواسطة "أصحاب القوميات الاقتصادية والمتعصبين الإسلاميين الذين يعارضون الروح الاستهلاكية والرأسمالية الغربية وهؤلاء الذين يتوقعون من الحكومة التدخل لإعادة التوزيع (إما فى شكل دعم الغذاء، أو التحكم فى الأسعار، أو خلق فرص العمل أو البرامج الاجتماعية أو مشروعات التنمية الإقليمية). ففى أندونيسيا وماليزيا، يوجد خوف عام من أن الخصخصة ستمنح سيطرة كبيرة للصناع والممولين الصينيين الأثرياء أو إلى الشركات متعددة الجنسية فى صناعات الخدمات.

وبدت معارضة الخصخصة أيضاً من الخوف من تقويض الشركات الخاصة للخدمات غير الرابحة، وتقديم خدمات أدنى فى محاولة لتعظيم الربح، وترك الأجزاء الفقيرة من المدن أو الأعداد الكبيرة من الأسر الفقيرة بلا خدمات. وأشار النقاد إلى أنه بالرغم من تحقيق المينى باصات الخاصة فى بانكوك أرباحاً، فإن ذلك تم عن

طريق تقليل خطوطها منخفضة الكثافة، وتركت الخطوط غير المربحة وغير المرغوبة إلى الخطوط التى تمولها هيئة النقل فى بانكوك المتروبوليتانية. وبالمثل فإن الشركات الخاصة الثلاث التى أجرت السكك الحديدية داخل المدن من هيئة السكك الحديد التايلاندية قد حققت أرباحاً عن طريق الغاء الخدمات المحلية غير المربحة، واتجهت إلى المستهلكين مرتفعى الدخول. علاوة على ذلك يذهب المعارضون إلى امكانية التقنيل من السيطرة العامة للخصخصة على أنماط ونوعيات الخدمات المتاحة. وذهبوا إلى أن السبب فى المكاسب الكبيرة للمينى باصات فى بانكوك هو تجاهل كثير منها لقواعد المرور، وزحام المرور، والفشل فى صيانة المعدات لتصل إلى مستويات الأمان.

وبالرغم من أن تشييد الإسكان هو أحد القطاعات التى ألح البنك الدولى وكل الهيئات الدولية الأخرى تقريباً على اسناده بصورة كبيرة للقطاع الخاص، فإن ناقدى الخصخصة أكدوا على امكانية شركات التشييد الخاصة فى دول نامية كثيرة تقديم جزء صغير فقط من إجمالى عدد الوحدات السكنية المطلوبة، علاوة على عدم قدرة الأسر الفقيرة على شراء المساكن التى تبنيها شركات القطاع الرسمى.

وتشير الممارسة إلى أن نجاح الخصخصة يعتمد بصورة كبيرة

على إدارة مهارات الشركات الخاصة التى تظل ضعيفة فى دول كثيرة. ففى سنغافورة التى هيمنت فيها المشروعات العامة على تقديم الخدمة لفترة طويلة، فإن الدولة استنزفت أفضل المديرين من المشروعات العامة، وقدمت حوافز قليلة لأصحاب المشروعات لتطوير الخبرة فى تقديم خدمات شبه عامة quasi – Public ، حتى الدول ذات القطاع الخاص القوى قد عايشت مشكلات مع الخصخصة. فالشركات الخاصة المتعاقدة التى شغلت تسهيلات الانتظار فى "بيتالنج جايا" فى ماليزيا لم تكن ناجحة تماماً، وبعضها واجه صعوبة كبيرة مثل المجلس البلدى فى جمع أجور الانتظار. ولم يستطع بعض المتعاقدين الصغار الإشراف على الموظفين بصورة كافية لضمان تحويل كل المتحصلات إلى الشركة، وسددت بعض الشركات بصعوبة الإيجارات الشهرية للمجلس البلدى فى موعدها.

وسارت الخصخصة أيضاً بصورة أبطأ كثيراً مما هو متوقع بسبب التشكك العام والمستمر فى دوافع وممارسات الشركات الخاصة المنخرطة فى أنشطة التنمية الحضرية. وأشار الملاحظون فى الهند إلى أهمية أن تتحدد درجة اندماج القطاع الخاص فى التنمية الحضرية عن طريق ادراك حاجة القطاع العام للعمل فى مصلحة المضاربة المضبوطة والتوزيع العادل للفرص الاقتصادية. "وادعى آخرون أن الشركات

الخاصة كانت تعمل فى الماضى بلا مسئولية فى تشييد مشروعات الإسكان غير القانونية على الأرض المخصصة للحزام الأخضر أو التسهيلات العامة.

وتظهر المعارضة أيضاً من القادة السياسيين والجماعات الاستهلاكية التى تخشى زيادة القوة السياسية للمنظمات الخاصة، ويذهب النقاد إلى أنه عندما تخصخص الحكومات "السلع الاحتكارية الطبيعية" natural Monopolies مثل الغاز والكهرباء والمنافع الأخرى، فإنها ربما تنقل فقط الممارسات الاحتكارية من القطاع العام إلى القطاع الخاص، ويسمح ذلك للمشروعات الكبيرة للحصول على التأثير السياسى والاقتصادى الكبير الذى لايمكن أن يسيطر عليه المواطنين أو مسئولو الحكومة بسهولة. ولاحظ نقاد الخصخصة وجود حوافز قليلة للاحتكارات الخاصة للعمل بفاعلية، أو خفض التكاليف، أو العمل من أجل الصالح العام، وتكون غير حساسة لحاجات المستهلك والتفويض السياسى كالشركات العامة.

وأخيراً ظهرت المعارضة بين الجماعات التى تخشى من سماح الخصخصة للحكومات باسناد مسئولية الخدمات الاجتماعية للقطاع الخاص، ويخشون من كون الخصخصة ببساطة كوسائل من خلالها تنسحب الحكومة من التزامات أداء الوظائف الاجتماعية الهامة

والمكلفة وغير المرغوبة سياسياً. ويمكن نشر الضغوط السياسية عن طريق الخصخصة للتعامل مع الحاجات الاجتماعية الهامة. ففي سنغافورة على سبيل المثال، بينما تؤدى الشركات الحكومية كل الخدمات والبنية التحتية الحضرية تقريباً، فإن مدخل الحزب الحاكم أسند مسئولية البرامج الاجتماعية مثل الإسكان والرعاية الصحية إلى الموظفين والعمال فى القطاع الخاص. يذهب النقاد إلى أن الخصخصة فى هذا الموقف ربما تجعل الحكومة مؤقتاً على الأقل "بعيدة عن مجال" تقديم الخدمات والتسهيلات أو حل المشكلات الحضرية التى تكون - على المدى البعيد - أكبر من قدرة الهيئات الخاصة.

خامساً: شروط فعالية الخصخصة:

بالرغم من المعوقات الهائلة للخصخصة فى بعض الدول، فإن التجارب التى ذكرت هنا تشير إلى أن المشروعات الخاصة والمنظمات غير الحكومية تلعب أدواراً هامة بصورة متزايدة فى تقديم الخدمات والحماية الحضرية. ويجب أن يتضح فى الوقت نفسه أنه بالرغم من تقديم القطاع الخاص مزايا فى تمويل وتشغيل وإدارة بعض الخدمات والتسهيلات، فإنه لايمكنه أن يحل ببساطة محل الحكومة، ولا أن يقدم بصورة مربحة وفعالة كافة الخدمات التى تقدمها الآن الهيئات العامة. وتميل الخصخصة أن تكون أكثر نجاحاً حيث تعمل الأسواق

فعلاً بكفاءة، أو يمكنها أن تؤدى ذلك مع سياسة اصلاحات فعالة، ويمكنها أن تكون أكثر نجاحاً عندما تتنافس المشروعات العامة مع المشروعات الخاصة، بيد أن العملية بطيئة الآن فى الدول التى ينقصها أسواق رأس المال القوية، بينما لا يستطيع القطاع الخاص الحصول بسهولة على اتاحة الائتمان، حيث توجد معارضة سياسية من مسئولى الحكومة والنقابات الخدمية العامة، وحيث تحدد الحكومة اختيار المشترين الملائمين للمشروعات العامة(*).

ونتيجة لهذه التعقيدات، فإن هيئات الحكومة والمشروعات الخاصة تحتاج للتوجيهات من أجل تقييم الفرص والمزايا المقارنة فى تقديم الخدمة الحضرية ونقدم إطاراً من الفرص المحددة للخصخصة يستند إلى طبيعة وخصائص الخدمات الحضرية (شكل٢).

سادساً: حدود الخصخصة وفرص مشاركة القطاع الخاص:

من المحتمل أن يلعب القطاع الخاص دور أكثر تحديداً، وأن الحكومات ستبقى على معظم مسئولياتها عن الخدمات والبنية

(*) الدليل الواضح على ذلك يتمثل فى احتفاظ معظم الدول الصناعية بالأصول المادية للقطاع العام، رغماً عن الأعباء الناتجة عن قصور القطاع العام. أنظر:

Clarke, Thomas, and Pitelis, Chritos (eds.), The Political Economy of Privatization, Routledge, London, 1993, p. 7.

التحتية التى يعتبرهـا المجتمع سلعاً جماعيـة Collective goods، وتتضمن هذه الخدمات تلك التى تلبى الحاجات الاجتماعية الأساسية، والتى تشعر القيادات السياسية ضرورة صيانتها وتوسيعها بغض النظر عن تكاليفها الاقتصادية، والتى يعتبرها العامة ضرورية للصحة والأمان ورفاهية المجتمع المحلى ككل، والتى تتطلب استثمارات "متكتلة" ضخمة (مثل الطرق الرئيسية أو نظم النقل الجماهيرية)، ويجب أن يزيد رأس المال اللازم لها من خلال إصدار السندات أو الاقتراض العام.

ومن المحتمل أن تبقى الهيئات الحكومية سيطرتها على الخدمات التى من الصعب سياسياً واقتصادياً للحكومة أو القطاع الخاص تحميلها للمستهلكين (ولذلك من المحتمل أن تكون غير مربحة للشركات الخاصة، وتلك التى يحتمل أن يكون لتوزيعها آثاراً أكثر ارهاقاً من اختصاص محلى لآخر مثل السيطرة على المرض والتلوث).

وكما لاحظنا مسبقاً، من غير المحتمل أن تحدث الخصخصة بسرعة فى الدول ذات القطاع الخاص الضعيف بغض النظر عن مستوى عدم فعالية وعدم كفاءة الهيئات العامة.

شكل (٢)

إطار للفرص المتاحة لخصخصة تقديم الخدمات والبنية التحتية الحضرية

خصائص الخدمة	مقدم الخدمة		
	الحكومة	مشاركة القطاعين العام والخاص	القطاع الخاص
نمط الخدمة	السلع العامة	السلع العامة التى يمكن فرض تكلفة استخدامها	السلع الخاصة أو الخدمات العامة التى يمكن أن تغطى تكاليفها
المستفيد الأساسى	المجتمع	جماعات محددة	الأفراد أو الأسر
الشعور العام بضرورة الخدمات	حاجات أساسية ضرورية، سلع مفضلة	خدمات أساسية	اختيارية
خصائص التكلفة	لا تتجزأ	تتجزأ	تتجزأ
العلاقة بين الطلب والرغبة فى تحمل الثمن	منخفضة	متوسطة	مرتفعة
قابلية قياس كمية وجودة الخدمة المقدمة	منخفضة	مرتفعة	مرتفعة
الآثار المرهقة للخدمة	مرتفعة	مرتفعة	منخفضة
متطلبات استثمار رأس المال	كبير "متكتل"	متوسطة أو زيادة كبيرة	منخفض أو متوسط
قدرة المنظمات غير الحكومية فى تقديم الخدمة	منخفضة	مرتفعة فى مناطق معينة	مرتفعة
الخبرة الفنية والتكنولوجية المطلوبة	منخفضة	متوسطة أو مرتفعة	مرتفعة

المصدر: Rondinelli & Kasarda, 1991

الفرص لمشاركة القطاع الخاص:

وحيثما يوجد قطاع خاص قوى فى الدول النامية، فإنه يمكن للمشروعات الخاصة أن تلعب أدواراً هامة - وتقوم بذلك فعلاً - فى تقديم الخدمات والتسهيلات التى تكون فى الواقع سلعاً خاصة وليست جمعية noncollective وتكون الفرص الكبرى للخصخصة فى خدمات مثل النقل وإمداد المياه والرعاية الصحية وجمع القمامة، حيث يمكن تحديد بعض المستخدمين واستثناء بعض الجماعات إذا لم تستطع شراء الخدمات. ويمكن أن يلعب القطاع الخاص دوراً كبيراً فى تقديم الخدمات بآثار إقليمية مرهقة بصورة ضعيفة حيث يستطيع المستهلكين ويرغبون فى الشراء، أو تلك التى تتميز بجودة عالية. وبالطبع يجب أن تكون كمية وجودة الخدمات الموزعة قابلة للقياس.

ويستطيع أيضاً القطاع الخاص أن يلعب دوراً هاماً فى تقديم الخدمات التى تتطلب مستوى عالى من الخبرة الفنية والتكنولوجية، تلك الخدمات التى لا يمكن للهيئات العامة توفيرها بسهولة وفعالية مثل المنافع وتوليد الطاقة.

وأيضاً يمكن أن تجد المنظمات الخاصة الفرص لتقديم السلع الجمعية بمستوى جودة أعلى من التى تستطيع الحكومات تقديمها. فعلى سبيل المثال يقدم القطاع الخاص فى بعض الدول النامية الرعاية

الصحية المتخصصة فى المناطق الحضرية بكفاءة أعلى من المؤسسات العامة.

وأخيراً يمكن للمشروعات الخاصة، وبخاصة فى القطاع الرسمي، أن تلعب دوراً كبيراً فى "سد الفجوة" gab Filling، حيث يمكنها تقديم الخدمات للأسر الفقيرة أو السلع التى لا تقدمها الحكومات المحلية. فعادة ما يقدم الخدمات أو السلع التى لا توفرها الحكومات للقاعدة العريضة، أو الخدمات التى تقدم بكميات صغيرة لإشباع حاجات الفقراء، أو الخدمات التى لا تمتد للمناطق الاستيطانية الجديدة. فعلى سبيل المثال ينتشر بائعو المياه فى المدن التى لا تمتد فيها نظم المياه البلدية إلى المناطق المتخلفة، بالإضافة إلى تقديم المعالجين التقليديين والمعالجين بالأعشاب والقابلات الخدمات الصحية عند نقص البرامج الصحية العامة.

ويمكن أن تساعد المنظمات غير الحكومية أيضاً فى توسيع الخدمات العامة من خلال برامج مساعدة الذات Self –help، ومشاركة القطاعين العام والخاص. وتقدم المدن نطاقاً واسعاً من المنظمات العامة والخاصة للعمل سوياً فى تقديم الحماية منخفضة التكاليف بصورة أكثر فعالية من خلال التعاقد أو مشروعات التمويل.

خاتمة:

تستطيع الحكومات أن تعمل كثيراً لحفز ودعم مشاركة القطاع الخاص فى تقديم الخدمات الحضرية، ليس من الشركات فقط، بل أيضاً من مشروعات القطاع غير الرسمى والمشروعات الصغيرة والمنظمات غير الحكومية. لذلك تشير خبرة الدول النامية فى الخصخصة والتعاقد، والشراكة العامة - الخاصة إلى أنه لتحسين عملية الخصخصة يجب أن يتم بعض أو كل ما يلى:

١- يجب على الحكومات الغاء القيود والتشريعات غير الضرورية التى تعوق عمل الشركات الخاصة ومشروعات القطاع غير الرسمى فى المناطق الحضرية بفعالية، وتقديم أو تشجيع البرامج ذات الائتمان منخفض التكلفة التى تسمح بتوسع المشروعات الصغيرة.

٢- يجب أن تمنح الحكومات الفرص للشركات الخاصة لتطوير قدراتها الإدارية عن طريق التعاقد على الخدمات التى لا تقدمها الهيئات العامة بكفاءة. ويمكن أن يكون التعاقد أكثر فعالية فى المواقف التى تظهر فيها الكفاءات فى تقديم الخدمات من وفورات الحجم economies of Scale، وحيث يمكن تحقيق الإنتاجية العالية من خلال استقدام العمالة الماهرة أو الفنيين المتخصصين، وحيث يستطيع المتعاقدون استخدام جزء من وقت العمل أو طرق

التشغيل ذات الكثافة المنخفضة للعمل Less - Labor Intensive.
ويمكن أن يكون التعاقد فعالاً في المدن ذات الشركات الخاصة المتحررة من القيود الحادة في العمل والأجور التي تميز كثير من نظم الخدمة المدنية، وذات مرونة في البحث عن المداخل الأقل تكلفة في توزيع الخدمات.

٣- ربما يتعين على الحكومات لتشجيع الخصخصة أن تقدم الحوافز والتأكيدات - في البداية على الأقل- على حماية موظفي الخدمة المدنية الحاليين. وتتضمن الخيارات السماح لموظفي الهيئات العامة بتسجيل شركاتهم للتعاقد على تقديم الخدمات أو الحصول على الأصول العامة مؤسسة مشاركة الموظفين في خطط الملكية، أو تحتاج للشركات الخاصة التي تسود عليها الشركات العامة حتى تفضل إعادة تشغيل العمال عن الموظفين الجدد في هذه المشروعات. ويمكن أن يقلل شكل الخصخصة من ناحية المقاطعة الجغرافية أو المراحل من المعارضة. فيمكن احتواء كراهية موظفي القطاع العام عن طريق التأكيد على تقديم الشركات الخاصة التي ستشترى الهيئات العامة أو التي تتعاقد على تقديم الخدمات العامة على الأجور العادلة وظروف العمل الملائمة.

٤- يمكن أيضاً للحكومات أن تهدئ من روع الأسر الحضرية الأفقر من

عدم استفادتها من الخدمات التى يتم خصخصتها عن طريق مساعدة الشركات أو دعم الخدمات غير المربحة المقدمة للفقراء، فعلى سبيل المثال، يجب أن يسمح للمنفعة المنظمة لشركات النقل بتحمل معدلات الكفاية العالية لتقديم "الدعومات المتقاطعة" Cross Subsides لأفقر مستهلكيها، وربما تكون هذه الدعومات الجزئية أكثر ترشيداً للحكومات من الاستمرار فى تأمين تكاليف الهيئات أو المشروعات العامة غير الكافية وغير الفعالة. ويعد نظام البطاقات Voucher الذى يعطى لجماعات الدخل المنخفض القدرة على شراء الخدمات من القطاع الخاص مباشرة، وسيلة أخرى لتجاوز مشكلات الاستثناء ولتقوية سوق الخدمات الحضرية.

٥- فى بعض الدول يجب على الحكومة أن تتخذ إجراءات هامة لإصلاح المشروعات العامة قبل أن يكون المستثمرين راغبين فى شراء الأسهم أو تولى عملياتها. ففى اندونيسيا على سبيل المثال، وجدت وزارة المالية فى عام ١٩٩٠ أن حوالى ثلثى مشروعات الدولة (١٨٩ مشروع) كانت "غير صحية" Unhealthy – أما للإفلاس أو غير مربحة، أو تنقصها السيولة اللازمة. وفى دول أخرى، يجب أن يعاد هيكلة المشروعات العامة لجعلها أكثر فاعلية مثل الهيئات العامة قبل اهتمام الشركات الخاصة بالمغامرات المشتركة أو الشراكة العامة – الخاصة أو التعاقد.

٦- يجب أن تسبق الإصلاحات القانونية الخصخصة فى الدول ذات القوانين والتشريعات المتعصبة ضد القطاع الخاص أو المتحاملة عليه فالتغيرات يجب أن تحدث فى السياسات الاقتصادية الكبرى Macroeconomic، وقوانين العمل، وسياسات حماية التجارة، والقيود على اتاحة الائتمان، وضوابط الأجور والأسعار، ونظم حقوق الملكية، وذلك قبل رغبة أو قدرة القطاع الخاص على تقديم الخدمات بفاعلية.

٧- وتتطلب التحسينات فى تنفيذ سياسة الخصخصة إعادة تحديد دور الحكومة والتوظيف العام. وقد استنتج تقرير الأكاديمية القومية الأمريكية للإدارة العامة أن التمييز الأساسى يجب أن يتم بين "الحكومة كممول Financier وكصاحبة سلطة Authotizer ومشرف Overseer على الخدمات، والحكومة كمنتج أو مقدم للخدمة. وركز التقرير على أن "التعريف الواسع وسع من مصطلح الخصخصة لمجموعة واسعة من الترتيبات التى تبقى الحكومة فى ظلها مندمجة كممول أو صاحبة سلطة على الخدمات ولكنها تعتمد على القطاع الخاص أو السوق للتقديم والتوزيع الفعلى".

ويتضمن إعادة تحديد دور ومسئوليات الحكومة إعادة توجيه نشاطها وإجراءاتها. وعندما تعمل الحكومات كميسر لتقديم الخدمات وليس كمقدم أساسى يجب أن تتحول من الضبط الموجه a control

oriented إلى مدخل تكيفى adaptive approach للإدارة. ففى نظام السوق الموجه، فإن الحكومة لا تستطيع أن تعمل بفاعلية مستخدمة نظام تدريجى من الإشراف الموجه للإدارة. فالفاعلية تعتمد أكثر على المفاوضات والاقناع والمشاركة فى صنع القرار والتنسيق. ويجب أن يطور مسئولو الحكومة القدرة على إدارة العلاقات التعاقدية، ويجب على الحكومة أن تأخذ على عاتقها مسئوليات أكبر لتطبيق التشريعات التى تحمى الرفاهية الجمعية وضمان المنافسة المفتوحة، وتشجيع نظام السوق، بدون اختناق السوق بالضوابط غير الضرورية وغير الواقعية. ويجب أن يدرب مسئولو وموظفو القطاع العام على الإدارة الملائمة والمفاوضات والتفاعل والتنظيم الفعال، وعلى فهم كيفية عمل الشركات الخاصة.

وتشير الخبرة إلى أنه بالرغم من أن الخصخصة ليست علاجاً، فإنه فى ظل الظروف المناسبة يمكن للقطاع الخاص أن يلعب دوراً مفيداً وفعالاً فى تلبية الخدمات والبنية التحتية الحضرية المتنامية. ويتمثل التحدى الذى سيواجه الحكومة وقيادات المشروعات فى الدول النامية خلال العقد القادم فى تحقيق التوازن الملائم بين مسئوليات القطاع العام والقطاع الخاص فى تقديم الخدمات والحماية والبنية التحتية المطلوبة لتشجيع النمو الاقتصادى ونوعية الحياة الأفضل فى المناطق الحضرية.

الفصل السابع

الدولة وآليات السوق

تعارض أم تكامل

محتويات

- تمهيد.

أولاً : الأساس المنطقى خلف تطوير الإدارة الحكومية.

ثانياً: النقد الكلاسيكى الحديث لتطوير الإدارة الحكومية.

ثالثاً: السوق والحكومة: تساؤل حول تقسيم الأدوار.

رابعاً: تشجيع إصلاحات السوق المواتية.

خامساً: المعجزة الشرق آسيوية.

سادساً: الملائمة السياسية للاصلاحات الاقتصادية.

الدولة وآليات السوق: تعارض أم تكامل(*)

تمهيد(**):

لقد تم تناول التساؤلات المتعلقة بالمهام الخاصة بالحكومة والسوق في عمليات التنمية، في العديد من المناقشات التي تمت على نحو متصل منذ نهاية الاربعينات. وقد قامت الفصول السابقة بالتعامل مع هذه المسألة بصورة متكررة، وذلك كجزء من عرض ومناقشة كلا من النظريات الاقتصادية والسياسية والاستراتيجيات المستمدة منها. وسيقوم هذا الفصل باختصار، بتلخيص الافتراضات الاساسية، ثم ينتقل إلى عرض ونقد المناقشة الحادة للموضوع والتي بدأت منذ حوالي عام ١٩٨٠ واستمرت حتى التسعينات.

فهناك اختلافات عديدة، في كيف أن دول مختلفة، وخلال

(*) هذا الفصل مترجم عن المصدر التالي:

Martinussen, John, Society, State and Market : A Guide To Competing Theories of Development, Zed Book ltd, London, 1997, pp.257 – 274.

(**) أصبحت قضية دور الدولة في ظل التحول إلى نظام السوق من القضايا الهامة خاصة في ظل نظرة البعض إلى دور الدولة في عملية التنمية وكأنه يتناقض أو يتعارض مع دور القطاع الخاص. ويقدم هذا الفصل الإجابة على الكثير من التساؤلات الخاصة بأدوار ومهام الدولة في دول العالم الثالث في ظل اعتمادها على آليات السوق.

فترات مختلفة من الزمان، قد استطاعت تنظيم التفاعلات القائمة بين الحكومة والسوق، كما تم توضيحه فى الفصول السابقة. ومما يثير الدهشة، فان هذه الاختلافات، لم تقم بأى دور أساسى فى المناقشة الحديثة. حيث أنه غالباً، قد تم عرض وجهات النظر التى تعد إما لصالح الدول التى تتدخل فيها الحكومة فى الشئون الاقتصادية والسياسية، أو لصالح الدول التى لا تتدخل فيها الحكومة فى الشئون الاقتصادية والسياسية، ولا فى نظم اقتصاديات السوق الحرة. وبصفة عامه، فقد تناول النقاش: إدارة الحكومة فى مقابل إستراتيجية تنمية السوق. وقد انعكس ذلك فى الأقسام الأولى من هذا الفصل، حيث تم عرض هذا النقاش بدون الدخول كثيراً فى الاختلافات السائدة فى دول العالم الثالث. وبالتالى، سوف يتم تطبيق اقتراحات مختلفة.

وكنقطة بدايه، فانه من المناسب، أن نقوم باختصار بوصف نموذج تطوير إدارة الحكومة، لان ذلك هو ما يشغل معظم أبحاث ودراسات التنمية منذ الخمسينات وحتى نهاية السبعينات. وهذا هو أيضا النموذج الذى كان له تأثير كبير على إستراتيجيات التنمية المتبعة فى معظم دول العالم الثالث خلال نفس الفترة. وسوف نحاول تلخيص الأساس المنطقى خلف هذا النموذج، وخاصة الطريقة التى تمت بها تطوير علم الاقتصاد. وفيما بعد، سوف ننظر فى عدد المشكلات ونقاط الضعف فى هذا النموذج، والتى قد تم التأكيد عليها

باستمرار فى المناقشات النظرية. ويلى ذلك، جزء منفصل لفحص انبعاث الاقتصاديات المعاصرة فى أبحاث التنمية وافتراضاتها بعيدة المدى، بالنظر إلى مجريات نموذج تنمية إدارة السوق.

وبعد مقابلة كلا النموذجين فى صيغتهما الطبيعية، فسوف نقدم الكثير من الاتجاهات الضئيلة الفروق والتى تنظر إلى الإطار الاجتماعى للأسواق، وتبحث عن علاقات متبادلة اكثر تركيباً بين كلاً من السوق والحكومة. وينتهى هذا الفصل بقسم عن النظام الاقتصادى والسياسى لعملية الإصلاح، بتأكيد خاص على الامكانية السياسية لتحقيق تغيرات فى السياسة الاقتصادية، والتى عرضتها "الكلاسيكية الحديثة" وغيرها من النظريات الأخرى منذ نهاية فترة الثمانينات. ومن الضرورى فى هذا السياق، الأخذ بعين الاعتبار جميع الاختلافات الملحوظة بين دول العالم الثالث.

وينبغى أن نتذكر أن توزيع الأدوار والمهام بين الحكومة والسوق هى وجه واحد فقط من تشكيل أكثر شمولاً؟ حيث تأتى أيضا التساؤلات الخاصة باللامركزية السياسية واشتراك وتنمية ادارة الشعب. ويتم تناول جميع هذه الموضوعات فى الجزء الخامس من الكتاب.

أولاً: الأساس المنطقى خلف تطوير الإدارة الحكومية:

من الممكن تمييز نموذج تطوير الإدارة الحكومية، فى بيان مبسط، وذلك من خلال عاملان مركزيان. العامل الأول، هو إستراتيجية بناء الدولة والتى تهدف إلى إرتكاز الحكومة على المجتمع المحيط. وهى الاستراتيجية التى تحاول نشر وتثمين مؤسسات الحكومة وبذلك تمتد وتصل إلى المواطنين (الفصل الثانى عشر) . ويتمثل العامل الثانى فى، مجهودات تطوير إدارة الحكومة والتى تعمل على استخدام البيروقراطية الحكومية كوسيلة للنمو والتنمية، وأيضاً كآلية لحصص التخطيط المركزى (الفصل السادس عشر) .

ولقد تمت صياغة الأساس المنطقى، خلف هذا النموذج بأكثر من طريقة مختلفة. فقد قامت المناقشات أساساً، لصالح تدخل الحكومة الشامل، بالتركيز على البنية الاقتصادية الجوهرية للمجتمعات المتخلفة وأسواقها الغير مطورة وغياب القدر الكافى من طبقة مديرى الاعمال.

وقد صرح النقاش القائم، بأنه تحت الظروف الحالية، لن تتمكن دول العالم الثالث من البدء فى عملية تدعيم النمو الذاتى، إذا لم تقم الحكومة بالتدخل والتنسيق بين مجهودات التنمية. وفى نفس الوقت، كان هناك افتراض ضمنى خلف هذا الجدال. بأن الحكومة فى

مقدورها، بل وسوف تقوم بدور الممثل العاقل والمنطقى لخدمة المجتمع ككل، وهنا تكمن فائدة السلع المشتركة. وللوصول إلى أرقى النتائج، كان من الممكن صياغتها فى ثلاث افتراضات بسيطة: فعلى رجال الاقتصاد تقديم النصيحة، وعلى رجال السياسة اتخاذ القرارات، وينبغى على رجال الحكومة تنفيذ السياسات الاقتصادية الصحيحة.

وبدلاً من تكرار المناظرات المجسدة فى النظريات المختلفة لصالح تدخلات الحكومة، فسوف نتناول باختصار المناقشات الأساسية لتأييد أشكال مختلفة للتدخل الحكومى.

وعلى الأقل، يمكن تمييز خمسة أنواع من التدخلات الحكومية كالتالى:

١- تدبير الحصول على الشروط الشرعية التأسيسيه العامة والمسبقة للانتاج وتبادل السلع، والتى تتضمن إطاراً شرعياً لتنفيذ حقوق الملكية والعقود... الخ.

٢- السياسات الاقتصادية الواسعة النطاق مثل المالية، والدخل، وتبادل رسوم العقود.

٣- الحصول على الشروط المسبقة للبنية التحتية الأساسية، والتى تشمل الطرق وخطوط السكك الحديدية واحتياط الخدمات الحكومية فى مناطق مثل التعليم والصحة.

٤- الرقابة الفعالة على شركات القطاع الخاص.

٥- الاشتراك المباشر للحكومة فى إنتاج السلع والخدمات(*).

وفى المناقشة العمليــة، كـان هنـاك رفـض لـدور الحكومـة فـى الخمس مناطق وعلـى الرغـم مـن ذلـك، فـإن أنـواع إحـلال السـوق مـن التدخلات (٣)، (٤)، (٥) هى التى أحدثت خلافات خطيرة. خلافات بخصوص النوعين الأول والثانى من التدخلات. فقد تم الحد منها لعدم إدراك الفرق الدقيق فى القدرة على فهم مدى الامكانية التى ينبغـى أن تتدخل الحكومة على أساسها.

وقد ركزت الأسباب الرئيسية حول الاشتراك الفعال للحكومـة فى الحصول على البنية التحتية الاجتماعية والأساسية، علـى نظريـة أن هذه الظروف المهيئه مسبقا والضروريـة للنمـو الاقتصـادى والتقـدم الاجتمـاعى، لـن يتـم إنجازهـا عـن طريـق القطـاع الخـاص. وبصـــورة متشابهـة، فقد قـام الاشـتراك المباشـر للحكومـة فـى قطاعـات الانتـاج المعنية على برهان أن راس المال الخاص لم يكن فى المتناول فى عدد من المناطق الاستراتيجية. وقد اختلفت الاسباب ، أحد هـذه الأسـباب قـد

(*) توضـح هـذه الأنـواع مـن التدخـلات أن أدوار الدولـة تتغـير وتتبـدل، ولكنـــها لا تتضاءل أو تزول. انظر: فريدريك سى. تيرنر وأليخـاندرول. كوربـا تشـو، أدوار جديدة للدولة، ترجمة محمد البهنسى، فى: المجلة الدولية للعلوم الاجتماعية، العدد ١٦٣، مطبوعات اليونسكو، القاهرة، مارس ٢٠٠٠، ص١٥٨.

يكون أن معدل الفائدة التى يتم الحصول عليها سوف يكون أقل بكثير من المعدل السائد. وثانى هذه الأسباب، كان رأس المال المطلوب، كان أضخم بكثير لأى مشروع خاص مستقل، أو على الاقل لاى شركة وطنية. وكان السبب الثالث، أن فتره الإعداد ستكون أطول بكثير بالمقارنة بالاستثمارات البديلة. وأخيراً قد تكون المخاطرات المشتملة ممنوعة خاصة على المقاولين.

وفيما يتعلق بالرقابة الفعالة على شركات القطاع الخاص، قد تم تبرير هذه التدخلات عن طريق ما يعرف بالوساطة، الحاجة لخلق توازن أفضل بين القطاعات الاقتصادية، مما يبدد النمو وفرص الدخل جغرافياً وبشروط اجتماعية، أو الرغبة فى إبطال الرقابة الأجنبية أو القوة الاقتصادية المركزة.

وعلى الرغم من ذلك ، فهذه ليست الأسباب التى تم التركيز عليها فى هذا الفصل ، ولذلك لم تتم مناقشتها هنا – وبدلاً من ذلك فسوف نقوم بجذب الانتباه للنقد الموجه لنموذج إدارة الحكومة. وإلى حد ما، قد تمت مواصلة هذا النقد بالإشارة إلى الدليل التجريبى، وجزئياً، الاشارة إلى النظرية الاقتصادية العامة، وخاصة الكلاسيكية الحديثة. وسوف نقوم باختصار بتناول هذان النوعان من النقد.

ثانيا: النقد الكلاسيكى الحديث لتطوير الإدارة الحكومية: باجواتى Bhagwati، ليتل Little، بايو Bauer:

لقد قام البنك الدولى بلعب دور أساسى فى النقد القائم على التجربة، وبطريقة متواصلة، عن طريق التأكيد على التأثير الاقتصادى السلبى للتدخل الحكومى الواسع (على سبيل المثال: فى التقارير السنوية للتنمية الدولية). ومن ناحية أخرى، يوجد أيضاً أنواع كثيرة من الأدب التجريبى المستمد من مصادر أخرى والمتعلق بالنثر والخطب فى مقابل التدخلات الحكومية، فى عدد كبير من الدول المستقلة (على سيبل المثال سكيتوفسكى Scitovshy وسكوت Scott ١٩٧٠).

وفيما يتعلق بانهماك الحكومة فى الحصول على البنية التحتية الأساسية، وتأسيس واستمرار وتواصل أنظمة الاتصال وفيما يتعلق باحتياط الخدمات الحكومية مثل الكهرباء وامدادات المياه. فقد أكد البنك الدولى وآخريين على أن كلاً من المستثمرين أو الشركات الحكومية، بصفة عامه لهم سجل أداء ضعيف. وذلك كنتيجة للعمل بدون فاعلية أو كفاءه. ففى عدد كبير من الدول النامية، لم تكن الحكومات تمتلك، مصادر دعم لازمة أو إدارة مناسبة أو مقدرة فنية للتعامل مع هذه المهام. وكل ذلك تسبب فى خلق مشكلات للقطاع الخاص والتى بدورها ترتب عليها مشكلات متشابهة. فعلى سبيل المثال ـ كان على العديد من الشركات القيام بتركيب مولدات ديزل

بسبب الانقطاعات المستمرة للكهرباء.

وقد تعرضت الرقابة الفعالة على شركات القطاع الخاص للنقد، وذلك لكونها حلول مكلفة لمشكلات قصيرة الأجل. إن رقابة الحكومة والتى تدخلت بصورة مباشرة فى الأداء الاقتصادى للمؤسسات الخاصة والتى اشتملت على أولويات الاستثمار، قد أثبتت غالباً تكلفة غير فعاله ومضادة للانتاج، لدرجة التأثير العكسى للغرض المطلوب. وربما كان للحلول طويلة المدى والمألوفة، أعراض جانبية غير مرغوبة فى الوقت الذى تمتلك فيه الرقابة الحلول المطلوبة، ولكنها مصحوبة بأعراض مختلفة وغير مرغوب فيها. وعلى سبيل المثال، فإن حماية الصناعات الأهلية ، من الممكن أن يكون لها تأثير جيد على المدى القصير، فى حين أنه على المدى الطويل، تسبب العائدات أعراض غير مطلوبة على هيئة صناعات غير تنافسية فى التكلفة التى تفوق أسعار السوق العالمية بكثير.

وفى النهاية، بالنظر إلى الاشتراك المباشر للحكومة فى القطاع المنتج فقد أكد النقد بصفة خاصة، على الانتفاع الضئيل من المشاريع الصناعية الحكومية فى إمتصاص البطالة. وكنتيجة لذلك، أصبحت حقيقة التكلفة أقل للحد الذى حققت فيه مشاريع القطاع العام الخسائر غالبة، حتى فى المناطق حيث كانت المؤسسات الخاصة قادرة على تحقيق أرباح كبيرة. وأعتبر ذلك غير مقبول بالنسبة للحكومات

لما ترتب عليه من عجز فى حساباتها الحكومية.

ومن خلال أفكار النظرية الاقتصادية الكلاسيكية الحديثة، فقد تم تفسير الملاحظات التى سبق ذكرها، على أنها برهان عملى لمدى الآثار الغير مرضية كنتيجة لتدخل الحكومة فى القطاع الخاص وحركة قوى السوق الحرة.

ولا نقاش على حداثه هذه الأفكار. ويمكن تتبع بداية الطريق لأول صيغة للنماذج الكلاسيكية الحديثة وللنقد الاخير لمفهوم "كينز" Keynes فى مدى ملائمة التدخلات الحكومية الواسعة نسبياً (الفصل٢). وعلى الرغم من ذلك، فقد تم تحسين هذه الدراسة أكثر نحو نهاية السبعينات، وبداية الثمانينات. وتم قبولها بصفة عامه بين صناع القرارات فى دول منظمة التنمية الاقتصادية والبنك الدولى وصندوق النقد الدولى.وقد تم الاسراع من هذا التقدم عن طريق تغير الحكومات فى الولايات المتحدة، والمملكة المتحدة وغرب المانيا (ريجان، وتاتشر، وكول) والذى حدث فى نفس الوقت تقريباً، فى الثلاث دول. ولذلك، فقد تم تمهيد الطريق لتغيير قاده المستشارين الماليين، لصالح صغار رجال الاقتصاد ورجال العملة بجذور ممتدة إلى نماذج الكلاسيكية الحديثة. لذلك، كان الانتشار هو التغير الذى يستطيع الفرد وصفه على انه "تغير الحماية" فيما يتعلق بإدارة الاقتصاد الرأسمالى للعالم (سفندسن Svendsen، ١٩٩٠). وكذلك

وصفه "جون توى" Toye (ثورة مضادة فى تطوير السياسة والنظرية (توى١٩٨٧)، وكان ممثلى الثورة المضادة، من بين آخرين، هم "ديباك لال Lal ١٩٨٣)، "بيلابالاسا Balassa ١٩٨٢"، "باجواتى Bhagwati ١٩٨٢"، "لان ليتل Little ١٩٨٢"، وإلى حد معين أيضاً "ب -ت - بايير Bauer ١٩٨٤".

وقد كانت المنافسة الحرة وآليات السوق هى الرأى العلمى الأساسى الذى قام بتقديمه علماء اقتصاد الكلاسيكية الحديثة، وذلك فى جميع الدول، وتحت مختلف الظروف. وقد نتج عنه امتصاص أفضل لعوامل الانتاج وتوزيع أفضل للسلع، من الاقتصاد المعدل بالرقابة الحكومية والتخطيط المركزى. فقد أدركوا وجود إخفاقات فى السوق والتى كانت اكثر شمولية فى معظم الدول النامية، عنه فى دول منظمة التنمية الاقتصادية. ولكنهم رفضوا فكرة أن النظريات الخاصة أو الاستراتيجيات كانت لازمه وضرورية للدول النامية (الفصل الرابع). بالاضافة إلى ذلك، فقد قاموا بادعاء أن إخفاقات السوق لم تكن لها قيمة بالمقارنة بما يترتب على إخفاقات الحكومة ذاتها، والتى تعد من وجهه نظرهم، أخطر المشاكل التى تواجه التقدم الاقتصادى فى الدول المتخلفة.

العالم الاقتصادى الهندى، "ديباك لال Deepak lal" الذى أعتمد على الأبحاث التجريبية والتى تمت فى الستينات والسبعينات،

قام بتوجيه النقد الخاص به أساساً ضد كل أشكال تدخلات الحكومة فى الأنشطة الصناعية والتجارية (لال ١٩٨٣). وأكد أن هذه التدخلات، بدلا من قيامها بتشجيع التنمية الاقتصادية، فعلى العكس حدت منها وشوهتها. ولم ينكر "لال" انه تحت ظروف معينة، قد يمكن تحقيق نتائج إيجابية، إذا تم إحلال رقابة الحكومة العقدية بشكل منطقى من الرقابة.وعلى الرغم من ذلك، فقد كان أكيداً له أن، مثل هذه الاشكال الرقابية، ستكون فى نفس الوقت، متضمنة انخفاض ملحوظ فى التدخلات الاقتصادية للحكومة.

وفى سياق آخر، فقد أكد "لال" أنه إذا أصرت الحكومة، لبعض الاسباب كما هو الحال فى "الهند"، على محاولة التدخل فى مجهودات التنمية من خلال التخطيط الاقتصادى، عندئذ، سيكون على هذا التخطيط، لكى يحقق التأثير المطلوب، أن يكون قائم على أسعار حقيقية وليس فقط على الأقدمية السياسية المجردة (لال، ١٩٨٠).

وقام عالم اقتصادى آخر وهو "جاوش باجواتى" Jagdish Bhagwati بتأكيد نفس وجهه النظر (باجواتى وديزاى Desai ١٩٧٠). وبالاضافة إلى ذلك، فقد تبنى مصطلح خاص مأخوذ عن الاقتصاد السياسى عن البحث عن "بحث سلوك الفائدة المباشرة الغير انتاجية". وقد كان خلف إستنتاج هذا المفهوم العوامل الاقتصادية،

والتى تهدف تحت كل الظروف، إلى الحد الأعلى من النسبة. وقد كان ذلك مطلوب اجتماعياً، بشرط حدوثه تحت ظروف السوق الحرة، حيث مجموع الأنشطة الفردية قد أضيفت إلى الاستخدام الامثل لمصادر المجتمع. وأساساً، كان هناك تصريح آخر على "اليد الخفية" التقليدية بافتراض جدلى أن: الانشطة الأنانية لعدد كبير من الأفراد، كان سيدمج مع السلع الشائعة. وعلى العكس، لم يكن من المرغوب اجتماعيا، الهدف الأساسى لسلوك المصلحة القصوى، إلى استغلال النقص الناتج عن تدخلات الحكومة لتشويه السوق.

وعلى سبيل المثال، عندما قامت الحكومة بوضع قيود على الأنشطة الصناعية والوردات، وطالبت بأنه ينبغى على المنتجين والمستوردين، الحصول على ترخيصات خاصة أو أذون من السلطات قبل الشروع فى عمل أى شئ، عندئذ سيتم توجيه العديد من الموارد توجيهاً خاطئاً إلى جهود غير مثمرة نهائياً للحصول على مثل هذه الترخيصات والأذون. ولحدوث منافسة ثانية من هذا النوع مع الحكومة فقد قام باجواتى بالدعوة إلى بحث سلوك الفائدة المباشرة الغير انتاجية". وعلاوة على ذلك، فقد كان على المنتجين والمستوردين، محاولة الحصول على ترخيصات زائدة وأذون، وذلك كجزء من سلوك طلب الريع الخاص بهم، لان يمكن استخدام ذلك لمنع المنافسات من الدخول لمناطق معينة من الصناعة أو التجارة. واختتم

باجواتى بأنه بصرف النظر عن الأهداف الحقيقية الممكنة من جانب السلطات السياسية، فان هذا النوع من تدخل الحكومة فى العمل الاقتصادى للشركات الخاصة سوف يقوم بخلق حوافز قوية لسلوك طلب الريع (الفائدة) - حتى فى وجود إخفاقات السوق - وبذلك يتحول كل شئ للأسوأ، وذلك بتحويل الوارد من أنشطة إنتاجية ونتائج إيجابية إلى أنشطه غير منتجه.

وقام العالم الاقتصادى البريطانى "إيان ليتل" Ian Little بتأكيد كبير على التحليل الخاص به، لاثبات كيف أن الاتجاهات الاقتصادية الصغيرة والتى تقوم على الحد الاعلى من الفائدة والنمو بمعدل ثابت، سوف يؤدى إلى نتائج أفضل من تدخلات الحكومة، لان الاخيرة، كانت قائمة على معرفة غير كافية. وأكد "ليتل" وغيره من علماء اقتصاد الكلاسيكية الحديثة، أنه بسبب السلوك الأنانى لموظفى الحكومة، كان هناك غالباً، تناقض واضح بين السياسات الرسمية وبين التنفيذ الفعلى لها.

وبالتأكيد على أن الفساد والمحاباة فى التوظيف وغيره من أشكال السلوك الأنانى، وان "حكومة السلع المشتركة" كانت فى الحقيقة خاضعة لاهتمامات داخلية وخارجية خاصة، فقد قام علماء اقتصاد الكلاسيكية الحديثة، بتبنى مفاهيم مشابهة لتلك التى تتناولها الاقتراحات الاقتصادية والسياسية الحديثة (الفصل ١٧)).

ولكنهم يختلفون فى تأكيد أن الحكومات بصفة عامه، كان لها تأثير قليل الايجابية، وغالباً ما ينقصها القدرة المؤثرة حتى لتنفيذ سياساتهم الخاصة .

وبتلخيص إسهامات الكلاسيكية الحديثة، فعلى الأقل هناك أربعة أسباب أساسية لاخفاقات الحكومة يمكن تحديدها :-

١- صفه الأنانية بين رجال السياسة، وغيرها من العوامل التى تمثل ائتلافات للسيطرة على تقسيم حصص الموارد طبقاً لمنافعها المحدودة.

٢- السلوك الفاسد بين رجال السياسة وموظفى الحكومة.

٣- نقص أو غياب رجال الأدارة المؤهلين بالادراك الضرورى لعمليات الاقتصاد والتجارة.

٤- النقص العام فى المعرفة عن ما يتعلق بالقطاع الخاص وطريقة عمله.

وغالباً ما يقوم علماء اقتصاد الكلاسيكية الحديثة، فى تحليلهم الشامل، بتطبيق نموذج مثالى لبناء السوق المثالية، بمنافسة غير مقيدة، وتقدير الدول النامية فيما يتعلق بذلك، بالاشارة إلى مدى اختلاف هذه الدول عن النموذج المثالى. وقد نتج عن هذا المنهج، دراسات تجريبية وأفكار شقية، والتى استحقت وبجدارة الاحترام بين العديد من أبحاث التنمية خلال فتره الثمانينات.

ومن ناحية أخرى، فقد تسببت التزكيات الاستراتيجية لعلماء اقتصاد الكلاسيكية الحديثة، فى نقد سريع ومؤثر من كلاً من علماء الاقتصاد وباحثى التنمية. فقد اقترحوا أنه ينبغى التقليل من الدور الاقتصادى للحكومة، بل وينبغى صد الحكومة. وبدلاً من ذلك، يجب تركها لآليات الأسعار فى الأسواق التنافسية لتقرر ما ينبغى إنتاجه وبأى كمية. وكانت الاعتبارات المتجاوزة للعمولات تهدف إلى الحصول على الأسعار المناسبة والصحيحة. لانه بعد ذلك، كان على السوق ان يقوم بالعناية بالقوى المحركة والنمو والتحول البنيوى للنظم الاقتصادية المتخلفة. وبالمقارنة بتنمية علم اقتصاد "الكينزية" على مر العقود الماضية، فقد نقل علماء اقتصاد الكلاسيكية الحديثة، التركيز من "الحصول على سياسات سليمة" إلى "الحصول على أسعار سليمة"

وبصورة أكثر تحليلاً، فقد تضمنت الاستراتيجية الكلاسيكية الحديثة فى الثمانينات اتحاد للعناصر التالية:-

١- ينبغى إيقاف جميع التدخلات الهادمة لآليات التغير، وذلك من أجل تحقيق الحد الاعلى من النمو والتنمية.

٢- ينبغى تحرير التجارة الأجنبية لأزاله الحوافز اللازمة للسلوك الاقتصادى الداخلى واستبدالها ببواعث أو حوافز للسلوك الاقتصادى الخارجى والانشطة الاستيراديه للاقتصاديات الشرقية.

٣- ينبغى الحد من حجم القطاع العام من خلال خصخصة المشروعات الحكومية والتخلى بقدر الامكان عن العديد من المهام الاقتصادية لصالح المؤسسات الخاصة.

وقد كان لعلماء اقتصاد الكلاسيكية الحديثة، تأثير ملحوظ على مناقشة التنمية الدولية خلال فترة الثمانينات. وبصورة عامة، فقد تم قبول توصياتهم، من قبل صندوق النقد الدولى، والبنك الدولى، بالاضافة إلى العديد من منظمات التبرع الثنائية. وقد قام البنك الدولى أيضاً، بالتوحيد بين العديد من التزكيات نحو شريطة قروض التعديلات البنيوية فى العالم الثالث. وبهذه الطريقة، فقد قام البنك بدور فعال فى الضغط على العديد من الحكومات لمواصلة إتباع سياسات الكلاسيكية الجديدة.

وعلى الرغم من ذلك، فان الثورة الكلاسيكية الحديثة المضادة، قد تم إجبارها تدريجياً على الانسحاب، نحو نهاية العقد، فى كلاً من المجادلات النظرية وفى إدارة التعاون الدولى للتنمية. وقد جاءت الثورة المضادة لتفهم على أنها رد فعل ذهب بعيداً فى نقدها الذى تم توجيهه إلى نموذج تنمية إدارة الحكومة السابق عهده (كيلك Killick ١٩٨٩). وبدلاً من ذلك ن فقد نشأ اقتراح اكثر توازناً بين إدارة الحكومة وقيادة السوق - كحل وسط - والذى جاء ليحدد جدول الأعمال للمناظرة الدولية وجهود التنمية خلال التسعينات.

ومن الشيق أن نلاحظ، كيف أن البنك الدولى قد أستهل فترة الثمانينات تقريباً، بتشجيع غير منتقد للافتراضات الكلاسيكية الجديدة فيما يتعلق بحدود الحكومة، ولكنه اختتم هذا العقد بتأكيد على الحاجة للقدرة البنائية داخل المؤسسات الحكومية. وتلا ذلك " فى تقرير التنمية العالمى" (١٩٩١) مناقشة بسيطة عن أفضل وأكثر التوزيعات ملائمة للعمالة بين الحكومة والسوق.

ثالثاً: السوق والحكومة: تساؤل حول تقسيم الأدوار:

إن المناقشات الحديثة حول السوق والحكومة لم تقتصر فقط على مواجهات ثنائية بين علماء اقتصاد الكلاسيكية الحديثة وآخرون. ولكن تم تطوير العديد من التصورات والافتراضات. وقبل الاستمرار فى النقد الموجه مباشرة إلى الكلاسيكيين الجدد ومحاولات رسم هيكل ملائم لافتراضات أكثر انفتاحاً، من المحتمل بل ومن المناسب أن ننظر باختصار إلى القليل من الإسهامات خارج تيارات الفكر الرئيسية.

المؤرخ الاقتصادى البلجيكى "جون فيليب بلاتو Platteau " قد اقترح فكرة أن السوق يستطيع أن يتوحد مع نجاح مضمون لأى مجتمع وفى أى وقت (بلاتو،١٩٩٣). وبدلاً، فقد أثبت اهتزاز أساسيات السوق، وأن آلية السوق تستطيع فقط أن تعمل بسلاسة عندما تصبح جزء لا يتجزأ من بناء اجتماعى مناسب. ويتم التأكيد على

شرطان أساسيان: وقوع التفاعل النظرى، العلاقات الغير شخصية، تعميم تواجد الأخلاق والفضيلة، وبشكل خاص صورة من صور الأمانة.

وبوجه عام، لا يوجد أى من هذه الشروط فى معظم المجتمعات الصناعية المتخلفة فى أفريقيا وآسيا. حيث يوجد تبادل للسلع والخدمات فى العديد من الأسواق المنفصلة وغيرها من الأنظمة بدون أى آليات للأسعار. وعلاوة على ذلك، فإن هذه المجتمعات تتميز بالسلوك الاقتصادى المختلف كثيراً، والذى يعتمد على إذا ما كان هذا التبادل يتم مع من يشتركون فى القرابة، أو مع غرباء. مع اعتبار أن أعضاء الجماعة الواحدة يصعب خداعهم. ولكن عندما يتعلق الأمر بآخرين، فإنه يكون مسموح بالغش بل ويتم تشجيعه. بما فيهم رجال الأعمال الأجانب والسياح الذين يتحملون أسعار أكثر من الأعضاء الداخليين. وتحت ظروف كهذه فإن وظيفة الأسواق تختلف عن ما هو متوقع من النظرية الاقتصادية وعلى وجه الحصر فهو يرتكز على آلية السوق. وكنتيجة لذلك، فإن العواقب تكون غير متوقعة.

وعالم اقتصادى آخر "جيروم دافيس Jerome Davis " قد قام بإيحاء من علم الاقتصاد الكلاسيكى، بدراسة عدد آخر من الشروط المسبقة للوظيفة الفعالة وخاصة فى تبادلات السلع (دافيس١٩٩٣). من بين هذه الشروط الملاحظة من قبل دافيس والتى تم ذكرها هى الاقتراب من دعم التوحيد القياسى وتحويل العقود، وتواجد منظمات

المضاربات. لكن هناك العديد من المتطلبات البنائية والتى لابد من تواجدها بالنسبة للسوق لكى يقوم بوظيفته. بالإضافة إلى ذلك، فقد قام "دافيس" بلفت الانتباه إلى حقيقة أن الأسواق تستطيع بصعوبة أن تشرع القوانين، لان حسابات السوق تتضمن صفقات ضخمه ونفقات إعلامية.

وقد قام علماء اقتصاد البنيوية الحديثة بتكملة النقد الموجه للسوق، كعلاج شامل للمشكلات الاقتصادية، فى المجال العريض الذى يميز المناظرات السابقة ما بين الكلاسيكيون الجدد والبنيويون الجدد (الفصل السادس) . وإلى حد ما، فقد قام البنيويون الجدد بتمييز السوق المثالى، بالمنافسة الحرة كقاعدة. والتى ينبغى على أساسها أن يقوم الفرد بتقييم البنيات الاقتصادية المحددة. ولكنهم أضافوا لذلك، عدد من المقاييس الأخرى، والخاصة بالتوزيع الاجتماعى للدخول والنمو. بالإضافة إلى ذلك فقد اهتموا . بمن يصدر القرارات الخاصة بأولويات التنمية فى القطاع الخاص، والذى له التأثير الأقوى فى السياسات الحكومية (سالزار Salazar – زيريناك Xirinach ١٩٩٣) وبالمقارنه ب (بيريك Perbisch) وآخرين من علماء أمريكا اللاتينية البنيويون، فقد أدرك البنيويون المحدثين، ضرورة الحد من سلطة الحكومة فى مناطق معينه. ولكن ما تزال استراتيجية التنمية الخاصة بهم تشجع تدخل حكومى أكثر فاعلية من ما يتخيله محدثى

الكلاسيكية كنموذج مثالى.

وفى هذا الإطار، لن تتم طرح هذه النظرية ولا غيرها من النظريات الحديثة عن السوق والحكومة. ولكن بدلا من ذلك، سوف نقترب أكثر من كيف أن النقد المباشر لعلماء اقتصاد الكلاسيكية الحديثة، قد نتج عنه اتجاه أكثر توازناً، باختيارات موجزه، والمتاحة لصناع القرارات فى الدول المختلفة (توى، ١٩٨٧، كليك ١٩٨٩، ستريتن ١٩٩٣). وسوف يتيح ذلك إطار لاستيعاب وتفاهم للنقاش المستمر عن علاقات السوق والحكومة فى التسعينات.

وقد قام الفكر الحالى بكشف انقسام الكلاسيكية الحديثة – الحكومة أو السوق – حكومى أم خاص. وباعتبار كلاهما خاطئ.

أولاً: يوجد حد فاصل بين الحالات "المجردة" للشركات الحكومية والخاصة. ففى معظم الدول، توجد أنواع متعددة من المضاربات المشتركة، مثل الملكية المشتركة للمؤسسات، والشركات الحكومية بادارة القطاع الخاص المؤجرة. فالشركات والمؤسسات الخاصة تعمل عن طريق إمتيازات حكومية مرخصة. مثل الجمعيات التعاونية، ... الخ.

ثانياً: يتطلب للأسواق إطار شرعى وقانونى منظم. والحكومة فقط هى التى تستطيع توفيره. فالتأهيلات الشرعية للمسئوليات

القانونية، هى بنفس أهمية نظام السوق لتبادل السلع. ويمكن إضافة أنه فى الدول النامية، لا تتفق كلاً من الحكومة أو السوق مع الافتراضات والآراء العلمية للنظريات. (ستيجلز Stiglitz، ميجر Mejer، ١٩٨٩ : ص١٠١).

وعلى عكس هذه الجذور السياسية، فقد أصبحت المسألة أكثر تعقيداً من مجرد الاختيار بين الحكومة أو السوق. واستنباطاً للحقيقة، فالاهتمام الشاغل هو تحديد التوزيع الأكثر ملائمة للعمالة بين الأثنين، بقصد تجنب أو معادلة اخفاقات كلاً من الحكومة والسوق.

وعند الاهتمام بدور الحكومة المرغوب فيه، نجد أن ذلك يتضمن استفساران وذلك طبقاً لعالم الاقتصاد البريطانى "تونى كليك" Killick (كليك، ١٩٨٩):

١- إلى أى مدى ينبغى على الحكومة أن تكون على اتصال بجميع الأنشطة الاقتصادية؟

٢- ما هى نوعية أدوات الحكم والتى ينبغى على الحكومة استخدامها؟

ولا يوجد أدنى شك، أن الأغلبية العظمى من الدول النامية، تستطيع تحسين أدائها الاقتصادى، باستخدام ما يسمى بالسوق الموجهة، أو تشجيع إصلاحات السوق الصديقة. ولكن ذلك لا يؤدى إلى

الإقلال من حجم الحكومة. وعموماً، فإن إصلاحات السوق الموجهة، يكون على الأرجح فى التطبيق العملى للتعديل، أكثر من تقليل المطالب على السياسة والمؤسسات الحكومية.

وتتمثل الفكرة فى أن الحجم الفعلى للقطاع العام، ومقدار تدخلات الحكومة، هى أقل أهمية من الطريقة التى تتصرف بها الحكومة ونوعية العلاقات التى تقيمها مع القطاع الخاص. واعتماداً على هذا المفهوم، فقد أصبح من المهم أن يتم فحص تدخلات الحكومة مع فكرة التحديد التى يجب أن تستمر، غير متغيرة، تجارية، مخصخصة، مفوضة للسلطات المحلية، أو إيقافها جميعاً.

وفى تقييم المنفعة الضريبية لتدخلات الحكومة، من خلال وجهه النظر تلك، فيمكن التفرقة بين الاعتبارات الاقتصادية الخالصة من ناحية، والاعتبارات المتعلقة بالإمكانية السياسية، من الناحية الأخرى. وبصيغة أخرى، فالسؤال هو، ما هو الملائم اقتصادياً، وما هو الملائم سياسياً. والسؤال الأكثر إلحاحاً، هو، ما هو الملائم اقتصاديا وسياسياً فى الوقت المحدد. وقد أشارت التحليلات الحديثة بقوة إلى الحاجة إلى التكيف المستمر مع الظروف المتغيرة، وخاصة الصالح العائدة من السوق الدولية.

ومن وجهة نظر الملائمة الاقتصادية، فالمهمة الرئيسية هي لتأسيس علاقة عاملة بين الحكومة والقطاع الخاص، وباتباع فكر معاصر وتقليدي لهذه المسألة، كما يقترح علماء اقتصاد البنك الدولي، فينبغي الإقلال من أداء الحكومات في تلك المناطق حيث تعمل الأسواق كما ينبغي. وينبغي أن يقوموا بالكثير مما لا يستطيع الاعتماد على الأسواق فيها. وإلى المدى الذي تعد فيه تدخلات السياسية ضرورية، فينبغي عليهم العمل مع أو من خلال قوى السوق أكثر من العمل ضدها.

ومن خلال فكرة الملائمة السياسية، فالأهم هو اكتشاف إذا ما كان الدعم الكافي يمكن حشده لإصلاحات السياسة المطروحة.

رابعاً: تشجيع إصلاحات السوق المواتية:

في هذا القسم، سوف نتجاهل ما هو ملائم سياسياً، ونهتم بتوزيع العمالة بين الحكومة والقطاع الخاص من خلال وجهة نظر اقتصادية. وهذا يتيح لنا تحديد بعض الخيارات، المتاحة لصانعي القرارات في الدول النامية. وسوف ننظر لمثل هذه الخيارات فيما يتصل باحتياط الخدمات الحكومية، غياب قوانين تشجيع تنمية القطاع الخاص. وهذه مواد بعض المناقشات الخاصة بسياسة التنمية ومناظراتها في فترة التسعينات.

القطاع الخاص كمشترى

القطاع الخاص كمنتج	الحكومة كمنتج
السلع الاستهلاكية التعليم	الكهرباء إمدادات المياه
إنشاء الطرق التعليم	التعليم الإجبارى البوليس والقوات المسلحة

الحكومة كمشترى

شكل (١٨٠١) الحكومة والقطاع الخاص كمشترى ومنتج للخدمات الحكومية

فيما يتعلق باحتياط الخدمات الحكومية، فيتميز بأن الأبحاث المعاصرة قد تبنت عناصر أساسية،مقدمة من قبل علماء إقتصاد الكلاسيكية الحديثة، ولكن تم تعديلها لكى تلائم الإطار الجديد. وهناك نقطة أساسية وهى، انه يتم إحكام القرارات والطاقات الإدارية بقوة فى الدول النامية، عن طريق قياس أنشطتهم المتعددة. وعندما تتفق هذه الملاحظة مع التجربة العامة؟ الخاصة باحتياط الدولة للعديد من الخدمات الحكومية، فتظهر كمبرر للسؤال، إذا ما كانت

التحسينات التى تُعد لصالح التنمية الاقتصادية، يمكن الحصول عليها عن طريق نقل مسئولية بعض الخدمات الحكومية، إلى القطاع الخاص. وسوف يشمل ذلك توزيع سابق للمسؤوليات وللعمالة بين القطاعين العام والخاص.

ولكى نضع هذا التساؤل الحاسم فى المنظور الملائم، فقد يثبت أنه من المفيد اعتبار، كيف أن الحكومة مثل القطاع الخاص، تستطيع التصرف كمشترى وكمنتج للخدمات الحكومية، أو كلاهما. ويمكن توضيح ذلك عن طريق القالب الموضح فى الشكل ١٨٠١ (طبقاً لـ روث **Roth** ١٩٨٧).

ويمثل الربعين فى أعلى الشكل، القطاع الخاص كمشترى، والربعين فى أسفل الشكل تمثل القطاع العام كمشترى. وفى اليمين، يمثل القطاع الخاص كمنتج وتلك فى اليسار، يمثل الحكومة كمنتج. وقد قام الرسم بتوضيح أمثلة من السلع والخدمات المختلفة التى تقع فى الربعين. وعلى ذلك، فيمكن للحكومة أن تنتج الكهرباء، ويشتريها القطاع الخاص. والطرق يقوم القطاع الخاص بإنشائها ولكن تدفع لها الحكومة. وهذه الأمثلة، وغيرها مما تم ذكره، تختلف من دولة إلى دولة. وبلغة هذا المنظور، فإن الانتقال من الاحتياط الحكومى إلى الخاص، يشمل الانتقال من الجهة اليسرى إلى الجهة اليمنى. وأهم ما يلاحظ هنا، أنه يمكن الانتقال من خلال طريقتان مختلفتان.

إما فى القمة اليمنى من الربعين، أو فى قاع الجهة اليمنى. وفى الحالة الأخيرة، ستظل الحكومة متواجدة فى احتياط الخدمات، ولكن كمشترى بدلاً من منتج.

وهذه الطريقة التى تهدف إلى تأسيس علاقة فعالة مع القطاع الخاص كانت ستسمح للحكومة بالتعويض عن أى اخفاقات فى السوق، عن طريق دفع أثمان البضائع من الخدمات التى تمثل أهمية كبيرة للمجتمع. حتى إذا لم يكن من الممكن إنتاجها وبيعها على أساس تجارى. والأكثر، فإن هذه العلاقة الفعالة سوف تسمح للحكومة بأن تشترى لصالح الجماعات الاجتماعية التى لاتملك المقدرة على الشراء، وهكذا، وفى نفس الوقت، توفر إطار آمن للفقراء.

ويعد الاتجاه الأكثر تعقيداً، والخاص بمسألة الخصخصة، هو أكثر الاقتراحات المساهمة للنظرية الحديثة. ولقد لاحظوا أيضاً أنه لايمكن تحليل نظام الخصخصة كغاية فى ذاتها؛ ولكن لابد من رؤيتها واعتبارها كوسيلة لتحقيق أهداف أخرى، مشتملة على الحصول الفعلى على تكلفة البنية التحتية للخدمات الخاصة بالمواطنين.

ومن الواضح أن نتيجة حملة الخصخصة يعتمد على مدى إتاحة كلاً من الموارد والمهارات اللازمة، بالقدر الكافى لإمداد المؤسسات المعنية. ولا يجب أن تحل عدم لكفاءة الخاصة، محل عدم الكفاءة

الحكومية. وتعتمد الحصيلة أيضاً على وجود كلاً من، الاطار الشرعى القانونى المطلوب والظروف الأخرى اللازمة، بما فى ذلك البيئة التنافسية، كلُ فى مكانة الصحيح. (سترتين Streeten ص٣٧)

وفيما يتعلق بغياب القوانين وتشجيع تنمية القطاع الخاص، فيجب ملاحظة أن الحكومات تستطيع الاختيار بين نوعين آخيرين من السياسة من ضمن السلسة الكلية وآخر النوعين هما:

أ – السياسات التى تعمل أساساً خلال قوى السوق.

ب– سياسات التحكم والإشراف التى تعمل تحت إدارة الحكومة، حيث يتم إنتاج البضائع والخدمات طبقاً لمنتجين وأسبقيات محددة سياسياً، وبالتالى يتم إحلال آليات السوق. ونجد أنه فى بعض التحليلات التى ذكرها علماء اقتصاد الكلاسيكية الجديدة، تمييز واضح بين هذان النوعان من السياسة لم يتم تقديره. ومع ذلك، فهو التمييز الذى اندمج منذ بداية التسعينات مع التراث. وينطبق هذا تماماً، على التحليل النظرى كما ينطبق على التوصيات الاستراتيجية.

ومن خلال الأسباب التاريخية، لنجاح التنمية الاقتصادية لكوريا الجنوبية وتايوان وغيرها من دول الشرق الأقصى. فتلك الدول، مازالت حتى الآن تدعى أن مفتاح نجاحها ببساطة، هو غياب القوانين الحكومية وتدخلاتها. وعلى الأصح. فمن الواضح أن السر هو الطبيعة

المحددة لهذه القوانين والتدخلات. وسوف يقوم القسم التالى، بإلقاء نظرة قريبة على تجربة الشرق الأقصى وكيف كان لها تأثير ملحوظ فى النظرية البنيوية.

خامساً المعجزة الشرق آسيوية:

فمنذ عام ١٩٦٠، قد ارتفعت نسبة نمو نظم الاقتصاد الشرقية وجنوب شرق آسيا حوالى ٨ مرات. أكثر مرتان من معدل سرعة بقية الدول فى المنطقة، و٣ مرات تقريباً بنفس سرعة أمريكا اللاتينية وجنوب آسيا. (البنك الدولى، ١٩٩٣ب) وقد لعبت خبرات الشرق الأقصى ومحاكاتها، دور هام لبناء النظرية العامة، والخاصة بدور الحكومة، وان هناك دافع للنظر عن قرب إلى أوجه النظر المختلفة حول هذا الموضوع. ويمكن تحديدها: النظرية الكلاسيكية الجديدة، النظرية التعديلية وما يسمى بالاتجاه العملى الفعال.

وقد أكد أنصار النظرية الكلاسيكية الجديدة، على نجاح الدول الآسيوية، عالية الأداء فى الحصول على حقها الفعلى. فقد أكدوا أن الحكومات قد أحجمت عن التدخل فى تشكيل الأسعار، الخاصة بالتجارة الخارجية والأداء الاقتصادى للمؤسسات الخاصة. وفى نفس الوقت، فقد أثبتت حكومات هذه الدول مدى فاعليتها عندما يتعلق الأمر بتحقيق بيئة اقتصادية ثابتة وإطار شرعى قانونى حقيقى. ودوافع سياسية لتنمية تصدير صناعات الشرق. بالإضافة إلى ذلك، فقد

قامت الحكومات بالاستثمار الفعال فى مجال التعليم والصحة. (شن Chen، ١٩٧٩، ولف Wolf ١٩٨٨).

وقد تم نقد هذه المحاكاة من قبل "التعديلين" أمثال "أليس" Alice "أمسدن" Amsedn وروبرت وادWade. فقد ناقشوا، أن حكومات كوريا الشمالية وتايوان - بوجه خاص - قد تدخلوا إلى المدى الذى "حكموا فيه السوق، بطرق انتقادية والمضاربة المتعمدة بالأسعار وتشجيع تنمية القطاعات" وقد أكد التعديلين، أن حكومات شرق آسيا، قامت بشكل متأنى ومدروس بمعالجة إخفاقات السوق وتغيير هيكل بواعث تدعيم الصناعات، والتى بخلاف ذلك ما كانت ستزدهر. (آمسدن ١٩٨٩، واد ١٩٩٠) .

وبوجه خاص فرأسمالية السوق لم تتوائم تماماً مع النموذج الكلاسيكى الحديث. وقد قامت الحكومة بالتحكم فيها عن طريق وسائل، سياسات معدل الفائدة، ومقاييس الرقابة المباشرة.ففى حالة كوريا الشمالية، قامت الحكومة، بإصدار تعليمات مباشرة للبنوك وترشيد الاستثمارات عن طريق سياسات الائتمان المختارة. فقد قامت كلاً من القطاعات والصناعات ذات الأسبقية بعرض ما يسمى "قروض السياسة" والتى تحمل معدلات فائدة تقل بكثير من المعدل الطبيعى للسوق. وقد تلقت أيضاً كلاً من الدعم الإدارى والتقنى من الحكومة. وعلاوة على ذلك، فقد قامت السلطات فى كوريا الجنوبية، فى التدخل

بانتظام فى منافسات السوق بين الشركات وفرضت عليهم التنسيق فى استخدامهم للموارد النادرة. وقد قامت الحكومات بتنظيم ما يسمى "منافسات" لتجنب المنافسات "الغير ضرورية" بين الشركات الأهلية. وأخيراً ولفترة طويلة، فقد تواجدت رقابات محكمة على الواردات وأيضاً قيود عديدة على المستثمرين الأجانب.

إن الصور الإجمالية الناتجة عن الوضع فى كوريا الجنوبية – وأيضاً فى تايوان بإختلاف بنائى بسيط فى أدوات السياسة –هى واحدة من أعلى معدلات تدخل الحكومة . ولكن – هناك اختلاف هام – فقد لوحظ أن سياسة التدخل تلك التى فى كلا من شرقى آسيا؛ فى الأنظمة الاقتصادية الأخرى ذات المستوى العالمى؛ كانت مختلفة عن السياسة التدخلية للحكومة فى جنوب آسيا وأفريقيا. وفى الحالات السابقة، قد كان التأكيد على إعطاء هيكلاً لسياسة التنافس والنمو التصدير، فى أثناء أنه فى الحالات التالية، كان التركيز على القيود والتحكم. وأيضاً فى الوقت الذى قامت فيه سلطات الشرق الأقصى بفرض نوع من التنسيق على المؤسسات، وذلك من خلال "المنافسات" الاقتصادية بين الشركات، بقصد توحيد الفوائد الناتجة عن التعاون والمنافسة.

وقد قامت الدراسة الثالثة، "الاتجاه العملى والفعّال" بشرح معدلات النمو المرتفعة فى بعض نظم الاقتصاد الآسيوية، وقد تم صياغتها من قبل مجموعة من الباحثين وموظفى البنك الدولى (البنك

الدولى ١٩٩٣ب). وقد اعتمدت على تحقيق مدى واسع وشامل للنمو المرتفع لدول الشرق الأقصى. وقد توصلوا إلى الاستنتاج الذى يوحد بعض الأفكار الخاصة "بالتعديلين" مع تلك التى انتشرت مسبقاً على يد علماء اقتصاد الكلاسيكية الحديثة.

وكما قام "التعديلين" بتعريف المنافسات مع الحكومة بـ "الحكم" فى نقاط هامة، بأنها عجلت بصورة جيدة، وربما أفضل من منافسات السوق الحرة، لكنهم أكدوا أن شروط حدوث ذلك، صعبة التواجد فى الدول النامية الأخرى. وبوجه خاص، فهذا ينطبق على كفاءة واستقلال الخدمات الأهلية. بالإضافة إلى ذلك، فقد لاحظوا أن أسلوب تدخل حكومات الشرق الأقصى، قد كان مواتٍ للسوق، بوجه عام. وفى حالات استثنائية فقط، قد حاولت الحكومة ان تتجاهل أو تستبدل آليات السوق.

وبالمقارنة بما يميز دراسات البنك الدولى خلال فترة الثمانينات، فقد تميز الاتجاه بأنه أقل حزماً. وتُعَد النظرية العلمية التى تم تلخيصها، معجزة شرق آسيا، من الأهمية بالجودة التى تستحق تناولها بعناية فى مناقشات التسعينات ١٩٩٠، الخاصة بعلاقات السوق والحكومة. ولذلك، قد تم تناولها باختصار فى الأجزاء التالية.

وبصورة مبسطة، يقوم الشكل رقم ١٨٠٢، بتمثيل الاتجاه

العلمى لإدراك وفهم مدى نمـو النظـم الاقتصاديـة الآسـيوية، مرتفعـة الأداء، ويوضح الشكل التفاعل القائم بين:

أ - قائمتان من اختيارات السياسة.

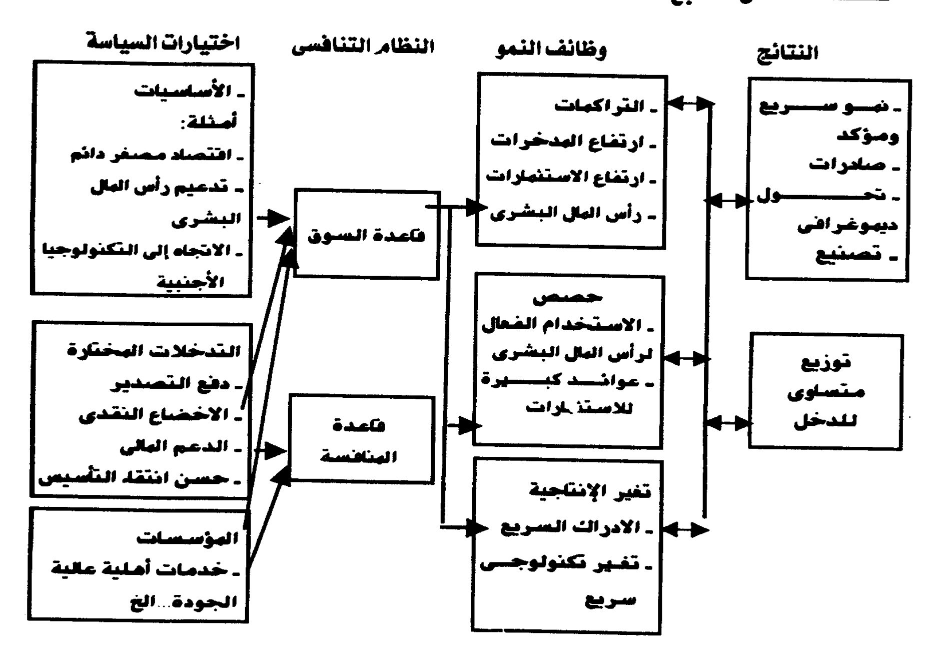
ب- طريقتان للأنظمة التنافسية.

جـ- ثلاث وظائف أساسية للإدارة الاقتصادية.

د - النتائج بلغة النمو وتوزيع الدخل.

وتوضح الخطوط والأسهم، كيـف أن اختيـارات السياسـة، قـد ساهمت فى النتائج عن طريق الثلاث وظائف الأساسية للنمـو. وقـامت العديد من السياسات فـى نفـس الوقـت بالإسـهام فـى اثنـين أو ثـلاث وظائف. وعلى سبيل المثال، فقد ساهمت الاستثمارات المرتفعـة لـرأس المال البشرى فى كلاً من تراكم وزيـادة قـاعدة الإنتـاج التنافسـية. وقـد كان الاتجاه للتكنولوجيا الأجنبية، أداة نقل أساسـية للحـاق بالقـاعدة الإنتاجية.

ويوضح السهم المزدوج، الرجوع إلى تدعيم الـذات. فعلـى سـبيل المثال، النمو السريع وتوزيعات، الدخول المتساوية نسبياً والتـى تسـاهم فى التكدس عن طريق زيادة معدلات الادخار وتوليد اسـتثمارات أكـبر وأكثر فاعلية لرأس المال البشرى.



شكل (٢ . ١٨) اتجاه عملى للنمو

المصدر: البنك الدولى، ١٩٩٣، ص٨٨ (مبسط Simplified)

وتمثل السياسات المسجلة، أساسيات تؤثر على تحقيق وظائف النمو، أساساً، من خلال قواعد آليات السوق للنظام التنافسى. وقد تجاوزت التدخلات المختارة ذلك، عن طريق تغيير حوافز السوق، على سبيل المثال، عن طريق الإمداد ببواعث معينة للصادرات المصنعة أو الأداء القائم على الدعم المالى.

وفى الواقع، قد قامت بعض التدخلات المنتقاه بتوجيه السوق؛

وفى حالات أخرى تجاهلته، ولكن طبقاً للنظرية العملية، فإن هذه التدخلات أثرت فى الإطار الكلاسيكى الحديث، لأنها تتناول إخفاقات معينة للسوق، وتم تحديدها حتى لا تعترض البيئة التنافسية ووظيفة المؤسسات الخاصة. وقام تقرير البنك الدولى، بوصف خليط السياسات المتواصلة لتغيير الظروف المهيئة والأولويات. وذلك، فى مقابل السياسات المتبعة فى معظم الدول النامية الأخرى، والتى تميزت إما بافتقاد الاتجاه الهادف أو الرقابة الصارمة للمقاييس الغير ناجحة، لاثباتها وإقامة الدليل عليها.

وقد اشتمل الاتجاه العملى على، صقل وتنقية التحليل، وقد نقد ذلك إلى غيره من الاسهامات النظرية الحديثة، فى بعض التوصيات الاستراتيجية للبنك الدولى، وغيره من المنظمات العالمية فى التسعينات. ووجهة النظر السائدة الآن هى أنه يجب تجنب الرقابة الموجهة وتدخلات السوق البديلة. وقد تم وضع القوانين فى مقدمة جدول الأعمال لمعظم دول العالم الثالث؛ من خلال هذا الاتجاه. وقد قامت الحكومة، بتدعيم تنمية القطاع الخاص وتشجيع الصادرات المصنعة.

وربما يتضمن ذلك، دور أكبر للحكومة فى مناطق معينة مثل البنية التحتية المادية والاجتماعية، وتعزيز القدرات التكنولوجية والتنافس الصناعى. ومرة أخرى، فالسؤال الحاسم هو كيف أن

الحكومات تسعى لأداء دورها، والأكثر، فإن البنك الدولى يؤكد على الحماية البيئية والاستخدام الأمثل للموارد الطبيعية (البنك الدولى ١٩٩١، ١٩٩٢، ١٩٩٣أ). وأخيراً، فقد تم التأكيد على الإطارات القانونية المتطورة للسوق والقطاع الخاص، وإشتمالها على حماية حقوق الملكية وحقوق الملكية الفكرية.

ولختام هذا القسم، ربما يلاحظ أنه على الرغم من أن البنك الدولى، وغيره من المساهمين فى مناقشات التنمية فى التسعينات، إلا أنهم أدركوا أهمية الحكومة للتنمية الاجتماعية - الاقتصادية، وأن معظم الأفكار المنتشرة تعتمد على تقديم افتراضات عن النمو الاقتصادى داخل النظام الرأسمالى الخاص، على أساس أنه الهدف الأقصى. وقد تم تمييز قوانين الحكومة بما يشجع هذا النوع من النمو، كهدف فرعى فقط، لما هو مطلوب للتعويض عن ترابط الحدود والذى يؤثر فى مجموعات سكانية كبيرة فى معظم دول العالم الثالث.

وقد قام أنصار مفهوم التنمية كهدف سامى، بمهاجمة مبدأ الأسبقية المطلقة. أحد هؤلاء "بول ستريتنStreeten"، الذى تقدم بنظرية، كبديل معيارى، ترتكز على الدور النموذجى للحكومة والمقاييس المطلوبة لتجعل السوق أكثر قرباً من الناس. وذلك أكثر تكييفاً لمنفعة الناس ككل، أكثر من مجرد المنتجين والمستهلكين (

ستريتن، ١٩٩٣، ١٩٩٤) وسوف يتم مناقشة وجهات النظر تلك فى الجزء الخامس من هذا الكتاب.

سادساً: الملائمة السياسية للإصلاحات الاقتصادية:

لقد تم مناقشة مسألة الملائمة السياسية مسبقاً. ومن الملائم الآن، أن يتم التعامل بوضوح أكثر مع هذا الوجه، والذى قد جذب اهتمام أكبر عدد من علماء اقتصاد التنمية وصناع القرارات داخل وكالات التنمية العالمية منذ نهاية الثمانينات.

وكما هو ملاحظ مسبقاً فى هذا الفصل، فالتصور الأساسى، والذى أثر فى أنظمة الاقتصاد السائدة لعدة سنين، يرى الحكومة كممثل عاقل، موجه من قبل الاهتمامات السائدة لكل مواطنيها. وكانت الحكومة تتصرف بدون تعقل، عندما لم تكن حقوق الاختيار الخاص بالمواطنين معروفة. ولكن فى الأساس، كانت المشكلة، ليست إلا تجريب "أفضل" النتائج و"أفضل" أدوار الحكومة.

وليس هذا هو التصور المجد فى إعادة التفكير الحالى فى الحكومة بين علماء اقتصاد التنمية وهيئة الوكالات الدولية مثل البنك الدولى. ومن المثير، أن نلاحظ أن كلاً من هذه الوكالات الرئيسية، قد انكبت حديثاً على المسألة الكلية للملائمة السياسية وطبيعة الحكومة من خلال عبارات صريحة (البنك الدولى، ١٩٩١: الفصل السادس).

وطبقاً لتصورهم الجديد، والذى يُعد أكثر ترابطاً مع مفهوم العلوم السياسية، فإن الحكومة تعمل كممثل وكإطار قانونى، لحل الخلافات الناشئة على المصالح. وبالنسبة لدورها كممثل فإن الحكومة تعمل طبقاً لأكثر المجموعات قوة، والذى يعكس حلاً وسطاً بين مصالحهم الحيوية، والخاصة بغيرهم من جماعات المجتمع (الفصل١٦). ومن هذا التصور الرئيسى، نجد أن السؤال الحاسم ليس فقط تحقيق "أفضل" السياسات ولكن الأكثر، لتحقيق أفضل السياسات "المحتملة" داخل هيكل البناء القوى الحالى. وطبقاً للمفهوم الاقتصادى التقليدى الخاص، فان "أفضل" السياسات، ربما يتم توجيهها للمصالح الفعَّالة. ولذلك، لايتم تبنيها، وإذا تم التبنى بسبب الضغط الخارجى، فلن تقدر على إحداث الآثار المقصودة.

وقد كان ذلك جزء من المعرفة التقليدية لعدة سنوات، بين علماء الاقتصاد بصفة عامة – وتماماً – بين باحثى إحياء المذهب الماركسى. ومن ناحية أخرى، فإن أهم النقاط هى، أن هذه السلسة من الاستنتاجات قد تم دمجها حالياً، داخل مناقشات ملائمة الإصلاح الاقتصادى. وبصلة وثيقة وخاصة بمناقشة إطار تشجيع المؤسسات الخاصة، وهى ملاحظة قام بها البنك الدولى والتى طبقاً لها، أن الذين يتحملون الخسارة من نظام الخصخصة وعدم انتظام القوانين، هم

الأفضل بصفة عامة، وأكثر قوة سياسية من هؤلاء الذين يتوقعون المكسب. (البنك الدولى، ١٩٩١، ص١٠٤). فهؤلاء الذين يتحملون الخسارة، يعهدون بالمصالح داخل الحكومة، أو أكثر تحديداً، فالسياسيين هم اللذين يزيدون من دعمهم السياسى عن طريق وسائل توزيع الموارد الحكومية والامتيازات. ويتكسب الموظفين رواتب مرضية، من تطبيق الرقابة المناسبة، وكذلك المديرين والعاملين الذين يمثلون عمالة ثابتة فى المؤسسات العامة المكدسة.

وفى فصل سابق، قمنا بالفعل بمناقشة أسباب اختيار العديد من الحكام الأفريقيين والآسيويين" نموذج تنمية إدارة الحكومة" (الفصل ١٧). وليس هناك حاجة لتكرار هذه المجادلات هنا. فالنقطة الرئيسية فى السياق الحالى، هى التأكيد، على أنه توجد أسباب تاريخية وأيضاً مواتية للظروف الحالية، بوجود أسباب سياسية جيدة لاختيار واستكمال سياسات سيطرة الحكومة وإشراقها، كما يتم رؤيته من منظور الجماعات الحاكمة فى العديد من الدول النامية. وهكذا، قد لا تكون احتمالات السوق الموجه، التى تم مناقشتها فى القسم السابق، ملائمة سياسياً.

وتحمل مثل هذه الاصلاحات معها، مختلف التضمينات الاشتراكية. فالمجتمعات العرقية التى تستخدم السلطة السياسية على الأجهزة الحكومية، وبالتالى، تضمن أمناً اقتصادياً لأعضاءها، لم تكن

لها مصلحة من تشجيع الشركات الخاصة، إذا نتج عن هذا، إعادة توزيع الفوائد الاقتصادية لصالح الجماعات العرقية المعارضة (مثل الصينيين فى اندونيسيا، ماليزيا، والدول الأخرى أو الهنود فى "فيجى" و"جويانا") ولم يتم أخذ تلك المظاهر فى الاعتبار حتى الآن، ولكن من خلال السوق المواتية، فقد تم تعميمها من قبل البنك الدولى وغيره من المنظمات الدولية، ولكن هناك شك بسيط، أنه بالممارسة، سيكون لها دور هام فى العديد من الدول (بوى Bowie ١٩٩١).

ومن الملاحظ أن معظم إصلاحات السوق المطلوبة، كما يتم رؤيتها من المنظور الاقتصادى، لايمكن انجازها فى حالات كثيرة، بسبب الهيكل السائد للقوى السياسية وما به من تضمينات هامة فى الاتجاه النظرى للموضوع. ودائماً ما يكمن دافع واضح ليربط التحليل الاقتصادى – مع بحث الوضع السياسى – كباعث للعمل مع الاقتصاد السياسى للاصلاحات الاقتصادية. وقد قام البنك الدولى بأولى الخطوات البسيطة فى هذا الاتجاه، مع بعض علماء اقتصاد التنمية البارزين، مثل (آن كروجر Kreuger)، الذى استمر لحد كبير فى هذا الاتجاه من خلال أبحاث التشكيل الائتلافى "لصالح" أو "ضد" الاصلاحات الاقتصادية. وله اسهام فى وضع تفسير واقعى وملموس للسياسات

المعاق تطويرها، والتى قد تمت متابعتها واستمرارها فى عدد من الدول النامية(*). (كروجر، ١٩٩٣، أيضاً: "هاجارد" Haggard وكوفمان Kaufman، ١٩٩٢).

(*) من خلال ما تم طرحه من أفكار فى هذا الفصل يتضح أن دور الدولة فى عملية التنمية لا يتناقض أو يتعارض مع دور القطاع الخاص، فالتنافس السليم والصحى بين الدولة والقطاع الخاص فى المجالات المختلفة يمكن أن يعود بالنفع على كل أفراد المجتمع. كما أن القطاع الخاص لن يكون قادراً بمفرده على تحمل الدور الاجتماعى الذى كانت تقوم به الدولة فى السابق، ولكن الدولة فى ظل آليات السوق تعد مسئولة عن تدبير المناخ المناسب للقطاع الخاص للقيام بدوره الاجتماعى بالإضافة إلى دورها فى الإشراف والتوجيه والرقابة.

أولاً: المرجع العربية:

١- إبراهيم العيسوى، الجات واخواتها، النظام الجديد للتجارة العالمية ومستقبل التنمية العربية، الطبعة الأولى، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ١٩٩٥.

٢- إبراهيم العيسوى "محرر" وآخرون، خطة التنمية الحكومية، الأحلام والواقع البديل، كتاب الأهالى، رقم ٢١، حزب التجمع، القاهرة، ١٩٨٩.

٣- إبراهيم العيسوى، سياسة بديلة للانفتاح، فى، جودة عبد الخالق "محرر" وآخرون، الانفتاح، الجذور والحصاد والمستقبل، سلسلة قضايا أساسية، المركز العربى للبحث والنشر، القاهرة، ١٩٨٢.

٤- إبراهيم العيسوى، محمد على نصار، محاولة لتقدير الخسائر الاقتصادية التى ألحقتها الحرب العربية الاسرائيلية بمصر منذ عدوان ١٩٦٧، من: الاقتصاد المصرى فى ربع قرن ١٩٥٢ - ١٩٧٧، دراسة تحليلية للتطورات الهيكلية، بحوث ومناقشات المؤتمر العلمى السنوى الثالث للاقتصاديين المصريين، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٧٨.

٥- إبراهيم حلمى عبد الرحمن، التطورات الدولية الجارية، فرص ومحاذير، كتاب الأهرام الاقتصادى، القاهرة، العدد ٣٧، مارس١٩٩١.

٦- إبراهيم حلمى عبد الرحمن، سلطان أبو على، دور القطاعين العام والخاص مع التركيز على التخصيصية، حالة مصر، فى، سعيد النجار "محرر"، التخصيصية والتصحيحات الهيكلية فى البلاد العربية، صندوق النقد العربى، ديسمبر١٩٨٨.

٧- إبراهيم شحاته، برنامج للغد، تحديات وتطلعات الاقتصاد المصرى فى عالم متغير، الطبعة الأولى، دار الشروق، القاهرة، ١٩٨٧.

٨- أحمد النجار، الإصلاح الاقتصادى فى الدول العربية، حالة مصر، المغرب، اليمن، سلسلة قضايا إستراتيجية، العدد ٣، المركز العربى للدراسات الاستراتيجية، القاهرة، مايو ١٩٩٦.

٩- أحمد أنور، الانفتاح وتغير القيم فى مصر، سلسلة مصريات، العدد٢، مصر العربية للنشر والتوزيع، القاهرة، ١٩٩٣.

١٠- أحمد ثابت، تغير طبيعة ودور الدولة المصرية فى ضوء النمو التابع وسياسات صندوق النقدى الدولى، فى، المجتمع والدولة فى الوطن العربى فى ظل السياسات الرأسمالية الجديدة، إشراف، سمير أمين، دراسات مركز البحوث العربية، ومنتدى العالم الثالث، مكتبة مدبولى، القاهرة، ١٩٩٦.

١١- أحمد عبد العزيز الشرقاوى، الخروج من الاختناق الاقتصادى، الاهرام الاقتصادى، العدد ٨٥٠، أبريل ١٩٨٥.

١٢- أحمد على دغيم، السوق الأوربية المشتركة، حاضرها ومستقبلها، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، ١٩٨٦.

١٣- أحمد فارس عبد المنعم، السلطة السياسية والتنمية، منذ عام ١٨٠٥ وحتى الآن، كتاب الأهرام الاقتصادى، العدد ٦٤، يونيو ١٩٩٣.

١٤- أحمد فؤاد مندور، التكتل الاقتصادى العربى، فى المجلة المصرية للتنمية والتخطيط، معهد التخطيط القومى، القاهرة، المجلد السادس، العدد الأول، يونيه ١٩٩٨.

١٥- أحمد فكرى محمد مبروك، أثر سياسات صندوق النقد الدولى على مستقبل التنمية فى الدول النامية، بالتطبيق على الاقتصاد المصرى، رسالة ماجستير غير منشورة، مكتبة كلية التجارة، جامعة الزقازيق، ١٩٩٧.

١٦- أحمد ماهر، اقتصاديات الادارة، مركز التنمية الإدارية، كلية التجارة، جامعة الإسكندرية، ١٩٩٤.

١٧- أحمد محمد فرج، الآسيان والأبيك، خيارات الاقليمية والعالمية فى شرق آسيا، السياسة الدولية، العدد ١١٦، إبريل، ١٩٩٤.

١٨- آدم مهدى أحمد، الخصخصة، مفاهيم وتجارب، الشركة الإعلامية للطباعة والنشر، القاهرة، ١٩٩٨.

١٩- أزمة مصر الاقتصادية الراهنة والطريق نحو الخروج منها، حزب التجمع الوطنى التقدمى الوحدوى، أمانة اللجنة المركزية، ١٩٨٢.

٢٠- أسامة محمد الفولى، مقدمة فى الاقتصاد الاجتماعى، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، ١٩٩٣.

٢١- اسماعيل صبرى عبد الله، تقديم ورقة إبراهيم حلمى عبد الرحمن، أنماط السلوك الاجتماعى وعلاقتها باستراتيجيات التنمية الاقتصادية والاجتماعية، فى: استراتيجية التنمية فى مصر، أبحاث ومناقشات المؤتمر العلمى السنوى الثانى للاقتصاديين المصريين، الجمعية المصرية للاقتصاد السياسى والاحصاء والتشريع، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، ١٩٧٨.

٢٢- إسماعيل صبرى عبد الله، نحو نظام اقتصادى عالمى جديد، دراسة فى قضايا التنمية والتحرر الاقتصادى والعلاقات الدولية، الطبعة الثانية، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، ١٩٧٧.

٢٣- البنك الدولى، تقرير التنمية فى العالم، مركز الأهرام للترجمة والنشر، القاهرة، ١٩٨٨.

٢٤- السيد أحمد عبد الخالق، التحول من القطاع العام إلى القطاع الخاص، بين التنظير والواقع مع رؤية مستقبلية، دار النهضة العربية، القاهرة، ١٩٩٣.

٢٥- السيد الحسينى، التنمية والتخلف، دراسة تاريخية بنائية، الطبعة الثانية، دار المعارف، القاهرة، ١٩٨٢.

٢٦- السيد ياسين، فى مفهوم العولمة، المستقبل العربى، العدد ٢٨٨، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، فبراير ١٩٩٨.

٢٧- السيد ياسين، مجتمع الألفية الثالثة، قيمة وتناقضاته وآفاق تطوره، في: مصر في القرن ٢١، الآمال والتحديات، تحرير، أسامة الباز، مركز الأهرام للترجمة والنشر، القاهرة، ١٩٩٦.

٢٨- السيد ياسين، معركة فكرية حول العولمة، الأهرام، ١٩٩٨/٤/٢٣.

٢٩- السيد ياسين، نحو خريطة معرفية للعولمة (١)، الأهرام، ١٩٩٨/١١/١٩.

٣٠- اللجنة العالمية للبيئة والتنمية، مستقبلنا المشترك، ترجمة، محمد كامل عارف، سلسلة عالم المعرفة، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت، العدد ١٤٢، أكتوبر ١٩٨٩.

٣١- الفن توفلر، بناء حضارة جديدة، ترجمة، سعد زهران، الطبعة الأولى، مركز المحروسة للبحوث والتدريب والنشر، ١٩٩٦.

٣٢- أماني قنديل، التحول نحو القطاع الخاص، تحليل المفهوم والقضايا، في: أحمد رشيد وآخرون، القطاع الخاص والسياسات العامة في مصر ، مطبعة أطلس، القاهرة، ١٩٨٩.

٣٣- أماني محمود فهمي، الوحدة الأوربية بين متطلبات الاندماج وعوائق السيادة، في، السياسة الدولية، العدد ١١٦.

٣٤- أمنية حلمي، خصخصة البنوك وانعكاساتها على التنمية الاقتصادية في مصر، في: مؤتمر "خصخصة البنوك والتنمية في مصر" ٢٧ أكتوبر ١٩٩٨، مركز دراسات وبحوث الدول النامية، جامعة القاهرة، ١٩٩٨.

٣٥- أمين حامد مشعل، مستقبل الأرض بين الأمانى والواقع، مجلة العربى، الكويت، العدد ٤١٨، سبتمبر ١٩٩٣.

٣٦- أولريش بك، ما هى العولمة، ترجمة، أبو العيد دودو، الطبعة الأولى، منشورات الجمل، ١٩٩٩.

٣٧- إيف جرينيه، صراع الحضارات أم حوار الثقافات، فى: صراع الحضارات أم حوار الثقافات؟ أوراق ومداخلات المؤتمر الدولى حول "صراع الحضارات أم حوار الثقافات، القاهرة ١٠-١٢ مارس ١٩٩٧، تحرير، فخرى لبيب، منظمة تضامن الشعوب الافريقية الآسيوية، مطبوعات التضامن (١٧٣)، القاهرة، ١٩٩٧.

٣٨- إيف بينوت، ما هى التنمية، ترجمة، سعيد أبو الحسن، مكتبة العالم الثالث، دار الحقيقة، بيروت، بدون تاريخ.

٣٩- إيهاب الدسوقى، التخصيصية والإصلاح الاقتصادى فى الدول النامية، مع دراسة التجربة المصرية، دار النهضة العربية، القاهرة، ١٩٩٥.

٤٠- بيل جيتس، المعلوماتية بعد الانترنت، طريق المستقبل، ترجمة عبد السلام رضوان، سلسلة عالم المعرفة، المجلس الوطنى للثقافة والفنون والآداب، الكويت، العدد ٢٣١، مارس ١٩٩٨.

٤١- تقرير مصر والعالم ١٩٩٣، مركز المحروسة للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات، القاهرة، ١٩٩٥.

٤٢- تقرير مصر والعالم ١٩٩٣، مركز المحروسة، القاهرة، ١٩٩٤.

٤٣- توماس جورجيسيان، القرن الأسيوى وإعادة ترتيب الأولويات الأمريكية، مجلة الأهرام الاقتصادى، العدد ١٢٩٩، ٦ ديسمبر، ١٩٩٣.

٤٤- توماس جورجسيان، حرب "نافتا" الشرسة، مجلة الأهرام الاقتصادى، العدد ١٢٩٧، ٢٢ نوفمبر، ١٩٩٣.

٤٥- ثريا عبد الجواد، القانون والواقع الاجتماعى، دراسة نقدية اجتماعية لمرحلة السبعينيات فى مصر، الجزء الأول، مركز المحروسة، القاهرة، ١٩٩٩.

٤٦- جارى بيرتلس وآخرون، جنون العولمة، تفنيد المخاوف من التجارة المفتوحة، ترجمة، كمال السيد، الطبعة الأولى، مركز الأهرام للترجمة والنشر، القاهرة، ١٩٩٩.

٤٧- جلال أمين، العولمة والدولة، المستقبل العربى، العدد ٢٨٨.

٤٨- جلال أمين، ماذا حدث للمصريين؟، تطور المجتمع المصرى فى نصف قرن (١٩٤٥-١٩٩٥)، كتاب الهلال، العدد ٥٦٥، دار الهلال، القاهرة، يناير ١٩٩٨.

٤٩- جلال أمين، نحو تفسير جديد لأزمة الاقتصاد والمجتمع فى مصر، مقالات وبحوث نقدية سياسية واجتماعية واقتصادية، مكتبة مدبولى، القاهرة، ١٩٨٩.

٥٠- جمال حمدان، شخصية مصر، دراسة فى عبقرية المكان، كتاب الهلال. العدد ١٠٩. مايو ١٩٩٣.

٥١- جمال عبد الناصر، روح الثورة، فى، شهود العصر، مركز الأهرام للترجمة والنشر، القاهرة، ١٩٨٦.

٥٢- جمعة محمد عامر، التكتلات الاقتصادية الدولية وآثارها المحتملة عربيا، مع إشارة خاصة بالسوق الشرق أوسطية، فى: متطلبات الاتجاهات المستقبلية للإصلاح الاقتصادى فى مصر، أعمال المؤتمر العلمى السنوى الأول لكلية التجارة، جامعة الزقاويق، أبريل ١٩٩٧.

٥٣- جودة عبد الخالق، التعريف بالانفتاح وتطوره، فى، جودة عبد الخالق "محرر" وآخرون، الانفتاح، مرجع سابق.

٥٤- جيهان محمد الحفناوى، تجربة مصر والدول الرائدة فى مجال الخصخصة، دراسة حالة للمتغيرات فى هيكل العمالة خلال التحول للخصخصة، دار النهضة العربية، القاهرة، ١٩٩٨.

٥٥- حازم الببلاوى، التنمية مشكلة عالمية، حلولها اقليمية، الأهرام، ١٩٩٥/٨/٢٣.

٥٦- حزب التجمع الوطنى التقدمى الوحدوى، أزمة مصر الاقتصادية الراهنة والطريق نحو الخروج منها، أمانة اللجنة المركزية، ١٩٨٢.

٥٧- حسن إبراهيم عيد، دراسات فى التنمية الاجتماعية، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، ١٩٨٤.

٥٨- حسن عباس زكى، الرابحون والخاسرون فى العولمة، الأهرام الاقتصادى، العدد ١٥٦٥، ١٩٩٩/١/٤.

٥٩- حسنين توفيق إبراهيم، النظام الدولى الجديد فى الفكر العربى، مجلة عالم الفكر، المجلد ٢٣، يونيو ١٩٩٥.

٦٠- حسين نجم الدين، تطور الاقتصاد الدولى والتنمية فى ظل الرأسمالية، دار النهضة العربية، القاهرة، ١٩٨٤.

٦١- حسين خلاف، الانفتاح الاقتصادى وكيف يكون؟ فى، شهود العصر.

٦٢- خالد زكريا محمد أمين، إدارة برامج التحول من الملكية العامة إلى القطاع الخاص، دراسة للحالة المصرية، رسالة ماجستير غير منشورة، مكتبة كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، ١٩٩٦.

٦٣- خير الدين عبد اللطيف محمد، بعض الأوجه السياسية والقانونية لثورة الاتصال الحديثة، فى، السياسة الدولية، العدد ١١٦، إبريل ١٩٩٤.

٦٤- دليل الإجراءات والارشادات العامة لبرنامج الحكومة لتوسيع قاعدة الملكية وإعادة الهيكلة وحوافز العاملين والإدارة، المكتب الفنى، وزير قطاع الأعمال العام، أكتوبر ١٩٩٦.

٦٥- دينا عبد المنعم راضى، أساليب التخصيصية فى مصر مع التطبيق على قطاع الصناعات الغذائية، رسالة ماجستير غير منشورة،

مكتبة كلية التجارة، جامعة عين شمس، ١٩٩٦.

٦٦- رابح رتيب، مستقبل الخصخصة، كتاب الأهرام الاقتصادى، العدد ١٠٥، أغسطس ١٩٩٧.

٦٧- رمزى زكى، الخصخصة والإصلاح الاقتصادى بمصر، المجلة المصرية للتنمية والتخطيط، المجلد الثانى، العدد الأول، معهد التخطيط القومى، يونيو ١٩٩٤.

٦٨- رمزى زكى، الليبرالية المتوحشة، ملاحظات حول التوجهات الجديدة للرأسمالية المعاصرة، الطبعة الأولى، دار المستقبل العربى، القاهرة، ١٩٩٣.

٦٩- رمزى زكى، المعادلة الصعبة التى تواجه الاقتصاد المصرى، مجلة العمل، القاهرة، العدد ٣٧٤، يوليو ١٩٩٤، ص٢٤.

٧٠- رمزى زكى، آليات الفوضى فى الاقتصاد العالمى الراهن، مجلة العربى، الكويت، العدد ٤٨٢، يناير ١٩٩٩.

٧١- رمزى زكى، بحوث فى ديون مصر الخارجية، الطبعة الأولى، مكتبة مدبولى، القاهرة، ١٩٨٥.

٧٢- رمزى زكى، دراسات فى أزمة مصر الاقتصادية، مع استراتيجية مقترحة للاقتصاد المصرى فى المرحلة القادمة، مكتبة مدبولى، القاهرة، ١٩٨٣.

٧٣- رمزى زكى، قضايا مزعجة، مقالات مبسطة فى مشكلاتنا الاقتصادية المعاصرة، الطبعة الأولى، مكتبة مدبولى، القاهرة، ١٩٩٣.

٧٤- رمزى زكى، مقدمة كتاب، هانس بيتر مارتين، هارالد شومان، فخ العولمة، الاعتداء على الديمقراطية والرفاهية، ترجمة عدنان عباس على، سلسلة عالم المعرفة، العدد ٢٣٨، المجلس الوطنى للثقافة والفنون والآداب، الكويت، أكتوبر ١٩٩٨.

٧٥- رمزى زكى، وداعاً للطبقة الوسطى، تأملات فى الثورة الصناعية الثالثة والليبرالية الجديدة، الطبعة الأولى، دار المستقبل العربى، القاهرة، ١٩٩٧.

٧٦- رمزى زكى، حوار حول الديون والاستقلال، مع دراسة عن الوضع الراهن لمديونية مصر، مكتبة مدبولى، القاهرة، ١٩٨٦.

٧٧- رمزى زكى، هل تتأثر الطبيعة لنفسها، رد على المالتوسيين الجدد، مجلة العربى، الكويت، العدد ٤٢١، مارس ١٩٩٣.

٧٨- زين العابدين شمس الدين نجم، إدارة الأقاليم فى مصر، ١٨٠٥- ١٨٨٢، الطبعة الأولى، دار الكتاب الجامعى، القاهرة، ١٩٨٨.

٧٩- ريهام عبد المعطى، الخصخصة والتحولات الاقتصادية فى مصر، الطبعة الأولى، مركز المحروسة، ١٩٩٧.

٨٠- سامى عفيفى حاتم، الاقتصاد المصرى بين الواقع والطموح، الطبعة الأولى، الدار المصرية اللبنانية، القاهرة، ١٩٨٨.

٨١- سامى عفيفى حاتم، دراسات فى الاقتصاد الدولى، الطبعة الثالثة، الدار المصرية اللبنانية، القاهرة، ١٩٨٩.

٨٢- سامية سعيد إمام، من يملك مصر، دراسة تحليلية للأصول

الاجتماعية لنخبة الانفتاح الاقتصادى فى المجتمع المصرى ١٩٧٤-١٩٨٠، الطبعة الأولى، دار المستقبل العربى، القاهرة، ١٩٨٦.

٨٣- ستيفن لمباكيس، السيطرة على الفضاء فى حرب الخليج الثانية وما بعدها، سلسلة دراسات عالمية، العدد ٢، مركز الامارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، أبو ظبى ١٩٩٦.

٨٤- سعد الدين إبراهيم، نحو نظرية سوسيولوجية للتنمية فى العالم الثالث، فى: استراتيجية التنمية فى مصر، مرجع سابق.

٨٥- سعد حسين فتح الله، التنمية المستقلة، المتطلبات والاستراتيجيات والنتائج، دراسة مقارنة فى أقطار مختلفة، الطبعة الأولى مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ١٩٩٥.

٨٦- سعيد النجار، تجديد النظام الاقتصادى والسياسى فى مصر، الجزء الأول، الطبعة الأولى، دار الشروق، القاهرة، ١٩٩٧.

٨٧- سعيد النجار، تجديد النظام الاقتصادى والسياسى فى مصر، الجزء الثانى، الطبعة الأولى، دار الشروق، القاهرة، ١٩٩٧.

٨٨- سلطان أبو على، المشروع الوطنى المصرى، رؤية اقتصادية لمصر عام ٢٠٢٠، كراسات استراتيجية، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام، القاهرة، العدد ٣٥، ١٩٩٦.

٨٩- سليمان المنذرى، لماذا تتحرك أمريكا لتحرير التجارة الدولية، مجلة الأهرام الاقتصادى، العدد ١٣٠١، ٢٠ ديسمبر ١٩٩٣.

٩٠- سمير أمين، أصول الازدواجية فى الثقافة المصرية، تأملات فى نشأة الرأسمالية فى مصر فى القرنين الثامن والتاسع عشر، المستقبل العربى، العدد ٧٣، مارس، ١٩٨٥.

٩١- سميرة كامل محمد، التنمية الاجتماعية، مفهومات أساسية، رؤية واقعية، المكتب الجامعى الحديث، الإسكندرية، ١٩٨٤.

٩٢- سوزان أحمد أبو رية، التغيرات الاقتصادية العالمية وتأثيرها على الهوية الوطنية، فى : أحمد زايد، سامية الخشاب "محرران"، الذات والمجتمع فى مصر، أعمال الندوة السنوية الثالثة لقسم الاجتماع بكلية الآداب، جامعة القاهرة، مايو ١٩٩٦.

٩٣- صديق محمد عفيفى، التخصيصية، لماذا؟ وكيف؟ كتاب الأهرام الاقتصادى، العدد ٦٠، فبراير ١٩٩٣.

٩٤- عادل مختار الهوارى، التغير الاجتماعى والتنمية فى الوطن العربى، مكتبة الفلاح، الكويت، ١٩٨٨.

٩٥- عادل مختار الهوارى، عبد الباسط عبد المعطى، علم الاجتماع والتنمية، دراسات وقضايا، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، ١٩٨٧.

٩٦- عبد الباسط عبد المعطى، فى التنمية البديلة، دراسات وقضايا، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، ١٩٩٠.

٩٧- عبد الخالق عبد الله، التنمية المستديمة والعلاقة بين البيئة والتنمية، فى، المستقبل العربى، العدد ١٦٧، مركز دراسات

الوحدة العربية، بيروت، يناير ١٩٩٣.

٩٨- عبد الرحمن يسرى أحمد قضايا مصرية معاصرة، قسم الاقتصاد، كلية التجارة، جامعة الإسكندرية، ١٩٩٥.

٩٩-عبد الفتاح الجبالى، العرب واشكاليات الوحدة النقدية الأوربية، سلسلة كراسات استراتيجية، العدد ١١، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام، القاهرة، سبتمبر ١٩٩٢.

١٠٠-عبد الله محمد على، مقدمة كتاب، أسامة الخولى، حسين مختار الجمال، التكنولوجيا والموارد البشرية والاعتماد على الذات، دار الشباب، قبرص، ١٩٨٧.

١٠١-عبد المنعم سعيد، العرب والنظام العالمى الجديد، الخيارات المطروحة، سلسلة كراسات استراتيجية، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام، مايو ١٩٩١.

١٠٢-عبد الهادى الجوهرى، التنمية ومعوقاتها فى المجتمعات النامية، فى: عبد الهادى الجوهرى وآخرون، دراسات فى التنمية الاجتماعية، مدخل إسلامى، مكتبة نهضة الشرق، جامعة القاهرة، ١٩٨٢.

١٠٣-عبد الهادى محمد والى، الانفتاح الاقتصادى بين النظرية والتطبيق، الطبعة الأولى. دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، ١٩٨٩.

١٠٤-عبد الهادى محمد والى. التنمية. مدخل لدراسات المفهومات

الأساسية، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، ١٩٩١.

١٠٥-عبد الهادى محمد والى، مقدمة ترجمة، أندروبستر، مدخل إلى علم اجتماع التنمية، ترجمة، عبد الهادى محمد والى، السيد عبد الحليم الزيات، الطبعة الأولى، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، ١٩٨٩.

١٠٦-علاء كمال، الجات ونهب الجنوب، الطبعة الثانية، مركز المحروسة للبحوث والنشر والتدريب، القاهرة، ١٩٩٦.

١٠٧-على الجريتلى، خمسة وعشرون عاما، دراسة تحليلية للسياسات الاقتصادية فى مصر، ١٩٥٢-١٩٧٧، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٧٧.

١٠٨- على الدين هلال، النظام الدولى الجديد، مجلة عالم الفكر، المجلس الوطنى للثقافة والفنون والآداب، الكويت، المجلد ٢٣، يونيو ١٩٩٥.

١٠٩- على لطفى، اتفاقات الجات فى جولة أوروجواى مع التركيز على دور المدير، فى، استراتيجيات التغيير، تحرير سعيد يس عامر، شركة وايد سرفيس للاستثمارات والتطوير الإدارى، القاهرة، ١٩٩٤.

١١٠- على لطفى، التطور الاقتصادى، دراسة تحليلية لتاريخ أوربا ومصر الاقتصادى، مكتبة عين شمس، القاهرة، ١٩٨٣

١١١- على ليلة، العالم الثالث، قضايا ومشكلات، دار الثقافة للنشر والتوزيع، القاهرة، ١٩٨٥.

١١٢-على ليلة، المجتمع الريفى، تحليل للتحويلات البنائية الاجتماعية، الطبعة الأولى، مكتبة جامعة عين شمس، ١٩٩٤.

١١٣-على ليلة وآخرون، تنمية العالم الثالث، الأبعاد الاجتماعية والاقتصادية، دار الثقافة للنشر والتوزيع، القاهرة، ١٩٨٤.

١١٤-عمرو الجويلى، العلاقات الدولية فى عصر المعلومات، مقدمة نظرية، فى، السياسة الدولية، العدد ١٢٣، يناير ١٩٩٦.

١١٥-عمرو محيى الدين، تقييم استراتيجية التصنيع فى مصر والبدائل المتاحة فى المستقبل، فى، استراتيجية التنمية فى مصر، مرجع سابق.

١١٦-عواطف عبد الرحمن، الدراسات المستقبلية، الاشكاليات والآفاق، مجلة عالم الفكر، المجلد ١٨، العدد الرابع، مارس ١٩٨٨.

١١٧-عونى عز الدين، عرض لكتاب، سافاس، الخصخصة، المفتاح إلى حكومة أفضل، مجلة العمل العربية، العدد ٥٧ ، مارس ١٩٩٤.

١١٨-غادة عبد التواب اليمانى، أثر الانفتاح الاقتصادى على النسق القيمى، دراسة تحليلية لمضمون رسائل بعض وسائل الإعلام فى المجتمع المصرى، رسالة ماجستير غير منشورة، مكتبة كلية الآداب، جامعة طنطا، ١٩٩٥.

١١٩-غسان بدر الدين، جدلية التخلف والتنمية، الطبعة الأولى، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، بيروت، ١٩٩٣.

١٢٠–فتحي خليل الخضراوى، أيديولوجية التنمية ومشاكل التكوين الرأسمالى فى مصر، معهد التخطيط القومى، مذكرة خارجية رقم ١٤٤٣، القاهرة، سبتمبر ١٩٨٧.

١٢١–فرانسيس فوكوياما، رأس المال الاجتماعى والاقتصادى العالمى، سلسلة دراسات عالمية، العدد ٥، مركز الامارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، أبو ظبى، الامارات العربية المتحدة، ١٩٩٦.

١٢٢–فؤاد مرسى، الرأسمالية تجدد نفسها، سلسلة عالم المعرفة، المجلس الوطنى للثقافة والفنون والآداب، الكويت، العدد ١٤٧، مارس، ١٩٩٠.

١٢٣–فؤاد مرسى، هذا الانفتاح الاقتصادى، الطبعة الثانية، دار الوحدة، بيروت، ١٩٨٠.

١٢٤–فؤاد مرسى، مشكلات الاقتصاد الدولى المعاصر، منشأة المعارف، الإسكندرية، ١٩٨٠.

١٢٥–فينان محمد طاهر، مشكلة نقل التكنولوجيا، دراسة لبعض الأبعاد السياسية والاجتماعية، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، ١٩٨٦.

١٢٦–فيديويكور مايورثاراجوتا، نظرة فى مستقبل البشرية، قضايا لا تحتمل الانتظار، ترجمة، محمود على مكى، الجمعية المصرية لنشر المعرفة والثقافة العالمية، القاهرة، ١٩٩٠.

١٢٧-لسترثارو، الصراع على القمة، مستقبل المنافسة الاقتصادية بين أمريكا واليابان، ترجمة أحمد فؤاد بلبع، سلسلة عالم المعرفة، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت، العدد ٢٠٤، ديسمبر ١٩٩٥.

١٢٨-كمال التابعي، الاتجاهات المعاصرة في دراسة القيم والتنمية، دار المعارف، القاهرة، ١٩٨٥.

١٢٩-ماجدة إبراهيم سيد فرج، الاعتماد على الذات ودور التنمية الصناعية في تحقيقه، معهد التخطيط القومي، القاهرة، مذكرة خارجية رقم (١٤٨٣)، أغسطس ١٩٨٨.

١٣٠-مجلس الشعب، الأمانة العامة، الخطة الخمسية الرابعة، دراسة تحليلية، ١٩٩٨.

١٣١-محسن أحمد الخضيري، الخصخصة، منهج اقتصادي متكامل لإدارة عمليات التحول إلى القطاع الخاص على مستوى الاقتصاد القومي والوحدة الاقتصادية، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة، ١٩٩٣.

١٣٢-محمد أحمد أنيس، تطور المجتمع المصرى من الاقطاع إلى ثورة ٢٣ يوليو ١٩٥٢، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة، ١٩٨٥.

١٣٣-محمد الجوهرى، علم الاجتماع وقضايا التنمية فى العالم الثالث، الطبعة الثالثة، دار المعارف، القاهرة، ١٩٨٢.

١٣٤-محمد الجوهرى، مقدمة فى علم اجتماع التنمية، الطبعة الثانية،

مطابع سجل العرب، القاهرة، ١٩٧٩.

١٣٥-محمد السيد سعيد، نظرية التبعية وتفسير تخلف الاقتصاديات العربية، فى التنمية العربية: الواقع الراهن والمستقبل، سلسلة كتب المستقبل العربى، ٦، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ١٩٨٤.

١٣٦-محمد جلال، التخلف والتنمية فى أقطار العالم الثالث، ندوة الاستثمار والتنمية فى الجهة الاقتصادية الشرقية، منشورات كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية، جامعة محمد الأول، المغرب، ١٩٨٧.

١٣٧-محمد دويدار، الاقتصاد المصرى بين التخلف والتطوير، دار الجامعات المصرية، الإسكندرية، ١٩٧٨.

١٣٨-محمد سعد أبو عامود، السياسة، العلم، الفكر، الممارسة، مكتبة كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، ١٩٩٣.

١٣٩-محمد صالح الحناوى، أحمد ماهر، الخصخصة بين النظرية والتطبيق المصرى، مركز التنمية الإدارية، جامعة الإسكندرية، ١٩٩٥.

١٤٠-محمد عاطف غيث "محرر" وآخرون، قاموس علم الاجتماع، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، ١٩٧٩.

١٤١-محمد عاطف غيث، محمد على محمد، دراسات فى التنمية والتخطيط الاجتماعى، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، ١٩٨٩.

١٤٢-محمد عاطف غيث، مقدمة كتاب: مريم أحمد مصطفى، التنمية بين النظرية وواقع العالم الثالث، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، ١٩٩١.

١٤٣-محمد عبد الشفيع عيسى، التنمية وأوهام خمسة، فى، السياسة الدولية، العدد ١٣٣، ١٩٩٨.

١٤٤-محمد عبد القادر حاتم، موسوعة المجالس القومية المتخصصة (١٩٨٤-١٩٩١)، رئاسة الجمهورية، المجالس القومية المتخصصة، المجلد ١٥، الكتاب السنوى، ١٩٩١.

١٤٥-محمد عزت محمد علوان، مستقبل مصر الاقتصادى، بحث مقدم لمؤتمر الإنتاج الوطنى ومستقبل مصر الاقتصادى، جماعة خريجى المعهد القومى للإدارة العليا، القاهرة، ١٩٨٤.

١٤٦-محمد على محمد، أصول الاجتماع السياسى، الجزء الأول، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، ١٩٨٩.

١٤٧-محمد ماجد خشبة، قضايا مفاهيمية وعملية حول تأجير الأصول ضمن سياسات الإصلاح الاقتصادى، مع التطبيق على مصر، المجلة المصرية للتنمية والتخطيط، المجلد السادس، العدد الثانى، معهد التخطيط القومى، القاهرة، ديسمبر ١٩٨٩.

١٤٨-محمدى فوزى أبو السعود وآخرون، التطور الاقتصادى، الأسس والمراحل، قسم الاقتصاد، كلية التجارة، جامعة الإسكندرية، ١٩٩١.

١٤٩-محمد ناظم حنفى، الإصلاح الاقتصادى وتحديات التنمية، الطبعة الأولى، مكتبة جامعة طنطا، ١٩٩٢.

١٥٠-محمود الإمام، رؤية ناصرية فى المسألة الاقتصادية، دار المستقبل العربى، ١٩٨٩.

١٥١-محمود السيد الناغى، تحديات التحول من القطاع العام إلى القطاع الخاص وواقعها فى مصر، فى، استراتيجيات التغيير، مرجع سابق.

١٥٢-محمود صبيح، الخصخصة لمواجهة متطلبات البقاء وتحديات النمو، مكتبة كلية التجارة، جامعة عين شمس، ١٩٩٥.

١٥٣-محمود عبد الحميد هلال، سياسة الانفتاح الاقتصادى والتنقل للمدن الجديدة، دراسة ميدانية مقارنة بين مدينتى الإسكندرية والعاشر من رمضان، رسالة دكتوراه غير منشورة، مكتبة كلية الآداب، جامعة طنطا، ١٩٩٥.

١٥٤-محمود عبد الفضيل، حول التناقضات الاقتصادية والاجتماعية الجديدة وبدائل سياسات التكيف، الحالة المصرية، فى: المجتمع والدولة فى الوطن العربى فى ظل السياسات الرأسمالية الجديدة. مرجع سابق.

١٥٥- محمود علم الدين. ثورة المعلومات ووسائل الاتصال. التأثيرات السياسية لتكنولوجيا الاتصال. دراسة وصفية. فى. السياسة الدولية. العدد ١٢٣. يناير ١٩٩٦.

١٥٦–محمود متولى، الأصول التاريخية لنشأة الرأسمالية المصرية وتطورها، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، ١٩٧٣.

١٥٧–مدحت حسنين، التخصيصية، السياسة العربية بشأنها، دواعيها والأهداف المرجوة منها، الطبعة الأولى، دار سعاد الصباح، الكويت، ١٩٩٣.

١٥٨–مريم أحمد مصطفى، التغيير ودراسة المستقبل، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، ١٩٩٣.

١٥٩–مريم أحمد مصطفى، التنمية بين النظرية وواقع العالم الثالث، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، ١٩٩١.

١٦٠–مصر والقرن الحادى والعشرين، مجلس الوزراء، جمهورية مصر العربية، ١٥ مارس ١٩٩٧.

١٦١–مصطفى الشعراوى، تطور التاريخ الاقتصادى، مكتبة جامعة طنطا، ١٩٩٤.

١٦٢–مصطفى السعيد، التنمية الصناعية فى جمهورية مصر العربية واستراتيجية اشباع الحاجات الأساسية للسكان ١٩٥٢–١٩٧٢، فى، استراتيجية التنمية فى مصر، مرجع سابق..

١٦٣–نادية رمسيس، النظرية الغربية والتنمية العربية، المستقبل العربى، العدد ٦٤، يونيو ١٩٨٤.

١٦٤–نبيل على، العرب وعصر المعلومات، سلسلة عالم المعرفة.

المجلس الوطنى للثقافة والفنون والآداب، الكويت، العدد ١٨٤، إبريل ١٩٩٤.

١٦٥–نبيل السمالوطى، علم اجتماع التنمية، دراسة فى اجتماعيات العالم الثالث، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، ١٩٧٤.

١٦٦–نجوى عبد الله عبد العزيز سمك، إمكانية التحول إلى القطاع الخاص فى الصناعات التحويلية فى جمهورية مصر العربية، رسالة دكتوراه، مكتبة كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، ١٩٩٤.

١٦٧–نزيرة الأفندى، ماذا تعنى اتفاقية "نافتا" للولايات المتحدة الأمريكية؟، فى، السياسة الدولية، العدد ١١٦.

١٦٨– نوال محمد قاسم، تطور الصناعة المصرية منذ عهد محمد على حتى عهد عبد الناصر، مكتبة مدبولى، القاهرة، ١٩٨٧.

١٦٩– هالة مصطفى، الاتحاد البرلمانى الدولى والعولمة، فى، قضايا برلمانية، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام، القاهرة، العدد ٧ أكتوبر ١٩٩٧.

١٧٠– هشام أحمد حسبو، الهندسة المالية لشركات قطاع الأعمال العام فى مصر، مكتبة عين شمس، القاهرة، ١٩٩٤.

١٧١– ودودة بدران، مفهوم النظام العالمى الجديد فى الأدبيات الأمريكية، دراسة مسحية، عالم الفكر، المجلد ٢٣.

١٧٢– يوميات الاصلاح الاقتصادى والخصخصة فى صفحاتنا عام ١٩٩٣. مركز المحروسة، القاهرة، يناير، ١٩٩٥.

ثانيا : المراجع الإنجليزية :

1- Abd – El – Hai, Mahmoud, Economic Reform in Egypt, Motives and Orientations, The Institute of National Palanning, Cairo, Memo, No (1561), July, 1993.

2- Abd El Hai. Mahmoud and Others, Evaluation of The Arab and Foreign Investments in The Seventies, Institute of National Planning, Memo, No (1326), Cairo, June, 1982.

3- Babai, D., The World Bank and the IMF: rolling back the state or backing its role? In, R. Vernon (ed.), The Promise of Privatization, The Council of Foreign Relations, New York, 1988.

4- Bartelmus, Peter, Environoment and Development, Allen & Unwin Inc., London, 1986.

5- Brada, Josef C., A Journal of the American Economic Association, Volume 10, N. 2, Spring 1996.

6- Brandt, Willy, etal, North- South, Aprogramme For Survival, Pan, London, 1980.

7- Brenner,R, The Origins Of Capitalist Development Acritique Of Neo- Smithian Marxism, New Review, 104, 1977.

8- Brown, Lester, Lavnching The Environmental Revolution, in, Lester Brown et al, State of the world 1992, W.W. North & Company, New York, 1992.

9- Brown, Lester, The New world order, in lester Brown et al., State of the world 1991, W.W Nirthon & Company, New York, 1991.

10- Carnoy, Martin, Education and Development in The Third World Grove press, London, 1987.

11- Cardoso, F. H, and Faletto, E, Dependency And Development in Lation America, Trans. By Marjory Mattingly Uriauidi, University of California press, Berkeley, 1979.

12- Castells, Mannuel et al., The New Global Economy in The Information Age, Reflections on Our Chaning World, The Pennsylvania, 1993.

13- Clarke, Thomas and Grace, C., Restructuring the public Sector: Quality Assurance, Performance Measurement and Social Accountability, in T. Clarke (ed.), International Privatization: Strategies and Practices, Walter De Gruyter, Berlin, 1993.

14- Cook, Paul and Kirkpatrick, Colin (eds.), Privatization in Less Developed Countries, Sussex, U.K, 1988.

15- Dube, S. C., Modernization and Development, The Search for Alternative paradigms, The United Nations University, of Tokyo, Zed Books Ltd, London, 1988.

16- Frensh, Hilary, Strenghening Global Enviromental Governance, In, Lester Brown et al., State of the world op. cit.

17- Foster. Carter, Aidan, The Sociology of Development, Causeway Books, London, 1986.

18- George, Vie et al., Ideology and Social Welfare, Routledge and Social Welfare, Routledge and Kegan Paul, London, 1985.

19- Goldthorpe, J.E, the Sociology of the Third World, disparity and development, 2nd ed., Cambridge University press, Cambridge, 1984.

20- Haynes, Jeff, Third world Politics, A Concise Introduction, Blackwell Publishers Inc, U.S.A, 1997.

21- Hughes, Helen (ed.), Dangers of Export pressimism, Developing Countries and Industrial Markets, An

International Center for Economic Growth Publication, ICS press, California, 1992.

22- Kalecki, Michael, Essays on Developing Economics, United kindom, 1986.

23- Kindleberger, Charles and Herrick, Bruce, Economic Development, Third Edition, Mcgraw –hill, Inc, 1977.

24- Love, Alexander R., Aid in Transition, Development Co, operation, Development, Assistance Committee, 1994 Report.

25- Martinussen, John, Society, State and Market: A Guide to Competing Theories of Development, Zed Books Ltd, London, 1997.

26- Myrdal, G, Economic Theory and Underdeveloped Regions, Methun, London, 1963.

27- Ramamurti, Ravi and Vernn Raymond, Privatization and Control of State – Owned Enterprises, EDI Development Studies, The World Bank, Washington, 1991.

28- Rapaczynski, Andraej, The Roles of the State and the Market in Establishing Property Right, The Journal of Economic Perspectives, Vol, 106, No. 435, March, 1996.

29- Rondinelli, Dennis A. &Kasarda, John D., Provatozation of vrban services and Infrastructure in Developing countries: An Assessment of Experience, in: Kasarda, John D. & Parnell, Allan M. (eds.), Third world cities: Problems, Policies, and prospects, Sage Publications, London, 1993.

30- Rivlin, Paul, The Dynamics of Economic Policy Making in Egypt, Praeger, New York, 1985.

31- Royal Economic Society, The Economic Journal, op. Cit.

32- Saaty, Thomas. L. and Larry W. Boone Embracing The Future Meeting the Challange of our Changing World, praeger, New York, 1990.

33- Sassen, Saskia, Losing Control? Sovereignty in an Age of Globalization, Columbia University press, New York, 1996.

34- Sayigh, Yusif, Elusive Development, from Dependence to Self Reliance In The Arab – Region, Routledge, London, 1991.

35- Sharpe, M., Problms of Economic Transition, Journal of Translations from Russian, Vo. 36, No., 7, New York, November, 1993.

36- Suleiman, Ezra N., and Waterbury, John, The Political Economy of Public Sector Reform and Privatization, Westview press, San Francisco, 1990.

37- The Economist Intelligence Unit, World Economic Outlook, London, January, 1995.

38- The World Bank, Trends in Developing Economies 1992, Washington, D. C., 1992.

39- The World Bank, World Development Report 1991: The Challenge of Development, Oxfotd University, press, 1991.

40- The World Bank, World Development Report 1995, Workers in an Integrating World, Oxford. University, press, 1995.

41- The World Bank, World Development Report 1999/2000, Entering the 21 st Century, Oxford University press, 2000.

42- The East Asian Miracle Economic Growth and public Policy, World Bank, Washington, D. C, August, 1993.

43- United Nations, Industrial Development Organization (Unido), Industry and Development, Global Report, 1993/94.

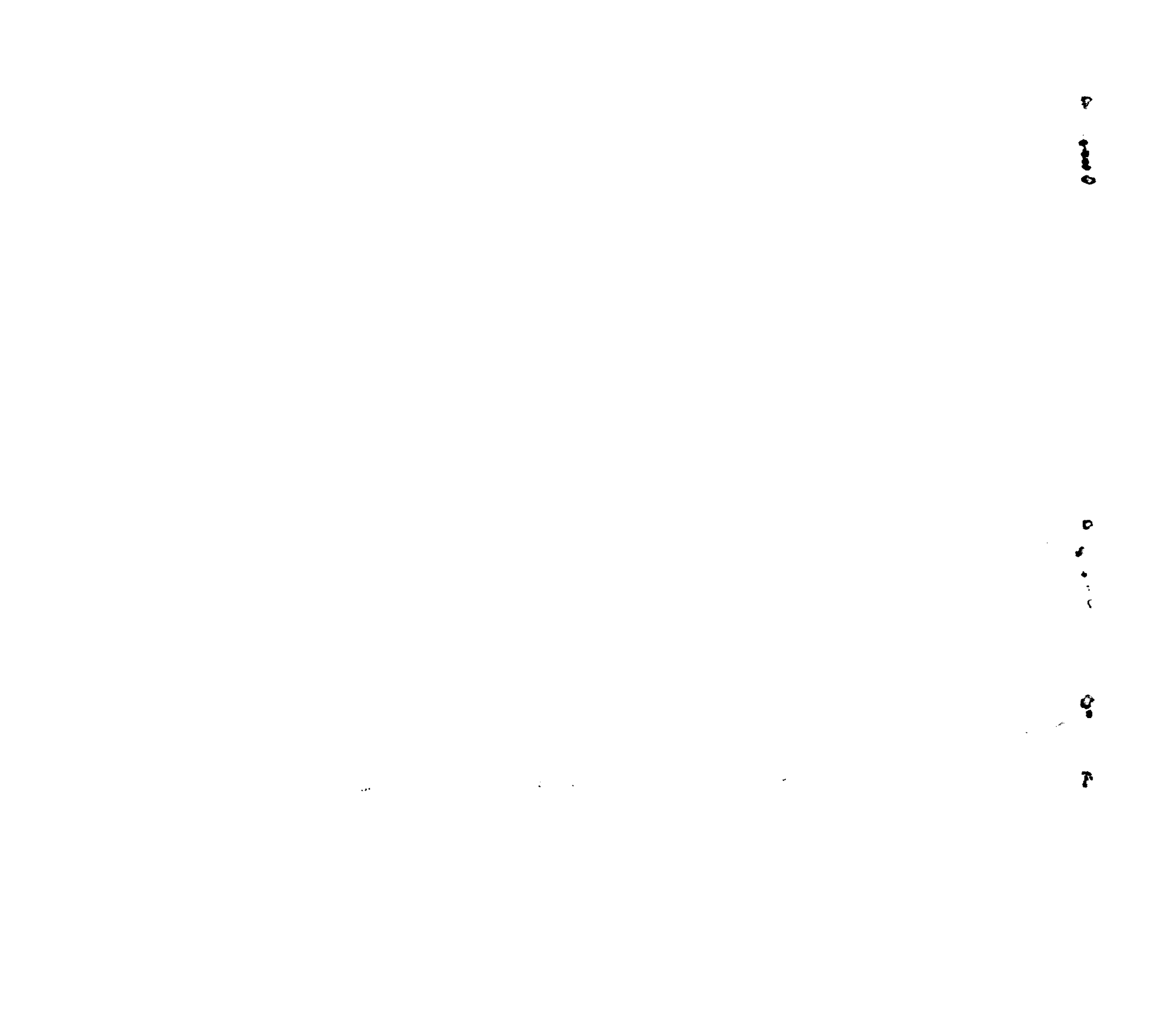
44- Vickers, John and Yarrow, George, Privatization, An Economic Analysis, Mit press, Cambridge, 1988.

45- Walle, Nicolas Vand, Privatization in Developing Countries, A Review of the Issues, World Development, Vol 17, N. 5, 1989.

46- Warren, b, Imperialism, pioneer of Capitalism, New Left Books, Verso, London, 1980.

47- World Resources Institute, World Resources, 1992-1993, Oxford University press, New York, 1993.

48- Worsley, Peter, The Three Worlds, Culture and world Development, Weiden Feld and Nicalson, London, 1984.



رقم الإيداع بدار الكتب

٢٠٠٤/٢٥٧٦

الترقيم الدولى I.S.B.N.

977.6093.24-8